

رؤية
ناصرية في

المسألة
الاقتصادية

د . محمود الإمام



رؤية
ناسرية في
المسألة
الاقتصادية

رؤية ناصرية المسألة الاقتصادية

د . محمود الإمام



دار المستقبل العربي

الغلاف

يوسف شاكر

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى ١٩٨٩

دار المستقبل العربي

٤١ شارع بيروت . مصر الجديدة
ت ٦٦٥٩٠٠ القاهرة

كلمة المؤلف

حينما شرفني الزملاء أعضاء الأمانة العامة للحزب الاشتراكي العربي الناصري (تحت التأسيس) بأن أسهم في صياغة برنامج الحزب ، أشفقت من عظم المهمة ، لأنني وجدتني مواجهها بمسؤولية التعبير عن آمال شعب وطموحات أمة ... فالحزب ليس مجرد حركة سياسية تريد شق طريقها إلى ساحة العمل الوطني ، بل هو بحكم التعريف التعبير الصادق عما يجمع أفراد وجماعات الأمة العربية ، والمترجم الدقيق لرؤياتهم المختلفة لأسلوب العمل القومي في مرحلة لعلها من أخطر مراحل حياة الأمة العربية ، لأنها في جوهرها مرحلة تحول حاسم في حياة البشرية جمعاء ، فنحن نواجه الآن قدرا هائلا من المتغيرات لم تتبلور كل ملاحظتها بعد ، وإن بدأت هذه الملاحظ ترسم أطرا عامة لما سيكون عليه العالم ، بل الكون في القرن الحادى والعشرين الذى أصبحنا منه قارب قوسين أو أدنى . وكان السؤال الذى يطرح نفسه على الذهن هو بالضرورة : هل تظل الناصرية هى السبيل إلى التعامل مع عالم الغد ، أم انها كما أراد البعض أن يصورها كانت مجرد تعبير عن مرحلة انقضى عهدها روى ، بل إنها كانت كما يزعم آخرون تجربة لها ما للتجارب البشرية من جوانب الصواب وجوانب الخطأ وكفة الأخطاء فيها هى الأرجح !؟

وقادنى هذا التساؤل إلى تساؤل آخر ، هو كيف أصبححت ولم ظللت ناصريا وأى شئ في الفكر الناصري جعلنى ، كمواطن عربى يعمل في حقلى التنمية والتكامل الاقتصادى أشد إليه ، وجعلنى من منطلق النظرية والتطبيق أؤمن به إيمانا مطلقا ؟ ما الذى جعلنى وأنا أتحدث عن اقتصاديات الحرب في يوم الثامن من يونيو ١٩٦٧ أصف تلك الحرب بأنها « ليست حربا حول قطعة أرض بل على نمط متحرر للتنمية » وأستخدم اصطلاحا كان له شأن في الفكر العلمى فيما بعد وهو « التنمية المستقلة » ؟ ما الذى جعلنى بعد أن عملت في حقلى التنمية في دول عربية مشرقية ومغربية أؤمن بالتكامل الإقتصادى العربى وبالوحدة العربية كضرورات موضوعية ، يعززها الفكر القومى العربى دون أن يكون السند الوحيد لها ؟ ما الذى جعلنى خلال عملى في مجالات التنمية في أعماق القارة السوداء ، أفريقيا ، أشارك أبناء تلك القارة في القول بأن عبد الناصر هو أسد أفريقيا وأسطورتها ، وأشعر بمدى

ماغرسته ثورة يوليو الخالدة في نفوسهم من آمال بقرب تحرر كامل شامل من استعباد قهر لإرادات شعوب القارة العامرة بالخيروات قرونا طويلة لتذهب حصيلة تلك الخيرات إلى مستعمر بني ثراءه على إفقار الآخرين ، وبني مايديه من حريات وما يصفه بحقوق الانسان على استلاب الحريات والحقوق ، وأدركت عندئذ مغزى الصبيحة التي أطلقها الزعيم الخالد :

ارفع راسك يا أخى ... فقد مضى عهد الاستعباد ..

ووجدتني أعجب بعد ذلك للإستكانة إلى صبيحة أطلقتها قوى الردة ... أن امدد يدك يا ولدى ... فقد حان أوان الاستجداء ، رياه ... كيف كنا وماذا أصبحنا ، وكيف تضاعف عدد الدول العربية المستقلة من سبعة إلى ثلاثة أمثال هذا العدد ، فإذا شعوب الأمة العربية تنتقل ، في عصر الردة ، من الإستقلال إلى التبعية ، ومن الوحدة إلى التشرذم ، ومن العزة مع الفقر إلى الذلة مع الغنى ؟ وهكذا سقطت بالدليل الدامغ كل الدعاوى التي زينت البحث عن المال كمفتاح للنهضة ، والتي أحييت مقولة الخلدويى الماجن لإسماعيل بجعل مصر أو كل أقطار الأمة العربية ، ملحقات بالغرب (الأوروبى الأصل) كالسبيل الأقصر إلى التقدم ... ويقودنا هذا إلى إدراك أن عظمة الناصرية تكمن في صدق ما آتت به من ثوابت تظل راسخة الأسس رغم عاديات الزمن ...

ولم يكن غريبا ان يبتدى زعيم الأمة العربية الخالد إلى تلك الثوابت التي حولتها دراسات الباحثين العلميين في مختلف أرجاء العالم الثالث إلى نظريات أجدر مما حفلت به الأدبيات الغربية الرأسمالية من دعاوى استهدفت تكريس التبعية وإجهاض جهود التكامل والتنمية ، لقد كان عبد الناصر أستاذا في الإستراتيجية ، التي تقود الإنسان إلى رؤية شاملة لأبعاد الحياة الانسانية ، ليس فقط في النطاق المحدود الذى يعمل فيه والذي هو مسؤول عنه ، بل تمتد عبر المكان لتتجاوز الحيز الجغرافى المحدود ، وعبر الزمان لتتلم من تجارب الماضى بكل ما فيها من دروس وعبر ، ولترنوا إلى المستقبل المنظور بكل ما ينطوى عليه من تحديات وآمال . ولو أن مقولات إعلاء النزعات الفردية وترك الحرية المزعومة لترسم طريق التقدم كانت جديرة بالاعتبار ، فلماذا هذه الدعوات إلى التكتل وإلى إثبات ضرورة إقامة الكيانات الكبيرة بين دول قطعت أشواطاً طويلة على طريق القوة الإقتصادية ؟ ولماذا هذه المحاولات البائسة لتفتيت وحدة الأمة العربية وللفت في عضد التعاون على نطاق العالم الثالث ، وهو التعاون الذى أخذ شكل حركة عارمة تحت راية عدم الإنحياز التي رفعها عبد الناصر مع رفاق له أرادوا انتشارال الدول النامية من الوحدة التي ألقاها فيها الاستعمار قديمة وحديثه ؟ .

كان إذن البحث عن الثوابت في الفكر الناصري هو الخطوة الأولى التي لا بد منها ، والتي لم يكن من العسير تلمسها لأنها انطلقت من فهم صحيح لقضايا التنمية ومتطلباتها ، ومن وضعها في موضعها الصحيح من قلب النضال من اجل الإستقلال والتحرر ، فالإستقلال كل لانتجراً ، وهو يجمع تحرر المواطن وتحرير الوطن ، ومن هنا كانت الحرية ، الحرية الحقة ، هي الركن الأول من أركان الفكر الناصري ،

وكان من الطبيعي لذلك أن تنحاز ثورة يوليو إلى الجماهير صانعة التنمية وصاحبة الحق في ثمارها ، وأن تجاهد من أجل تحقيق السيادة لها بعد تحريرها من كل شبهات الإستغلال ، وكان من الطبيعي أيضا أن يكون اختيار هذه الجماهير هو طريق الاشتراكية ، فالرأسمالية تقيم دعواها على الحرية ، ولكنها تجعلها من نصيب السوق وقواها ، تسلطها على العاملين والمستهلكين الذين عليهم ان يخضعوا لما تفرضه عليهم ، أما الاشتراكية فتدّعي الحرية إلى أصحابها الحقيقيين وهم قوى الشعب العاملة .

وحينما جاء الميثاق مبدأ مجتمع الكفاية والعدل ، كان سبّاقا الى المفهوم السليم للتنمية المتجاوز مجرد إنشاء الأساس الإقتصادي للنمو إلى ضرورة رعاية قضايا التوزيع العادل ، حيث أثبت التحليل العلمي بعد ذلك أنه لا يجوز الفصل بين البعدين الإقتصادي والإجتماعي للتنمية ، غير أن لفظ الكفاية نشأ أصلا بمفهوم اتساع نطاق القاعدة الإنتاجية التي يتم التوزيع على أساسها إذ بدون ذلك لا يتحقق العدالة بمضمونها الصحيح . ولذلك فإن مصطلح الكفاية اختلط أحيانا بمصطلح الكفاءة ، وأصبح من الضروري الفصل الواضح بين الاثنين ، خاصة بعد أن عمدت قوى الردة إلى التضليل بالقول بأن العدالة تنطوي ضمنا على تغليب لما على عامل الكفاءة ، وهو ما لم يدر في خلد واضعي الميثاق . بل إن الدعوة مثلا إلى جعل القطاع العام أساسا لاقتصاد الكفاية والعدل ليس مرجعه الدور الذي لأمره فيه لهذا القطاع في مجال تحقيق العدالة — وهو أمر يكفى ، بحذاته ، لاثبات ضرورته ، بل إن الحاجة الحقيقية لاعتباره محور الجهد الفعال من أجل التنمية هي في أنة الأكفأ ، في ظل التشوهات التي تتصف بها هياكل الاقتصادات المختلفة والتي تنسم بها علاقاتها الخارجية التي يفرضها عليها النظام الرأسمالي العالمي . غير أن القطاع العام تنظيم اقتصادي لابد من وضعه في إطاره الإجتماعي السليم وهو ما يؤكد حتمية الحل الاشتراكي كحقيقة موضوعية أخرى ، ومن هذا المنطلق يتحدد الإطار الذي يمكن فيه السماح للقطاع الخاص بالعمل ، إن المعيار الذي يتم به تحديد دور هذا القطاع هو معيار منع الإستغلال : إستغلال القوى العاملة المنتجة ، وإستغلال جمهور المستهلكين من خلال الإحتكار الذي يتمكن من تهيئة ظروفه عن طريق سيطرته على مقاليد الحكم ، منحيا عنها قوى الشعب العاملة .

وإذا كانت وقائع العصر تشير إلى أن عالم اليوم هو عالم الكميات الكبيرة ، فإن قضية الوحدة العربية تصبح حقيقة موضوعية أخرى ، لا تنطلق من فكرة القومية العربية كمنظور عرق أو عاطفي ، بل تفرضه حقائق التطور التاريخي والمستقبل في آن واحد . وبظل من المنطقي ، ولما تلمه حصيلة التجارب الأخرى في أقاليم العالم المختلفة ، أن تكون الوحدة هي الركن الثالث الذي يتلو في ترتيب الأمور بعد تحقيق كل من الحرية والإشتراكية على الصعيد القومي العربي ، وإلى ان يتم ذلك يبقى التكامل الإقتصادي هو السبيل إلى تصعيد قدرات دول الوطن العربي على تحقيق التنمية الحقبة الجديرة بالإعتبار ، وإلى السير على درب الوحدة الإقتصادية فالسياسية . ولعل ابلغ دليل على ذلك سقوط المشروع القطري بعد أن فشل في تحقيق أى تنمية جديرة بالاعتبار ، بل بعد أن قاد إلى ارتباك الاقتصادات العربية ، منفردة ومجموعة ، إلى القوى الرأسمالية الكبرى ، وانتهى إلى تضييع كل فرصة لاحداث قدر أكبر من التكافؤ في التعامل على

المستوى الدولى ، على أن اخطر ما يصيب العمل القومى حاليا هو ذلك النوع من التكتلات الإقليمية التى تقوم على ادعاء بوحدة المصالح والمشاكل على الصعيد الجزئى ، مع تباينها على المستوى القومى . إن ما يبدو من تعارض فى المصالح إن هو إلا تعبير عن أن القاسم المشترك هو الطرف الآخر من المواجهة ، ونعنى به النظام الرأسمالى الدولى ، الذى يستغل هذه النظرة القاصرة لكى ينفرد بكل تجمع إقليمي على حدة ، ليدفع كل منها ثمن تخليه عن المكاسب التى كان فى الإمكان تحقيقها من خلال توحيد الصف العربى .

وتبقى القضية التى تحتاج إلى مزيد من التعمق هى ماهية المتغيرات التى أصابت المجتمع المصرى خاصة والعربى عامة منذ بداية السبعينات وتلك التى شملت العالم أجمع ، والتى أبرزت حقيقة الاستعمار الحديث وما خلقه من آليات لم تكن بنفس الوضوح خلال عقود الخمسينات والستينات ، ولقد أدى التأمل فى كنه هذه المتغيرات إلى وضوح حقيقة لأمرء فيها : أن الثوابت التى أرساها الفكر الناصرى جديرة بتسميتها ، لأنها تظل هى الوحيدة القادرة على التعامل الفعال مع تلك المتغيرات عن طريق الحرية والاشتراكية والوحدة ؛ وهكذا تظل الناصرية هى الحل ...

فى ضوء كل هذا كان لابد من التحليل التالى الذى عاجلنا به القضايا الإقتصادية التى تواجه قوى الشعب العاملة فى محاولة استرجاع حقوقها التى أضاعتها قوى الردة ، والذى اتضح منه أن ما نعيشه اليوم يخاف فى كلياته وجزئياته للدستور رغم أنه صيغ بعد انقلاب مايو ١٩٧١ . إن الحزب الإشتراكى العربى الناصرى يستمد شرعيته ليس فقط من إيمانه بالمبادئ التى أرسنها ثورة ٢٣ يوليو ، ومن أن هذه المبادئ هى الكفيلة بمواجهة مجمل المتغيرات التى أصابت العالم أجمع ، والتى ابتلى بها المجتمع العربى فى مصر وفى دول الوطن العربى جميعا ، بل وايضا من أنه الوحيد الذى يطرح فكرا يرد للدستور هيئته .

لكل هذا وجدت أنه لا يخفى لفرد أو جماعة أن تنفرد بوضع مشروع لبرنامج الحزب قبل أن تندارس سوريا الثوابت فى الفكر الناصرى ، والمتغيرات التى أصبحت تواجهها ، فى المرحلة المقبلة من حياة أمتنا العربية . وإذا أسهم الجهد المتواضع الذى أطرحه فى هذا الكتيب فى إذكاء حوار ديمقراطى حول المسألة الإقتصادية ، فإنه يكون قد حقق الهدف منه وهو رسم برنامج الحزب على أساس من المشاركة الجماعية من كل الفصائل التى تؤمن بنق هذه الأمة وتحالف قواها العاملة فى البقاء والازدهار .

مقدمة

١ - إن الفكر الناصري ينطلق في نظره الى الجانب الاقتصادى من القواعد الثابتة التى أرسنها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بقيادة الزعيم الخالد جمال عبد الناصر ، والتى أثبتت صحتها المتغيرات التى استجذرت على الساحات المحلية والقومية والدولية خلال العقدين السابقين مؤكدة صواب المنهج الذى اتبعته الثورة منذ لحظة قيامها ، بل وإدراكها لحقيقة تلك المتغيرات قبل أن تأخذ الشكل الواضح الصريح الذى بدأت تتبلور معالمه خلال السبعينات فى شكل انهيار للنظام الاقتصادى العالمى وللنظام النقدى العالمى نتيجة بسط الرأسمالية العالمية المريضة وعلى رأسها الاقتصاد الأمريكى المتهالك لنفوذها على العالم أجمع مكتسحة فى طريقها جميع الجهود التى بذلتها دول العالم الثالث ، بما فيها الدول العربية ، من أجل تحقيق تنمية تسترد بها جانباً مما فقدته نتيجة استلاب الاستعمار — قديمه وجديده — لخيراتنا ، وعاملة على ربط هذه الدول بصورة نهائية إلى إسار التبعية الذى فرضته عليها ، وقد اتضحت معالم هذا التحول فى أوضاع العالم ومجموعات دوله خلال الثمانينات على النحو الذى يفصح عنه بجلاء تراجع التنمية فى معظم دول العالم الثالث وتراكم المديونيات عليها إلى الحد الذى رهن اقتصاداتها إلى المراكز المالية فى العالم الرأسمالى وسلطها لإرادتها السياسية المتحررة وأشاع الصراعات المدمرة بينها وفى داخلها . والأخطر من ذلك ان الممارسات التى اتبعت فى مصر خلال السبعينات والتى ترسخت معالمها فى الثمانينات ، بدلا من ان تتعامل مع تلك المتغيرات بالمنطق الذى استنتته الثورة ، راحت تتكامل معها وتسهم فى تعظيم آثارها السلبية على الاقتصاد المصرى ومن ثم على الاقتصاد العربى فى مجمله . ان هذا يفرض واجبا أساسيا وضخما على جماهير الشعب المصرى وتحالف قواه العاملة لكى تمل ارادة التغيير من اجل اعلاء شأن المبادئ والمثل التى بشرت بها ثورة يوليو المجيدة ، ومن أجل هذا كانت ضرورة الدعوة لقيام الحزب الاشتراكى العربى الناصري .

٢ - إن أول درس اتت به الثورة لحظة قيامها هو أنه يستحيل على دولة أن تمضى فى طريق التحرر السياسى والاقتصادى مستبقية التركيبية الطبقية التى أسهمت فى الماضى فى ربط مصيرها إلى

الاستعمار وفي العمل على تعزيز قبضته عليها ، لقد كانت هذه التركيبة تخضع لطبقات الإقطاع والرأسمالية المستغلة التي جمعت في قبضتها فائض النشاط الاقتصادي الذي تبنيه سواعد قوى الشعب العاملة تاركة لها «الفقر والجوع والمرض» . لقد كانت هذه الثلاثية التي رددتها الحكومات التي تعاقبت على الحكم قبل الثورة دون ان تعمل فعلا على مواجهتها بحكم سيطرة تلك الفئات على نصيب الأسد من دخل قومي محدود ، وتمكنها بالتالي من السيطرة على الحياة السياسية وتسخيرها لصالحها الخاص على حساب الصالح العام للجماهير الكادحة التي قامت الثورة من أجل رد حقوقها المسلوبة اليها . ولقد كانت خطورة سيطرة تلك الطبقات تكمن في ان مصالحها تتكامل مع مصالح الاستعمار تكاملا وثيقا . فالاقتصاد الزراعي ، المتمحور انتاجا وتجارة حول القطن ، كان في خدمة بريطانيا مركز الرأسمالية العالمية والمتحكمة في السياسة المصرية رغم « معاهدة الشرف والاستقلال » . وحصوله التصدير تذهب إلى استيراد مطالب الفئات المميزة لتغذي مرة أخرى خزائن المستعمر . بل ان تلك الفئات بحكم قوتها الاقتصادية استطاعت ان تغتال كفاح الشعب المصري من اجل الاستقلال وان تهلل مابذله الشعب في سبيله من دماء لتفرغ الاستقلال من مضمونه ، وتقدم للمستعمر ماكان يسمى اليه دون ان يتجشم نفقات الاحتلال . ان هذه الرابطة العضوية بين استغلال قوى الإقطاع والرأسمالية للشعب في الداخل ، وبين الاستغلال الذي يمارسه الاستعمار من الخارج ، اصبحت هي القاعدة المميزة للاستعمار الجديد الذي انسجبت جيوشه لتجند تلك القوى نفسها في خدمته ، ولقد أدت الانحرافات التي ارتكبت في السبعينات إلى عودة تلك القوى مرة أخرى لاقتحام مجال العمل السياسي في مصر تحت ستار الديمقراطية ، وأصبحوا ^{وإنها} على تحالف قوى الشعب العاملة ان ينظم صفوفه لكي يعيد إعمال المادة الأولى من الدستور التي ^{تضمن} على ان نظام الدولة « يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة » . ومن هنا النص تستمد الناصرية شرعيتها .

٣ - وقد كان أمام الثورة ، بعد ان أعادت تنظيم قواعد الملكية ، طريقان من أجل تنظيم اسلوب ادارة شؤون الدولة : الأول هو رأسمالية الدولة على النحو الذي شهدته في مطلع القرن التاسع عشر ؛ والثاني هو الاشتراكية . وقد رفضت الثورة رأسمالية الدولة لأنها تحمل إرادة فئة حاكمة محدودة الحجم ومنيتة الصلة بالقوى العاملة صاحبة الحق الأول والأخير في تسيير شؤون الدولة محل تلك القوى . ومن هنا كان تأكيد الميثاق حتمية الحل الاشتراكي لأن الاشتراكية « بما تضمنه من سيطرة الشعب على جميع أدوات الانتاج ، تفتح الفرصة أمامه لاستخدام كل هذه الأدوات ، في سبيل زيادة الدخل ، وعدالة توزيعه في النهاية بين المواطنين » . ان هذا يعني أن يكون لقوى الشعب العاملة القول الفصل في تسيير دفة الاقتصاد ، وذلك على كل من المستوى الكلي والمستويات الجزئية . والسبل إلى تحقيق ذلك على المستوى الكلي متعددة يأتي في مقدمتها ان يكون التنظيم النيابي ممثلا عديلا عادلا لتلك القوى . وعلى الرغم من أن تحالف قوى الشعب العاملة يضم شرائح عديدة ، فإن الثورة

حرصت على ألا تطغى تلك الشرائح المصنفة « كفتات » بأن تحصل على تمثيل يفوق وزنها الحقيقي بما لها من ، مكانة علمية وأدبية تؤهلها لذلك ؛ فحددت نصيب العمال والفلاحين بما لا يقل عن نصف عدد المقاعد . ثم أعطت للعاملين صوتا في الإدارة والرقابة في جميع المستويات . وقد أكد الدستور هذه المبادئ بأن حدد (في المادتين الأولى والرابعة) نظام الدولة بأنه نظام اشتراكي ، وأكد (في المادة الرابعة والعشرين) سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج ، كما نص (في المادة ٢٦) على نصيب العاملين في إدارة المشروعات وفي أرباحها . غير أن القواعد التي أرسيت معالمها منذ بداية السبعينات جردت هذه المبادئ الدستورية من مضمونها ؛ وأصبح لزاما على تحالف قوى الشعب العاملة أن يعمل على رد الأمور إلى نصابها .

٤ - ولا يقف المنهج الاشتراكي عند حد وضع القواعد المنظمة للملكية وتوزيع الثروة ، إذ أن سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج تفرض عليه أن يتبع في إدارتها أسلوبا يكفل استمرارية هذه السيطرة من جهة ، وتعميم العائد منها من جهة ثانية ، وعدالة توزيع هذا العائد من جهة ثالثة . وقد ثبت من التجارب العديدة التي مر بها العالم في مختلف المراحل وفي ظل أنظمة متباينة ، أن دعاوى اعلاء شأن القوى الغيبية للسوق قد انتهت جميعها إلى مآزق جعلت غلاة المطالبين بها في الدول العريقة في الرأسمالية يعزفون عنها ولو على استحياء . إن قوى السوق لا يمكن أن تكون معيارا صحيحا في ظل التباين الحاد في توزيع الدخل ؛ ذلك أن من يملكون الحصة الأكبر من الدخل يكونون أوفر حظا في تسخير الاقتصاد لتحقيق مطالبهم مهما كانت درجة السفاهة والبذخ فيها . وإذا كانت الدول الرأسمالية الغنية تطلق تلك القوى في مراحل الإنتاج ، فإنها تعود فقط من الأغنياء قدرا كبيرا من دخولهم حرصا منها على أن توفر للمحرومين دخولا إضافية تسهم في تغذية دورة الإنفاق حتى يتوفر المعين الذي يتحدد بموجبه الطلب اللازم لاستمرار عجلة الإنتاج وتوليد الدخل التي بدونها يفقد الأغنياء مصدر غناهم . ويعنى هذا أن النظام القائم على قوى السوق هو نظام يأكل نفسه بنفسه ما لم تتدخل الدولة لتقوم اعوجاجه . والمشكلة أشد في الدول النامية حيث الدخل القومي منخفض مما يجعل استحواذ فئة محدودة على دخول مرتفعة مؤديا إلى إفقار المجموع ، وانخفاض القدرة الكلية على الإنفاق وتوليد الطلب اللازم لدفع عجلة الإنتاج الموفر للحاجات الأساسية للجميع . ويزيد من صعوبة المشكلة أن الشرط الأساسي لقيام سوق سليمة وهو توفر المعرفة لدى جميع المتعاملين لا يتحقق في الدول النامية بحكم ضعف قاعدة المعلومات ومحدودية وسائل نشرها وانخفاض المستوى الثقافي العام . وإذا كان ما حققته الدول الغنية من تقدم قد سمح لمواطنيها ببلوغ مستويات مرتفعة للمعيشة بما يجعل طلبهم على السلع والخدمات معبرا إلى حد كبير عن احتياجات يمكن تصورها ولا تشكل إلا إضافات يسيرة تدخل في عداد ما يعتبر كاليات فإن الوضع يختلف في الدول النامية ، حيث هيكل الطلب الذي يتحدد في إطار التخلف لا يصف من قريب أو بعيد ما تطالع إليه الشعوب في سعيها إلى تنمية طال أمد انتظارها . ولعل من أبرز الأمثلة على خطورة

الانقياد إلى قوى السوق ما أفرزته السبعينات في قضايا حيوية كالإسكان والتعليم والصحة ، وجميعها من الأساسيات ، حيث انحرفت بها إلى صالح الطبقات القادرة على حساب الطبقات الكادحة . والأخطر من ذلك أن انحرافات الأسعار تحوّل بصورة نهائية جانباً من الدخل إلى الفئات المستغلة لارتفاعات الأسعار وتزيد من حدة تباين توزيع الدخل . ولذلك فإن الأمر يقتضى من الدولة المسيرة من قبل قوى الشعب العاملة أن تسيطر سيطرة تامة على الأسعار ، ليس فقط من منظور تحقيق العدالة في التوزيع ، بل وأيضاً من منطلق رفع كفاءة أداء الاقتصاد وزيادة قدرته على البناء والازدهار . ولا يعنى هذا تجاهل قواعد العرض والطلب ، بل أن الأمر يقتضى تطويرها لمطالبات التنمية لا الخضوع السلبي لها . ولقد طبقت الدول الرأسمالية هذه السيطرة على الأسعار وعلى قوى العرض والطلب عندما تعرضت إلى نقص في الموارد مصحوب بتزايد في الاحتياجات خلال الحرب العالمية الثانية وفي فترة إعادة التعمير التي تلتها ، وهى الفترة التى تماثل متواجه الدول النامية في كفاحها من أجل إعادة تعمير اقتصاداتها التى استنزفتها قوى الإستعمار . وعلى المؤمنين بالفكر الناصرى ان يجاهدوا من أجل استعادة هذ السيطرة التى أدى فقدانها إلى تزايد معاناة الفئات الكادحة الشريفة ، وإلى ظهور عناصر انحراف في سلوكيات فئات عديدة وهو أمر دخل على الشعب المصرى الأصيل ، يتناقى مع التعاليم السماوية ، ويتعارض مع القواعد الخلقية التى يلتزم بها المجتمع بنص الدستور (المادة ١٢) .

٥ - وتوضح مخاطر الإعتماد على قوى السوق من مدى التشوه الذى تتعرض له العلاقات الاقتصادية الدولية الخاضعة لتحكم الرأسمالية العالمية . ففى ظل دعوى تغليب مايطبق عليه الحرية الاقتصادية اختارت الدول الصناعية لنفسها النشاطات التى تتحكم في انتاجها بينما يشتد طلب الدول النامية عليها ، مما يسمح لها بممارسة احتكارات لها ومن ثم فرض مائتدها لها من أسعار ، بينما تترك للدول نشاطات أولية لايسهل التحكم في المعروض منها ، فتضطر إلى قبول تحكم الدول الصناعية في أسعارها بفضل سيطرتها على جانب الطلب . وتزداد قدرة الدول الصناعية على هذا التحكم بسبب ما تلجأ إليه من تطوير للمعرفة الفنية يزيد من قدرتها على إحلال مواد تخليقية محل المواد التى تتخصص في انتاجها الدول النامية . وقد شهد العقدان الأخيران تحولات هامة في هذا الاتجاه ، حيث أصبحت الدول الصناعية متحكمة في الغذاء الذى تزايدت حاجة كثير من الدول النامية إليه ، وفى السلع الإنتاجية التى تعقدت صورها مع التطور التكنولوجى الذى تزايدت سرعته . بل ان الدول الصناعية تقوم بتقديم اعانات إلى منتجي السلع التى يصعب التحكم في المعروض منها ومن ثم في سعرها ، وهو ما مكنتها من أن تفرض أسعاراً شديدة الارتفاع لصادراتها من الغذاء ، لاسيما القمح . وهى قد تقبلت ماحدث في السبعينات من رفع أسعار الطاقة لكي تزيد من ربحية المنتجات الجديدة التى توفر في استخدام الطاقة وترفع في الوقت نفسه من كلفة التصنيع الذى تزايد توجه العالم الثالث إليه . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل ان تلك الدول بدأت تفرض حماية لأسواقها تجاه

المنتجات الصناعية الواردة من دول نامية . ويكفى أن نشير هنا إلى مآزجه صادرات البتروكيماويات العربية من تعنت دول السوق الأوروبية المشتركة نتيجة ارتباط تلك المنتجات بسوق العالم الرأسمالي بدلا من أن توجه نحو أسواق الدول النامية وإلى دعم التكامل الاقتصادى العربى . وأخيرا فإن الشهادة التى تقدمها أسواق صرف العملات الرأسمالية والتى قدمتها أسواق المال فى شكل كاترة تماثل تلك التى أطاحت بالاقتصاد العالمى فى الثلاثينات ، هى شهادة بحجم الخسائر التى يمكن أن تترتب على ترك قوى العرض والطلب تتحكم فى مصير المتغيرات الاقتصادية . فأسواق المال هى نموذج للأسواق الكبيرة التى تتعامل فى أشياء سهلة الإنتقال والتداول وتوجد لها مئات بيوت الخبرة التى توفر المعلومات والتحليلات التفصيلية عنها ، فضلا عن تخصيصها بضوابط تؤمنها من احتمالات التلاعب . من جهة أخرى فإن تدخل السلطات النقدية للدول الرأسمالية فى أسواق الصرف بالشراء والبيع ، وقيامها بالاتفاق فيما بينها على تعديل أسعار الفائده وعلى السياسات الاقتصادية التى يتبعها كل منها ، إن هو الا دليل على اقتناعها بضرورة التدخل الحكومى لحصر التقلبات التى تترتب على سيادة قوى السوق . إن هذه الشواهد جميعا تؤكد صواب مادعت إليه ثورة يوليو من ضرورة التخلص من هيمنة الأسواق العالمية التى تتحكم فيها قوى الرأسمالية ، ومن وجوب احداث توازن وتكافؤ فى العلاقات الاقتصادية الدولية وتعميق التعاون مع دول عدم الانحياز وتعزيز للتكامل الاقتصادى العربى ؛ وفوق هذا وذاك ضرورة تحقيق التنمية القائمة على الإعتماد على النفس ، وعلى التحرر من قبضة النظام الإقتصادى الدولى بتوجه قوى نحو التصنيع الذى أقام الإستعمار الجديد كل العراقيل فى سبيله . وقد أدى التخلل عن هذه المبادئ منذ بداية السبعينات إلى وقوع الإقتصاد المصرى فى إسار التبعية للرأسمالية العالمية ، فاختل التوازن نتيجة تراجع العلاقات مع الدول الإشتراكية ومع دول العالم الثالث وتردى العلاقات مع الدول العربية بما ساعد على انهيار التكامل الإقتصادى العربى وضمور السوق العربية المشتركة . إن كل مؤمن بالفكر الناصرى عليه أن يعيد توجيه الإقتصاد المصرى ليخلصه من ميراث التبعية الذى أثقل كاهله . وعليه أن يسترد لمصر دورها الرهادي فى تلك المجموعة من دول عدم الإحتياز التى لا تزال تؤمن بالمنهج المستقل فى التنمية لتقود بها حركة جادة نحو إعادة بناء نظام اقتصادى عالمى سليم يقف فى وجه مطامع الإستعمار الجديد . وعليه أيضا أن يقود أمته العربية إلى تكامل اقتصادى فعال يعوضها عن الخسائر التى دفعت ثمنها الشعوب العربية المغلوبة على أمرها . إن القضية ليست مجرد عودة علاقات انقطعت نتيجة غشلى مصر عن مسؤولياتها الإقليمية ، بل هى التحمل الكامل لتلك المسؤوليات .

٦ - إن الإختيارات التى يتيحها الحل الإشتراكى من خلال سيطرة تحالف قوى الشعب العاملة على المسارات الإقتصادية هى وحدها الكفيلة بإطلاق القدرات الكامنة للوطن والمجتمع من أجل تعظيم الإنتاج على نحو يلبى الحاجات الأساسية للمواطنين ويكفل للعاملين فى الوقت نفسه عائدا يتناسب مع ما يبذلونه من جهد . غير أن التوزيع الذى يفرضه التنظيم الأثقل للعمليات الإنتاجية فى لحظة معينة

لا يحقق بالضرورة فرصا متكافئة للجميع لكي يحصل كل على نصيب عادل من تلك الحاجات . ومن هنا تأتي أهمية دور الدولة في إعادة التوزيع عن طريق مايفرض من ضرائب وما يقدم من اعانات وخدمات يسهم الجميع في انتاجها . وبناء عليه كانت السمة الأساسية للنظام الذي ارسى معالمه الثورة وبلوره الميثاق وأكد عليه الدستور (في المادة ٤) هي انه « النظام الاشتراكي القائم على الكفاية والعدل » . وقد أوضح الميثاق أن الكفاية ضرورة لكي يتمكن المجتمع من أن ينتج مايكفي احتياجاته الإستهلاكية الآتية ، وأن يقوم في الوقت نفسه بزيادة الطاقات الإنتاجية اللازمة للاستهلاك في المستقبل ؛ وبهذا فقط تتحقق العدالة بين الأجيال بحيث لايبعد الجيل الحالي موارد هي من حق الأجيال المقبلة . إن قدرة المجتمع على تحقيق الكفاية تشترط أمرين : الأول هو أن يحصل كل فرد على فرصة مناسبة لكي يسهم في الإنتاج ، لأن المجتمع الاشتراكي لا مكان فيه للبطالة ، لا بالوراثة ولا بالقرس ؛ والأمر الثاني هو ألا يترك الجيل على الغارب لتوزيع الدخل بما يسمح لفئة أن تملك من القدرات مايمكنها من أن تفرط في استهلاكها على حساب المجموع معيدة بذلك مجتمع النصف في المائة الذي طحن الشعب قبل الثورة . وعلى المؤمنين بالفكر الناصري أن يسعوا إلى تصحيح ماحدث منذ بداية السبعينات من الحرفات سمحت لما يسمى بالفعالات الطفيلية أن تنزى على حساب الشعب وأن تتبعد بالنشاط الإقتصادي عن الإنتاج الحقيقي المحقق للكفاية من خلال عمليات المتاجرة والمضاربة ، مشكّلة بذلك انتهاكات صارخة للدستور . وليس أدل على خطورة هذا الطريق الضال من أن المديونية قد أمسكت بتلابينا وكادت تقضى على كل فرص التقدم . إن المديونية التي بلغت في ١٩٧١ — وقت أن كانت الدولة قد قطعت شوطا طويلا في حرب الإستنزاف وأعدت العدة لحرب أكتوبر — ١,٤ مليار دولار ، قد تجاوزت الآن ٤٠ مليار دولار رغم إعلان انتهاء الحروب ورغم ماتوفر من موارد استثنائية من إعادة فتح قناة السويس ومن البترول ومن تحويلات العاملين بالخارج . ولا يجوز التعلل بأن أزمة المديونية حلت بدول أخرى ، لأن المديونيات الكبيرة كانت من نصيب الدول الآخذة بسياسات انفتاح شجعت الأسواق المالية على اقراضها بهذه الحدود الكبيرة . وإذا كانت الدولة قد اهتمت مايطلق عليه « الإنفتاح » بأنه حاد عن مساره حيث تحول إلى انفتاح استهلاكي ، ونادت بأن يكون الإنفتاح إنتاجيا ، فانها عادت فأدركت أن هذا بدوره غير مجد ، فبدأت تدعو إلى الإنتاج للتصدير . ولن يقدر لهذه الدعوة النجاح إلا بالعودة إلى الأسس التي أرساها الثورة وما تفرضه من إعادة تنظيم علاقات الإنتاج على النحو الذي يكفل الكفاية والعدل معا .

٧ — إن تحقيق الكفاية يتطلب بدوره التزام الكفاية في الإنتاج ، وهو ما يقضى بالإيمان بما نصه عليه الميثاق (الباب الثامن) من « إن العمل الإنساني الخلاق هو الوسيلة الوحيدة أمام المجتمع لكي يحقق أهدافه » ومن ان « العلم هو السلاح الذي يحقق النصر الثوري ... إن قدرتنا على التمكن من فروع العلم المختلفة هي الطريق الوحيد أماننا لتعويض التخلف » . ولقد أدرك الميثاق أننا قد تخلفنا من قبل عن عصر البخار وعصر الكهرباء ، وأنا بصدد فجر عهد جديد ، ونحن « مطالبون الآن — وعصر

الذرة يشرق فجره على الدنيا — أن نبدأ الفجر مع الذين بدأوه . إن التطورات العلمية التي شهدتها العالم خلال ربع القرن الماضي قد أوضحت بجملة . أن المعرفة العلمية قد مكنت البشر من أن يجسوسوا داخل الذرة ليلبدلوا ثروة تكنولوجية ثالثة بكل ما تحمله كلمة القوة من معان . بل إنها أثبتت بما لا يدع مجالاً لأى شك أن السباق العلمى هذه المرة هو سباق فائق السرعة غير متروك للصدف أو للاجتهادات الفردية ، بل إنه أجبر الدول التي تتادى بإعلاء النزعات الفردية بدعوى أنها المحفزة للهيم على أن تمسك في يديها بمقاليد خطى التقدم العلمى . والأمر الذى يدعو للعجب أن تضعف الثقة بقدرات الشعب المصرى الذى صنع الانتصار وهو فى أشد مشاعر المرارة بالهزيمة ، ويترك أمر تطوير الإنتاج المصرى إلى الأجانب بدءاً بالزراعة التي أقامها الإنسان المصرى منذ آلاف السنين وإنتهاء بصناعة السلاح التي مكنت ذلك الإنسان من أن يتحدى الدول العظمى فى بداية القرن التاسع عشر . إن نماذج الدول التي ارتضت مثل هذا الأسلوب تحت دعوى التقدم قد ضربت مثلاً واضحاً على ما ينطوى عليه من تبعية ومن سيطرة الإحتكارات الدولية على شؤونها ، محولة فائض العملية الإنتاجية إليها . وعلى كل مؤمن بالناصرية أن يعمل على تصحيح ما اختل من أوضاع ليقم مجتمع الكفاية والعدل ويرد للانسان المصرى اعتباراً من حيث قدرته على بناء وطنه وفرض مكانته على خريطة تقدم البشرية .

٨ — إن الثورة حينما آمنت بقدرات الإنسان العربى فى مصر على أن يعيد بناء الحضارة ويحققه فى أن يستمتع بثأرها ، كل حسب عمله ، قد انطلقت فى ذلك من التعاليم السماوية السامية . لقد كرم الله الإنسان بأن خلقه فى أحسن تقويم (سورة التين ، آية ٤) وصوره فأحسن صورته ليجعل منه خليفة فى الأرض (سورة البقرة ، آية ٣٠) ، خلقاً بأن يحمل الأمانة التي أشرفت السماوات والأرض والجبال من حملها (سورة الأحزاب ، آية ٧٢) ، وأشفع الخلق بالرزق فهو جل شأنه « الله الذى خلقكم ثم رزقكم » (سورة الروم ، آية ٤٠) « وصوركم فأحسن صوركم ورزقكم من الطيبات » . (سورة غافر ، آية ٦٤) . ومن أجل هذا أمر الناس بإعمار الأرض « هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها » (سورة هود ، آية ١١) . ثم أوضح الرابطة بين الأمن والرزق على لسان ابراهيم عليه السلام « ولذا قال ابراهيم رب اجعل هذا بلداً آمناً وارزق أهله من الثمرات » (سورة البقرة ، آية ١٢٦) . ومن أجل أن يكون الإنسان جديراً بأن يؤدى رسالته فى الأرض « خلق الإنسان ، علمه البيان » (سورة الرحمن ، آية ٥٥) . ولهذا كان بدء الرسالة إلى خاتم النبيين أن « اقرأ باسم ربك الذى خلق ، خلق الإنسان من علق ، اقرأ وربك الأكرم ، الذى علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم » (سورة العلق ، الآيات ١ إلى ٥) . وحث الإنسان على العلم « وهل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » (سورة الزمر ، آية ٩) « ورفع قدر العلم بقوله جل وعلا « إنما يخشى الله من عباده العلماء » (سورة غافر ، آية ٢٨) . ومن العلم يأتى التكليف بالعمل : « وقل اعملوا فسمي الله عملكم ورسوله والمؤمنون » (سورة التوبة ، آية ١٠٥) ، وكفاية الأداء فى العمل التي أمر بها الحديث الشريف « إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه » ، وحتى يفرض الله بنعمه على عباده أوجب عليهم أن يخشوا ما بأنفسهم

« ذلك بأن الله لم يك مغفرا نعمة أنعمها على قوم حتى يغفروا ما بأنفسهم » (سورة الأنفال ، آية ٥٣) .

٩ - إن هذه القيم السماوية تفرض منهاجا قويا لا بد من اتباعه حتى يصلح حال البشر :

- * بدءا من القراءة والكتابة باعتبارهما السبيل إلى ما اختص الله به الإنسان من قدرة على البيان ؛
- * وبما يتمكن الناس من تحصيل العلم الذى تعلو مكانتهم بقدر استزادتهم منه ؛
- * وبقدر العلم تتحدد القدرة على العمل الذى جعله الله معيارا يقاس به صلاح البشر ؛
- * وهو عمل يهدف إلى التنمية وإعمار الأرض ، ومن ثم فهو جدير بالإقتان ؛
- * وبقدر العمل والإعمار يتوفر الأمن للعباد ؛
- * وحتى يعين الله الناس على تحقيق ذلك ، عليهم أن يبدأوا بتغيير ما بأنفسهم .

هذه هى القيم التى إنطلقت منها ثورة يوليو ، فقد قامت من أجل تغيير شامل فى أوضاع مصر وأمتها العربية ، بدءا بتحرير الإنسان العربى فى مصر من قبضة الإستعمار وريقة الإستغلال ، موقفة بقدرة هذا الإنسان على بناء حضارة تصل حاضره الكرم بمجده القديم ، وبحقه فى أن يحيا الحياة الرغدة التى اختص بها الله العالمين والعاملين من بنى البشر . ولذلك جعلت حق التعليم فرضا على الدولة للجميع ، وهو ما أكدته الدستور (مادة ١٨) . وأعلت شأن العلم بما أقامت له من مؤسسات وبما وفرت من امكانات وما قدمت من حوافز . كما قررت أن « العمل شرف ، والعمل حق ، والعمل واجب ، والعمل حياة » ، وهو ما أقره الدستور (مادة ١٢) . وبحكم ايمان الثورة بأهمية العمل كان من المنطقى أن تسلم القيادة لقوى الشعب العاملة . ويصبح من حق كل مواطن أن يؤهل للانضمام إلى هذه القوى حتى يبنى ويجدد ويبنى ويحصد . ومن هذا المنطلق فإن الحزب الاشتراكى العربى الناصرى يسعى إلى أن يتيح لكل مواطن فرصة للانضمام إلى هذه القوى حتى لا يجد فرد نفسه خارجها ، اما لأنه لا يجد الفرصة ، أو لأنه لاندفع إلى الإنتاء إلى فئات تتعارض أهدافها مع مصالح هذه القوى . وتتطلب هذا بوجه خاص أن تقوم الدولة بواجبها نحو توفير فرص العمل للجميع ، وأن تضع من التشريعات والتنظيمات مايجوز دون إنتياد أحد إلى ممارسات تضعه فى موقف تضاد مع قوى الشعب العاملة ، وذلك حرصا على سلامة الوحدة الوطنية وعلى أسس التضامن الإجتماعى التى نص عليها الدستور (المواد ٣ ، ٧ ، ٦٠) . إن هذا يفرض على الحزب الاشتراكى العربى الناصرى أن يناضل من أجل تقويم التركيب الطبقي الذى اختل نتيجة الممارسات التى اتبعت منذ بداية السبعينات وباتت تهدد بعودة إلى صراع طبقي متعدد الأوجه يعصف بالوحدة الوطنية ، وتغذيه فوارق الدخل التى تزايدت على نحو أخل بعادلة التوزيع وبالمكاسب الاشتراكية التى جعل الدستور (مادة ٥٩) من حمايتها ودعمها والحفاظ عليها واجبا وطنيا .

١٠ — ولقد كان أخطر ما تعرضت له مصر نتيجة ممارسات السبعينات التكاليف على المال من أى طريق ، باستثناء صنعه بسواعد أبناء الشعب . لقد زينت السلطة حقا في المال العربي بدعوى أن الانتصار هو الذى فتح آفاق تصحيح أسعار النفط . وفي هذا الأطار توارى الثمن الحقيقي للانتصار وهو الحل الحاسم والنهائى للقضية القومية الكبرى التى بذلت الشعوب العربية في سبيلها كل رخيص وغال . وفي السعى وراء المال ، خاصة اذا كان دولارا ، حدث تمييز صارخ بين أبناء الشعب الواحد ، فالمهاجر هو الذى يستطيع أن يجد لنفسه فرصة للعمل وإن كانت في الخارج ، وهو الذى يحصل على أجر يتمكن من أن يدخر منه ، وهو الذى يحصل مقابل دولاراته على قيمة تفوق مايقفقه المنتج في الداخل ، سواء بسعر تشجيعى أو غير رسمى تعلم به الدولة ولكنها تتفاوضى عنه فإذا به يقفز بالدولار من ٤٠ قرشا إلى ٢٥٠ محدثا موجات متتالية من ارتفاعات في الأسعار تحملها المهاجرون ، وبدرجة أكبر غير المهاجرين . ثم إنه هو الذى يعطى أولوية في الحصول على منتجات مصرية صنعتها سواعد مصرية لامتلاك مثل فرصته لأنها رضيت بالجنيه بدلا من الدولار ، كما أنه هو الذى يستطيع تجاوز القيود التى يخضع لها المنتجون في الداخل حيث فتحت أمامه أبواب الاستيراد بدون تحويل عملة . وأخيرا فهو الذى يستطيع حل مشاكله في الاسكان والخدمات وفي تكاليف المعيشة التى تصاعدت فوق كل احتمال . ثم اذا به يتم بأنه المسؤول عن ارتفاع التكاليف لأنه يمثل عنصرا قويا يصعب تعويضه فيحل محله من هو أقل خيرة وأعلى أجرا ، وهذا بدوره يتيح الفرصة للهجرة . إن الفلسفة التى قامت عليها هذه الخطوات كان يمكن تلمس بعض العنصر لها لو أنها رسمت خطى دقيقة لاستخدام هذه الحصيلة من العملات الأجنبية لتمويل الإنتاج لا الإسراف في الإنفاق ، وهو ماكان يقتضى استبقاء الصفة الادخارية لتلك المدخرات وتحويلها إلى استثمارات تزيد الانتاج . وفي ظل تقاعس الدولة عن خلق الأوعية الادخارية التى تستقطبها قفزت شركات توظيف الأموال إلى الساحة لتحيل تلك الأموال إلى توظيفات قصيرة الأجل مساهمة مرة أخرى في افقادها صفتها الادخارية الاستثمارية ، أو لتحويلها إلى الخارج لأغراض المضاربة سعيا إلى ربح سريع يحتوى على مخاطر إنتهت بأن عصفت برؤوس الأموال ذاتها . وهى بذلك قد أضغفت من فرص الاستثمار الانتاجى الذى لايمحق بطبيعته مثل تلك الأرباح التى ثبتت عدم مصداقيتها ومدى وهيتها . وقد تكاملت مع تلك الفلسفة رغبة بعض الأنظمة العربية في تفتيت وحدة قوى الشعب العاملة ، وإنشاء تطلعات لدى فئات منها إلى التحول إلى بورجوازية صغيرة حتى توقف المد التقدمى الذى صنعه الثورة ، والذى رأت أنه يثير لدى شعوبها توجهات قد تعصف بها في النهاية . ومن منطلق نفس الفلسفة أيضا زينت عملية فتح الأبواب أمام البنوك الأجنبية بدعوى دفع كفاءة الجهاز المصرفى من خلال المنافسة ومحبة جذب أموال للاستثمار في الداخل ، فإذا المنافسة تتحول إلى صراع لاسترضاء العملاء على حساب سلامة العمل المصرفى ، وإذا الاجتذاب يتحول إلى طرد تتسرب به المدخرات المحلية إلى مراكز المال في العالم الرأسمالى وينشئ فوارق في أجور العاملين أفقدت الجهاز المصرفى الوطنى خيرة العاملين فيه . إن هذه الممارسات تتناقض ليس فقط مع ما نص عليه الدستور من ضرورة دعم النظام

الاشتراكي والحفاظ على مكاسبه ، بل إنها تتعارض أيضا مع الهدف غير المعلن وهو إقامة اقتصاد رأسمالي يعتمد على حافز الربح الفردى السريع لا النفع الاجتماعى المستمر . وقد أشرنا إلى أن الدول العربية فى الرأسمالية تنخد من أجهزتها المصرفية الوطنية أداة لتخطيط سياساتها الاقتصادية وهو مالا يمكن فى حالتها الا اذا كانت تلك الأجهزة فى يد الدولة توجهها الوجهة التى تريد . فإذا كانت الدولة تؤمن بالتخطيط القومى الشامل كنص الدستور (المادة ٢٣) فإن أمرها لن يستقيم ما لم تسيطر على توائم التخطيط وهو الأوعية المصرفية فيها . ويصبح لزاما على تحالف قوى الشعب العاملة أن يعمل من خلال حزبه الاشتراكي العربى الناصرى على استعادة تلك السيطرة . أم هل نسينا الدرس الذى لقنتنا إياه البنوك الأجنبية فى ١٩٥٦ حينما أغضبتها ارادة التحرر التى أعادت للشعب المصرى حقه فى القناة ، فتوقفت عن تمويل محصول القطن تنفيذاً للأوامر الاستعمار بغرض حصار اقتصادى علينا يشل أركاننا ؟

١١ — ويضى مسلسل فقد الثقة بقدرة الاقتصاد المصرى على بناء نفسه بنفسه ليضيف حلقة جديدة هى المعونات . لقد ادعى السادات إن تقريراً وقع فى يده سنة ١٩٧٠ يشير إلى أن الاقتصاد المصرى سيكون قد « وصل إلى مرحلة الصفر فى ١٩٧٢ » وأنه ذكر لمجلس الأمن القومى عشية حرب ١٩٧٣ « إن اقتصادنا تحت الصفر » وظل يردد هذه المقولة التى اتخذ منها ذريعة لكثير من التغييرات التى استحدثتها على الاقتصاد المصرى ، ووقف فى ٢٦ يوليو ١٩٧٦ ، ذكرى طرد الثورة للملك الفاسد ، يقول « للأخوة العرب ... احنا كل البلى بطله حوالى ١٠ أو ١٢ مليار دولار على خمس سنين مش ٢ مليار دولار على خمس سنين . وبرضه بأقول أنه منخاش حنموت ابدا ... أقول أن مش المبالغ البلى حيدفعوها هى البلى حتتقذ اقتصادنا .. لا .. أولا احنا » . لقد كان يعد العدة لا من أجل الاعتماد على النفس ، بل لتحويل من معونات العرب وقضاياهم إلى ارضاء أمريكا واستمرار معوناتنا ، ودفع ثمننا باهظاً من تحرر هذا الشعب ، بدءاً من طرد الخبراء الروس وإلغاء المعاهدة المصرية السوفيتية وصولاً إلى توقيع معاهدات خطط لها « الصديق العزيز هنرى » وهى المعروفة فى المغرب العربى باسم « اتفاقيات اصطبيل داود » . ومنذ ذلك الحين أصبحت كفاءة المسؤولين تقدر بمدى ماتحققه مصر بالقياس إلى ما تحصل عليه اسرائيل . ومن المفهوم أن يجرى القياس فى أمر كالسلاح لأنه قياس يقوم على معيار الأمن ؛ اما أن يجرى فى مجال قوامه التبعية التى هى من خصائص الكيان الصهيونى بمحكم انتائه إلى معسكر الاستعمار فهو النقيض الذى لا يجوز حتى مجرد التفكير فيه ناهيك عن قبوله واعتباره قضية مسلم بها . وإذا كان المجتمع الدولى قد اتفق فى السبعينات على أن تقوم الدول الغنية بتقديم معونات إلى الدول النامية كمحاولة لانقاذها من الضائقة الاقتصادية التى تعرضت لها بسبب تدهور النظام الاقتصادى العالمى ، فإن هذا اقترن بعدد من الشروط اللازمة لكى تنجح المعونات فى تحقيق الهدف منها :

* أن يتم تقديم المعونات — أو الجزء الأكبر منها على الأقل — من خلال القنوات متعددة الأطراف ، حتى تكون خالية من الشروط المجحفة التى تخضع لها عادة المعونات الثنائية .

* أن تكون المعونة ميسرة الشروط وألا تربط بضرورة الإستيراد من الجهة التي تقدمها ، علما بأن تلك الجهات هي المرشحة الأولى لأن يتجه إتفاق المعونات إليها .

* أن تبلغ المعونات نسبة لا تقل عن ١ ٪ من دخول الدول الغنية ، وذلك في ضوء تقديرات الاحتياجات التي كانت قائمة آنذاك .

* أن تسهم تلك المعونات في تنشيط حركة التنمية في الدول المتلقية لها بحيث تستطيع أن تقلص تدريجيا من الإعتماد عليها ، وهو ما يعنى توجيه المعونات إلى الاحتياجات الضرورية للتنمية .

إن تقاعس الدول الغنية عن تحقيق ثلث الهدف المحدد دوليا وأصرارها على التعامل الثنائي إنما ينهض دليلا على عزمها على استغلال سلاح المعونة والتفتير فيما تقدمه من أجل املاء الشروط . والغريب أن السادات ذكر في خطابه في ٢٦ يوليو ١٩٧٦ « إنه يوم ماجونسون في سنة ١٩٦٥ قطع المعونة عنا ، لما بعت .. في مارس ٦٥ إلى جمال وطلب أنه يكون لهم حق التفتيش على الجيش المصري ، وعلى المؤسسات الذرية عندنا ، والنشاط الذري ، وأن يحدد الجيش المصري بأعداد كذا .. كان نوع من جر الشك ، لأنه مفهوم إن ده كله حيفض ، وفعلا رفضه جمال رفضا قاطعا ، لما قطع جونسون المعونة في ١٩٦٥ ووجهنا بموقف في غاية الخطورة .. ولولا أن القطاع العام يرغم كل ماشاب التخطيط وغيره ، بدأ بعد الهزيمة في ٦٧ يعطى من العائد لهذا البلد ، لما استطعنا أن نصل إلى سنة ١٩٧٣ اطلاقا » . لقد كانت هذه قولة حتى أريد بها باطل ؛ لكنها تصف خطورة المعونات وصفا واقعيا دقيقا وتضع في الوقت نفسه الحل : الإعتماد على النفس ، وهو ممكن حتى ولو كنا تحت الصفر وبفضل القطاع العام على وجه التحديد فهو الوحيد القادر على العمل « تحت الصفر و فوقه » ، وهو الوحيد الذى ينضبط في اطار الأهداف القومية العليا . إن المعونات سلاح ذو حدين والعبرة فيها ليست في الإلحاف عليها واعتبار التوسع فيها دليل نجاح في توثيق العلاقات ١١ ، بل بوضعها ضمن مفهوم واضح يقوم على الإعتماد على النفس والعمل على التخلص منها في أجل منظور . وعلى مصر بحكم موقفها القيادى في العالم الثالث ، وفي افريقيا والوطن العربى بوجه خاص ، أن تعمل على حصول تلك الدول على أنصبة عادلة من المعونات غير المشروطة ، خاصة وقد تزايدت مديونيات الكثير من تلك الدول إلى حد التعجيز .

١٢ — على أن الوجه الأخطر في المعونة الأجنبية هو تعدد جوانب الإنكشاف التى تتعرض لها الدولة نتيجة لها . الوجه الأول هو الإنكشاف الغذائى الذى تزايدت حدته وتزايد الإعتماد فيه على المعونات الأمريكية حيث أن الولايات المتحدة هي المتحكم في سوق الحبوب العالمى ، وبالأخص القمح ، ترفع سعره كيفما تشاء ولو بتقديم مليارات الدولارات لمزارعها لكى تبقى لها السيطرة الاحتكارية على الأسواق ، وقد ارتفعت الفجوة الغذائية من ١,٧ مليون طن في ١٩٧١ إلى ٧,٤ مليون طن في ١٩٨١ ، أى أكثر من أربعة أمثال ، وازدادت الواردات من الحبوب من ٣,٩ مليون طن في ١٩٧٤ إلى ما يزيد عن الضعف في ١٩٨٦ لتبلغ ٨,٨ مليون طن وارتفعت معونات الحبوب في الوقت نفسه من ٠,٦ مليون طن

إلى ١,٨ مليون طن . وتقتد المعونات إلى عدد من المشروعات الحيوية والمرافق الأساسية ؛ ومن خلالها تفرض مواصفات تثير العديد من التساؤلات وتحدد أجور للخبرات وأسعار للمواد تعيد ما يقدم من معونات إلى الخزائن الأمريكية ، وفي الوقت نفسه يجمع قدر من المعلومات يكشف أخص خصائص الدولة . ولا تقل المعونات العسكرية خطورة ، إن لم تزد ، وهي تم تحت راية « تنوع مصادر السلاح » فإذا بالسلاح صنعا واستيرادا يقع في قبضة الممسك الذي يساند العدو الرئيسي الذي يتحدى وجوده الوجود العربي كله . وهكذا يمضي الإختراق لأمن الدولة ليفطى كلا من الغذاء والإقتصاد والجانب العسكري ، إن هذا يفرض واجبا وطنيا على تحالف قوى الشعب العاملة ، المؤمنة بقدرة هذا الشعب على بناء وطنه بنفسه ، أن تصدى لذلك الإختراق بأن تتمسك بمنهج الثورة القائم على الإعتماد على النفس ، وعلى اعتبار أن الإستقلال الإقتصادى هو القاعدة الصلبة التى يقوم عليها الأمن القومى .

١٣ — وما يثير العجب أن يوصف الإستقلال الإقتصادى بأنه « إنفلاق » . يقول السادات — رحمه الله وغفر له — « العيب الأول : إن إحنا توهمنا إن إحنا نستطيع أن ننعزل عن هذا العالم وبنينا اقتصادنا بعيدا عن هذا العالم ... دى كانت أول غلطة ، لأموارد عندنا ، لاتراكم رأسمال موجود علشان نقدر نبتدى نشتغل به وبموضنا عن استيراد لرأس المال من الخارج » . كان هذا هو العيب الأول فى نظره ، أما العيب الثانى فهو تحبط التخطيط الذى لم يراعى عدم توفر الموارد ذلك أن جونسون حجب المعونة عن مصر على نحو ما استشهدنا به فى الفقرة السابقة . إن معنى ذلك هو عكس ماذهب اليه حيث لم يكن هناك إنفلاق أو قفل على النفس كما ادعى ، بل كانت مقاطعة اقتصادية فرضتها أمريكا التى خافت مغبة مضى عبد الناصر فى طريق التحول الإشتراكى ليضرب بذلك مثلا حيا أمام دول العالم الثالث يقودها إلى طريق التنمية المستقلة التى تجعلها تغلب من قبضتها إلى الأبد . بل إنها لم تقف عند هذا الحد بل دبرت لحرب ١٩٦٧ حتى تجهز على التجربة فى مهدها . إن هذا يوضح بجلاء أن الطريق إلى الإستقلال الإقتصادى يضع الدول الساعية اليه فى موقف تناقض مع الإستعمار الرأسمالى ، وهو مايبث تلازم ثلاثية الأمن السياسى والأمن الإقتصادى والأمن العسكرى ، ويؤكد أن صلاية القاعدة الإقتصادية هى التى تحمى كلا من الإستقلال السياسى والأمن العسكرى بقدر ما تثير غضب الإستعمار الذى يتحرك من منطلق ربط الدول النامية بأسار تبعية تسخر مقدراتها لصالحه ، وهو ماشهد به السادات نفسه : « و الإقتصاد هو عصب السياسة .. مافيش نهادة استقلال بدون اقتصاد » . غير أن مادبره كان أمرا آخر حيث « اتخذت قرارا آخر تاريخيا واستراتيجيا وهو الإنفتاح الإقتصادى ، والإنفتاح معناه ببساطة تخمير الطاقات الإنتاجية المصرية من كل المعوقات وتخمين القطاع الخاص المصرى من كل المخاوف أو العقبات وفتح الباب للاستثمارات العربية والأجنبية بكل الضمانات والإلتحاق بسرعة بأحدث تكنولوجيا ممكنة فى العالم وقد جاءت حرب أكتوبر والنصر العظيم الذى حققناه فيها يعطى هذا الإنفتاح دفعة كبيرة كان لابد من استثاره ، ... فلقد زالت مخاطر سيطرة رأس المال الأجنبى على مقدرات البلاد ، زالت بسبب حركات التحرر التى استقل بها معظم أطراف الأرض وزالت لأن حق الدولة فى

السيطرة على مواردها لم يعد محل نزاع ولم تعد دولة تبعث بأساطيلها لفرض مصالحها وكنا نحن الذين حططنا هذا يوم أمتنا قناة السويس ويوم هزمنا عدوان ٥٦ الثلاثي ، آخر عدوان استعماري سافر . بهذا المعنى القديم وفي حالة مصر بالذات لم يعد لدينا ما نخافه » (من خطابه في ٢٢ يوليو ١٩٧٦) . هكذا مضى التناقض : فعوان ١٩٦٧ لم يكن عدوانا استعماريا سافر ؛ ولا خوف على الإستقلال السياسي لأن عصر الأساطيل إنتهى ومع ذلك فإن الدعامة الأساسية لذلك الإستقلال هو الإقتصاد . وحتى نحمي ذلك الإقتصاد علينا أن نسلمه إلى رأس المال الأجنبي الذي لا يمتنى الإستعمار الجديد إلا أن تتاح له الفرصة ليسيطر ! لقد أدرك الميثاق ما يتضمنه رأس المال الأجنبي من محاذير ، ولذلك وضع أولويات لقبوله بدءا بالمعونات الأجنبية غير المشروطة ، تليها القروض غير المشروطة التي يمكن الوفاء بها دون عنت أو إرهاق ، وتنتهى مشكلتها تماما بعد سدادها وسداد ما يستحق عليها ، وبأق في المرتبة الثالثة رأس المال الأجنبي ، على أن يكون ذلك فقط في العمليات الضرورية ، خصوصا تلك التي تقتضي خبرات جديدة يصعب توفرها في المجال الوطني . « إن قبول استثمارات أجنبية معناه القبول باشتراك أجنبي في إدارتها ومعناه القبول بتحويل جزء من أرباحها سنويا وإلى غير حد إلى المستثمرين ، وذلك أمر يجب ألا يترك على إطلاقه » . إن هذه النظرة ، التي كانت تبدو منطقية آنذاك ، تحتاج إلى مراجعة في ضوء المتغيرات التي استجذبت خلال ربع القرن الماضي :

- * ماسبق أيضاحه بشأن المعونات وما يتطلبه تحصيل معونات غير مشروطة من جهد .
- * أزمة المديونية التي استفحلت واستحكمت حلقاتها في كثير من الدول النامية ومنها مصر .
- * الدور الواضح لرؤوس الأموال الأجنبية في ظل سيطرة الشركات عابرة الجنسية على حركة رؤوس الأموال وعلى التطور التكنولوجي الذي جعله الميثاق معيارا لاستقدام رأس المال .
- * التطور الذي حدث في الدول العربية التي إنتقل فيها جانب هام من الأموال من أيدي الحكومات إلى أيدي الأفراد وأصبحت تفضل تقديم رؤوس الأموال عن طريق الأفراد ، وهي غير مصحوبة بالمعرفة التكنولوجية التي تبرر اللجوء إلى رأسمال خارجي .

إن هذه المراجعة يجب أن تتم وفق منظور دقيق يوازن بين متطلبات تخليص مصر من فخاخ المديونية والتبعية التي اقتبذ اقتصادها بها وبين توفير التمويل اللازم للتنمية من جهة ، وبين التحرر من قبضة رأس المال الأجنبي وبين مقتضيات التكامل الإقتصادي العربي وما يعنيه من إفراح دور مناسب لرأس المال العربي من جهة أخرى . إن هذا يفرض على الفكر الناصري أن يعيد تقويم المسيرة ويقدم الحلول للأجلين القريب والبعيد معا .

١٤ — وفي ظل تلك النظرة القاصرة وفي ظل الإستسلام للتبعية ، تحول جهاز الحكم إلى جهاز عاجز ، بل وعازف ، عن أداء أبسط الواجبات التي هي من صميم اختصاصه أيما كان النظام الإقتصادي الذي يراد إقامته ؛ بل لقد أفقد مصر الخاصية الرئيسية التي ميزتها منذ وحد مينا أراضيها ، وهي وجود حكومة

مركزية قوية ترعى شؤون الدولة جميعا ولا تتوقف عند انشاء دولة يوليسية تبدد الأمن ثم تستبد بإسم المحافظة على الإستقرار . في ظل هذا التراجع في دور الدولة بدأت تعمل صبيحات تدعى أن « إلقاء كل شيء على الحكومة » قد أشاع روح التواكل والتراخي ، وأنه قد آن الأوان لأن يتولى الأفراد عنها المسؤولية ، خاصة وقد شاعت في الخارج « موضة المخاصة » أى تحويل مزيد من النشاطات إلى القطاع الخاص . وامتد هذا إلى الخدمات الأساسية التي لم تستطع أن تتخل عنها حتى السيدة تاتشر التي أصبحت فجأة مضرب الأمثال ، فتحولت مسؤوليات التعليم والصحة والإسكان إلى قطاع خاص مستقل ، يقدس اللغات عدا اللغة العربية ، ليس لتزداد قدرة الشباب على الإطلاع على البحوث العلمية والتزود بما يفيد الدخول في عصر التكنولوجيا ، بل لطمس الهوية وإخماد الحمية حتى يتبها الشباب للجرى وراء العمل في النشاطات التي يتولاها رأس المال الأجنبي الذي يترفع عن اللغة العربية ؛ ويعمل من شأن الطب التخصصي بدلا من أن يوفر العلاج العام المجاني للشعب الذي تتفعل كاهله أعباء الحياة وسوء التغذية وتؤدي أوضاع السكن ؛ ويقع الإسكان الفاخر الذي يبدد موارد التشييد ، ويحاي القادرين على حساب الكادحين . وفي الوقت نفسه تخلت الدولة عن القطاع الإنتاجي بدعوى التركيز على مشاريع البنية الأساسية — وليتها قضت على مشاكلها — وعلى مجرد الإحلال والتجديد في القطاع العام ؛ ثم هي غشى في التحلل من مسؤولياتها بالنسبة للدعم . ورغم كل ذلك فالميزانية تعاني من عجز أدى إلى تراكم المديونية وصحبه تراجع في معدلات النمو . أين اذن تذهب حصيلة الضرائب التي يدفعها العاملون الشرفاء ؟ وفي إطار إزاحة المسؤوليات بدأت الدولة تتخل عن التزاماتها تجاه الشباب الذي أصبح لا يجد العمل فضلا عن السكن ، ثم ظهرت بدعة جديدة تطلب منهم تعمير الصحراء دون أن يضمهم اطار مؤسسى يوجههم ويقيهم من مخاطر استثمار عجزت أمامه أجهزة الدولة ... وعلى من يفشل تقع تبعة فشله : لقد كانت أمامه الفرصة ولم ينتجج ؛ ثم يظهر من ينادى بأن « الإفلاس هو الحل » ا فالإفلاس ليس نقمة اذ أنه ينقذ المجتمع من أعباء الخسائر المتكررة ولا ضرر من تبعته فهي تقع على من أخطأ ، وكأن هذا لا يبدد موارد هي من حق المجتمع بأسره ولا يشرد عمالا تخلت الدولة عن مسؤولياتها تجاههم . وفي ظل هذا التهرب وتحت وطأة تزايد أعباء الحياة بدأت تنتشر في صفوف العاملين في أجهزة الدولة روح التسبب واللامبالاة بل والتطلع إلى ما يحظى به القادرون . إن تحالف قوى الشعب العاملة عليه أن يسعى إلى تقويم الإعوجاج وإلى رد هبة الدولة لها .

١٥ — إن الإعتبرات السابقة تؤكد جميعا على أهمية الأخذ بمنهج التخطيط العلمي في كل شؤون الحياة ، وعلى ضرورة أن يحتل التخطيط موقعه المناسب من إدارة الإقتصاد والمجتمع . لقد أكد الميثاق (الباب السادس) حتمية الحل الاشتراكي ، و « أن التخطيط الاشتراكي الكفء هو الطريقة الوحيدة التي تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية ، المادية والطبيعية والبشرية ، بطريقة عملية وعلمية وإنسانية لكي تحقق الخير لجموع الشعب وتوفر لهم حياة الرفاهية » . و « التخطيط ... ينبغي أن يكون عملية خلق علمي منظم يجيب على جميع التحديات التي تواجه مجتمعتنا ، فهو ليس عملية حساب الممكن ،

لكنه عملية تحقيق الأمل » . « إن هذا التنظيم لابد له أن يعتمد على مركزية في التخطيط وعلى لامركزية في التنفيذ ، تكفل وضع برامج الخطة في يد كل جموع الشعب وأفراده » . ويفرض كل هذا « ضرورة سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج وعلى توجيه فائضها طبقا لخطة محددة » ، وقد اعتمد الدستور هذا المبدأ (مادة ٣٤) . وبينما ذهب الميثاق إلى « وضع تخطيط شامل لعملية الإنتاج » فإنه راعى ناحية عدالة التوزيع عن طريق « وضع برامج شاملة للعمل الإجتماعى تعود بفوائد العمل الإقتصادى ونتائجه على الجموع الشعبية العاملة » . وإذا كان الميثاق قد إنطلق في هذا من الإطمئنان إلى صلابة القاعدة الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع الإشتراكى ، ومن الثقة بالقيادة السياسية التى رفعت شعارات الحرية والإشتراكية والوحدة ، فإن التجربة قد أثبتت أن التخطيط تحول إلى شعارات ترددها التيارات الفكرية المختلفة من أجل الإلتفاف على القواعد التى أرسى ثورتها يوليو وثبتها الدستور . من جهة أخرى فالمغيرات التى استجذبت خلال ربع القرن الأخيرة أثبتت أن الإستعمار الحديث ، الذى قويت شوكته واتضحت معالمه خلال تلك الفترة ، يمضى فى سبيله وفقا لخطة بعيدة المدى يتم بموجبها استغلال الرغبة الملحة لدى دول العالم الثالث فى الإصرار بالتنمية فى التمكن من اختراق أممها الإقتصادى ، ويعمل باليد الأخرى على تهديد الأمن القومى لكى يستعيد بذلك السيطرة السياسية التى فقدتها مع تداعى أساليب الإستعمار المباشر القديم ، مفرغا الإستقلال الوطنى من مضمونه مقتصدنا فى الوقت نفسه فى الموارد التى كان يضطر إلى تخصيصها لاستبقاء قوات الإحتلال السافر وحماية مصالحه الإقتصادية بالقوة العسكرية . واستبدل هذه القوات فئات من داخل تلك الدول تشدها اليه الصلة الوثيقة بين مصالحها الخاصة وبين تعاطف سطوته على حساب الجماهير العريضة وآمالها فى التنمية . ويفرض كل ذلك ضرورة تبنى منهج تخطيطى أكثر شمولا وأوسع إدراكا لحقائق العصر ، وعلى الحزب الإشتراكى العربى الناصرى أن يرسى دعائم تخطيط شامل لكل جوانب الحياة قادر على تحقيق الأهداف وعلى مواجهة الأطماع .

٢٦ — إن مايجرى العمل به من إنفراد الأجهزة السياسية بالقرار السياسى أفرز ثلاث نتائج أدت كلها إلى عواقب وخيمة بالنسبة إلى كيان الدولة بوجه عام وإلى التنمية على وجه الخصوص . أولاها هو عدم إنتظام الجانب السياسى نتيجة لعدم الإلتفاق على خطوط محددة له وفق منظور تخطيطى شامل ، ععد الأهداف واضح المعالم . الأمر الثانى أن غياب الربط المخطط للعلاقات بين الجوانب المختلفة جعل التنمية تصبح الضحية الأولى للتخطيط فى القرارات السياسية . أما الأمر الثالث والأخطر فهو تمكن العمل السياسى ، المستتر وراء دعاوى ضرورة التكتم والحرص على امتلاك زمام المبادرة ، من تحقيق إنقلاب فى مسيرة المجتمع ومن الإنقضاض فى هدوء تام على منجزات التنمية وتحولها لصالح قوى الثورة المضادة . لقد أخضعت الدولة خلال السبعينات لمخطط جهنمى يرمى إلى إيقاف القوى المضادة للثورة وتمكينها من تشويه المكاسب الإشتراكية التى حققتها الثورة . ففى ظل الدستور الذى يؤكد ضرورة حفظ تلك المكاسب وتعزيزها بهاجم كل ماحققته الثورة ، سواء فى ذلك السد العالى الذى لولاه لكانت مصر قد إنضمت إلى قائمة دول المجاعة ، أو بحماية التعليم التى صنعت فى شعب مصر قدرة مواجهة المهزلة وإحالتها إلى نصر

أسهمت في صناعة الإبداعات الهندسية قبل معدات الحرب المتطورة . وعرضا عن استرداد سيطرة الشعب على موارده المختصة بفضل الجهود التي بذلتها قيادته المتحررة والتي عبر الشعب عن تقديره لها بموقفه الرائع وراء تلك القيادة ، بدأت أصوات تنادى ببيع أصول الدولة وفتح اقتصادها أمام كل راغب في الربح السريع . إن هذا كله يفرض ضرورة شمول التخطيط للأبعاد السياسية وعدم اقتصره على النواحي الاقتصادية بدعوى إن تخطيط التنمية له مجالات متعددة بينا السياسة لها أبعاد أوسع نطاقا . ويعنى هذا ضرورة تعديل أساليب التخطيط وفقا لهذا المفهوم الشامل ، كما أنه يتطلب قدرا أكبر من المشاركة الشعبية في العمل التخطيطي تأمينا له من الإنخراط بمضمونه إلى مايتعارض ومصالح الجماهير الكادحة بل وإلى الحد من وجودها الإجتماعى والسياسى . وعلى تحالف قوى الشعب العاملة باعتباره الوحيد الذى يسهر على مصالح هذه القوى ، أن يناضل من أجل إحداث هذا التغيير فى أسلوب التخطيط .

١٧ — بالمثل فإن العلاقة بين جانبى الأمن والتنمية أصبحت من القواعد الثابتة في العصر الحالى . إن معظم الحروب التى تشتمل في أرجاء الوطن العربى إنما تستهدف أمورا ثلاثة تنطوى على تهديد كيان هذا الوطن ، وشل قدرته على النمو ، وهى القدرة التى عيأت لنجاحها مقومات قل أن تتوفر لمنطقة من مناطق العالم الثالث . فهى أولا تركز على الدول التى تعظم فيها امكانات توفير متطلبات الأمن الغذائى العربى ، الذى تفاقمت مشاكله في العالم العربى بوجه عام وفى مصر بوجه كخاص . وهى ثانيا تسعى إلى إجهاض تجارب عربية وأعدة للتنمية وإضعافها إلى الحد الذى يجعلها تخضع للمواصفات التى يفرضها الإستعمار الحديث في محاولته افساح المجال لنفسه لكى يرتع كيفما شاء ، وتتحول الأنظمة العربية نتيجة لذلك من تحقيق مقومات الإستقلال إلى تكريس شروط التبعية . ثم هى ثالثا تعمل على استنزاف الموارد الإضافية التى توفرت لفترة طارئة على اثر استرداد الدول العربية سيطرتها على ثرواتها ، بدءا باستعادة الثورة المصرية لقناة السويس التى استلبها الإستعمار ، ومرورا بتلبية الصيحة التى أطلقها قائد تلك الثورة بأن يكون بترول العرب للعرب ، وإنهاء بما يزين لها من خلال دعاوى مشبوهة باسم الإنفتاح تستهدف عودة رأس المال الأجنبى ليملك الأصول الإنتاجية التى بناها العرب بمجهودهم وبالموارد التى إنترزت من براثن الإستعمار ، بما في ذلك الموارد المالية التى تيسرت للدول التى استعادت حقوقها في بترولها . وبدلا من أن تصبح الموارد المالية الطارئة ، والتي نالت منها مصر قدرا غير يسير ، رافدا للتنمية وضامنا لاستمرارها ، إذا بتلك الموارد تبخر ثم تتحول إلى مديونيات تعوق التنمية وتعزز الإدعاء بأنه لايم تجاوزه إلا بمزيد من تغفل الإستعمار الحديث . ولقد أثبتت الأحداث إن نجاح الثورة في شق طريقها إلى التنمية المستقلة في السنين كان هو الدافع إلى فرض الحصار الإقتصادى على مصر ثم ضرب التجربة بالهزيمة العسكرية التى دبرت من أجلها حرب ١٩٦٧ ، وهى الحرب التى كان يمكن أن تتكرر لو أن الهزيمة لم تتحقق في تلك الجولة . ومع ذلك فإن حصاد التنمية التى حققتها الثورة كان هو الذى صنع الصمود وقاد حرب الإستنزاف وحقق النصر في ١٩٧٣ . إن هذه العلاقة بين الأمن والتنمية ، على الصعيدين

المحل والعربى ، إنما تؤكد أنهما وجهان لعملة واحدة إسما الإستقلال . ولابد إذن أن يخطط لهما معا لكي يتأكد تعزيز كل منهما للآخر . بل إن هذا يفرض أن يتم ذلك على المستوى العربى فى مجموعه بحكم أن الأمن العربى كل لا يتجزأ ، وهو ماتأكد مؤخرًا حتى لدى تلك الدول التى تخيلت أنها تستطيع أن تبالغ فى قطريتها لتحفظ لنفسها بمواردها الذاتية متجاهلة كون تعاطف هذه الموارد تحقق فى الأصل من خلال عمل عربى مشترك ؛ وكذلك بحكم أن محاولات التنمية التى أجهت بمناهج قطرية غير تكاملية قد انتهت جميعا إلى مآزق لا يخرج منها إلا بالعودة إلى تغليب المنظور القومى الذى بلورته الثورة بإيمانها المطلق بضرورة الوحدة العربية . وتؤكد هذه الحقيقة أيضا بتحليل صادق لحقيقة الصراع العربى الإسرائيلى ولتطلبات إنهاء هذا الصراع لصالح استبقاء الوجود العربى واسترداد حقوق الشعب العربى الفلسطينى . وينطوى هذا على ضرورة أن يتخذ من التخطيط درعا يواجه التخطيط الإستعمارى الذى حقق نجاحه من إدراكه الصلة الوثيقة بين الإقتصاد والسياسة والأمن ومن استخدام البعد الإقتصادى البحت لكى يحقق قدراته على تحقيق الإحتراق الإقتصادى فالأمنى فالسياسى . كذلك فإن البعد التكاملى القومى لابد أن يكون جزءا لا يتجزأ من العمل التخطيطى بحكم كونه ركنا هاما للتنمية والأمن معا . وتقع على الحزب الإشتراكى العربى الناصرى مسؤولية وضع أسس هذا النوع الشامل من التخطيط لكى يكون أداة تخرج الدولة من براثن قوى الردة ، ولكى تعيد إلى مصر موقعها القيادى بالنسبة إلى أمن الوطن العربى وتكامله الإقتصادى .

١٨ — إن تراحم القضايا المختلفة على موارد الدولة — وهى محدودة — يفرض على الدولة أن ترسم استراتيجية شاملة تعظم بمقتضاها قدرتها على تحقيق أهدافها تجاه تلك القضايا ، وفى مقدمتها الأمن والتنمية . وتتضح أهمية هذه الإستراتيجية من التجربة التى مازالت تخوضها مصر بعد حرب ١٩٦٧ . فعندما تزايدت المخاطر الأمنية بعد تلك الحرب أعلن الرئيس جمال عبد الناصر أنه لاصوت يعلو على صوت المعركة ، حيث أصبح الأمن يأتى فى المقام الأول من الأهمية ، ورسم له مسارا محمدا : البدء بالدفاع ، والإنتقال إلى الردع من خلال حرب الإستنزاف والإنتهاء بالتحرير وإزالة كل آثار العدوان . وقامت الإستراتيجية التى تحكم مسيرة الدولة على مبدأ الماضى فى التنمية والأمن بخطتين متوازيتين : « يد تبنى ويد تحمل السلاح » ، من أجل تحقيق الصمود الإقتصادى والصمود العسكرى ، ثم حدد فى بيان ٣٠ مارس هدفين للمرحلة التالية هما تحرير الأرض المحتلة من أوطاننا ، والبقياع المقدسة وتحقيق النصر للأمة العربية ؛ وتدعيم تحرير الإنسان العربى بالتمكين لقيم الثورة لكى تسود الحرية السياسية والاجتماعية . ومن أجل ذلك كان لابد من الجمع بين واجبى بناء القوة العسكرية وإعادة بناء النظام السياسى بتصفية مراكز القوى ، وتأكيد سلطة قوى الشعب العاملة وتجسيدها فى الإتحاد الإشتراكى بإعادة بنائه من القاعدة إلى القمة . وأكد أن القوة العسكرية يجب أن تعزز بمحشد كل الطاقات العربية الرسمية والشعبية لصالح المعركة ، والقيام بمجهود سياسية واسعة على جبهات عريضة ، عربية ودولية ، من أجل تعزيز المقدرة السياسية والمقدرة الإعلامية لاكتساب الرأى العام العالمى الذى يلعب دورا كبيرا فى قضايا السلام

والحرب . إن هذه الإستراتيجية المتكاملة ، التي ربطت بين الجوانب المختلفة كانت حرية بأن تؤتي نتائجها لو قبض لها الإستمرار . غير أن أركانها تقوضت في السبعينات ، وكانت النتيجة خسائر على جميع الجبهات : فالتحرير أخل السبيل إلى مزيد من العدوان الإسرائيلي ، والنصر العسكري اتخذ ذريعة لأن تكون حرب ١٩٧٣ آخر الحروب ، وأقحمت ورقة أكتوبر كاستراتيجية بديلة تعلن الإنتقال من « معركة العبور إلى مرحلة التقدم والبناء » ، فكانت بمثابة اعلان من طرف واحد بإنهاء حالة الحرب وإعلان مستتر بإنهاء صراع الوجود إلى صراع على الحدود . ومن العجيب أن استراتيجية توضع في ظل احتلال للأرض وفي ظل بقاء العدو الإسرائيلي مجسدا للاستعمار الصهيوني ومثلا للاستعمار الإمبريالي جاءت نقاطها العشر خلوا من أية اشارة إلى متطلبات الأمن ، رغم أن المتغيرات الدولية ، ناهيك عن المتغيرات الإقليمية ، تؤكد كلها ضرورة وضع كل من الأمن والتنمية على رأس الأهداف الإستراتيجية لأي دولة تسعى إلى التنمية . وقد ترتب على ذلك إن مالتقيدات الدولة اليه في كامب ديفيد لم يحقق مادعته من استرداد السيادة على التراب الوطني : فأية سيادة هذه التي تشل الإرادة بالإعلان الصريح بأننا لانستطيع المساس بتلك الإتفاقيات المشؤومة بحجة أننا لو فعلنا ذلك لعادت اسرائيل إلى احتلال سيناء !! ويدعوى توفير « كل الضمانات للأموال التي تستثمر في التنمية » أعلن عن « الإنفتاح الإقتصادي في الداخل والخارج » كبديل للصمود الإقتصادي . وهكذا اتسقت عناصر الإستراتيجية الجديدة مع بعضها البعض لتأكيد عدم قلقة مصر على المضي في طريق التحرير والتنمية بقواها الذاتية . وحتى تكتمل الصورة كان لابد من ضرب تحالف قوى الشعب العاملة ، واتخذ ذلك الأسلوب الكينسجري الشهير « الخطوة خطوة » فأعلن السادات في ختام ورقة أكتوبر « ولقد ارتضى الشعب نظام تحالف قوى الشعب العامل إطارا لحياته السياسية . وإننا في معركة البناء والتقدم لأحوج ما نكون لهذا التجمع . ومن ثم فإنني أرفض الدعوة إلى تفتيت الوحدة الوطنية بشكل مصطنع عن طريق تكوين الأحزاب . ولكنني أيضا لا أقبل نظرية الحزب الواحد » . وكانت الخطوة الأولى هي تكوين ما أسمى بالنابر . ثم تحولت هذه التنظيمات المستأنسة في نوفمبر ١٩٧٦ إلى أحزاب بحكم « الأمر الواقع » . وأنتهز السادات ثورة الشعب عليه في يناير ١٩٧٧ ليصدر القرار الذي أدعى أنه من أجل حماية الوحدة الوطنية وجعل أول مواده « حرية تكوين الأحزاب » التي ادعى من قبل أن في قيامها تفتيت للوحدة الوطنية . الذي تغير هو أن الإنفتاح كان قد حقق نتائجه الأولى المتوخاة وهي تمكين القوى التي قامت الثورة من أجل تخليص البلاد من شرورها من العودة إلى مسرح العمل السياسي . ولم تكن الحرية المزعومة إلا دعوى زائفة تستهدف تفتيت وحدة قوى الشعب العاملة ومنعها من تأكيد سيطرتها على النحو الذي استهدفه بيان ٣٠ مارس . إن هذا التحول الخطير لم يكن ليم لو أن الشعب أعطى حقه في إقرار استراتيجية شاملة متكاملة متممة بالثبات والإستقرار ، الأمر الذي يحتم على تحالف قوى الشعب العاملة أن يعمل من أجل صياغة استراتيجية جديدة تواجه المخاطر التي تعرضت لها الدولة منذ أواخر الستينات وتعمل على تخليصها مما اقتيدت اليه من مآزق اقتصادية واجتماعية وأمنية وسياسية بفعل قوى الثورة المضادة .

١٩ - إن سلامة العمل التخطيطي تقتضى الإهتمام بالنظرة بعيدة المدى على نحو يزيل العشوائية التى أحاطته إلى نوع من « الإدارة بالأزمات » وهو ما يتناقض تناقضا تاما مع منهج التخطيط . إن التوقف الذى تشهده خطة خمسية من أجل إعادة بناء المرافق الأساسية بعد تعرضها لاختناقات تهدد بشل الجهاز الإنتاجى ثم انتضاح أن هذا التوقف اسهم فى تحجيم الإنتاج وفى تزايد المديونية ولم يحقق ما كان مرغوبا من إزالة ما يعترض المرافق من مشاكل ، وقيام الدولة فى الوقت نفسه بالتنازل عن مواردها السيادية الضريبية بدعوى حفز الإستثمار المنتج بينا المفروض أن تتنامى هذه الموارد بحكم كونها الممول الطبيعى للمرافق الأساسية ، فضلا عما يعنيه هذا من تحول الهيكل الضريبى إلى ضرائب تناقصية بينا المفترض فيها أن تكون تصاعدية ، ليس فقط من أجل تحقيق عدالة التوزيع كاعتبار اجتماعى اقتصادى ، بل وأيضا للحد من العوامل التضخمية التى تصاحب فترات تباطؤ الإنتاج لإقشاح المجال أمام بناء المرافق التى لا تؤدى إلى زيادة مباشرة فى الإنتاج ، ثم الإدعاء بأن موارد الدولة لا تكفى لتكفيها من العمل فى جميع الجبهات فى آن واحد فيتراجع القطاع الحكومى عن دوره التقليدى فى تحمل أعباء الخدمات كما يتوقف القطاع العام عند حدود الإحلال والتجديد ويتخذ من هذا وذاك مبررا للدعوة إلى مزيد من مساهمات القطاع الخاص وإلى استكمال نقص الموارد المالية والمعرفة التكنولوجية عن طريق دعوة رأس المال الأجنبى دون عمل حساب دقيق لما يعنيه ذلك من تزايد هيمنة هذا المال على الإقتصاد الوطنى وعلى قطاعه المتطور بوجه خاص فى الأجل الطويل ؛ إن كل هذا يشير بجملاء إلى خطورة إهمال التخطيط بعيد المدى ، فهو الوحيد القادر على حساب الآثار الكلية لما يتبع الآن من خطط سنوية وخمسية ، وعلى بيان كيفية استعادة الإقتصاد الوطنى لتوازن طال افتقاده . ثم هو الذى يمكنه أن يعالج القضايا التى لا تنتضح أبعادها إلا فى الأجل الطويل ، وبوجه خاص القضايا الاجتماعية وفى مقدمتها مشكلة السكان التى كثر الحديث عنها ، وأزمات الإسكان التى استحسنت حلقاتها ومشاكل أعداد القوى العاملة ورفع كفاءتها الإنتاجية واستيعاب التكنولوجيا وتطورها وتنمية الزراعة وزيادة رقعة المساحة المزروعة مع العناية برفع مستويات الحياة فى الريف . إن ما تشير إليه كتب الخططة حاليا من أنها تمثل خططا خمسية من خطة طويلة الأجل تمتد إلى عام ٢٠١١ / ٢٠٠٢ ، لايعنى أن الدولة قد أقرت منهجا تخطيطيا سليما للأجل الطويل . فالخطة المذكورة لا تعدو أن تكون مجموعة من الأرقام التى ترسم صورة توازنية لبعض متغيرات الإقتصاد الوطنى دون تحليل متعمق للتحويلات الاجتماعية والإقتصادية التى يمكن أن تترتب عليها . وهى لاتعالج مشاكل الفترة المقبلة المثقلة بكل مائخضت عنه السياسات الإقتصادية الخاطئة من أعباء تنوء بها موارد الدولة ، سواء لتحميل تلك الفترة بما يترتب على ما يجرى حاليا من تأجيل للديون تحت عنوان إعادة الجدولة ، أو مائتمخض عنه برامج صندوق النقد الدولى من آثار تصيب الإقتصاد الوطنى بالتضخم والركود فى آن واحد ، أو تعرض الموارد الإستثنائية من البترول المحدود ومن تحويلات العاملين فى الخارج إلى التناقص ، ثم ما يتطلبه رأس المال الأجنبى من تحويلات لعائداته المغفأة من الضرائب ، وما يصحب كل ذلك من تراجع دور القطاع العام وبالتالى الإدارات العامة منه ومن

تحميل قوى الشعب العاملة بنتائج هذه العوامل اقتصاديا واجتماعيا . إن هنا يلقى على تحالف قوى الشعب العاملة مسؤوليتين : أولاها أن يعمل على إرساء الأسس السليمة للتخطيط طويل الأجل ؛ والثانية أن يوجه هذا التخطيط إلى مايصحح الخلل الذى أصاب التركيبة الإجتماعية ، وإلى ما يقلل الإقتصاد الوطنى من عجزه .

٢٠ — ويشهد كل ذلك بعجز التخطيط الذى لم يبق منه سوى الإسم . إن التخطيط يجب أن يكون هو القائد للحركة على جميع الجبهات ، لا أن يقف عند حد إصدار وثائق رقمية ينطق مضمونها بعكس ماتردده من أهداف ، أو يقتصر على مايسمى تنمية اقتصادية واجتماعية — وإن كان فى واقعه مجرد نمو اقتصادى يفتقد البعد الإجتماعى ، بل ويعمل على تشويهه — دون أن يربط بينها وبين الأبعاد السياسية والأمنية التى يجرى العمل فيها بعيدا عن التخطيط الشامل للدولة . بل أن الخطة الخمسية الحالية — لو تم تنفيذها — سوف تؤدى إلى إحداث إنقلاب فى تركيبة المجتمع . فبينما تؤكد السلطة عزمها على تعزيز الدور الرهادى للقطاع العام نخبها تترك تنمية الصناعة — التى هى المجال الطبيعى للقطاع العام — إلى القطاع الخاص ، وهى تفعل ذلك دون أن تبين الحدود التى يقتضيها إعمال مائص عليه الدستور (المادة ٣٢) من أن « الملكية الخاصة تتمثل فى رأس المال غير المستقل » . والقضية ليست مجرد اختيار طالما أن ما تؤدى إليه الخطة يتناقى مع مذهب اليه الدستور (المادة ٣٠) من أن « يقود القطاع العام التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسؤولية الرئيسية فى خطة التنمية » ، ولا يحتاج الأمر إلى جهد كثير فى التحليل ليتضح أن الخطة تمضى فى الطريق الذى رسمته الثورة المضادة ، وهو تعميق فوارق الدخل بين فئات الشعب الواحد ، مما يعنى مزيدا من تحويل فائض القيمة التى يضيفها إنتاج قوى الشعب العاملة إلى فئات يراودها أن تسيطر على مصادر الدخل والثروة لتزدادا هيمنتها على النظام السياسى ، متضامنة فى ذلك مع قوى الإستعمار الحديث . وهى بذلك تتناقض مع نص المادة ٢٤ من الدستور التى تكفل للشعب السيطرة على كل أدوات الإنتاج وعلى توجيه الفائض . وتقف الخطة عاجزة عن التعامل مع المتغيرات المستجدة ، وفى مقدمتها المتغيرات المالية والنقدية وإنعكاساتها على قدرة الدولة على تصحيح أوضاعها الخارجية لكى تنجو من فخ المديونية التى أصبحت تلتهم حصيلتها من العملات الأجنبية ، وعلى ارتفاعات الأسعار وما تعنيه من إضرار بدخول العاملين محدودي الدخل . وقد كان نتيجة ذلك كله أن وقعت الدولة فهسة سهلة لصندوق النقد الدولى ، وأصبحت — فى ظل إدراكها لما تنطوى عليه برامج الصندوق من دفع الأسعار إلى ارتفاع كبير ومستمر — تتحدث عن ربط الأجور بالأسعار وليس بالإنتاج وفق ما ينص عليه الدستور (المادة ٢٣) . إن معنى هذا ببساطة أن الأمور قد عكست ؛ فبدلا من أن يربط الأجر بالإنتاج وأن تربط الأسعار بالأجور إذا بالأسعار تترك فى مهب الريح العاصفة للدولار ثم تمنى الفئات الكادحة بأمل أن تلاحق الأجور الأسعار ، وهو أمر لو تحقق فعلا لهدم الركن الأساسى لسياسات الصندوق الذى ينادى بضرورة خفض الطلب عن طريق تخفيض الدخل الحقيقية للعاملين . وهى لهذا تقف مترددة حتى أمام هذه الخطوة القاصرة لأنها لا تهدى أن تمس المزايا التى تحققت

للفئات التي تم التحول الإجتماعى لصالحها . إن كل هذا ينطلق بقصور شديد في التخطيط الذى تتبعه الدولة ويشير بجلاء إلى أن بداية الإصلاح تكون في تطوير ذلك التخطيط لى يحرر ارادة الدولة ويرد إليها سيادتها على اقتصادها . إن هذا هو التحدى الأكبر الذى يواجهه الشعب وقواه العاملة ، إذ يفرض عليه أن يقدم حلولاً لقضية هى من صنع نخل الدولة عن المبادئ التى يؤمن بها ، والتى أرسى معالمها الثورة في نضالها من أجل التنمية ولى سبيل تحقيق الأهداف الكبرى التى قامت من أجل تحقيقها .

٢١ — ولقد إنعكست هذه السياسات القاصرة وتلك الهادفة إلى اعادة تشكيل التركيبة الإجتماعية لصالح الفئات الجديدة (والى نعت أحياناً بأنها طفيلية ، وإن كان هذا المصطلح قد توارى مؤخرًا ليس لاختفاها بل لكونها أصبحت هى المسيطرة) أن اختلطت علاقات الإنتاج وكذلك العلاقات بين المنتج والمستهلك . وبدلاً من القضاء على المسببات الحقيقية لهذه الاختلالات ، إذا بأصوات تعلق بانها القواعد التى أرسىها الثورة من أجل تأكيد حقوق الفئات الكادحة في الحد الأدنى من العيش الكريم . فقوانين الإيجارات هى المسؤولة عن مشاكل العلاقة بين المالك والمستأجر ، سواء في الإسكان أو في الأراضي الزراعية التى يعيش عليها ٤٢,٥ ٪ من السكان . أما نخل الدولة عن مسؤولياتها عن الإسكان وفتحها الباب للإسكان الفاخر للملك وتكرها الإحتكارات الرأسمالية تتحكم في أسعار مواد البناء ، وأما تحجب السياسات الزراعية والسعرية فهى من ذلك براء . وفي ظل هذه السياسات تعرضت الحركة التعاونية للتراجع . بل إن التعاون أصبح يتنافس شركات توظيف الأموال في محاولة الإستيلاء على أموال العاملين في الخارج ويجارى المتاجرين بالإسكان في توجيه أموالهم بعيداً عن الأولويات التى يفرضها القصور الواضح في الإسكان الشعبى ونحو اقتناء مساكن للمصايف ، مع ما صاحب ذلك من إنحرافات ولدتها الرغبة الملحة في الإثراء السريع بأى طريق . وبدلاً من أن تسيطر الدولة على الأسعار وعلى سلامة العلاقات بين المواطنين وفقاً لأول المقومات الأساسية للمجتمع التى نص عليها الدستور (مادة ٧) « يقوم المجتمع على التضامن الإجتماعى » سادت فلسفة غريبة تقوم على أساس أن ارتفاع الأسعار دليل على ارتفاع شأن الدولة ، فلندع من يسرقون البلد برفع الأسعار يعضون في طرقتهم ثم لتشاظهم الدولة حصتهم من السرقة بأن تقتصر نصيباً لها عن طريق الضرائب .. ولينها أقلمت حتى في هذا . يقول السادات — رحمه الله — في خطابه الذى ألقاه في ٣ فبراير عقب ما أسماه « إنتفاضة الحرامية » والى كانت ثورة الجياع ضد مزبد من الفقر والجوع « الفضل للدولة اللى علت السعر ... اللى خلت للبلد سعر ... وعلت ثمن الأرض وكل شيء بقى له قيمة ... البلد بقى لها قيمة فأرتفعت الحاجات دى ... اللى اشتري شقه أو عنده شقه من زمان جنب سعر مصر ماغل غليت برضه ، وبقت الشقة اللى هو شاربها مثلاً بعشرة آلاف جنيه بـ ١٥ تساوى النهاردة ٦٠ أو ٧٠ . والناس مش لاقية مساكن و ... و اللى يشكى من هذا يصير يلاقى في قانون الإسكان اللى أنا طالب إنجازه على وجه السرعة ... الدولة بتيجي تقول لى ارتفعت شقته من ١٠ أو ١٥ لـ ١٠٠ تقول له تعالى حاسبنى لأن أنت مالكش

فضل في هذا ... الفضل للدولة الى علت السعر هذا « !! هكنا تكون مسؤولية الدولة ... محل مشكلة السكن بأن ترفع سعر القامم منه ، والذي يملكه من استطاع أن يدفع ١٠ أو ١٥ ألف جنيه وقت أن كان متوسط دخل الفرد لايتجاوز ١٤٠ جنيها في السنة (أى أن ثمن الشقة يعادل دخل مايفوق مائة سنة ترتفع إلى ألف سنة بفضل الدولة التي رفعت الأسعار دون زيادة في حجم الإسكان) ثم تشاطر. ذلك المالك نهادة قيمة ملكه بدعوى أنها هي التي وفرت له تلك الزيادة لأنها لم تقم بإضافة إسكان جديد؛ ثم هي تعتبر التقليل هو القاعدة اما الإيجار الذى يرتبط بالضرورة بالقيمة الرأس مالية للسكن فليذهب هو والمتعاملون به إلى الجحيم . والأدهى من ذلك أن يوجه هذا الحديث إلى الشعب النائر على رفع أسعار الأساسيات الأخرى وعلى رأسها لقمة العيش بناء على نصائح صندوق النقد الدولي الذى أسعده أخيرا أن يرى الدولة تصفى اليه ، ثم يتمخض الفكر عن قرار لرئيس الجمهورية يعرض لاستفتاء عام تمرر من خلاله حلقة جديدة من سلسلة التحولات المديرة تبيح حمة تكوين الأحزاب وتحظر التجمهر والإضراب . أى إدخال تعديل على نصوص الدستور إستنادا إلى المادة ٧٤ من الدستور التى تحدد أسلوب الإستفتاء على إجراءات سريعة يتخذها رئيس الجمهورية في مواجهة خطر يهدد سلامة الوطن وبالمخالفة للمادة ١٨٩ التى تنظم أسلوب تعديل الدستور . إن هذا يفرض على تحالف قوى الشعب العاملة أن يتصدى لأمر ثلاثة : أولها تصحيح مسيرة الحركة التعاونية باعتبارها القاعدة للقطاع الذى يلى القطاع العام في الأهمية ؛ والثاني السيطرة على الأسعار باعتبارها المؤشر الذى يؤثر على هيكل الإنتاج من جهة وعلى قواعد توزيع الدخل من جهة أخرى ؛ وثالثها ضبط العلاقات الإنتاجية والعلاقات بين المنتجين والمستهلكين بما يقضى على الخلل في الهيكل الإقتصادي ويحقق تلبية الحاجات الأساسية لجموع الشعب .

٢٢ — وإذا كان قياس التغيرات الحقيقية يقتضى التعبير عن متغيرات الخطأ بالأسعار الثابتة ، فإن هذا لايعفى الخطأ من معالجة الأسعار الفعلية نظرا لأهميتها في عدد من النواحي الهامة . فالإيرادات والنفقات الحكومية التى تمثل عناصر الميزانية العامة تفقد الكثير من مغزاها إذا لم تحسب بالأسعار الجارية . بالمثل فإن الصادرات والواردات يعبر عنها بالأسعار الثابتة كوسيلة لقياس التغيرات في أحجامها ؛ غير أنه يلزم أيضا قياسها بالأسعار الجارية حيث أن هذه هي التى تحدد الموقف الفعلى لرصيداها من العملات الأجنبية ، إذ قد ترتفع الصادرات من حيث الحجم (أى بالأسعار الثابتة) ولكن حصيلتها قد تنقص إذا تعرضت لانخفاض في الأسعار يفوق الزيادة في الحجم . والمشاهد أن الخطأ الحالية تخلط خلطا معيبا بين قاعدتي قياس الأسعار حيث تعبر عن بعض المتغيرات بأسعار ثابتة وعن أخرى بأسعار جارية حتى بالنسبة لمتابعة نتائج تنفيذ الخطط السابقة . والمتتبع لما يحتويه كتاب الخطأ الخمسية الحالية من أسعار لعدد من المتغيرات المتحققة خلال الخطأ الخمسية السابقة (يمكن حساباها من معلومات متناثرة حيث لم تذكر صراحة) يلاحظ أمرين جديرين بالإعتبار : الأول أن بعض المتغيرات التى ذكر أنها مقاسة بالأسعار الثابتة (أسعار ٨١ / ١٩٨٢) وهى سنة أساس الخطأ السابقة) قد وردت في مواضع أخرى على

أنها هي بذاتها القيم بالأسعار الجارية مما يعطى إنطباعا خاطفا بأنها لم تتعرض لأى تغير فى السعر وهو غير صحيح. والثانى أن التغيرات فى الأسعار للمتغيرات التى جرى التعبير عنها بما يفيد تغير أسعارها تظهر تغيرات أقل بكثير مما تشير اليه الإحصاءات الرسمية للأسعار ، وإن كانت هذه أحيانا تقل عن الواقع الذى يلمسه الجمهور فى حياته اليومية . فالإستثمارات والصادرات خلال الخطة الخمسية السابقة ٨٢ / ١٩٨٣ — ٨٦ / ١٩٨٧ افترض ضمنا ثبات أسعارها مما بالغ فى القيم المنفذة بالقياس إلى المستهدف بأسعار الأساس ٨١ / ١٩٨٢ . وبينما تشير بيانات الخطة ذاتها إلى أن الواردات ارتفعت أسعارها خلال السنوات الخمس للخطة السابقة بما يوازى ٣١,٣ ٪ نجدها تشير إلى ارتفاع أسعار الناتج المحلى بنسبة ٤٦,١ ٪ وإلى ارتفاع أسعار الإستهلاك بنسبة ٧٨ ٪ . ألم يكن ذلك جديرا بلفت نظر المخطط إلى مغزى ذلك بالنسبة إلى ارتفاع أعباء المعيشة على أفراد الشعب بالنسبة إلى مايرره ارتفاع مصادر هذا الإستهلاك سواء من الإنتاج المحلى أو من الواردات ؟ إن هذه المفارقات تشير إلى أحد أمرين أو كليهما : فإما أن جهاز التخطيط يعجز عن تحليل أرقام هي تحت ناظره إذ هو الذى أوردتها فى معرض تقييمه لامجازات الخطة السابقة ؛ أو أنه أدرك خطورة هذه النتائج فشاء أن يخفيها وإن لم يفلح فى طمس الحقيقة تماما . وإذا كان هذا هو الموقف من قضية خطورة كالأسعار التى أصبحت الشغل الشاغل للجماهير المكتوبة بنيرانها ، إلى حد جعل رئيس الدولة يتحدث عنها يوم الإستفتاء على إعادة إنتخابه للرئاسة ، فهل يمكن بعد ذلك أن يقال أن الدولة تتبع الأسلوب العلمى وإنها أمينة فى عرض الحقائق على الشعب وعلى ممثليه ؟ إن قضية الأسعار ليست قضية فنية فحسب ، بل هي تنصدر قائمة السياسات التى تسأل عنها الدولة . وإذا كان التخطيط يعامل هذه القضية على النحو سالف الذكر فإن معنى ذلك أن الدولة قد تخطت عن ركن هام من أركان مسؤوليتها . ولو أنها قامت بذلك لما واجهت الموقف الذى يدفعها إلى الحديث عن ربط الأجور بالأسعار ، وكأنها بذلك قد اعترفت اعترافا نهائيا وصرىحا بعجزها عن التحكم فى حركة الأسعار . وعلى كل مؤمن بالفكر الناصرى أن يسعى لتوضيح الحقائق أمام الشعب الذى تطحنه أعباء الحياة وتؤرقه الإرتفاعات بل القفزات المتتالية للأسعار ، وأن يدفع جهاز التخطيط إلى القيام بما هو مسؤول عنه من السيطرة على الأسعار وإستخدامها كأداة لتوجيه النشاط الإقتصادى الوجهات السليمة .

الفصل الأول التخطيط العلمى الشامل

أولا - التخطيط كمنهج للحياة :

١ / ١ / ١ - يؤمن الفكر الإشتراكى الناصرى بالتخطيط العلمى ، كمنهج للحياة ، وكأسلوب يؤمن المجتمع من أن يتحول إلى حقل للتجارب ، ويقيه من مضار التخبط فى السياسات والتشريعات ، ويعميه من التناقضات التى تترتب على اخضاع القرارات فيه لقوى سوق لا تتوفر فيه شروط التكافؤ بين أطرافه . إن التخطيط العلمى المسبق هو وحده الكفيل بأن تعبأ كل قوى المجتمع من أجل حسم معركة التنمية لصالح الجماهير الكادحة المنتجة ، وهو السبيل إلى الحل السليم والسلمى للتناقضات التى يمكن أن تنشأ إذا أفسح المجتمع المجال أمام الصراع الطبقي لكى تكون الغلبة فيه للأقوى ، بدعوى أن الأقوى هو دائما الأصلىح ، أو إذا عمد المجتمع إلى تغليب طبقة على أخرى ، فتفوت عليه فرصة حشد كل إمكانياته من أجل تحقيق الأهداف العامة . كما أنه للدخل الصحيح للتعبير عن هذه الأهداف على نحو يتفق مع الوزن المناسب لكل فئة من الفئات المساهمة فى الإنتاج بما يطور هذه الأوزان وفق متطلبات تحقيق مجتمع الكفاءة والكفاية والعدل . وتحالف قوى الشعب المنتجة هو الأقدر على توفير فرص النجاح لهذا التخطيط العلمى .

١ / ١ / ٢ - والتخطيط بهذا المعنى لا يقتصر على جانب واحد دون الآخر من جوانب حياة المجتمع ، ولا على مستوى بعينه دون غيره . والشائع حتى الآن هو أن التخطيط له وظيفة محدودة بما يطلق عليه التنمية . غير أن التنمية ذاتها لا تنفصل عن باقى مجالات العمل الإنسانى . وقد ترتب على حصر التنمية حتى الآن فى البعد الإقتصادى ، وإلى حد ما فى بعض الجوانب الإجتماعية ، أن غابت الجوانب السياسية والأبعاد الأمنية عن نطاق التخطيط ، مما أدى إلى تناقضات بينها وبين متطلبات التنمية أثرت على حصيلة الجهود التى بذلت من أجلها ، وأسهمت فى أحداث تطورات اجتماعية أخلت بالأسس

التي يعلن عن توجيه التنمية بمقتضاها . إن الأمن يوفر الفرصة أمام التنمية المستقلة المتسارعة ، تماما كما توفر التنمية قدرة أكبر على تحقيق الأمن . والعمل السياسي ، سواء في المجال الداخلي أو على المستوى الخارجي ، لا يستقيم إلا إذا انسجم مع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية التي ترعاها التنمية . وبدون هذا التوافق في جميع نواحي الحياة تتحول الدولة إلى جزر منعزلة يعمل كل منها في واد دون أن يستفيد الواحد من جهود الآخرين أو يتفاعل معهم على نحو يرفع من كفاءة أداء المجتمع . بل أن هذه العزلة كانت هي المنفذ الذي تسللت منه قوى الردة ونجحت في حرمان جموع الشعب من معظم المكاسب الاشتراكية التي حققتها لها ثورتها المجيدة . ومن أجل هذا لا بد من العمل على أن يكون التخطيط العلمي شاملا بهذا المعنى الواسع .

١ / ١ / ٣ — وكما أن الدولة في مجموعها يجب أن تسير وفق تخطيط دقيق ، فإن وحداتها تحتاج هي الأخرى إلى اتباع منهج التخطيط في أعمالها ، بحيث تكون قادرة على تحديد أهدافها وعلى رسم برامج التنفيذ التي تعظم القدرة على تحقيق الأهداف . وهنا أيضا لابد من تنسيق بين أهداف ووسائل وخطط الوحدات حتى لا ينشأ تضارب يؤدي إلى اهدار موارد المجتمع واضعاف قدراته . وعلى الدولة واجب في هذا المجال لأنها وحدها القادرة على بلورة الأسس التي يتم بمقتضاها تحديد الأهداف ، وعلى وضع الحدود للوسائل التي يمكن اتباعها على نحو يتفق والخططة العامة ووفق بين خطط الوحدات . ولا يعني هذا أن تتحكم البيروقراطية في تصرفات الوحدات إلى الحد الذي يشل إرادتها ويقتل لديها روح الإبداع والقدرة على المبادرة . إن التخطيط الذي نادى به يوازن مابين الإعتبارات الثلاثة الأساسية : الشمول — التفصيل — حرية الحركة . ومن هنا تأتي أهمية وضوح الأهداف وتناسقها ، ووضع حدود للوسائل التي يمكن اتباعها لا فرض هذه الوسائل فرضا .

١ / ١ / ٤ — وباعتبار التخطيط منهجا عاما للحياة فإنه لابد من العمل على أن يأخذ به الجميع ، بما في ذلك الأفراد في تنظيم شؤونهم كمنتجين وكستهلكين . ويتطلب هذا جهدا في تثقيف الجماهير من أجل غرس عادة اتباع هذا النمط السلوكي وتطبيقه على أسس سليمة من المعرفة . كما أنه يتطلب على ضرورة توفير قاعدة واسعة ومنتظمة من المعلومات وعلى إيجاد المعرفة بكيفية التعامل معها تعاملًا ذكيا . والتخطيط بهذا المعنى يلعب دورا أساسيا في حل مشاكل عديدة واستتصال أمراض مزمنة يشكو منها المجتمع . فهو يساعد على حل مشاكل الزادات السكانية غير المخططة وعلى تطوير الأنماط الغذائية وعلى ملائمة التشريعات والإجراءات التي يتقرر الأخذ بها بما يكفل لها قدرا عاليا من الإستقرار ويزيل عنها الإرتجال الذي أصبح أشبه بالقاعدة الثابتة رغم مايتروء من إنتقادات للمعشوائية في القرارات ، لاسيما في النواحي الاقتصادية ، وعلى التعود على احترام النظم والقوانين . كما أن غرسه في نفوس البشر منذ الصغر هو الكفيل بتحويلهم إلى قوى منتجة ، قادرة على المشاركة الإيجابية في تطوير شؤون المجتمع وفي رسم خطته .

ثانياً — ضرورة الإستراتيجية العامة :

١ / ٢ / ١ — إن القاعدة الأولى في العمل التخطيطي هي وضع استراتيجية بعيدة المدى ، وحكم شمولية التخطيط لمختلف نواحي الحياة فإن الإستراتيجية بدورها لابد أن تكون شاملة . ولذلك فإن الأمر يقتضي تجاوز ما اصطلاح على تسميته باستراتيجية التنمية ، حتى وإن امتد مفهوم التنمية إلى الأبعاد الإجتماعية إلى جانب النواحي الاقتصادية التي يجري التركيز عليها عادة . ويتطلب هذا أن تقوم الدولة بوضع استراتيجيتها العامة وأن تضع في نفس الوقت استراتيجيات مختلف أوجه الحياة ، السياسية والأمنية والإقتصادية ، بحيث تتوافق مع بعضها البعض وترتبط في إطار واحد هو الإستراتيجية العامة . ثم عليها أن تلتمز هذه الإستراتيجيات جميعا حتى تستقيم جميع أمورها . إن الشمول والإنساق والالتزام هي الكفيلة بتجنب الإستمرار في التحول عن النهج الإشتراكي للدولة ، والحيلولة دون استخدام الساسة لحريتهم المطلقة في إتخاذ القرارات السياسية على نحو قد يؤدي إلى إنحراف المتغيرات الاقتصادية عن مساراتها المخططة وإلى التأثير في العوامل الإجتماعية بما يمكن قوى الثورة المضادة من العودة إلى ممارسة سيطرتها .

١ / ٢ / ٢ — ويعني هذا انه لايجوز ان ينظر الى الاستراتيجية على أنها أداة لتبوير سياسات واجراءات وقتية ، فتعدل من آن لآخر على نحو يقود المجتمع الى التخطي في أموره ، ويفقد وحدائه وأجهزته وضوح الرؤية . وحتى تستقر الاستراتيجية العامة لابد من نظرة واعية للمستقبل البعيد بمتغيراته الداخلية والخارجية المتوقعة ، والاتفاق على أهداف لها الطابع الاستراتيجي واختيار المسارات التي تحقق للمجتمع بلوغ تلك الأهداف الرئيسية بأقل كلفة إجتماعية ممكنة . ان هذا وحده هو الكفيل بأن تقبل الجماهير ما قد تتطلبه المسيرة من تضحيات في الأجل القصير طالما انها متبينة من ضرورتها لتحقيق الأهداف البعيدة ، وطالما أنها مطمئنة الى استقرار الاستراتيجية بحيث لا تخشى أن يطالها الغرم دون أن يتحقق لها الغنم . ولا يجب أن تستأثر قطاعات معينة باستراتيجيتها بدعوى أنها من الشؤون العليا ذات طابع يقتضي الكتمان . فما يجوز كتمانها — الى حين — هو الخطوات التي تتبع في مواقف معينة ولاعتبارات نفس الأمن القومي ويتطلبها حسن التنفيذ ، على أن تجري المحاسبة بشأنها حالما تزول مسببات الكتمان ، وذلك وفق معايير مستمدة من الاستراتيجية ذاتها .

١ / ٢ / ٣ — وواضح ان الاستراتيجية لا تنقف عند تحديد غايات بعيدة المدى يسعى المجتمع الى تحقيقها وترك الطريق لبلوغها الى الخطط التي توضع وفقا لتلك الغايات . بالمثل فانها لا تقتصر على منهج عام يتبع لتحقيقها ، مثل النهج المعروف بالاحلال محل الولادات ، وهو المنهج الذي ساد في الماضي والذي أثيرت حوله الكثير من الانتقادات . فالاستراتيجية هي المسار الذي يلتزم المجتمع باتباعه في حركته عبر الزمن من أجل تحقيق الغايات التي يقرر المجتمع السعي الى بلوغها في المستقبل . وترجع أهمية رسم المسار

الزمنى الى كون الاستراتيجية تشمل مختلف جوانب الحياة ، حيث يوضح هذا المسار المهام التى يتولاها كل جانب فى مرحلة معينة من أجل زيادة فاعلية الخطوات التى يريها للمراحل التالية . ونظرا لأن التركيز على جانب معين فى مرحلة ما يلقى أعباء على موارد الدولة بما قد يؤثر على مايمكن توجيهه الى التنمية ، بينما تؤدي التنمية نفسها الى تزويد الدولة بقدرات أكبر على السيطرة على النواحي الأخرى ، فان صياغة الاستراتيجية فى شكل مسار زمنى يحدد مهام كل جانب فى كل من المراحل المتتالية وليس كمجرد غايات بعيدة المدى ، يصبح أمرا ضروريا من أجل ضمان ألا يطفى جانب على باقى الجوانب على نحو يجعل من الصعب التحرك فيما بعد بالسرعات الواجبة لتحقيق جميع الغايات الاستراتيجية فى الوقت المحدد لها . وتزداد أهمية صياغة استراتيجية جديدة واضحة المعالم ثابتة الأركان بسبب متاعضرت له مسيرة الثورة بفعل الثورة المضادة التى مازالت ماضية فى طريقها .

١ / ٢ / ٤ - ومن البديهي ان تكون الاستراتيجية مستندة الى الدستور وما قد يدخل عليه من تعديلات يراها الشعب لازمة . فالدستور يعبر عن الغايات الأساسية التى يرتضيها المجتمع ، بينما الاستراتيجية تمثل مسارات يتفق على اتباعها من أجل تحقيق تلك الغايات وفق أولويات يضعها المجتمع لمرحلة طويلة مقبلة فى ضوء المتغيرات المتوقع ان تحيط بالمجتمع خلالها ، وفى غيبة هذه الاستراتيجية يتعرض الدستور نفسه إلى تجاوزات تحمل بالغايات التى استقرت فى ضمير المجتمع . فالدستور حينما تنص مادته الأولى على أن « جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطى واشتراكى يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة . والشعب المصرى جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة » ، فإنه يفرض على الاستراتيجية ان تترجم ذلك الى مسارات من أجل تحقيق الديمقراطية والاشتراكية ، وتمكين قوى الشعب العاملة من تحقيق تحالفها ، وتعزيز الخطى اللازمة لتحقيق الوحدة الشاملة للأمة العربية . ومن هذا المنطلق أيضا فإن كل غط للتصرف يؤدي الى الاخلال بهذه الأسس المبدئية يكون باطلا بحكم مخالفته للدستور . وبدون وضوح الاستراتيجية التى تضع الخطوات الحاكمة للمسيرة يمكن ان تندس على الشعب اجراءات هى فى صميمها مخالفة صريحة للدستور . وقد بات من الواضح أن كثيرا من الممارسات التى اتبعت منذ اقرار الدستور فى ١١ / ٩ / ١٩٧١ تنطوى على مجافاة له نصا وروحا ، ولابد من الاسراع بتقويمها بإقرار استراتيجية جديدة ترد للدستور هيئته وتعيد للشعب حقوقه .

١ / ٢ / ٥ - والأمر الذى لا جدال فيه أن وضع هذه الاستراتيجية يقتضى مشاركة جميع فئات قوى الشعب العاملة فى صياغتها واقرارها . ويتطلب هذا تنظيما واضحا ومستقرا يكفل تحقيق المشاركة المطلوبة ، تجرى بمقتضاه مناقشة عناصر الاستراتيجية العامة وما يتفرع عنها من استراتيجيات جزئية على المستويات المحلية والقطاعية والفئوية ، واتاحة الفرصة لاستخدام أدوات الاعلام فى نشر وتوضيح الرؤى المختلفة بشأنها . ثم يحتم العمل بمؤتمر قومى تمثل فيه جميع تلك المستويات تمثيلا سليما

يتولى الصياغة النهائية التي تعرض للاستفتاء الشعبي لاقرارها . وتصبح الاستراتيجية بذلك معلومة وملزمة للجميع . ولا يجب ان تعرض للمخالفة أو التعديل مالم تستجد متغيرات جوهرية جديدة تجعل التغيير ضرورة ملحة ، وفي هذه الحالة يتم التغيير مروراً بنفس الخطوات السابقة .

ثالثاً — التخطيط للمدى البعيد :

١/٣/١ — لقد أدى الأخذ بمفهوم ضيق للتخطيط يقتصر على بعد واحد هو التنمية ويحصر هذه التنمية في نطاق محدود هو المشروعات الاستراتيجية حيث تحتاج كثير من المشروعات الى بضعة سنوات حتى تبلغ مرحلة الاكتمال وتحقيق ما يرجى منها من عائدات ، الى تعرض مسوعة التنمية الى العديد من الاحباطات والعوائق ، والى تمكين قوى الثورة المضادة من تحقيق مكاسب في الآجال القصيرة والمتوسطة تجتمعت في شكل تحول اجتماعي مضاد على المدى الطويل . فحتى لو ارضينا المفهوم الضيق للتخطيط لوجدنا ان المخطط حينما يقنع بالتخطيط متوسط الأجل (لخمس سنوات مثلاً) يواجه إحدى حالتين كلتاهما تحد من قدرته على ربط الخطة بأهدافها : فهو إما أن يجد ان العديد من المشروعات — خاصة تلك التي يبدأ تنفيذها في السنوات الأخيرة للخطة — يند الى ما بعد نهاية الخطة ، فيحتجز جانباً من مواردها دون ان يسهم بعائدات تحسب ضمن أهدافها ؛ أو انه نتيجة لما سبق يجد المخطط نفسه مضطراً الى المضي في استكمال عدد كبير من المشروعات التي بدأ الالتزام بها في خطط سابقة مما لاترك له حرية كبيرة في الاختيار للخطة الجديدة . وقد يترتب على الرغبة في اضافة مشروعات جديدة الى ما هو مرتبط به فعلاً ، تراحم عدد كبير من المشروعات على موارد محدودة وطاقة تنفيذية عاجزة عن الوفاء بمتطلبات هذه المشاريع جميعاً ، الأمر الذي يؤدي الى تباطؤ في التنفيذ وارتفاع في التكاليف وعجز عن تحقيق الأهداف . من جهة أخرى فان التركيز على منظور المشروعات كمعيار لتحديد آجال الخطط المتوسطة بخمس سنوات من أجل افساح الفرصة لحساب الكلفة والعائد للاستثمارات يترتب عليه ان ينظر الى الخطط السنوية على انها مسؤولة في المقام الأول عن تنفيذ ما يخصها من استثمارات اعتمدها الخطة الخمسية وبالتالي قصور تلك الخطط عن تحقيق وظيفتها الأساسية وهي « ادارة شؤون المجتمع » في مختلف جوانبها والتي لا تشكل الاستثمارات الا نلراً يسيراً منها ، ان هذا يتطلب اعادة النظر في مفهوم البعد الزمني في التخطيط .

١/٣/٢ — وإذا كان العرف قد استقر على أن هناك آجالاً ثلاثة للتخطيط : الأجل الطويل ، والأجل المتوسط ، والأجل القصير ، فإن هذا لايعنى الاقتصار على اعتبار الأجل المتوسط جزءاً من الأجل الطويل ، والأجل القصير جزءاً من الأجل المتوسط ، بحيث يلتزم في الآجال المختلفة بهيكل متشابه للخطة وإن سمح بزيادة في التفصيل كلما انتقلنا من الأجل الأطول الى الأجل الأقصر . ان لكل من هذه الآجال

الثلاثة وظيفة خاصة تميزه عما عداه من آجال فالأجل الطويل يسمح بإحداث تطور جوهري في مستويات المعيشة وفي كل من البنية الاقتصادية والبنية الاجتماعية على نحو لا يتضح معالاه بدقة إذا ما اكتفى بالنظر إلى الأجل المتوسط. والأهم من هذا أن ذلك الأجل يسمح أيضا باتخاذ ما يلزم « لتنمية الموارد » طبيعية كانت أم بشرية أم مالية . فلو أن الثورة اكتفت في نظريها للتخطيط بالأجل المتوسط دون أن تبنيه ضمن منظور بعيد المدى لما تسنى لها أن تبني مشروعا ضخما كالسد العالى استغرق تنفيذه فترة خطتين متوسطتين ، واستهدف تنمية الموارد المائية للدولة وبالتالي تنمية الموارد الزراعية ومصادر الطاقة اللازمة للصنيع ورفع مستوى المعيشة بوجه عام . وتصبح مهمة التخطيط متوسط الأجل مزدوجة ، حيث يكون مسؤولا عن تنفيذ ما تقرره الخطة طويلة الأجل بشأن تنمية الموارد ، وفي الوقت نفسه تحقيق الاستخدام الأمثل لما هو متاح من موارد تمت تنميتها من قبل . أما التخطيط قصير الأجل (السنوى) فهو الذى تم من خلاله إدارة شؤون المجتمع ، وهو بذلك يحتوى في جانب منه فقط على ما يخصه مما تحدده الخطة متوسطة الأجل . وبعبارة أخرى فإن لكل بعد زمنى نصيبه مما يتعين بالأبعاد الأطول ولكن له جانبه الخاص الذى يضيئه الى ذلك .

١/٣/٣- ونظرا للطبيعة الفنية المتخصصة لعمليات تنمية الموارد فإن الأمر يقتضى إجراء دراسات علمية متعمقة لكل نوع من أنواع الموارد ، وهو ما يلقى على القطاعات المختلفة مسؤولية وضع برامج بعيدة المدى لهذا الغرض ويبان ما يلزم لتنفيذ هذه البرامج وتشمل هذه البرامج للمسوح الفنية والاحصائية اللازمة للتعرف على الثروات الطبيعية الكامنة وعلى تطورات الموارد البشرية والقرى العاملة ومصادر الطاقة وبداياتها ومجالات ترشيد استخدامها وهياكل الأساسية وعلاقاتها بإمكانات إعادة توزيع الانتشار السكاني وما يترتب عليها من آثار على توزيع الدخل وكذلك المعرفة الفنية ودورها في استيعاب التكنولوجيا . من جهة أخرى فإن النظرة بعيدة المدى هى الكفيلة بحساب الآثار الكلية المترتبة على سياسات الاعتماد على الخارج في التحويل والتبادل التجارى والمعرفة التكنولوجية ، كما انها تتيح امكانية تقدير الآثار الاجتماعية التى تترتب على الاستراتيجيات البديلة للتنمية . ومؤدى كل هذا ان تبني الدولة وقطاعاتها نشاطا تخطيطيا بعيد المدى يتم بموجبه وضع برامج طويلة الأجل للقطاعات الرئيسية وقيام الجهاز المركزى للتخطيط بإعداد بدائل للاستراتيجية وما يترتب عليها كخطط طويلة الأجل ليتم الاختيار بينها وفقا للغايات الأساسية للدولة . وهنا يتحول العمل التخطيطى الى معالجة علمية للتنمية لا مجرد رسم صورة رقمية لها .

١/٣/٤- ان الربط بين الاستراتيجية بالمعنى الشامل الذى جرى توضيحه أعلاه والتخطيط طويل الأجل والبرامج القطاعية ، وتحقيق المشاركة الشعبية في مناقشة الاستراتيجية وإقرارها ، هى الضمانات الحقيقية لفاعلية التخطيط وتجنبه التخبط الذى ساد حتى الآن وتولى قوى الشعب العاملة ممارسة حقوقها بل وجبها في أهم القرارات التى تمس حياتها وتقرر مصيرها . ان حق العاملين في المشاركة في الإدارة لا يتوقف عند حد المشاركة في إدارة المشروعات على النحو الذى حددته الدستور (مادة ٢٦) بل

تعدى ذلك الى تمكين الشعب من ممارسة السلطة التى خوله اياها الدستور (مادة ٢٤) فى السيطرة على كل أدوات الانتاج وتوجيه فائضها وفقا لخطة التنمية التى تضعها الدولة . وهذه الممارسة هى التى تمكن الشعب من ممارسة الجانب الآخر من حقوقه وهو المتعلق بالرقابة على تنفيذ الخطة وتحقيق أهدافها .

١/٣/٥ — والتخطيط طويل الأجل يحتاج الى موازنة دقيقة بين صفتين هامتين ، الواقعية والثبات . فبحكم امتداد الخطة الطويلة الأجل لفترة طويلة من الزمن فانها تتضمن فروضا عديدة حول متغيرات لايتحكم فيها المخطط ولا يسهل عليه اجراء تنبؤ دقيق بشأنها . ولذلك فإنها تحتاج الى مراجعة من وقت لآخر فى ضوء ماتم انجازها فعلا منها خلال الخطط المتوسطة المتعاقبة وما يتضح بشأن المتغيرات الخارجية وما قد يستجد من متغيرات أخرى لم تكن مأخوذة فى الحسبان . يضاف الى ذلك أن البرامج طويلة الأجل للقطاعات والابعاد المختلفة للخطة تنطوى بحكم التعريف على مسوح ودراسات تخصص موارد للقيام بها خلال فترة تنفيذ الخطة ؛ وقد تؤدي هذه الدراسات والمسوح الى تغيير صورة الموارد المتاحة عما كان يمكن التعرف عليه عند وضع الخطة . وطالما يبقى تأثير هذه المتغيرات على الاستراتيجية السابق اقرارها محدودا ، فإنه يمكن تعديل الخطة طويلة الأجل دون الخروج عن الاستراتيجية . اما اذا اقتضى الأمر تعديل الاستراتيجية ، فإن هذا التعديل يتم وفق الأسلوب السابق ذكره من قبل ويجري معه ادخال التعديلات على الخطة طويلة الأجل .

رابعا — زيادة فاعلية التخطيط للأجلين المتوسط والقصر :

١/٤/١ — لقد تعرض التخطيط للتنمية الى العديد من العوائق منذ الستينات واتخذ من الظروف الاستثنائية التى مرت بها الدولة بسبب الحروب المتعاقبة التى خاضتها الدولة حتى ١٩٧٣ ثم باتلاها من محاولة تغيير نظام الدولة من النظام الاشتراكى الذى حدد معالمه الدستور الى نظام مغاير بدعوى ما اطلق عليه الانفتاح . وعندما استعاد جانبا من وجوده عاد هزيعا محدود الفاعلية ؛ وليس أدل على ذلك من أنه عندما اتضحت مساوئ الانفتاح اتهم التطبيق بأنه انحاز الى الاستهلاك لا الانتاج ، ثم اتضح ان ما أسمى بالانفتاح الانتاجى لم يتمكن من معالجة التردى الذى أصاب الاقتصاد الوطنى ، فبدأت الدولة تطالب بالبحث فى كيفية زيادة الانتاج لاسيما الموجه منه الى التصدير . وقد حدث هذا التوجه ولما تمضى سنة على الخطة الخمسية الجديدة التى تمثل الخطة الثانية من خطة طويلة الأجل ، ان هذا ينطق بعدم قدرة التخطيط على التصدى للمشاكل الحقيقية التى تواجه الاقتصاد المصرى ، وهو مايدعو الى تصحيح مسيرة التخطيط . والخطوة الأولى هى صياغة استراتيجية جديدة على النحو الذى سبق ذكره ، ووضع خطة طويلة الأجل تستند اليها .

١/٤/٢- ولما كانت الخطة متوسطة الأجل (الخمسية) هي الخطة التي تتضمن التخصيصات والأهداف والسياسات التي يجرى الالتزام بها تنفيذها للاستراتيجية وترجمة لمرحلة معينة من مراحل الخطة طويلة الأجل ، فإنها جديرة بأن تلقى العناية الواجبة . وهي لابد من أن تخضع للنقاش الشعبي الذي يعتبر الضمان لأن تخرج الخطة معبرة عن تطلعات الشعب ومثله لإرادته ، كما أنه السبيل إلى تحقيق مشاركة فعالة وواعية لتنفيذها . ولقد ضربت الثورة مثلا في أول خطة وضعتها حينما حققت المشاركة على خطوتين . كانت الأولى في مرحلة الأعداد حيث حشدت كل الخبرات المتخصصة في عدد كبير من اللجان الرئيسية والفرعية لتضيف بحيراتهم وعلمها إلى امكانيات جهاز التخطيط وتتيح لها الفرصة للإسهام في بناء الوطن . أما الثانية فكانت في مرحلة الإقرار حيث عرضت على مؤتمر قومي (للاتحاد القومي الذي كان قائما آنذاك) مثلت فيه جميع المستويات الإقليمية والقومية لتناقش وتضيف وتعديل تعبيراً عن مشاركة شعبية صادقة . إن هذا الأسلوب يجب أن يصبح سنة يسير عليها العمل عند إعداد الخطط الخمسية ، حتى لا تقف هذه الخطط عند حدود العمل المكتبي الفنى ، ولكي تتحول — كما يجب أن تكون — إلى وثيقة سياسية شعبية .

١/٤/٣- من جهة أخرى فإن الخطة السنوية لا يجب أن تعتبر مجرد شريحة سنوية من الخطة الخمسية ، مركزة بذلك على التخصيصات الاستثمارية التي لا يلتزم بها إلا القطاع العام ، وتشارك كل أدوات تسيير الاقتصاد إلى قرارات تتخذ خارج نطاق الخطة ، سواء في الميزانية العامة التي تحكم الاستثمارات الحكومية ، أو للقرارات الاقتصادية التي تم خارج نطاق كل من الميزانية والخطة معا . إن الخطة السنوية للدولة يجب أن تكون هي الأساس الذي يمدد كلا من الميزانية والسياسات الاقتصادية التي يتم اتباعها خلال فترة الخطة . بالمثل فإن الخطة السنوية يجب أن تتحول من مجرد موزونات تخطيطية وبيان بالأهداف التي تحدد للوحدات الاقتصادية وللإقتصاد الوطني ومستوياته المختلفة ، إلى برامج تنفيذية للنشاطات الأساسية على مدار السنة . فلا يكفي مثلا أن تحدد طاقات كلية لقطاع التشييد ولمواد البناء ، ولوسائل نقل هذه المواد إذا لم يتم التأكد من أن الإضافات إلى هذه الطاقات ستم في الوقت الملائم ، وفي المواقع المناسبة ، لاستخدامها فيما هي مطلوبة من أجل تحقيقه كأهداف في الخطة . وبدون ذلك فإن تنفيذ الخطة سوف يتعرض إلى اختناقات تعوق تحقيق بعض أهدافها ، بسبب عدم ملائمة توقيت تحقيق الأهداف الأخرى اللازمة لها .

١/٤/٤- ونظرا لأن الأسعار تلعب دورا رئيسيا في توجيه النشاطات الاقتصادية من ناحية ، وفي تحديد أعباء المعيشة على المواطنين من ناحية أخرى ، فإن على التخطيط أن يولى الأسعار عناية خاصة في ضوء ما يعيشه الإقتصاد المصرى حاليا من انفلات في الأسعار يسيء إلى معايير تقييم المشروعات وإلى ربحية وحدات الإنتاج لاسيما في القطاع العام ، ويلقى على جماهير الشعب أعباء متزايدة لاتحملها

الدخول النقدية المحدودة . وفي هذا الصدد يكون من الضروري أن يصبح التخطيط السري جزءا لا يتجزأ من العمل التخطيطي بحيث تتضمن الخطط المتوسطة معايير و ضوابط للأسعار تتخذ كأدوات لتحقيق أهداف الخطة ؛ وعلى الخطط قصيرة الأجل أن تترجم هذه المعايير الى سياسات يراعى في رسمها ان تصحح ما قد يكون قد حدث من انحرافات وان تعالج ما يستجد من متغيرات تخرج عن سيطرة المخطط . ولا يقتصر الأمر على أسعار السلع والخدمات ، بل يجب أن يمتد الى باقي الأسعار بما في ذلك الأجور وأسعار الفائدة وسعر الصرف .

١ / ٤ / ٥ - ونظرا لأن السياسات النقدية والائتمانية تلعب دورا رئيسيا في تسيير دفة الانتاج وفي إمكان السيطرة على الأسعار ، فإن الجهاز المصرفي يتحمل مسؤولية كبيرة في هذا الصدد . ويتطلب هذا تمكين البنك المركزي من القيام بدوره كاملا في السيطرة على هذه السياسات وفق المعايير التي تحددها الخطة . وحتى ييسر ذلك فإن الأمر يقتضى انتظام العمل في ذلك الجهاز واستبعاد الشوائب التي علقت به من جراء التفاضل أحيانا والتشجيع في أحيان أخرى ، لظهور مؤسسات غير نظامية تقوم بأعمال مصرفية ، سواء كان ذلك في مجال أعمال البنوك التجارية أو البنوك المتخصصة الائتمانية أو في التعامل بالتقدي الأجنبى . ان ما حدث من فتح المجال أمام ما يسمى ببنوك الافتتاح وأمام شركات توظيف الأموال أو تجار العملة وما كان يمكن لأى اقتصادى أن يتوقعه سلفا ، بل وحذر منه بعض الاقتصاديين فعلا ، كان يمكن تجنبه لو أن الدولة سعت الى المحافظة على كيان جهازها المصرفي ومكنته من أداء وظيفته وفقا للتقاليد المصرفية السليمة . ويتطلب الأمر متابعة دقيقة لمثل هذه الظواهر والعمل السريع على تفادى تغلغلها الى الحد الذى يفرض على الاقتصاد الوطنى قيودا هو في غنى عنها . ولذلك فإن للبنك المركزي دورا رئيسيا في التخطيط قصير الأجل يعظم شأنه بحكم أنه يملك الأدوات التي تستطيع توجيه القطاع الخاص نحو الدور المحدد له في الخطة والتي تؤثر في أداء القطاع العام . كما أن هذه الأدوات هي التي تتحكم بقدر كبير في حركة الأسعار وهو مايجب ان تحدد أبعاده الخطة .

خامسا - تعزيز عملية المتابعة :

١ / ٥ / ١ - ان المتابعة تمثل حلقة أساسية من حلقات التخطيط العلمى . وتتخذ المتابعة صورا مختلفة وفقا للمستويات المسؤولة عن اتخاذ القرارات ، ووفقا لطبيعة القرارات التي تتخذها تلك المستويات . فعلى مستوى الوحدات تم المتابعة لأغراض الإدارة اليومية حتى يتضح مدى الالتزام بالأساليب المقررة للأداء ومدى تمشى الانجاز الفعل مع الخطط المتتمدة ، وأسباب الانحراف ان وجدت مع تحليل العوامل المؤدية اليها والتمييز بين العوامل الداخلية التي تكون من مسؤولية إدارة الوحدة والعوامل الخارجية التي ترجع الى اعتبارات خارج نطاق تلك المسؤولية . وعلى مستوى الدولة فإن المتابعة تنقسم الى نوعين : الأول هو متابعة السياسات والاجراءات التي تكون أجهزة الدولة مسؤولة عن اتخاذها من أجل تنفيذ الخطة وتحقيق

أهدافها ؛ والثاني هو متابعة تنفيذ الأهداف المقررة ذاتها . وفي جميع الأحوال تكون العبرة هي بتحقيق الأهداف العامة للدولة ، وليس فقط بالأهداف الجزئية التي تسأل عنها الأجهزة في حدود تخصصاتها الضيقة . فقد تعتمد بعض الأجهزة الى اتباع سياسات أو اتخاذ إجراءات تبرىء بها ذمتها بالنسبة الى ما يعهد اليها به من موارد عامة أو ما يحدد لها من تخصصات دقيقة ، ولكنها في سبيل ذلك تقوم بأعمال من شأنها تعويق أهداف عامة للدولة . فقد تسعى الى زيادة ربحية الوحدات العاملة تحت اشرافها باتخاذ إجراءات تمس بما تستهدفه الدولة بالنسبة الى حقوق العاملين أو تمشى الأسعار مع متطلبات المحافظة على حدود دنيا لمستويات معيشة جماهير الشعب . ولذلك فإن أولى قواعد المتابعة هي أن تكون بالأهداف العامة للدولة ، ولا تتوقف مسؤولية الأجهزة المختلفة ببراء ذمتها في التصرف فيما تحت يديها من موارد عامة بالتأكد من سلامة الإجراءات فقط .

١/٥/٢- ويترتب على ذلك ان يتم التنسيق الكامل بين السياسات المختلفة التي تتخذها الأجهزة المسؤولة عن رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية . لذلك فإن الأمر يقتضى تقييم السياسات المستهدفة والمنفذة والعمل على تلافى الأخطاء في كل منها حتى لاتصبح السياسات موضعا للتجربة والخطأ أو محلا لتناقضات بين الأجهزة المختلفة المسؤولة عن اتخاذ القرارات . ان تكرار انفراد جهات معينة بقرارات تناقض مآثلها الحكومة من سياسات عامة ، وتحميل وزراء بتبعة بعض السياسات التي تتضح لها آثار تخشى الحكومة بواذر ردود الفعل لها ، انما يشير الى فقدان الوضوح في الأهداف وغية الاستعداد لتحمل المسؤولية بصورة جماعية كما هو مفروض في أى حكومة تتولى السلطة المركزية . ولذلك فإنه يتوجب على الجهاز المركزى للتخطيط القيام بلور أكثر فاعلية في تنسيق السياسات ومتابعة تنفيذها وإجراء تقييم مسبق ولاحق لها ، حتى تزول عنها صفة عدم الاستقرار التي أصبحت ملاصقة لها .

١/٥/٣- القاعدة الثالثة هي أن يقوم الجهاز التخطيطى بواجبه كاملا بالنسبة لمتابعة تنفيذ أهداف الخطة وتقييم ما يترتب على التنفيذ من آثار وذلك لتحقيق ثلاثة أغراض : الأول هو التأكد من سلامة مسار التنفيذ واكتشاف ما قد يعترضه من عقبات وتقديم الحلول لها ؛ ويتطلب هذا متابعة مستمرة على مختلف المستويات ، شريطة أن تربط بالمتابعة العامة على المستوى الكلى التي هي مسؤولية جهاز التخطيط المركزى . والثانى هو تمكين جهاز التخطيط من استكمال بعض الجوانب التخطيطية التي قد يفضل عدم ادراجها في الخطة لكي يأتى الحكم بشأنها متمشيا مع التطور الفعلى للأوضاع وما قد يستجد من متغيرات تتمشيا مع مبدأ المرونة في التخطيط . والثالث هو توفير المعلومات اللازمة لوضع الخطط التالية ومراعاة تضمينها ما يصبغ من آثار أى انحرافات يتمخض عنها التنفيذ . ولذلك فإن شمولية المتابعة وسرعتها من أهم مقومات نجاح العمل التخطيطى . ومع تزايد الدور الذى أعطى للقطاع

الخاص تزداد أهمية المتابعة ولا تقل بدعوى أن لهذا القطاع حرية تحول دون كشفه عن كل المعلومات المطلوبة . ان حرية القطاع الخاص لاتعنى انفرادة بادارة شؤونه ومن ثم شؤونه الدولة . فالمتابعة ضرورية في هذه الحالة حتى تتوفر السرعة في تعديل السياسات بما يمكن هذا القطاع من القيام بدوره المخطط له ، والعمل على توفير متطلباته في التوقيت المناسب . وعلينا أن نتذكر أن أشد الدول تمسكا بما يسمى بالإقتصاد الحر يلزم القطاع الخاص بنشر قدر كبير من المعلومات ، لتمكين الجمهور من التعرف على حقيقة أوضاع المنشآت الاقتصادية ، كما تتولى أجهزة تحليلية — خاصة — القيام بتقييم مستمر لأداء تلك المنشآت ، وإجراء تنبؤات عن حركتها المستقبلية ، وما تتعرض له تلك الحركة من تغيرات نتيجة عوامل اقتصادية متعددة . كذلك فإن القطاع الخاص يلزم بتقديم معلومات مفصلة للسلطات المعنية ، قد يحتفظ بسرية بعضها ، لكن الإلتزام بالأمانة فيها واجب حتى تتمكن تلك السلطات من القيام بدورها لصالح المجتمع . ويدخل في ذلك تحديد الضرائب المقررة ، وجميع الاحصاءات التي يتم نشرها بأقصى سرعة وبأكبر قدر ممكن من التفصيل .

٤ / ٥ / ١ — بالرغم من ان الاستثاء يشكل عنصرا رئيسيا في الخطة فإن المتابعة تتوقف في الغالب عند مستوى الصرف المالى ، وهو لا يمثل عادة حقيقة التكوين الرأسمالى الذى يتم . بل ان ما اتضح من ان الانفاق يقدر بالأسعار الجارية يؤكد انه لاتحدث محاولة جادة لتقييم قيمة هذا الانفاق بنفس الأسعار التى حددت بها أهداف الاستثمار . ولا يتوقف الأمر عند محاولة استبعاد تأثير تغير الأسعار من أجل تبين معدلات الانجاز الفعلى ، بل يقتضى الأمر تحليل الأسباب التى أدت الى الانحرافات ، عند حدوثها ، واتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجتها . ان جهاز التخطيط الذى تجاوز عمره الثلاثين عاما كان يجب أن يكون قادرا على تطوير أدواته الفنية ليقوم بمتابعة ذات دلالة لواحد من أهم عناصر الخطة وهو الاستثمار ، تنفيذها ونتيجة . كما أن العمل لا يتوقف عند حد تخطيط الأسعار ووضع معايير يتم رسم السياسات السعرية بموجبها ، بل انه يشمل ، وبصفة أساسية ، رقابة دقيقة وشاملة على حركات الأسعار حتى يمكن السيطرة عليها وحمايتها من التقلبات العشوائية التى تتصف بها القوى المجردة للسوق .



الفصل الثاني التمية الاقتصادية الإجتماعية

أولا - التمية المستقلة :

٢ / ١ / ١ - أصبح من الحقائق المسلم بها منذ إنتصاف القرن الحالى أن على دول العالم الثالث أن تسعى إلى أحداث تنمية لمقدراتها الاقتصادية والإجتماعية تعويضا عن تخلف فرضه على معظمها استعمار استنزف خيراتها وأورث شعوبها التخلف ، وتحميا من تبعية يفرضها الإستعمار الحديث الذي تمارسه الدول التى بنت تقدمها فى السابق على أنقاض مستعمراتها وتسعى حاليا من خلال تفوقها النسبى إلى شد تلك المستعمرات السابقة إلى عجلة اقتصاداتها مستغلة حتى جهودها من أجل التنمية ، وتحث دعوى أن تحرير التبادل التجارى الدولى يودى إلى تقسيم عمل كفاء ، يحقق لكل دولة فرصة للتخصص فيما تمتلك فيه ميزة نسبية تسعى العالم الصناعى إلى السيطرة على ناصية الصناعة المتطورة ثم على الخدمات الحديثة وترك للدول النامية إنتاج المواد الأولية التى يتم استخراجها وإنتاجها بوسائل صناعية يتحكم هو فيها ثم يعرد فيصنع موادا بديلة لها حتى يعرضها إلى منافسة غير عادلة تتدهور بموجبها أسعار المواد الأولية . وهكذا وبفضل الإحتكارات العالمية التى يمارسها العالم المتقدم فى مجالات التصنيع ذهبت ثمار التنمية اليه ، وأصبح العالم الثالث أشد فقرا وأكثر تبعية مما كان ، بل وتراكمت ديونه إلى حد ارتبان اقتصاداته للدول الصناعية الدائنة ، وأصبح من الحقائق الثابتة أن التنمية تمر بأزمة ، ويصدق هذا بوجه خاص على مصر وعلى الدول العربية بوجه عام ، وأصبح من الضرورى اجراء إعادة نظر شاملة للموقف من قضية التنمية التى تعتبر قضية مصير لشعوب العالم الثالث ودوله .

٢ / ١ / ٢ - وإذا كان العالم المتقدم قد حارب تصنيع الدول النامية ، فإنه فى الوقت نفسه ، وبفضل

تفوقه الصناعي ، قد أحرز تفوقا في مجال الإنتاج الزراعي مكّنه من السيطرة على إنتاج الغذاء ، وأصبح العالم الثالث يعتمد عليه ليس فقط في إمداده بأدوات الإنتاج ويسلع الإستهلاك الصناعية ، بل وأيضا باحتياجاته من مواد غذائية أساسية . وقد سمحت الدول الصناعية ، من خلال شركاتها عابرة الجنسيات ، لبعض دول العالم الثالث بأن تتحول إلى بؤر صناعية تنفذ من خلالها إلى أسواق الدول المجاورة لها ، وأصبحت بعض هذه الدول ، خاصة في جنوب شرقي آسيا مثل كوريا وتايوان وهونغ كونج وسنغافورة أو ما يسمى أحيانا بعصابة الأربعة ، مضرب الأمثال كنماذج للنمو التبعي الذي يتم في إطار من التبعية للنظام الرأسمالي العالمي . ولم يعد خافيا أن ما أحرزته تلك الدول من نمو اقتصادي قد دفعت ثمنا باهظا له اجتماعيا وسياسيا . وهكذا تحولت قضية التنمية من مجرد احراز تطور في الأبعاد الاقتصادية التي تنسب عادة إلى نمو الدخل القومي ونصيب الفرد منه إلى نوع التنمية الجديرة بالإعتبار . وقد أجمع مفكرو العالم الثالث على أنه لا بديل عن التنمية المستقلة التي تقطع أوصال تبعية دوله إلى الرأسمالية العالمية وتضع دول ذلك العالم على طريق صحيح بوقف نزيف الموارد منها إلى الدول الصناعية المستقلة .

٢ / ٣ / ١ — وقد أدركت ثورة يوليو وقائدها الزعيم جمال عبد الناصر هذه الحقيقة منذ البداية وقبل أن تنتهي إليها الدراسات العلمية التي ناقشت ما تمخضت عنه تجارب التنمية المختلفة . وتعتبر جميع المعارك التي خاضتها الثورة مع قوى الإستعمار معارك من أجل تحقيق التنمية المستقلة . ولقد كانت المكيدة التي دبرت في عام ١٩٦٧ تستهدف أساسا تحطيم النموذج المصري للتنمية المستقلة باعتباره نموذجا يهدد ، إذا ما إنتشر في دول العالم الثالث ، الإستعمار الحديث الذي يسعى إلى تكريس التبعية . ومن سخية القدر أن هزيمة ١٩٦٧ لم تفت في عضد الثورة بقدر ما نجحت قوى الثورة المضادة ، تحت ستار إنتصار ١٩٧٣ ، في تحويل المسار إلى تبعية تدفع مصر ثمنا باهظا لها دون أن تحقق حتى مجرد التنمية الاقتصادية التابعة التي أذعّت قوى الثورة المضادة أنها ستنتقل مصر في الثمانينات إلى رخاء ينعم به الجميع ، بل لقد جاءت الثمانينات بتركة مثقلة من المشاكل والديون التي عهدت بايقاف مسيرة التنمية بالكامل . ولذلك فإن الفكر الاشتراكي الناصري حينما يؤكد على ضرورة العودة إلى طريق التنمية المستقلة فإنه يدرّك ما ينطوي عليه هذا الأسلوب من تحديات وما يتطلبه من تضحيات . وهو يعمل من أجله بعد أن اتضح فشل منهج التنمية التابعة الذي أفرزته السبعينات وعمقت الثمانينات جلوده دون أن تحصد منه سوى فقد السيطرة على المسار الإقتصادي والإضطراب في النهاية للخضوع للوصفات الرديئة لصندوق النقد الدولي . إن التنمية المستقلة هي التجسيد الحى للاستقلال السياسي الذي بذلت من أجله الدماء ، وللتطوير الإجتماعي الذي أعاد لقوى الشعب العاملة مكانتها في الخريطة الإجتماعية التي أبعد تشويهها بإعادة السيطرة فيها إلى فئات مستقلة مستحدثة ترتبط مصالحها بمصالح الإستعمار الحديث دون أن تترك أنها بهذا تقضي على فرصها في البقاء على المدى الطويل . إن الإستقلال ليس نوعا من أحلام اليقظة وليس ترفا تزين به الشعوب أنظمتها السياسية الوطنية ، بل هو مطلب جوهري لابد من

تحقيقه لكي تمارس ارادتها في تسيير شؤونها السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وإذا كانت نماذج الدول المتقدمة جديرة بالإقتداء ، فإن أهم ما توحى به تجاربها هو تعظيم قواها الاقتصادية الذاتية من أجل فرض ارادتها على الصعيدين الداخلي والخارجي في كافة الأمور .

٢ / ١ / ٤ — والتنمية المستقلة لا تعنى إنغلاقا عن العالم الخارجي وإنعزالا عن حضارته ، وإلا لامعت الدول المتقدمة بالإغلاق . إن التنمية المستقلة تعنى سيطرة قوى الشعب العاملة على القرار الإقتصادي والقرار الإجتماعي ومن ثم على القرار السياسي لكي تتوفر لها حرية اختيار الأهداف وحرية استخدام الوسائل التي تنتهجها من أجل تحقيق تلك الأهداف دون أن تبقى أسيرة للقيود التي تفرضها الرأسمالية العالمية على النظام الإقتصادي العالمي من خلال هيمنتها على شبكة العلاقات الاقتصادية الدولية وتقلتها ناصية التطور التكنولوجي معتمدة على رفع قدرات البشر فيها وتنمية ما يتوفر لهم من أسباب المعرفة . ولذلك فإن التنمية المستقلة إنما تعنى أمرين جوهرين :

الأول هو القدرة على التعامل المتكافئ على المستوى الدولي ، وهو ما يتطلب اتساعا واعيا من القيود التي تسعى قوى الاستعمار الحديث الى فرضها على الأطراف المتعاملة معها . ولا يمكن أن يتحقق هذا التكافؤ بين دول تضع نفسها دائما في موقف الأخذ دون أن تملك ما يجعلها في موقف عطاء ، ومن هنا تأتي أهمية البعد الآخر وهو أن تتوفر للعنصر البشري في الدولة قرارات الابداع والابتكار والمبادرة ، وهو ما يعنى ضرورة تعديل النظرة الى هذا العنصر وعدم اعتباره مجرد كم يمثل عبئا يلقي اليه بما لا يكاد يسد الكفاف من أجل تكديس الأرباح للفئات المميزة ، بل العمل على النهوض بمستواه وإتاحة الفرص له لكي يشارك في صنع التنمية قرارا وأداء ، واستفادة . لذلك فإن التنمية المستقلة تتطلب تحقيق الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية ، اذ بدونهما تندر امكانيات المجتمع وتنحرف أهدافه عن التعبير عن متطلبات قواه المنتجة وتتحول الى تلبية مطامع الفئات المستغلة وقوى الاستعمار . ومؤدى ذلك ان توجه التنمية المستقلة بأهدافها الى توفير الحاجات الأساسية للجماهير الشعب باعتبار ان هذا هو الطريق الوحيد للانتقال بهذه الجماهير الى المستوى الذي يكفل مشاركتها الفعالة في بناء التنمية والاستمتاع بثمارها . ان تخلي الدولة عن مسؤوليتها عن توفير الخدمات الأساسية للفئات الكادحة ، وعن دورها الرئيسي في تحقيق مستوى العيش اللائق بها إنما يأتي كانعكاس لتغليب مصالح طبقية محدودة وإهمار المكاسب الاشتراكية التي نص الدستور على اعتبار حمايتها ودعمها والحفاظ عليها واجبا وطنيا ، تأكيداً منه لسلطة تحالف قوى الشعب العاملة ولحقوقها المشروعة . ولذلك فإن مطلب تحقيق تنمية مستقلة إنما هو مطلب دستوري فضلا عن كونه مطلب جماهيري ، يلتزم كل مؤمن بالفكر الناصري بالعمل من أجله ، بحكم انتائه الصادق للجماهير المنتجة صانعة التنمية وصاحبة الحق في توجيه مسيرتها .

٢ / ١ / ٥ — وحتى تتوفر العناصر الكفيلة بتحقيق التنمية المستقلة ، فإن الأمر يقتضى التحكم فى شبكة العلاقات الخارجية على النحو الذى يتفق معها ويساعد على توفير متطلباتها . من جهة أخرى فإن الجهد الائتماني يتطلب توظيف عناصر الانتاج الرئيسية على النحو الذى ترسمه الفلسفة الائتمانية المتبعة . وهنا نجد أن التنمية المستقلة تفرض مناهج محددة بالنسبة للموارد المالية اللازمة لتحقيق التنمية ودور الموارد الأجنبية على وجه الخصوص . كذلك فإنها تولي عناية خاصة بالعنصر البشري بحكم دوره المحوري في التنمية ، خاصة بالنسبة لما يمتلكه من معرفة تقنية ومدى اعتماده على النفس أو على الغير في التطوير التكنولوجي الذى أصبح هو عماد أي تقدم يمكن احرازه في أي مجال من مجالات الانتاج . وتمتد العناية بالعنصر البشري الى الأبعاد المختلفة لحياة المجتمع . وتأتي في المقدمة الأبعاد الاجتماعية التي ترسم الخريطة الاجتماعية على نحو يزيد قدرات المجتمع على الانتاج والاستهلاك تحقيقا لمجتمع الكفاءة والكفاية والعدل . ونظرا لما تعانيه مصر من تفاوت في مناطق التركيز السكاني وفيما نالت أقاليمها المختلفة من تنمية في الماضي فإن البعد الاقليمي يجب أن يلقى عناية خاصة من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي .

ثانيا — الإعتدال الجماعي على النفس :

٢ / ٢ / ١ — وإذا كانت التنمية المستقلة تعنى في الواقع الإعتدال على النفس فإن القدرة على تحقيقها تتوقف على مدى ما تملكه الدولة من إمكانيات . غير أن العالم اليوم لم يجد فيه مكانا للكيانات الصغيرة ، كما أن طبيعة ثورة الاتصالات الحالية تجعل من المستحيل على أي مجتمع أن يتعزل عما يجري حوله في باقي العالم . من جهة أخرى فإن التنمية المستقلة تعنى ، كما سبق ذكره ، إقامة علاقات دولية متكافئة . ومن البديهي أن التكافؤ لا يكون إلا بين أُنْدَاد ، ولذلك فإن فرصته تعظم بين الدول المتقاربة في مستويات النمو ، لا سيما اذا كانت هذه الدول ذات روابط تاريخية وجغرافية قوية ، تسهم في تقريب التطلعات السياسية والاجتماعية للدول المعنية . ولذلك فإن الآراء الحديثة حول التنمية تنادي بأن تكون التنمية مستقلة في اطار من الإعتدال الجماعي على النفس . ان هذا الأسلوب كفيل بأن يعزز جهود الدول المشاركة فيه ، وبأن يمكنها مجتمعة ومنفردة من تحسين شروط التعامل مع باقي القوى الاقتصادية في العالم . ولذلك فإن الإعتدال الجماعي على النفس هو السبيل الوحيد المتاح أمام الدول النامية الساعية الى التحرر من روابط التبعية التي تفرضها الرأسمالية العالمية ولى الماضي في نفس الوقت نحو تنمية جادة تكسبها قدرة أكبر على تحقيق مزيد من التكافؤ في معاملاتها الدولية .

٢ / ٢ / ٢ — وفي هذا الاطار يكتسب البعد القومي العربي مكانة خاصة باعتبار أن المجتمع العربي ترشحه ظروفه التاريخية والجغرافية الى تحقيق اعتدال جماعي على النفس يكتسب فاعليته من قوة الأواصر الاجتماعية التي تربط شعوبه ودوله والتي تسهم في تقارب مستويات نموها وتطلعاتها . وهكذا فإن هدف

الوحدة العربية الذى يؤمن به الفكر الناصري هو هدف يكتمب مشروعته ليس فقط من منطلق قومى يفسره البعض على أنه ينطوي على شبهة تغليب نزعة عرقية ، متجاهلين ما تنطوى عليه القومية العربية من جذور ترسخ في ضمير كل عربى مؤكدة وحدة الهدف ووحدة المصير ، بل انه يستمد سنداً موضوعياً من حقائق العصر ومن ضرورات التنمية التى أصبحت الحاجس الأول لدى كل من الدول العربية منفردة ومجتمعة . وعلى مصر بطبيعة موقعها في صدر الدول العربية أن تقود حركة الاعتماد العربى على النفس ، ليس فقط بحكم حاجتها الخاصة الى هذه الحركة ، بل وأيضا بحكم مسؤوليتها التاريخية تجاه أمتها العربية . ان ما يحدث في مصر له صدى بعيد في جميع الدول العربية شاعت أم أبت . ولقد كان توجه مصر في السبعينات نحو التبعية هو المسؤول عن تفتت الوطن العربى وتحول دوله الى مجموعة من الدمي التى تعبت بها قوى الرأسمالية وتحركها كيف شاعت ، بل ان هذا التحول الذى قادته قوى الردة كان هو التجسيد العملى لهدف غرس اسرائيل في قلب الوطن العربى؛ فما الذى كان يغييه الاستعمار من هذا التحدى السافر للوجود العربى سوى أن تأتى اليه دول المنطقة صاغرة مسلمة له القيادة ؟ ان التحليل الدقيق لما حدث هو أن هذا التحول هو الذى أفرز استسلامات كاسب ديفيد وأحدث الانقسامات العربية التى هلت لازاحة مصر من صدارة أمتها العربية ليفقد الوطن العربى مركز ثقله ويتحول الى جسيمات مبعثرة لا رابط بينها . ان القضية ليست هي الغاء أو إبقاء كاسب ديفيد ، بل هي في واقع الأمر الرجوع عن الفلسفة التى جاءت تلك الاتفاقيات المشؤومة نتاجا طبيعيا لها ، ولن يكون ذلك الا باحتياج اسلوب الاعتماد العربى على النفس ، وهو اسلوب لن يجد له سنداً الا من خلال قيام مصر بالايان به والعمل الجاد من أجله .

٣/٢/٢ — واذا كان الوطن العربى يشغل بدوره موقع القلب من المجتمع الاسلامى فان عليه مسؤولية تاريخية تجاه هذا المجتمع الذى يشكل العمق الاستراتيجى له ، لقد لعب المال العربى دورا هاما في مد يد المعونة الى العديد من الدول الإسلامية التى تعرضت قرونا عديدة للاستعمار الغربى الفاشم فأنتك قواها الاقتصادية وسلبها القدرة على تعزيز تحررها السياسى بمجهود اثنائى يرد اليها حقوقها في حياة كريمة تؤهلها لها مواردها الهائلة . ولن تجد تلك الدول مخرجاً من نسج التبعية الذى تلفها به قوى الاستعمار الا من خلال اعتقاد جماعى على النفس تتناغم خطواته مع ما يحدث في الوطن العربى الذى يمتلك من المقومات ما لا يتيسر للمنظومة الاسلامية . ان هذه المنظومة لا تمتلك من مقومات التفاعل الديناميكى ما يتميز به العالم العربى . فإذا كانت وحدة الدين تجمعها فانها تتفاوت في اللغة والعادات وفي مدى عمق العلاقات والتفاعلات الاجتماعية التى تربط بين وحداتها . والدعوة الاسلامية في جوهرها هي دعوة الى هداية بنى آدم أجمعين ، وبالتالي فهي لا تشكل ، ولا يجب أن تشكل ، كيانا اقليميا قائما بذاته لأن هذا يتنافى مع طبيعتها العالمية . ولذلك فإن الفكر الاشتراكى الناصري حينما يؤكد إيمانه الراسخ بالوحدة العربية لا يضمنها في موضع مفاضلة مع ما ينادي به البعض من وحدة اسلامية ، بل انه على العكس يدرك

الحقائق الموضوعية التي تدعو الى اقامة تجمعات اقليمية داخل المنظومة الاسلامية تستند الى واقع اقتصادى فعال ، والى تحقيق تعاون نشط بين التجمعات التي تربط بينها وشائج صلات لها أسس قوية من الجوانب الاجتماعية والسياسية تجعل من هذا التعاون قاعدة صلبة لتطوير شبكة العلاقات الدولية على نحو يثبت جذور التبعية ويقضى على احتلال غرسها ويحل محلها قاعدة أعرض للتعامل الدول المتكافئة ، مهيا بذلك الفرص لاحداث تنميات مستقلة تعيد الى النظام الدولي جانباً من توازنه المفقود . وبعبارة أخرى فان الاعتماد الجماعى على النفس يتطلب اقامة « تكامل اقتصادى » تام بين دول الوطن العربى ، يسانده « تعاون » نشط مع دول المنظومة الاسلامية التي تدعى الى تشكيل تجمعاتها الاقليمية التكاملية كلما توفرت الظروف الاجتماعية والسياسية المواتية لقيامها .

٤ / ٢ / ٢ — والشق الأفريقى من العالم العربى ، وعلى رأسه مصر ، عليه مسؤولية خاصة عن مصير شعوب القارة الأفريقية التي تلفقتها أيدي الاستعمار الأوروبى قروناً طويلة وأسلمتها الى أدنى مستويات العيش التي لايتخيل أن يحياها. أبناء القرن العشرين وتركها الى مجامع تقضى على أبنائها ليهلكوا بين نلال من الثروات الطبيعية التي جلبت عليهم الاستعمار . لقد أدرك الزعيم الخالد عبد الناصر بثاقب نظره أن ثلاثة الدوائر التي تشغل منها مصر مركز القلب ، بعد الدائرتين العربية والاسلامية ، هي الدائرة الأفريقية . وهي دائرة تتحمل مصر تجاهها مسؤولية خاصة لتقودها من حالة التخلف الشديد التي تعيشها الى مستوى التقدم الذى هي جديرة به . وهنا أيضاً تتضح أهمية مبدأ الاعتماد الجماعى على النفس ، إذ أن ضعف القدرات الاقتصادية للدول الأفريقية يجعلها ضحية لظاهرة عدم التكافؤ التي تفرضها الرأسمالية العالمية على نظام التبادل الدولى ، كما ان شدة ما تعانيه من تخلف يجعلها بأمر الحاجة الى أن تتلقى النصح والإرشاد من دول سبقتها على طريق النمو . ان هذا الدور القيادى الذى يجب على مصر أن تتولاه تجاه جاراتها الأفريقيات لا يقتصر عائده على الجانب الاقتصادى التنموى فقط ، بل انه يمتد الى النواحي السياسية أيضاً . ان تعزيز موقف مصر وشقيقتها الدول العربية فى المجتمع الدولى يقتضى تحرير ارادة الدول الأفريقية حتى تستطيع أن تساندها فى مواقفها من القضايا القومية ومن الممارك المصيرية التي تخوضها مع قوى الاستعمار . وتعظم أهمية هذه الأبعاد فى ضوء تطورات الصراع العربى الصهيونى ، والمحاولات الدائبة للكيان الصهيونى لتأمين عمق استراتيجى لوجوده من خلال التغلغل فى أفريقيا ، والانتقال بمخططاته الاستعمارية من الأرضى العربية الى القارة السوداء بما تحويه من موارد هائلة ، وبما يعنيه تغلغله فيها من احكام للحصار الذي يسعى الى فرضه على الوطن العربى .

٥ / ٢ / ٢ — وتتمت هذه المسؤولية القيادية من افريقيا الى باقى دول العالم الثالث المتطلعة الى التحرر والمثوقة الى التنمية . وينبع هذا الدور من المركز القيادى الذى تبوأته مصر الناصرية فى حركة عدم الانحياز وهو مركز تخلت عنه فى السبعينات بحكم انحيازها الى المعسكر الأمريكى ونتيجة تحوّلها من

النضال من أجل التحرر الى الركض وراء التبعية . ولقد ترتب على ذلك ان مصر بدلا من ان تقود حملة في مجموعة عدم الانحياز من أجل تنقيتها من نماذج التنمية التابعة المشوهة ، اذا بأصوات تعلو فيها تعمد تلك النماذج وتتمى على مصر انها تخلفت عن ملاحقتها . ان علينا ان نتذكر أن حرب ١٩٦٧ قد خططت لها الولايات المتحدة ليس فقط من أجل تثبيت اقدام ربيبتها اسرائيل ، ومن أجل محاولة تحطيم البناء الاشتراكي الذى أقامته مصر الناصرية ، بل انها استهدفت ايضا التخلص من النموذج المصرى المتحرر الذى بات الاقتداء به خليقا بأن يخرج العالم الثالث من قبضة الاستعمار الحديث الى الأبد . ولذلك لم يكن من قبيل الصدف أن تلى تلك الحرب مباشرة المحاولات المتعددة لإنشاء توابع الرأسمالية الدولية فى العالم الثالث كمشروع مضاد للمشروع التحررى الذى جسده فلسفة حركة عدم الانحياز . وعلى مصر أن تعود ثانية الى قيادة تلك الحركة وأن تدعو الى ماقامت من أجله ، فهذا هو السبيل الوحيد أمامها لكي تحقق ما تنشده من تنمية مستقلة ومن إحداث تعديل فى النظام الاقتصادى الدولى على نحو يحمى مصالحها ومصالح غيرها من دول العالم الثالث .

ثالثا — قبول التنمية :

٢/٣/١ — منذ باشرت مصر الناصرية عملية التنمية أدركت حقيقة ما ذهب اليه علماء الإقتصاد من أن الدول النامية ، بحكم انخفاض دخلها ، لا تستطيع أن تحتجز من هذه الدخول مدخرات تكفى لتحويل الإستثمارات الضخمة التى تتطلبها أي تنمية تسعى إلى تحقيق ارتفاع ملموس فى تلك الدخول . ولقد تعرض الباب السادس من الميثاق لهذه الحقيقة التى أطلق عليها اسم « المعادلة الصعبة » ، ورسم لها حلا من خلال إيجاد تنظيم ذي كفاية عالية وقدرة تستطيع تعبئة القوى المنتجة ورفع كفاءتها ماديا وفكريا وربطها بعملية الإنتاج . ولقد دلت معركة السد العالى وقناة السويس على أن جانبا هاما من ضعف الموارد المالية للدول النامية لا يرجع إلى محدودية الدخل بقدر ماهو ناتج النظام الإقتصادى الدولى الذى تتحكم فيه قوى الرأسمالية الدولية وتستلب من خلاله ثروات الشعوب المستضعفة . كذلك أثبتت معركة النفط التى خاضتها الدول النفطية فى ظل الإنتصار العربى فى حزب ١٩٧٣ ، مستجيبة لصيحة عبد الناصر : « يتروى العرب للعرب » أمهين : أولهما أن عالم اليوم لا يستمع إلا لصوت القوة ، ولا يتراجع إلا أمام هريق الإنتصار ؛ والثانى أن التعاون الصادق وفق ما تؤكده قاعدة الإعتماد الجماعى على النفس هو الكفيل بتصحيح الحلل فى العلاقات الإقتصادية الدولية وبإستعادة الدول النامية لحقوقها المستتلة ومن ثم توظيف هذه الموارد فى الإسراع بمعدلات التنمية . يشهد على ذلك أن بعض الدول العربية النفطية لم تكن قد حققت استقلالها إلا قبل عدد محدود من السنوات ولكنها ، بفضل استردادها ذلك الإستقلال واستعادة السيطرة على ثرواتها ، استطاعت أن تقدم نماذج للتقدم السريع الذى طوط به قرونا طويلة من التخلف فى اقل من عقد من الزمان . إن هذه الدروس التى ينطق بها التاريخ العربى الحديث تشير إلى

أن القاعدة الأولى في تدبير الموارد المالية اللازمة للتنمية تكمن في سيطرة الدول النامية على حقوقها في مواردها الذاتية . وحتى يمكن توظيف هذه الموارد توظيفا سليما لأغراض التنمية التي تعود على الجماهير الكادحة بالعائد المرجو لابد من سيطرة قوى الشعب العاملة عليها ، الأمر الذي يؤكد حتمية الحل الإشتراكي .

٢/٣ — ونمت تأثير المجتمع الإستهلاكي الذي أقامته الحضارة الصناعية الحديثة تعرضت التنمية في العالم الثالث لثلاثة ضغوط : الأولى هو تثبيت أقدام فئات محدودة تنتمي فكريا إلى الرأسمالية الدولية وتتطلع إلى حق مزعوم بمستويات استهلاك لا تتفق مع مستويات الدخل السائدة في دولها ومن ثم تنحرف بأهداف التنمية بعيدا عن الحاجات الأساسية للجماهير الكادحة بدعوى أن هذا هو الطريق للحاق بركب التقدم . الثاني هو نجاح هذه الفئات في السيطرة على الفائض الإقتصادي وحجبه عن التوجه نحو التنمية وبالتالي في تخفيض معدلات الإذخار ، لاسيما الإذخار الحكومي نتيجة لتمككها من تخفيض الضرائب والموارد السيادية بوجه عام ، نافية بذلك الزعم بأن سوء توزيع الدخل بتخصيص نسبة عالية منه لفئات مرتفعة الدخل يؤدي إلى رفع معدل الإذخار ومن ثم توفير مدخرات تكفي للنهوض بالتنمية . أما الثالث فهو الإدعاء بأن محدودية موارد الدول النامية تبرر التجاعها إلى موارد من الخارج تأتي في شكل معونات أو قروض أو مساهمات رأسمالية أجنبية ، وبذا تتحول التنمية من اعتماد على النفس إلى عملية استجداء للموارد الخارجية لا تلبث أن تغرق الدولة في المديونية وترهن اقتصادها بل وإرادتها السياسية للرأسمالية العالمية . وهكذا تراجعت القيم الأصيلة التي دفعت الشعوب إلى خوض معارك الشرف من أجل التحرر والإستقلال لتخلى سبيلها لقيم مشوهة تزين الخنوع وتفتح الطريق أمام الإستغلال . والقاسم المشترك في الظواهر سالفة الذكر هو سوء توزيع الدخل وتوجيه النسبة الغالبة منه إلى فئة محظوظة ، تستنفد موارد الدولة في استهلاك بذخي وتحجب عن الحكومة موارد كان يمكن توجيهها إلى تنمية تتفق واحتياجات الجماهير وتنحرف بأهداف التنمية عن وجهتها السليمة . وقد كان هذا بالضبط ما فعلته قوى الثورة المضادة بالشعب المصري لتورثه مديونية يتحمل عبأها دون ثمرة جناها . لذلك فإن أول خطوة على طريق الإصلاح هي تصحيح توزيع الدخل وتكئين الدولة من تعظيم الفائض الإقتصادي وتحقيق السيطرة عليه وهو ما لا يتحقق إلا برد السيطرة إلى تحالف قوى الشعب العاملة وإزاحة الفئات التي سلطتها قوى الردة عليها من المواقع التي احتلتها في إدارة شؤون الدولة . ويؤكد هذه كلة أهمية ما أجرته ثورة يوليو على تركيبة المجتمع المصري من خلال القضاء على الإقطاع وعلى الرأسمالية المستغلة وبناء قطاع عام قوى وضمان حد أدنى من حقوق لفئات قوى الشعب العاملة في المشاركة في الإدارة بدءا من وحدات الإنتاج ووصولا إلى السلطة التشريعية العليا .

٢/٣/٣ — وحتى تستقيم الأبعاد المختلفة للتنمية الواجب الأخذ بها وتكتسب بحق صفة الإستقلالية

فإن الموارد الأساسية للتمويل يجب أن تم بالإعتماد على النفس ، مما يضعف في المقدمة استقطاب المدخرات الوطنية . إن القول بأن الدول النامية يجب أن تستسلم لضرورة الإعتماد على موارد خارجية بصورة شبه أبدية إنما هو بمثابة إصدار حكم بالتبعية الدائمة وبفقدان الثقة بالنفس ؛ فالحاجة إلى تلك الموارد يجب أن تكون في أضيق الحدود التي تبقى بعد استقطاب أقصى قدر ممكن من المدخرات المحلية ، كما أنها تتحدد في إطار منظور يضع لها حدا نهائيا خلال ما لا يتجاوز حياة جيل على الأكثر وإلا كان معناها أن جيلا يسمح لنفسه بالتوسع في الاستهلاك على حساب جيل يليه يرث منه عبء مديونية يضطر إلى سدادها بالإقتطاع مما يحق له من استهلاك . ويفرض هذا الإستقطاب عددا من الإجراءات لا مناص من اتباعها :

- الحد من الاستهلاك البذخي مع التأكيد في الوقت نفسه على ضرورة توفير الحاجات الأساسية للجماهير الشعب الكادحة .
- وحتى يتحقق ذلك لابد من سد جميع المنافذ التي يتسرب من خلالها سوء توزيع الدخل . فلا عودة إلى مجتمع النصف في المائة ، كما أنه من غير المعقول أن تنمو هذه الفئة لكي تصبح خمسة في المائة لأن هذا يعني أن يزداد فقر الشرائح الدنيا العريضة لانتقاص ما يخصها من دخل يتراجع نموه بسبب حجب تلك الفئة للفائض الإقتصادي عن التنمية .
- السيطرة على الأسعار المحلية على نحو يمكن الفئات المنتجة من تدبير حاجاتها الأساسية عن طريق التناسب بين معدلات الأجر النقدية وبين قيم تلك الحاجات ، فيما يتجاوز ما تتولى الدولة توفيره بشكل مباشر ، وعمل في الوقت نفسه على تعظيم العائد مما قد يحتاج لأغراض استهلاكية أخرى وتعبئته في فائض تسيطر عليه الدولة وتوجهه إلى التنمية .
- إعادة تنظيم الجهاز المصرفي لكي يصبح قادرا على تعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها نحو الإستثمار المنتج . ويعني هذا على وجه الخصوص القضاء على عدد من الظواهر التي أدت إلى تبديد تلك المدخرات ، ويتضمن هذا إيقاف تيار المضاربات العقارية والتجارية ، والعودة إلى تخصيص الجهاز المصرفي لسد الثغرة التي نفذت من خلالها إلى الإقتصاد المصري بنوك أجنبية تستنزف مديراته ومعها ما يوزن من العملات الأجنبية التي تشتد حاجة الدولة إليها ، ثم اتخاذ موقف حاسم من احتمال تكرار ظاهرة تأخذ ثوب شركات توظيف الأموال التي لعبت دورا خطيرا في « إساءة المدخرات » بقيامها بتحويلها عن الغرض الأساسي لها وهو بناء أصول رأسمالية إنتاجية وتوجيهها إلى استخدامات قصيرة الأجل سريعة الربح بدعوى المشاركة « الحلال » وسعي إلى استئراج صغار المدخرين بل وكبارهم ايضا . بالمقابل تجرى إعادة تنظيم الجهاز المصرفي على نحو يعيد هذه العمليات ذات الطبيعة الجاهزة إلى البنوك التجارية حيث تخضع لتوجيهات البنك المركزي المسؤول عن الإشراف على تنفيذ السياسة الائتمانية التي تحددها لخطوة ؛ وتقوم الدولة في الوقت نفسه بتطوير الأوعية الإدخارية القادرة

على تعبئة المدخرات ، وتطوير الأجهزة المصرفية التخصصية التي تتسلم تلك المدخرات ثم توجيهها إلى الاستخدامات الإستراتيجية المقررة في الخطة .

● إتباع سياسة مالية فعالية يتم بموجبها توفير القدر الكافي من الموارد السيادية لمواجهة متطلبات الإنفاق على الخدمات العامة وتوفير قدر من المدخرات يكفى لتمويل الإستثمارات الضرورية لتسريع التنمية دون الوقوع في فخ المديونية الذي تزايدت خطورته خاصة بعد أن فتح الباب أمام صندوق النقد الدولي لكي يفرض وصفاته الرديفة ويحد من سيادة الدولة على اقتصادها ومن قدرتها على المضى في طريق التنمية . ومن خلال هذه السياسة يتحقق أيضا تعديل توزيع الدخل على النحو المطلوب .

● إنشاء قطاع عام قوى ، يؤدي دوره المزدوج في تحقيق التنمية واستقطاب الفائض الإقتصادي وتوجيهه إلى تلك التنمية .

● تعظيم العائد من التبادل الدولي وذلك من خلال رفع موارد الدولة من عائداتها التصديرية وتقليص ما تتحملة من أجل استيراد احتياجاتها ليس فقط بتعديل كميات التصدير والإستيراد ، بل وأيضا السعى إلى تصحيح أسعارها . إن الخلل في هيكل العلاقات الإقتصادية الدولية هو الذي سمح للرأسمالية الصناعية بأن تستنزف موارد العالم الثالث وتمتص فائضه الإقتصادي لتعيده إليه في شكل قروض تستولى من خلالها على مزيد من ذلك الفائض ، وما درس النفط ببعيد . إن هذا يؤكد أهمية الدور الذي ذكرناه أعلاه عند الحديث عن أبعاد الإعتماد الجماعى على النفس والذي يجب أن تؤديه مصر بالنسبة للوطن العربى بوجه خاص وللعالم الثالث بوجه عام . إن أهم أركان الإعتماد على النفس هو قدرة الدولة على تعظيم فائضها الإقتصادي وعلى توجيهه إلى التنمية .

٢ / ٣ / ٤ — فإذا قامت الدولة بتعبئة المدخرات المحلية فمن المحتمل أن تبقى هناك حاجة إلى مزيد من الموارد التي يلزم توفيرها من الخارج ، ويتوقف حجم هذه الموارد على مدى تجاوز حجم الإستثمارات التي تستهدفها الخطة بالقياس إلى الحد الأقصى للمدخرات التي يمكن تعبئتها والذي يصعب تجاوزه دون النزول بالإستهلاك الحالى عن المستوى الذى يمثل نصيبا عادلا للجماهير في التمتع بثمار التنمية والشعور بعائد لمساهمتهم فيها دون اسراف أو بذخ . وبهذا يتم حل الشق الأول من المعادلة الصعبة وهو التوفيق بين احتياجات الإستهلاك الحالى وضرورة تعظيم القدرة على الإدخار الموجه إلى زيادة الدخل عن طريق الإستثمار . أما الشق الثانى الذى يقضي ببلوغ الإستثمار حدا يساعد على تسريع النمو ورفع الدخل المستقل فإنه يجرى التعامل معه على أساس تعظيم معدلات النمو على الأجل الطويل لا القصير ، فقد ثبت أن العمل على رفع معدلات النمو في الأجل القصير يمكن أن يتحقق بإعتماد كبير على الموارد الخارجية التى قد تفد في البداية حينما لاتكون مديونية الدولة كبيرة إلى حد يضعف جدارتها الإئتمانية . غير أن الإستمرار في هذا الأسلوب بعض الوقت يترتب عليه أمران : الأول أن تزايد المديونية الخارجية يضعف

الثقة في قدرة الدولة على السداد وبالتالي يجعل رأس المال الخارجي يحجم عن الإستمرار في التدفق بالمعدلات اللازمة للمحافظة على معدلات النمو المرغوبة وهو ما يعزز مشاعر التخوف لديه . الأمر الثاني هو أن ارتفاع معدلات المديونية نتيجة تراكمها سنة بعد أخرى ينشئ قدرا متزايدا من التزامات خدماتها ، وهو ما يتطلب إقطاع قدر أكبر من مدخرات الدولة للخدمة المديونية وحجبها بالتالي عن الإستثمار وهو ما يؤدي ايضا إلى تراجع معدلات النمو على الأجل الطويل . إن مشكلة المديونية تكمن في أن الدول المستدينة تنظر إلى الموارد الخارجية على أنها معين لا ينضب ولا يجب أن ينقطع ، دون إعتبار لما يترتب على تراكمها من حد لامكان استمرار الإعتماد عليها . والأخطر من ذلك أن الجهد التي تبذل للوصول إلى حل لهذه المشكلة تقوم على منطقتي تعديل الظروف بما يساعد على الإستمرار في الإستدانة وليس على التخلص من ضرورة الإعتماد عليها ، ولو في أجل منظور . وقد استغلت الدول الدائنة هذه النظرة القاصرة لتشتط في فرض شروط الإقراض والإستثمار المباشر وهو ما عجل بتصعيد مشكلة المديونية وزيادة حداثها . من جهة أخرى تساق دعوة مفضلة يبرر من خلالها تزايد الإعتماد على التمويل الخارجي وهي أن الموارد الخارجية يجب قصرها على ما يلزم لتمويل مشروعات محددة تثبت قدرتها على سداد ما يترتب على ذلك التمويل من أعباء خارجية . إن هذا قد يبدو مقبولا بمعنى تجنب استخدام الموارد الخارجية مباشرة لأغراض الإستهلاك لا الإستثمار . غير أن المحصلة النهائية واحدة في الحالتين من حيث التأثير على الإقتصاد الوطني بمعنى أن الموارد الخارجية هي في الحالتين بديل للدخار المحلي . فإذا أدت قدرة المشروعات المذكورة على اجتذاب موارد خارجية إلى تراخ في جهود تعبئة المدخرات المحلية - وهو ما يحدث في معظم الأحوال - فإن أثرها يعادل في الواقع تأثير الإستدانة من أجل تمويل الإستهلاك مباشرة .

٥/٣/٢ - إن الإعتبارات السابقة تشير إلى ضرورة الحذر في الإعتماد على الموارد الخارجية بحجة استكمال الأموال اللازمة لتغطية الإستثمارات التي تحتاجها التنمية . وهي توضح المنهج الواجب اتباعه :

● تمديد حجم الموارد الخارجية اللازمة على مدى حياة جيل (٢٥ سنة) بحيث تصل الدولة إلى نقطة تستطيع بعدها الإعتماد على مواردها الذاتية مع توفير القدرة على خدمة أعباء موارد خارجية اضافية تحتاجها لأغراض محدودة .

● إعطاء الأولوية للموارد غير المشروطة ، وهو ما يعني تفضيل الموارد التي تأتي من مصادر متعددة الأطراف ، نظرا لأن المصادر الثابتة - لا سيما تلك التي تنتمي إلى الدول الرأسمالية المستغلة - تكون عادة مصحوبة بضغط سياسية . وتلى هذه المصادر في الأولوية تلك التي ترد من دول صديقة بشروط خالية من الإستغلال ، ويدخل في هذا ما تقدمه الدول العربية والإشتراكية خالية من شروط تمس سيادة الدولة .

● العمل قدر الإمكان على الإستفادة من الموارد الأكثر تيسرا من حيث شروطها الإقتصادية ؛ وتأتي

في مقدمتها الإعانات غير واجبة الرد يليها القروض الميسرة ، لاسيما من حيث سعر الفائدة وفترات السماح . وفي كل الأحوال تراعى الشروط السابقة ، بمعنى ألا يصاحب ذلك تراخي في تعبئة المدخرات المحلية أو في العمل على تقليص الإعتماد على هذه الموارد في أجل منظور ، وأن تعطى الأولوية للمصادر متعددة الأطراف والثائية غير المشروطة .

● قصر الإعتماد على رأس المال الأجنبي في أضيق الحدود الممكنة . ونظرا لما يحيط به من اعتبارات خاصة فإننا نفرده هنا خلاصا .

٢ / ٣ / ٦ — إن رأس المال الأجنبي يستتر تحت دعوى ضرورة توفير ما يسمى بـ « المناخ الإستثماري الملائم » للمطالبة بإجراء تعديلات جوهرية على النظام الإقتصادي للدولة على نحو يغلب سلطات القنات الرأسمالية ويعطيها حق معاملة القنات العاملة الوطنية على نحو يؤدي إلى استغلالها من أجل تعظيم ربحية رأس المال . وحتى لو تمت الإستجابة لهذه المطالب المجحفة فإن رأس المال الأجنبي لا يقد بالأحجام التي يؤمل فيها . وهو حين يرد فإنه يضع شروطا تذهب بمجداؤه وتحمله إلى أعباء تأكل ثمار التنمية بدلا من أن تضيف إليها . فهو عادة يطالب باعفاءات ضريبية تاركا الأعباء الضريبية لتقع على كاهل القوى العاملة وعلى المشروعات الوطنية بينما يطالب بتحسين المرافق التي لا بد أن تنشئها الدولة وتمولها من الموارد السيادية التي لا يسهم فيها . وهو عادة يحتفظ لنفسه بحق اختيار المشروعات التي يقبل على الإستثمار فيها وبالتالي فإنه ينتقى المشروعات الأعلى ربحية تاركا ما عداها إلى رأس المال الوطني ، عاما كان أم خلاصا . ويعني هذا تقليص الفائض الإقتصادي المحلي وضعف القدرة الذاتية على تمويل التنمية ، وبما يزيد من الصعوبات التي تترقب على وفود رأس المال الأجنبي إنه يسعى في الغالب إلى الإستفادة من الإمكانات التي يوفرها السوق المحلي ، ولذلك فإنه قلما معنى بزيادة القدرة التصديرية للدولة إذ تعارض هذا مع مصالح أصحابه لأنه يعرض مشاريعهم الخارجية لمنافسة لا يرغبون فيها ، كما أنه يعني ضرورة الإهتمام برفع الكفاءة الإنتاجية وهو ما يرفضونه . فهم يؤيدون إقامة مشروعات تنطلق من مبدأ الإحلال محل الواردات ، وهو المبدأ الذي أثبتت تجارب الدول النامية المختلفة أنه يؤدي إلى طريق مسدود . فضلا عن ذلك فإن التركيز على معدلات الربحية العالية يعني في الغالب توجيه الإستثمارات بعيدا عن متطلبات توفير الحاجات الأساسية للجماهير التي لا تتميز بارتفاع ربحيتها ، ولذلك فإن إعطاء وزن كبير لرأس المال الأجنبي ينحرف بأهداف التنمية عن وجهتها الصحيحة . ثم إن تركيز أصحابه على الربحية عن طريق رفع السعر لا رفع الإنتاجية يدفعهم إلى المطالبة باحتكار السوق المحلي ، ليضيفوا بذلك عنصرا آخر من عناصر الإستغلال يؤدي إلى استنزاف من الموارد المحلية وتخفيض للدخول الحقيقية للمستهلكين . وإذا كانت القروض الأجنبية قد ثبتت خطورتها عندما تقترب بأسعار فائدة مرتفعة ، فإن خطورة رأس المال الأجنبي تكون مضاعفة لأنها تطالب بعائد يفوق تلك الفائدة . قد يقال أن رأس المال يتميز عن القروض بأنه لا يتطلب تحمل أعباء سداد أصله في الأجل المتوسط على عكس القروض . غير أن فارق

العائد قد يفوق في أثره قيمة الأقساط التي يتوجب سدادها في حالة الإقراض ، ثم هو يستحق تدفقا مستمرا من العائدات يتعرض للتزايد بتحسين الريحية - كما هو مفروض - لا التناقص على نحو ما يحدث بالنسبة للقروض التي تتناقص خدمتها مع سداد جانب منها إلى أن ينتهي عبؤها في أجل محدود . أما رأس المال الأجنبي فيظل عبؤه قائما طالما بقي ، فإن قرر إنهاء نشاطه طالب بالخروج بكامل قيمته في لحظة معينة وهو ما يحدث ضغطا مفاجئا على موارد الدولة من العملات الأجنبية . إن مساهمة في مشروع عمره الانتاجي عشرين سنة مثلا وعائده السنوي يبلغ ٢٠٪ تؤدي إلى سداد قيمتها خمس مرات ، مرة كل خمس سنوات ثم مرة خامسة عند تصفية المشروع . ولو أن المشروع جرى تمويله بقرض تبلغ قائلته (جدلا) ٢٠٪ بفترة سماح خمس سنوات لم تسديد القرض وفوائده بأقل من ثلاث مرات ونصف المرة على مدى العشرين عاما . وتقرن عملية سداد استحقاقات رأس المال الأجنبي بشروط على حرية التحويل إلى نقد أجنبي تضع قيودا على سياسة سعر الصرف . ان هذه الأعباء جميعا توضح حجم المخاطر التي تحيط بفساح المجال لرأس المال الأجنبي ومدى خطورة الدعوى التي تقيس جدارة السياسات الاقتصادية بقدرتها على تهيئة الظروف المناسبة لاجتذاب رأس المال الأجنبي . يبقى هناك بعدان آخران هما الموقف من رأس المال العربي ، وما ينسب إلى رأس المال الأجنبي من قدرته على نقل التكنولوجيات المتطورة التي يتعذر الحصول عليها بدونه . وسوف نعالج هذين البعدين في الفقرة التالية .

رابعاً - البعد التكنولوجي :

٢ / ٤ / ١ - أصبح من الأمور الثابتة أن ما يميز عصرنا الحالي هو كونه يشهد ثورة تكنولوجية جديدة مازالت في مراحلها الأولى ؛ ويعني هذا أنها سوف تعيش معنا بالضرورة على مدى حياة أكثر من جيل ، وسوف تصبحها تطورات كبيرة في مختلف جوانب الحياة تتجاوز الأبعاد المادية التي تتجسد فيها مبتكرات العصر لتتحول إلى نوع جديد من الحضارة لم تشهد له البشرية مثيلا من قبل . وخلال العقدين السابقين اهتمت أطراف عديدة ، خاصة المنظمات الدولية ، بما يسمى « قضية نقل التكنولوجيا » ، وهي قضية اختلطت فيها المفاهيم وتفاوتت حولها الآراء ، إلى أن بدأت تتبلور أخيرا في عدد من المسلمات :

- أن القضية الأساسية ليست هي المنتجات المادية التي تتمخض عنها التطورات التكنولوجية ، أو ما يسمى بـ « التكنولوجيا الصلبة » ، إنما هي « التكنولوجيا الطرية » أي القدرات المعرفية البشرية التي توصلت إلى إنتاج تلك المنتجات المادية .

- ان التطور التكنولوجي يتأثر بالبيئة التي يحدث فيها ولذا فهو يسعى إلى توجيه اهتماماته نحو ما يتفق وتركيبه الموارد المتاحة وإلى ما يتناسب مع المستويات الثقافية السائدة . وبالتالي فإن ما يصلح في

مجتمع معين لا تمتد صلاحيته تلقائيا الى ما عداه ، ومن هنا ظهر مصطلح آخر هو « التكنولوجيا الملائمة » . وبالتالي فان النقل لا يجب أن يكون آليا ، بل يحتاج الى تصرف بما يعنى « تطويع التكنولوجيا » لتلائم الظروف البيئية الجديدة التى يراد النقل اليها .

● وعصلة الأمرين السابقين ان ما يجب تحقيقه هو « استيعاب التكنولوجيا » أى توفير ذلك القدر من المعرفة الذى يستطيع تفهم ما يجرى في باقى العالم ثم التوصل إلى نظير له يلائم البيئة المحلية .

● ونظرا لأن التطور التكنولوجى لا يزال في حركة مستمرة فإن استيعاب ما تم ومحاولة تطويعه عمليا يعنى الوقوف عند نقطة سرعان ما يتجاوزها العالم الخارجى مما يعنى الاستمرار في حالة تخلف من نوع جديد تأخذ شكل بقاء المجتمع متأخرا عن المراحل الأولى للتطور وعاجزا بالتالى عن الاسهام بنصيب في التطور يؤمله المرحلة تبادل المعرفة التكنولوجية مع الآخرين ، والفرصة تظل قائمة للوصول إلى هذا المستوى نظرا لأن كثيرا من الفروع المستحدثة لا تزال في بدايتها وتحتل الكثير من الإضافات ، بل ان التطور بطبيعته يفتح آفاقا واسعة أمام طرق أبواب جديدة لم يجترها آخرون بعد .

● وحتى يتحقق ذلك لابد من تغير جذرى في مناهج التعليم وسياساته . فالوصول الى قدرات ابداعية يحتاج الى تطوير التعليم في اتجاهين : أحدهما هو تطوير العلوم الأساسية ، والثانى هو التركيز على فروع معينة من العلوم التطبيقية التى يخطط للإستفادة من المتخصصين فيها في عدد من المجالات التى تتجه التنمية إليها .

● والمشاهد كذلك ان دور الدولة في الدول الرأسمالية يتزايد رغم قيام القطاع الخاص ، خاصة الشركات عابرة الجنسية ، بدور هام في البحوث المؤدية للتطوير . فالتوجه نحو التسليح المتطور ، بما في ذلك الصواريخ والأسلحة النووية ، وغزو الفضاء وإطلاق الأقمار الصناعية ، وما تبع ذلك من تطورات لا حصر لها في كثير من الفروع المدنية ، والجهود التى تبذل من أجل ترشيد استخدام الطاقة والبحث عن بدائل للطاقة ، انما تمت بتدخل حكومى مباشر وتمويل من الموارد العامة ، الى حد أصاب ميزانيات عدد من الدول ، في مقدمتها الولايات المتحدة ، بعجز كبير تقبلته شعوبها وعملت على تحميل باقى العالم نتائجه لكيلا تفقد قصب السبق الذي يكاد يفلت منها . ولم نسمع عن صوت واحد في تلك الدول المناذية بالحرية الاقتصادية يطالب بتحويل محطة أنجاث هيوستون مثلا الى القطاع الخاص بدعوى ان القطاع العام هو قطاع فاشل بطبيعته !

● وهكذا تحول التطور التكنولوجى الحديث الى جهد مجتمعي منظم ، ولم تعد آفاهه قاصرة على تنمية بعض فروع النشاط الاقتصادى . بل لعل أهم ما يميزه انه تجاوز الحدود التقليدية التى تميزت بها الثورات التكنولوجية التى كانت توصف بأنها «ثورات صناعية» لكى تغزو كافة القطاعات ، بما في ذلك الزراعة التى تقف اليوم على أعتاب آفاق جديدة ، والخدمات التى كانت تعتبر الملاذ الأخير لمن لا يجد له مكانا في الصناعة أو حتى في الزراعة التقليدية .

لم تعد التكنولوجيا اذن ظاهرة جزئية تصنف بها الدول بين آخذة بالحديث وأخرى قانعة بالقديم ، ولم يعد مقياس الثومالمادي هو عملية التحديث التى وصفها البعض بأنها دعوة الى التغريب ، تورث التنمية الفكرية وتطمس الهوية الذاتية ، بل أصبحت ضرورة بقاء ومقياس ارتقاء . وهى بهذا تمثل تحديا حضاريا يؤكد صدق مقولة ان « التنمية للناس وبالناس » ، فهى لا تكون الا بمقدار مايتاح للبشر لكى يدعوا ويعملوا الفكر من أجل رسم مستقبل حياتهم ، لكى يعيشوا مستقبلا هو من صنع أيديهم . وهكذا فإن الهدف الذي يجب على الدولة ان تضعه نصب عينها في هذا المجال ليس هو التفات على نتائج فكر الآخرين سعيًا للحصول على ما طوروه وفقا لاختياراتهم هم ، بل هو ان تتخذ من الإجراءات وتتبع من السبل ما يجعلها تسهم بصورة ايجابية في بناء مستقبل البشرية .

٢ / ٤ / ٢ — من هذا المنطلق فان القضية التى تثار دائما في مجال اختيار الفن الانتاجي الملائم عند مناقشة استراتيجية التنمية لا يجب أن تتوقف عند مفاضلة بين فنون تختلف في نسب استخدامها لعوامل الانتاج الرئيسية وهى العمل ورأس المال وإنتقاء تلك التى تكشف عن استخدام العنصر الأكثر وفرة وتقتصد في الحاجة إلى العنصر الأكثر ندرة ، وإستخلاص النتيجة التى تعمم على معظم الدول النامية وهى أن عليها أن تنتقى الأساليب الانتاجية الأكثر اعتادا على العمل والأقل احتياجا لرأس المال ، إن هذه النظرة قد تبدو واقعية في لحظة معينة ؛ غير أن الوقوف عندها يمكن أن يؤدي إلى استنتاجات لها دلالات خطيرة بالنسبة لمستقبل التنمية ، فصندوق النقد الدولي مثلا يسوقها على سبيل التذليل على ضرورة تعديل الأسعار النسبية لكل من العنصرين برفع سعر العنصر الأكثر ندرة لتقليل الاعتماد عليه ، وخفض سعر العنصر الأكثر وفرة لترتفع معدلات استخدامه . ويعنى هذا العمل على رفع سعر الفائدة على رأس المال وخفض الأجر الحقيقي للعمل ، ومن هذا تتلو النصائح الأخرى التى تشمل إلغاء دعم السلع الأساسية وتخفيض سعر الصرف وهو ما يؤدي - مع غيره من الإجراءات الأخرى التى ينادي الصندوق بها - إلى رفع الأسعار المحلية مضيفا بذلك مزيدا من الانخفاض في الأجور الحقيقية ، حتى ولو ارتفعت قيمها النقدية طالما أن الارتفاع لا يلاحق ارتفاع الأسعار . ورفع سعر الفائدة ينطوى ضمنا على رفع لمعدلات الأرباح التى تتحدد بالمقارنة بأسعار الفائدة وهو ما يعنى الدعوة ضمنا إلى اعادة توزيع الدخل في غير صالح العمل . إن الموقف من هذه القضية يجب أن يقوم على أساس ما أشرنا إليه من ضرورة معالجة التنمية من منظور بعيد المدى ومن ادخال جانب تنمية الموارد في ذلك المنظور . ففى المدى البعيد لابد من العمل على زيادة رأسمال الدولة لأن هناك حدودا لما يمكن تحقيقه عن طريق الاستعاضة بالعمل عن رأس المال ولا بد في النهاية من زيادة هذا الأخير لكى يفتح فرصا أكبر لتوظيف اليد العاملة المتزايدة . غير أن الأهم من ذلك أنه في الأجل الطويل سوف يشهد العالم تغيرات جذرية في الأبعاد التكنولوجية ترسم حدودا جديدة لكل من التخلف والتقدم . إن التأكيد على ضرورة اختيار الفنون الانتاجية المعظمة لفرض العمل لا يعنى أن تستبعد الأساليب التكنولوجية المتطورة بدعوى إنها أكثر

اعتمادا على رأس المال . إن هذه الأساليب تضيف إلى فرص العمل من عدة نواحي . فهي تضيف إلى قاعدة الموارد منزلة بذلك واحدا من أهم عوائق التنمية ، وترفع إنتاجيتها بما يسهم بطريق غير مباشر في رفع إنتاجية العمل ومن ثم أجره الحقيقي . وبحكم شمولها لمختلف فروع الانتاج فإنها ليست بالضرورة قاصرة على الأساليب كثيفة الاستخدام لرأس المال ؛ فكثير من الفروع التي جرى توطينها في جنوب شرق آسيا إنما قامت هناك على أساس توفر اليد العاملة الرخيصة . ويؤكد هذا ما سبق ذكره من أن المهم في معالجة التكنولوجيا هو تطويرها لظروف البيئة الخاصة وهو ما يقضى بالإسهام المباشر في تطويرها وإستيعاب ما يلزم لها من معرفة . وما يضيف إلى أهمية هذه الاعتبارات أن هذا التطوير ضروري من أجل اكتساب القدرة على إنتاج المعدات الرأسمالية إذ بدونها تظل الدولة تحت رحمة الدول الصناعية التي تحتكر إنتاجها ، والتي تفرض أنواعا من المعدات لا تتلاءم بالضرورة مع الظروف المحلية .

٢/٤/٣ - من كل ماتقدم فإن الموقف من قضية التكنولوجيا يتحدد في الآتي :

- إن التكنولوجيا ليست مجرد سلعا تشتري ممن أعملوا فكرهم في إنتاجها وإنما هي الفكر والمعرفة القادران على إنتاج تلك السلع وغيرها .
- والمرحلة المقبلة ستظل تشهد تطورات عديدة في مختلف الفروع ، وهو ما يفسح المجال أمام كل من يجتهد في إعمال الفكر واكتساب المعرفة لكي يشارك بنصيب فيها .
- هذه المشاركة لا تعنى أن تسأل كل دولة عن المشاركة في جميع الفروع في وقت واحد ، بل عليها أن تختار تلك المجالات التي تتفق مع يفتها والتي تستطيع أن تبتلع فيها . فهي بهذا تنشئ قاعدة تستطيع منها أن تحصل على شروط أفضل لتبادل ما تنتجه مع ما تحتاجه .
- ولتعزز هذه القدرة التبادلية فإن المشاركة المذكورة يجب أن تكون أحد أركان الاعتماد الجماعي على النفس ، وهو ما يفرض على العالم العربي تخطيطا مشتركا من أجل الاتفاق على قواعد لتقسيم العمل في هذا المجال بما يزيد قدرته وقدرات دوله على تغطية أكبر قدر ممكن من الاحتياجات بمجهود ذاتية . ويحدد هذا دورا خاصا لمصر تجاه شعبها وتجاه أمتها العربية .
- وحتى تتوفر المعرفة اللازمة يجب إتاحة الفرص أمام كل شعوب المنطقة لنيل الحظ الكافي من التعليم لتتمكن من الإسهام في بناء تكنولوجيا ملائمة وإحسان إستخدامها . ويعنى هذا أن قضية مجانية التعليم ليست مجرد قضية اجتماعية تنفى عن الإنسان حرمانا من حق له بسبب الفقر ، بل هي ضرورة موضوعية تفرضها حاجة المجتمع . وعلينا أن نتذكر درس حرب ١٩٦٧ وما أعقبها من إهمام برفع المستوى التعليمي للهيئتين لكي يتحقق بهم نصر ١٩٧٣ الذي لعب فيه سلاح المهندسين دورا لا يقل أهمية عن الدور الذي قام به المقاتلون . ويترب على هذا رفض المحاولات التي تنادى بتخلى الدولة عن مسؤوليتها عن التعليم العالي عامة ، والتعليم التكنولوجي بوجه خاص وتركه لمن

يستغل ليقدمه إلى من يستطيع أن يدفع الثمن .

• ومن نفس المنطلق فإن قضية التعليم لا يجب أن يتمحور النقاش بشأنها حول المجانية، فهذا أمر محسوم بالضرورة التي أوضحتها أعلاه . والقضية الجوهرية هي محتوى التعلم وأسلوبه . فالمحتوى يجب أن يعم فيه برفع مستوى العلوم الأساسية والتعمق في العلوم التطبيقية خاصة تلك التي تتعلق بالمجالات التي تتجه إليها التنمية . من جهة أخرى فإن هذا يتطلب توجيه عناية خاصة للمعلم وتطوير قدراته بصورة مستمرة . إن مشكلة استمرار التطور التكنولوجي في العصر الحالي تكمن في « سرعة تقادم » العنصر البشري بمعنى أن ما يكون الفرد قد حصله من معرفة خلال مرحلة التعليم سرعان ما يصبح متخلفا وهو بعد في منتصف حياته العملية . وأخطر صور هذا التقادم هو ما يتعرض له المعلمون ، وما لم تحر إعادة تأهيلهم فسوف يصبحوا عاجزين عن تلقين تلاميذهم ما يستجد في المعرفة العلمية .

• ونفس الأمر ينطبق على القيادات الوسطى التي تمثل عنصرا حاكما في عملية التنمية . فهذه القيادات هي المسؤولة عن توجيه الدفوعات الجديدة من الشباب الذي يلتحق بالعمل ، وما لم تكن مستوعبة لما حصله هؤلاء الشباب من علوم حديثة وتوجيههم بمقتضاها فلن تكون قادرة على أداء ما تتطلبه مواقعها من مسؤولية ، ويقضى هذا بالأخذ بأسلوب التعليم المستمر حتى يتمكن العاملون من التدرج في الوظائف مع المحافظة على مستوى كفاءة مرتفع يسمح لهم بالتعامل الواعي مع الإيقاع السريع للتغير التكنولوجي .

٢/٤/٤ — إن الدور الخطير للتطور التكنولوجي الحديث قد تضاعف منذ أن تحول إلى أداة فاعلة في التحول الإجماعي الذي سهرت على تحقيقه قوى الردة في مصر ، والقوى الرأسمالية الناشئة التي تسعى إلى التسلسل إلى مواقع القيادة ، وهو ما حدث في دول العالم الثالث بوجه عام . فتحت ستار البعدين الماديين لعملية التنمية : التجهيل والتكنولوجيا ، بدأت حملة الترويج لوفود رؤوس الأموال الأجنبية . فالتكنولوجيا طلسم لا يفك أسرارها إلا من صنعه ، وحتى تكون التنمية جذرية بالإعتماد فإن الساعين إليها عليهم أن يسلموا هؤلاء قيادها ليوجهوها إلى الأخذ بالحديث الذي لا سبيل إلى بلوغه بمجهود ذاتي لأن تكلفة البحث والتطوير باهظة ، ولا داعي لإضاعة مال محدود لا يكاد يفي بحاجة الإستثمار على أمر لا تتوفر له القدرات البشرية المحلية طالما أن هناك من هو مستعد لأن يأتي بثأر معرفته بل وبأن يشارك في رأس المال الذي هو عزيز المال ، وهكذا يضرب عصفوران بحجر كواحد : مزهد من القبول ومزهد من المعرفة التكنولوجية . غير أن الحجر لا يصيب المصافير بل يجعلها تفر ، فلا يجد أمامه ما يصيبه سوى رأس صاحبه . فالسلسل يعضى كالآتي :

• حتى يتم « اجتذاب » (!) رأس المال الخارجي والمصحوب بتكنولوجيا مرغوبة لا بد من توفير المناخ

الإستثمارى الملام . وأحد أعمدة هذا المناخ رأس المال المحلى الخاص الذى يقبل ذاك التعامل معه .

- وطالما أن الأجنبى هو الذى يأقى بالمعرفة فإنه هو الذى يتحكم فى وضع المواصفات : للمشروع ، وللتكنولوجيا التى يسمح بنقلها ، ولتقدير حجم وقيمة الإسهام الأجنبى بما فى ذلك تقديره الخاص لما يفضل به من معرفة تظل أسرارها فى يديه ، ومن أجور للخبرات التى تتولى الإدارة والتى تسير الإنتاج ، ومن عائد مقابل هذه « الخدمات » ومقابل ما يقدره لمشاركته كقيمة رأسمالية ، وشروط تحويل هذه العائدات اليه بغض النظر عما تأخذ به الدولة من إجراءات لحماية اقتصادها المش والمحافظة على وضع عملتها الخارجى . وهو الذى له حق الإشراف على عملية التسويق ، وهو فى الغالب تسويق داخلى مما يعنى المطالبة بميزة احتكارية يتحمل عبأها المواطنون . وهو يطالب كذلك بحق تعيين وفصل الأبدى العاملة الوطنية وتحديد أجورها والإشراف على تدريبها ومن ثم تحويل ولائها له ، محدثا إنقسامها بينها وبين باقى القوى العاملة الوطنية .

- وفى الغالب تكون التكنولوجيات المطلوبة من نتائج الشركات الضخمة عابرة الجنسيات لأنها التى تهيمن فى عصرنا الحالى على مقاليد التطور التكنولوجى . وقد اتفقت تلك الشركات وسائل السيطرة على أنظمة الحكم وأساليب شراء الذمم ، حتى فى الدول المتقدمة ذاتها ، وهو ما تنطق به سلسلة الفضائح التى تنشر كل يوم حول ممارساتها السيئة .

- وبعد اقامة المشروع تتوالى موجات من الإستنزاف ، تبدأ فى شكل ظهور الحاجة إلى استيراد مستلزمات إنتاج يحتكر رأس المال الأجنبى إنتاجها ويفرض استخدامها وتوفير العملات الأجنبية اللازمة لاستيرادها لتحصل بذلك على أولوية تتقدم على الإحتياجات الأساسية وألا تعطل الإنتاج وتحقق خسائر يتصل رأس المال الأجنبى من تبعاتها . ثم هناك أيضا قطع الغيار التى تزايد الحاجة اليها مع مرور الوقت ، وهو ما يفرض على الدولة المحافظة على علاقات خاصة مع مصادر رأس المال الأجنبى وإلا تعرضت قطاعاتها الأكثر تطورا إلى التوقف .

وهكذا يبدو « كشف الحساب » مثقلا فى جميع جوانبه : الإقتصادية والمالية والسياسية والإجتماعية :

- فعل الجانب الإقتصادى تزايد التبعية للنظام الرأسمالى العالمى عند قمته وهى عابرات الجنسيات .
- وتعمجز المتغيرات الإقتصادية عن اظهار نمو حقيقى لأن المحصلة مدينة فى معظم جوانبها ، والفروع التى يفد اليها رأس المال الأجنبى وما يصحبه من تكنولوجيا تضعف روابطها مع الإقتصاد الوطنى اللهم من حيث استغلال بعض العناصر المحلية الرخيصة (مواد أولية أو عمالة) .
- وعلى الجانب المالى تزايد الأعباء التى يتوجب تدبيرها بعملات أجنبية فتتفاقم مشكلة ميزان المدفوعات بدلا من أن تحل . وقد بات من المؤكد أن صور الإستنزاف التى يمارسها الإستعمار

الحديث قد تطورت من مجرد الإعتماد عليه في استيراد الإحتياجات السلعية المتزايدة إلى حاجة متنامية إلى مايقدمه من « خدمات » تحت ستار التكاليف على ما يتركه من معرفة تكنولوجية .

● وعلينا أن نتذكر « النموذج البرازيلي » الذي ابتدع الإنفتاح على التكنولوجيا لينشئ اقتصادا حديثا ، بل وعاصمة جديدة (برازيليا) بأموال وتكنولوجيات أجنبية ؛ فإذا المعين ينضب بعد حين لنبتلع عائدات المساهمات الرأسمالية الأجنبية كل تدفق جديد لرأس المال الأجنبي فلا تجد البرازيل أمامها سوى الإستسلام للمديونية الأجنبية وتصبح أكبر مدين بين دول العالم الثالث .

● وعلى الجانب السياسى يصبح على الدولة أن تراجع مواقفها من الدول مالكة المال والتكنولوجيا حتى لا تفقد رضاها ، ولو اقتضى الأمر الرضوخ لما تتخذه من مواقف معادية للقضايا القومية أو ما تشترطه من تأييد لها في المواقف من قضايا عامة ودولية على نحو قد يتعارض مع الإرادة الحرة للدولة ومع مصالحها الذاتية .

● وشيئا فشيئا تفقد الدولة سلطتها على سياستها الاقتصادية وتعطى مزيدا من الأولوية لمصالح رأس المال الأجنبي على مصالحها الاقتصادية الكلية خاصة اذا أدت المشاكل الاقتصادية المتفاقمة الى اطلاق صندوق النقد الدولى برأسه حاشرا أنفه في كل صغيرة وكبيرة من شؤون الدولة ، لينفذ مخططات قوى الاستعمار الحديث التى تهيم على أموره وعجبا لدولة يعلن تحالف رجال الأعمال من المواطنين والأجانب جهارا مطالبه ويقرر في وقاحة بالغة مدى رضائه عن أو اعتراضه على ما تتخذه الدولة من سياسات .

● وعلى الصعيد الاجتماعى تقوى شوكة الفئات التى تمهل لاستدعاء رأس المال الأجنبي وتجد ما يأتى به من تكنولوجيات ، ويزداد التضاد بين مصالحها ومصالح المجتمع وتنجح في السيطرة على زمام الأمور فيه ، منمنشة تحالفا بينها وبين الرأسمالية العالمية . لتحتفى بسلطانها . وفي سبيل المحافظة على هذا التحالف غير المشروع تتخذ الرأسمالية المحلية موقفا مناهضا لكل ما يساعد على انشاء قاعدة تكنولوجية محلية . وما الموقف المعارض لجانية التعليم والساعى إلى سيطرة القطاع الخاص عليه ، لاسيما في جوانبه التكنولوجية المتقدمة ، الا تعبيرا صريحا عن مدى الروابط التى تشد الرأسمالية المحلية الى كل ما من شأنه الحد من سلطة قوى الشعب العاملة .

٥ / ٤ / ٢ — في ضوء ماتقدم نجد ان الميثاق كان محقا عندما قرر ان « يأتى دور القبول بالاستثمارات الأجنبية في الأحوال التى لا مفر فيها من قبولها في النواحي التى تتطلب خبرات عالمية في مجالات التطوير الحديثة » . وحتى يتحقق هذا الشرط يجب على الدولة ان تكون قد استنفدت قدراتها الذاتية في المجالات التى تقرر الاعتماد على نفسها فيها حتى يكون اللاتجاء إلى الخبرات الأجنبية امرا « لا مفر منه » . وعند ذاك يجب عليها ان تكون قد انشأت قاعدة محلية تمكنها من الوقوف موقف الند في التفاوض مع المصادر

الخارجية . وهنا ايضا تتضح اهمية الاعتماد الجماعى على النفس على مستوى الوطن العربى . فقد أوضحت الحقائق ان غياب القاعدة الذاتية المشار اليها سواء على المستوى القطري أو المستوى القومى أدى الى أن تتحمل كل دولة كلفا مضاعفة للحصول على نفس التكنولوجيات عدة مرات ، بل انها تتحمل كلفا باهظة لمجرد اجراء دراسات جدوى يتكرر طلبها ويتكرر تقديمها دون تغيير فى الجوهر الذي يوجه القرار نحو مصدر خارجى بعينه . ومن هنا تتضح أهمية قيام الدولة بتخصيص نسبة مهمة من الدخل القومى من أجل النهوض بالبحث العلمى وتوفير القدرات اللازمة لاعداد دراسات المشروعات وتجنب الأساليب التى تنشأ فيها مكاتب استشارية محلية لتعمل ستارا تابعا لمراكز أجنبية تحافظ لها على مصالحها مندفعة فى ذلك بما ترميه اليها تلك المراكز من فئات الأرباح : وإذا كان هذا هو حال رأس المال الأجنبى المصحوب بتكنولوجيات متطورة ، فإن التساؤل يطرح نفسه حول دور رأس المال العربى وهو عادة غير مصحوب بمثل تلك المعرفة التكنولوجية . وهنا لابد ان نسجل عددا من الحقائق :

- ان السياسات التى اتبعتها معظم الدول العربية كانت تقوم على ما يسمى بأسلوب «تسليم المفتاح» حيث يتولى الطرف الأجنبى عملية انشاء المشروع دون ان يتلقى الطرف الوطنى أى خبرة منه . بل ان هذا يمتد غالبا الى مراحل التشغيل ، وهو ماينطبق على جميع الفروع بما فى ذلك الخدمات المألوقة . ويكفى أن العالم العربى الذى عجز بالفنادق خاصة بعد القوة النفطية ، ما زال يتباهى بالتسابق على الادارات الأجنبية لتديرها له ؛ ويظهر فى مصر من يتهم الادارة المصرية بالقصور ويطلب بإدخال الادارة لأجنبية ومن خلال القطاع الخاص . ان هذا النوع من فقدان الثقة بالنفس هو من أخطر مظاهر الانحطاط الاجتماعى ودواعى التخلف الاقتصادى .
- اذا استثنينا جانب الاستنزاف المترتب على المبالغة فى قيمة المكون التكنولوجى المصاحب لرأس المال الأجنبى ، فان الاعتماد على رأسمال خارجى أيا كان مصدره يترتب عليه نزف مستمر لعائدات يفوق مجملها فى النهاية أضعاف ما يراد استجلاجه من أموال ، يستوى فى ذلك مال عربى وآخر غير عربى ، ولذلك فما لم توضع حركة رؤوس الأموال فى إطار تخطيط عام يحقق منافع متبادلة لجميع الأطراف المعنية ، فان جانبها كبيرا من مخاطر الاعتماد على رأس المال الأجنبى ينسحب على رأس المال العربى .
- ويجب أن نأخذ فى الاعتبار أنه خلال القوة النفطية تراكمت ثروات خاصة لدى مواطنين عرب من غير المنافذ الانتاجية ، سواء نتيجة قيام حكومات الدول النفطية بإعادة توزيع الثروة النفطية أو من خلال توجه أولئك المواطنين نحو المضاربات والنشاطات العقارية والتجارية ذات العائد السريع ، أو من خلال توكيلات لعابرات الجنسية تنفذ من خلالها الى الأسواق المحلية . ومع تراجع موارد النفط وضيق فرص الاستثمار المحلى بدأت تلك الحكومات تشجع القطاع الخاص على الاستثمار فى الخارج بما فى ذلك الاستثمار فى الدول العربية . وبحكم الخبرة السابقة فان تفضيلات رأس المال العربى تتجه نحو نفس القنوات ؛ فإذا حاولت دخول مجالات الانتاج فانها عادة تطالب بمشاركة أجنبية تأتى

بالمعرفة التكنولوجية المفقودة ، الأمر الذى ينشئ تبعية من الدرجة الثانية . ومن الغريب ان فتح الباب للاستثمار العربى ينطوى على رغبة فى توفير موارد مالية بالنقد الأجنبى تسهل استخدام الشركاء الأجانب ، الأمر الذى يجعل رأس المال العربى يلعب دورا فى تحقيق التكامل مع الرأسمالية العالمية لا مع الوطن العربى .

وحتى تنتفى هذه الشبهة عن رأس المال العربى يجب أن يسعى التخطيط على المستوى العربى الى وضع حركته فى اطار تكامل حقيقى يقوى من الاعتماد الجماعى على الذات . وعلى مصر ان تقود هذا التوجه لا من منطلق مصلحتها الخاصة فقط ، بل وسعيا الى تعزيز القدرات الاقتصادية للدول العربية الأخرى وإحداث تشابك بين الاقتصاديات العربية على نحو يعجل بتحقيق وحدة اقتصادية تقود الى وحدة عربية شاملة . وأحد السبل التى يمكن تعزيزها هو العمل على اقامة مشروعات مشتركة ، لا تستهدف مجرد استقطاب الأموال العربية كمصدر للتمويل ، بل تعمل على تعزيز الاقتصاد العربى وتحقيق أسباب الأمن له فى مختلف الجوانب : الغذائية والتكنولوجية والعسكرية . ان المشروعات العربية المشتركة الجديرة بالاعتبار هى تلك التى تحقق تعظيم الاستفادة من جميع الموارد العربية ، مادية كانت أم معرفية أم بشرية ، والتى تحقق فى الوقت نفسه أهدافا مشتركة تنصهر قائمة الأولويات السليمة للمجتمع العربى .

الفصل الثالث الأبعاد القطاعية للتنمية

أولاً : الاعتبارات العامة :

٣ / ١ - ان الأخذ بالمفهوم سابق الذكر للتنمية يفرض نمطا واضحا للسير في القطاعات المختلفة على نحو يحقق تصحيحا للهيكال الاقتصادي للدولة ، وتقويها لبنائها الاجتماعي ، يميز متطلبات الاستقلال ويزيد من القدرة على التعامل الدولي المتكافئ ويوفر مقومات الكفاءة والكفاية والعدل ، القادر على الإسهام في تطوير المعرفة التكنولوجية وفي ارتقاء الحضارة الانسانية . ويتحدد ذلك النمط بموجب الاستراتيجية التي يقرها المجتمع وفقاً للمخطوات السابق ذكرها . وإذا كانت الاستراتيجية التي توضع لفترة زمنية معينة تراعى متطلبات المراحل التي تشملها تلك الفترة وتأخذ في الاعتبار المتغيرات الرئيسية التي تحكم الحركة خلالها ، فإن ما تنطوّر عليه الاستراتيجية من ضرورة استقرار النهج الذي يسير عليه المجتمع من أجل تحقيق غاياته ومرامي في التطور والتقدم تفرض الانطلاق من قواعد ثابتة تحكم عملية وضع الاستراتيجية . و الفكر الاشتراكي الناصري يرى أن تؤسس تلك القواعد على المبادئ التي قامت وعملت من أجلها ثورة يوليو ، وأن يوضع من الضوابط ما يحول دون تكرار ما حدث من تمكن قوى الثورة المضادة من تحقيق مكاسب من خلال التنمية ساعدتها على السطو على مقاليد النظام السياسي لتوظيفه في ضرب مكتسبات قوى الشعب العاملة ، واجهاض كفافها من أجل الاستقلال واغتياال ما حققته وما تستحقه من تنمية . ويتطلب هذا الاستفادة من دروس التجربة السابقة واستيعاب مغزى التغيرات التي يمر بها العالم والتي يتوقع ان تسوده في المستقبل المنظور . ان القواعد الواجب اتباعها تستند الى مبدأ عام هو ان التنمية ليست مجرد تطوير اقتصادي ، بل هي عملية تغيير مجتمعي شامل والاختيارات التي يتم تبنيها لا يجب ان تعامل في حدود آثارها الاقتصادية قصيرة الأجل فقط ، بل لا بد من التمعن فيما تنطوى عليه من تغيير نسبي للقوى الاقتصادية للفتات الاجتماعية المختلفة يؤدي الى تغيير

في أوضاعها الاجتماعية وفي مكاناتها السياسية . لقد أدركت الثورة المضادة هذه الحقيقة فالتحفتها منفذا إلى تحقيق ما استهدفه من تحولات ، وقد دفع الشعب ثمنا لذلك من مكتسباته في التنمية المستقلة ومن استقراره السياسي والاجتماعي . ولذلك فإن الفكر الناصري ينطلق في اختياراته التنموية من مبادئ ثورة ٢٣ يوليو التي أثبتت أنها تتوافق مع صالح جماهير الشعب في مختلف أوجه الحياة ، السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

٢ / ١ / ٣ - ان أولى القواعد الجديرة بالاعتبار - في ضوء ما أصاب الاقتصاد المصري من تشوهات منذ بداية السبعينات - هي ضرورة إعادة مصادر الحركة في ذلك الاقتصاد الى قطاعاته المحلية . لقد أدت تسلط مفاهيم الثورة المضادة الى تسليم مقاليد حركة الاقتصاد الوطني لقطاعات تتحدد الحركة فيها من خارجها : فالقطاعات التي أصبحت تتحكم في مصيره هي قطاعات قناة السويس والبترول والسياحة باعتبارها المصادر الرئيسية للعمالات الأجنبية التي تلزم لتوفير الاحتياجات المحلية من سلع الاستهلاك والانتاج والاستثمار بينما تراجع دور القطاعات المحلية المنتجة سواء في تدبير ما يلزم للسوق المحلي أو في توفير متطلبات التصدير . كذلك عجز الاقتصاد عن توفير فرص العمل للمواطنين وأصبحت هذه الفرص خاضعة لما تملبه الأوضاع المتغيرة للدول النفطية ، فتفتحها عندما تشعر بالحاجة الى عمالة اضافية ثم تعود لتغلقها بعد أن تكون قد أنهت مراحل التشييد التي جددت بها مرافقها وبعد أن تراجعت مواردها المالية . اضافة الى ذلك فإن الثورة المضادة ، في سعيها الى انشاء فئة اجتماعية جديدة منبثة الصلة بالجهاز الانتاجي المحلي فتحت فرص التجارة الخارجية والمضاربات العقارية والتعامل المصرفي الأجنبي بحيث أصبحت الرغبة في الثراء السريع تقضى على أي توجه جاد لتحمل مخاطر الاستثمار المنتج . وبعد ان اطمأنت تلك الثورة الى امتلاء الطبقة الجديدة ونجاحها في السيطرة على مسرح الحياة السياسية ، بدأت في توجيهها بعيدا عن الانتاج بتسهيل امكانيات الدخول في الخدمات لتجنّي مزيدا من الأرباح ، سواء كان ذلك في مجالات الخدمات الأساسية (الاسكان والتعليم والصحة) لتفري على حساب باقي فئات المجتمع ، او في مجالات الخدمات الأخرى (كقطاعات المال والسياحة) . وهكذا تراجعت القيمة الاجتماعية للاستثمار المنتج وتحول المجتمع من مجتمع انتاج الى مجتمع خدمي استهلاكي ، فلم يكن غريبا اذن ان تفرّج الدولة تحت وطأة الديون وان تنتبه - بعد فوات الأوان - الى وجوب العودة إلى الانتاج . لقد قامت توجهات الثورة المضادة على أساس الاعتماد عن النشاطات التي تساعد على نمو القوى العاملة المنتجة وزيادة تماسكها ؛ فكانت بذلك حربا معلنة على التنظيم الاجتماعي الذي يعطي تلك القوى دورها القيادي ، ومدخلا لإحلال نظام بديل يرد لرأس المال المتعاون مع الاستعمار الحديث سطوته حتى يتولى الإجهاز على منجزات ثورة الشعب ؛ ويفرض هذا على كل مؤمن بالفكر الناصري أن يصحح أوضاع البنيان الاقتصادي لكي يساند التشكيل الاجتماعي الذي استهدفته الثورة ونص عليه الدستور .

٣/١/٣ — القاعدة الثانية التى يجب مراعاتها هى ان هناك حدا أدنى لا يجوز النزول عنه فى تكامل حلقات الانتاج داخليا . لقد أثبتت التجربة المرة ان اقامة قطاعات محلية تعتمد فى مستلزمات انتاجها الأساسية على العالم الخارجى تنطوى على خطورة بالغة وتعرض الانتاج المحلى للتوقف عند أول بادرة لنُدرة العملات الأجنبية ، كما تدفع الأسعار المحلية للارتفاع مع تدهور سعر الصرف الذى يأتى كنتيجة حتمية لتلك السياسة الخاطئة . وهى أسرع الطرق لتحقيق اندماج الاقتصاد الوطنى فى النظام الرأسمالى العالمى فى اطار من التبعية التى يصعب الخلاص منها . ان التكامل الانتاجى المحلى هو من أهم مقومات التنمية المعتمدة على الذات وهو الذى يفتح الطريق واضحا أمام تكامل اقتصادى عربى يكسب الاعتماد على الذات بعده الجماعى . وهو المحك الحقيقى لمدى امكانية المشاركة الايجابية فى التطوير التكنولوجى . ان التقدم الحقيقى ليس فى الدخول فى عمليات انتاج السلع النهائية : فقد بات من السهل على أي فرد ان يقوم بتركيب أى جهاز معقد (كمبيوتر أو تليفزيون مثلا) باستخدام أدوات بسيطة اذا ما حصل على قطعه الأساسية . غير ان انتاج هذه القطع هو من التعقيد بما يجعلها بعيدة عن متناول معظم أجهزة الانتاج العادية . ان طبيعة التكنولوجيا الحديثة قد نقلت المشكلة الانتاجية من مرحلة صنع السلع النهائية الى مراحل تصنيع المواد الأولية والوسيلة ، وأصبح التحكم فى الأسواق الدولية يتم من خلال احتكار فئتين انتاج هذه الأخيرة ، بما فى ذلك انتاج البنور المحسنة وأصول السلالات الحيوانية المرتفعة الانتاجية التى تحدث ثورات متلاحقة فى قطاع الزراعة . والدخول فى هذه المراحل هو وحده الكفيل بوضع الاقتصاد على أولى مراحل التقدم .

٣/١/٤ — القاعدة الثالثة تنشأ عن الملاحظة الأخيرة ، التى تشير الى أن عصب الاقتصاد الحديث هو الصناعة المتطورة . وإلى جانب ما يعنيه ذلك من ضرورة التدقيق فى اختيار الفروع الصناعية الجديدة بالحصول على أولوية متقدمة ، فإنه يضع العلاقة بين الصناعة والزراعة فى إطارها الصحيح . فلقد أصبح التقدم الزراعى وليدا للتقدم الصناعى بحيث يمكن القول بأن المنهج الانتاجى الصناعى الحديث يسيطر على جميع فروع الانتاج بما فى ذلك الزراعة . فالقضية التى تثار أحيانا من أن الزراعة أهملت لحساب الصناعة هى قضية مغلوطة ، لأن ما أهمل فى كل من الزراعة والصناعة هو النهج الانتاجى المتطور الذى يعطى للتقدم العلمى دورا بارزا فى كل من القطاعين ، وقد تحقق هذا النهج فى العالم المتقدم نتيجة للتقدم الصناعى ذاته . ولقد أصبحت الزراعة تعتمد على الصناعة بدرجة أكبر مما كانت الصناعة تتوقف تاريخيا على الزراعة . ان هذا البعد لا يجب أن يغيب عن الأذهان فيما يتم من تخطيط بعيد المدى حيث انه هو الذى جعل الدول المتقدمة صناعية دولا صناعية / زراعية ، لا تحكم فقط فى الإنتاج الصناعى بل وايضا فى الانتاج الزراعى وفى الفائض العالمى منه . ان الحملة على الصناعة هى من صنع القوى الرأسمالية العالمية التى أرعبتها توجهات العالم الثالث نحو التصنيع ، وما نجح فى اتخاذه من قرارات فى مؤتمرات لىما بهذا الشأن . غير أن مواجهة تلك الحملة لا يعنى التضحية بالزراعة من أجل

التصنيع ، أو اللبث وراء الصناعة بأى ثمن ولو كان هو التبعية على نحو ما حدث في عدد من الدول حديثة التصنيع ، بل لابد من مراعاة أمرين :

- الأول هو الاعتماد عن الأنماط المشوهة التي انشأت تصنيعا تابعا في عدد من دول العالم الثالث أدى إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية والسياسية فيها .
- الثانى هو تحقيق التكامل بين الصناعة والزراعة بحيث تتولى الصناعة أداء الدور الجديد الذي اكتسبته حديثاً في تطوير الزراعة .

٣ / ١ / ٥ — القاعدة الرابعة هي ان اختيارات التنمية لا تقف عند حد تقرير « ماذا نتج ؟ » بل ان الأهم من ذلك هو « كيف نتج ؟ » . ان الاجابة على هذا السؤال الأخير هي التى تقود الى تحقيق مجتمع الكفاءة ، حيث الكفاءة هي الشرط اللازم للوصول الى ما ينشده المجتمع من كفاية وعدل . ولقد كان اهمال الاجابة على هذا السؤال الهام هو المسؤول عن الكثير من الانحرافات التى أصابت التنمية في كثير من الدول النامية وعن تعثر مسيرة التنمية في مصر . ففى ظل التوجه الى فروع انتاجية حديثة ومتطورة ومحاولة تنشيط قطاعات قادرة على التنافس في السوق العالمية من أجل التصدير ، وقعت كثير من الدول النامية فريسة للشركات عابرة الجنسية ، حيث ترك القرار بشأن كيفية الانتاج الى تلك الشركات باعتبار انها تملك ناصية المعرفة التكنولوجية المتطورة . وحينما جرى التوجه الى الصناعات التى تحل محل الواردات حدث تركيز على تلك المنتجات التى ابتكرتها الحضارة الغربية لاشباع الاحتياجات المحلية بوسائل تنفق وتركيبه الموارد والأذواق في الخارج دون مراعاة لمطالبات اكتساب القدرة الذاتية على تطوير المنتجات وأساليب الانتاج بما يتفق والامكانات والاحتياجات المحلية . ولقد كانت ثورة ٢٣ يوليو متنبية لهذا البعد ، ولذلك اهتمت بتطوير كل من التعليم والبحث العلمى باعتبارهما الركيزتين الأساسيتين لتلك القدرة . غير أن العدول عن هذه القاعدة فتح الباب أمام عابرات الجنسية للنفاذ الى الجهاز الانتاجى الوطنى وأمام رأس المال الأجنبى ليوجه قرارات الاستثمار والانتاج ، وهو أوسع الأبواب الى التبعية الاقتصادية . بل لعل الأخطر من ذلك هو نفاذ تلك القوى الى أجهزة التعليم والبحث العلمى ، ليس فقط لاستكمال التحول الاجتماعى ، بل وأيضا لاتمام اختراق الأمن القومى .

٣ / ١ / ٦ — القاعدة الخامسة تكمل القاعدة السابقة ولا تقل عنها في الأهمية اذا كانت الدولة جادة في السعى إلى جعل التنمية تنصب الى فئات الشعب الكادحة من أجل اشباع حاجاتها الأساسية . واذا كانت هذه القاعدة تدخل في مجال ماذا نتج ، فإن وضعها نالية لقاعدة كيف نتج انما يقصد به ان يتم انتاج مايلزم لاشباع الحاجات الأساسية بقدرات انتاجية تحقق الاعتماد على النفس . فليس أخطر من الاعتماد عن اشباع تلك الحاجات الا انتاجها بالاعتماد على الغير ، الذي يمتلك بذلك مفاتيح الأمن القومى . ولذلك يحق لنا القول ان الحاجات الأساسية قسمان : الأول هو حاجة الإنسان إلى اكتساب

قدرة على الإبداع والاسهام لكي يكون منتجا يستفيد مما ميزه به الله جل شأنه من عقل وما علمه اياه من بيان ؛ والقسم الثاني ان يحيا الحياة الكريمة الجدية باستخلافه في الأرض . وإذا كان القرار بشأن كيف نتج هو المدخل لتحقيق الكفاءة ، فإن القرار بشأن ماذا نتج هو المحدد لما يمكن ان يحققه المجتمع من كفاية للحاجات الأساسية بنوعها التي هي حق كل فرد عامل تجاه المجتمع المستفيد من انتاجه .

٧/١/٣ — القاعدة السادسة ترمى الى تأكيد البعد الثالث للمجتمع الذي ننشده ، ونقصد بذلك العدل من خلال حسن توزيع الدخل ، دون ارجاء لمبدأ العدل الى مرحلة اعادة التوزيع . ان المجتمعات التي تقوم على اعلاء شأن الحافز الفردي للربح تعتقد أن هذا الحافز هو الذي يحقق الكفاية ، بدعوى أنه يعظم الإنتاج أياً كان توجهه ويعظم الدخل أياً كان توزيعه . وهكذا يتجه النشاط الاقتصادي إلى ما يحقق المزايا النسبية التي تنعكس في شكل ربح يعود على المستثمر الفرد ، وفق مقولة تدعى بأن ما يزيد من أرباح المنتج هو ما يترتب على حسن استخدام المزايا المتوفرة للمجتمع . والمعنى الكامن وراء هذه الدعاوى هو توافق مصالح رأس المال مع مصالح المجتمع ، ومن ثم فإن مصالح العمال ليست هي الموجه الأول للنشاط الاقتصادي ، بل هي تتحقق بطريق غير مباشر من خلال ما يؤدي اليه الاستثمار من زيادة في حجم النشاط الاقتصادي ، ولو تم ذلك بتخفيض الأجور سعياً إلى زيادة الربحية فإذا أدى هذا إلى توجه الإنتاج بعيداً عن حاجات العاملين الأساسية فإنه يمكن تعويض ذلك من خلال تصدير ما تكفي قيمته لاستيراد تلك الحاجات التي لا تنتج محلياً لانخفاض وحياتها . وإذا ترتب على ذلك أيضاً توزيع للدخل في غير صالح العمل فإن على الدولة ان تتدخل بسياساتها المالية من أجل اعادة توزيع الدخل لتأخذ من الغنى وتعطي الفقير . ان هذه السياسة تعجز عن تحقيق أهدافها المعلنة ، وبوجه خاص في الدول النامية ذات القاعدة الانتاجية المحدودة ، نظراً لأن معظم الحاجات الأساسية يصعب توفيرها من خلال الاستيراد ، إذ أن أكثرها خدمات يجب توفيرها محلياً . وقد ثبت ان الاعتماد على الاستيراد من أجل توفير الحاجات الغذائية يعصف بالأمن القومي إذ أن الانكشاف الغذائي أصبح من أخطر الأمور التي تهدد ذلك الأمن . من جهة أخرى فإن تسلط رأس المال على الاقتصاد الوطني يحد من فاعلية السياسات المالية التي هي المصدر الذي يتم من خلاله اعادة توزيع الدخل ، حيث يؤدي إلى تهربه من الضرائب ، كما أن قوى عديدة (لاسيما صندوق النقد الدولي) تعارض الأساليب التي يمكن استخدامها من أجل إعادة توزيع الدخل ، سواء كانت السيطرة على الأسعار المحلية أو تقديم الإعانات لدعم السلع والخدمات الأساسية . ولذلك فإن اختيار القطاعات التي تعطى أولوية في خطة التنمية يجب ان يتم بالاسترشاد بمدى قدرتها على تحقيق شرطي توفير أكبر قدر من الحاجات الأساسية وحسن توزيع الدخل بحيث يجرى الاعتماد على الخارج وعلى عمليات اعادة التوزيع في أضيق الحدود .

ثانيا - القطاع الزراعى :

١/٢/٣ - يشغل القطاع الزراعى مكانة هامة فى مختلف أوجه الحياة فى مصر : السياسية والاقتصادية والاجتماعية ؛ ولذلك فان تخطيط نمو هذا القطاع لا يجب أن يقف عند اعتماد عدد من المشروعات الاستراتيجية المتناثرة ، بل لابد من وضعه فى اطار استراتيجية متكاملة ثابتة ، تأخذ فى الاعتبار أبعاد هذا القطاع :

- انه أساس الأمن الغذائى الذى أصبح يشغل مكانة رئيسية فى عالم اليوم .
- وقد كان القطاع الزراعى تاريخيا هو عماد الإقتصاد المصرى ، من حيث توليد الجانب الأكبر من الدخل القومى وتوفير النسبة الأعلى من فرص العمل وخلق قدر هام من الفائض الاقتصادى الذى يمكن توجيهه الى أغراض التنمية . وقد كانت هذه الاعتبارات هى التى حكمت الخطة الزراعية ضمن الخطة القومية منذ أن بدأت الثورة عصر التخطيط فى مصر . وإذا كانت اسهامات الزراعة قد تراجعت نتيجة نمو القطاعات الأخرى ، فإن ما يجب عمله الآن هو إيقاف التراجع الناجم عن تدهور أوضاع القطاع الزراعى ذاته ، ودفع التنمية الزراعية لكى تكون رافدا قويا للتنمية الشاملة .
- ونظرا للدور الهام الذى تلعبه الموارد الطبيعية فى تحديد الامكانيات الزراعية ، فان تخطيط القطاع الزراعى يجب أن يأخذ فى الاعتبار طبيعة التفاوت فى متطلبات الأراضى داخل الوادى وخارجه ، وضرورة التحكم فى الموارد المائية واستخداماتها حيث تشكل هذه الموارد قيда رئيسيا على حركة الإقتصاد المصرى فى الوقت الحالى وعلى الأجل الطويل .
- ان الزراعة هى عصب الحياة فى المجتمع الريفى ، وبالتالي فإن تنمية الزراعة يجب ان تصاغ فى اطار تنمية ريفية متكاملة . وبهذا المعنى فان الزراعة لا يجب ان تعامل على أنها مجرد قطاع إنتاج اقتصادى ، بل يجب ان تعامل كقطاع اقتصادى/اجتماعى .
- ان علاقات الملكية تلعب دورا رئيسيا فى العلاقات الاجتماعية والسياسية ومن هنا كان القضاء على الاقطاع مدخلا جوهريا للإصلاح الذى حققته ثورة ٢٣ يوليو ، بينما عمدت الثورة المضادة الى تغليب المخطط الرأسمالى كوروث للاقطاع . وبالتالي فإن أى أهداف أخرى لهذا القطاع يجب ان توضع من منظور بحاربة الأنماط الاقطاعية والرأسمالية التى تعمل على تحويل أعداد متزايدة من المزارعين الى فئة المعدمين .
- إن علاقات الإنتاج تؤثر فى مصير نسبة كبيرة من السكان ، ولابد من وضعها فى اطار حركة تعاونية سليمة تشمل مختلف نواحي الإنتاج والخدمات .
- ان العلاقات السعرية تؤثر فى كل من هيكل الإنتاج والدخل ، وعليها تتوقف قدرة القطاع على تحقيق

أهداف الخطة وعلى إيجاد توازن اقليمى يراعى العدالة بين الريف والحضر مثلما يعمل على تحقيق توازن قطاعى . ويستدعى هذا اتباع سياسة مالية ترى مصالح كل من المنتج والمستهلك ، وتعمل على تلافى ما قد يحدث من ضغوط نقدية تنعكس على ميزان المدفوعات .

● ويرتبط بقضيتى الأمن الغذائى والتوازن السعري بعد آخر هو سلامة قائمة غذاء الفرد المصرى . ولذلك فان التخطيط الزراعى لا يقتصر على الجانب الانتاجى فقط ، بل يجب ان يصحبه تخطيط غذائى يصحح الأنماط الاستهلاكية التى تخلف آثارا ضارة من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية معا .

٢/٢/٣ — ترتبط قضية الأمن الغذائى بمدى قدرة الانتاج المحلى على الوفاء باحتياجات الاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية ، وفى مقدمتها القمح والذرة . ولذلك فان القول بأن هدف الخطة الزراعية تحقيق الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية عدا القمح والذرة يعتبر بمثابة تأكيد للاستسلام الى الإنكشاف الغذائى . وفى ظل هذه المقولة اعطيت تسهيلات لتركيبية محصولية تستقطب الموارد الموجهة للزراعة الى منتجات عالية الربحية كتأكيد للنمط الرأسمالى المستحدث وما يعنيه من تسخير الانتاج الزراعى لتلبية احتياجات أصحاب الدخول المرتفعة ، وأهل تطوير الأساليب الانتاجية القادرة على زيادة الانتاج من السلع الغذائية الرئيسية حيث ترك تدبير الحاجة منها الى الاستيراد الذى تتحكم فيه بوجه خاص الولايات المتحدة . والأخطر من ذلك أن هذا الاستيراد يصحبه دعم مرتفع تتزايد وطأته كلما اتجه سعر الصرف الى التدهور نتيجة السياسات الاقتصادية الخاطئة التى تنتهجها الدولة والتى أوقعت الاقتصاد المصرى فى مأزق يصعب الإفلات منه . ان هذا الدعم هو فى الواقع بمثابة ضريبة يدفعها المجتمع المصرى للمحافظة على مستوى حياة مرتفع للفلاح الأمريكى الذى تسانده دولته من أجل رفع أسعار منتجاته عما كان يمكن أن يكون عليه السعر لو ترك الانتاج دون قيود . ان هذا يفرض علينا ان نضع برنامجا متكاملًا لمواجهة شاملة لقضية الأمن الغذائى :

● توفير عوامل الانتاج التى تؤدى الى استخدام الأصناف عالية الانتاجية لكل من القمح والذرة والأرز والتى ثبتت ملائمتها للزراعة المصرية فى التجارب التى أجراها مؤخرًا مجلس بحوث الزراعة والغذاء بأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا .

● التركيز على الأنواع المقاومة للجفاف ، خاصة من محصول الأرز ، والتى توصلت دول جنوب شرق آسيا الى تطويرها على نحو مكثف . وفرة فى محاصيلها الغذائية الرئيسية . ولهذا الأمر أهميته فى مواجهة مشكلة المياه التى استفحلت أبعادها فى الآونة الأخيرة .

● تعديل الدورة الزراعية على النحو الذى يحقق مضاعفة الانتاج من تلك المحاصيل الرئيسية ، والقبول بتضحية بعض المحاصيل البديلة كالبرسيم وفقا لما ينصح به خبراء الزراعة فى هذا الصدد . ويتطلب ذلك اتخاذ الاجراءات التى تساعد صغار الفلاحين على اتباع أساليب الانتاج المتطورة التى تسهم فى

رفع انتاجيتهم بما يضمن لهم حصة عادلة من الدخل .

● ايلاء اهتمام خاص بالبحوث العلمية المتطورة ، لا سيما في مجال الهندسة الوراثية التي مازالت في بداياتها الواعدة ، والاستفادة من نتائجها خاصة في رفع انتاجية محاصيل الخضر والفاكهة ، والاستفادة مما يترتب على ذلك من توفير مساحات تستغل في حاصلات أخرى .

● تصحيح سياسات الأسعار والإعانات على النحو الذى يعزز متطلبات الأمن الغذائى وبحقق عدالة بين المنتج والمستهلك . ويقتضى الأمر اعادة حساب العائد والتكلفة لسياسة الإعانات الحالية بحيث تتحول أوضاع كل من الانتاج والاستهلاك بما يحقق معدلا مرتفعا من الأمن الغذائى وينفى الحاجة الى الإعانات مستقبلا .

● تعزيز خطوات التكامل الاقتصادى العربى ، ودعم الجهود التى اتجهت اليها مؤخرا المنظمات العربية ، خاصة المجلس الاقتصادى لجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والصندوق العربى للاماء الاقتصادى والاجتماعى ، من أجل تحقيق أمن غذائى عربى .

● الاهتمام ببحوث التغذية وتطبيق نتائجها على نحو يساعد على تعديل أنماط الاستهلاك ، والعمل على تقليل الفاقد فى كل من الانتاج والاستهلاك .

٣/٢/٣ - استهدفت ثورة يوليو من القوانين والإجراءات والسياسات التى اتبعت فى القطاع الزراعى ، وفى مقدمتها قوانين الإصلاح الزراعى ، أمرين جوهريين : الأول هو القضاء على الاقطاع كجزء من عملية التغيير السياسى والاجتماعى اللازمة لتمكين قوى الشعب العاملة من السيطرة على أدوات الانتاج ولكسر تحالف الاقطاع والرأسمالية الذى سخر النظام السياسى لخدمة الاستعمار . والثانى هو تصحيح قواعد توزيع كل من الثروة والدخل وأسس توجيه الانتاج على نحو يعيد للغالبية المعتمدة حقها فى الحياة الكريمة . غير أن ما حدث فى السبعينات كان بمثابة تفريغ للإصلاح الزراعى من مضمونه ، اذ بدا نمط رأسمالى يسود القطاع الزراعى ويهدد استقرار المجتمع على المدى الطويل لأنه يؤدى الى الانحراف بالانتاج والدخل عما يدعى له : فهو يؤدى الى تقليص الانتاج وإلى الابتعاد بالتركيب المحصولى عن الاحتياجات الأساسية وعن الأولويات التى يفرضها الأمن الغذائى ، ثم هو ينخفض بالدخل الكلى للفئات الكادحة ، وهو الدخل الذى تسعى الرأسمالية المستغلة الى اقتطاع نصيب الأسد منه . فهو باختصار ينتهى الى افقار المجموع بما فى ذلك الفئات الرأسمالية التى تطمع فى الغراء عن طريق الاستغلال ، وإلى الاطاحة بالاستقلال الاقتصادى بحكم التباين بين حافز الربح الفردى المباشر ودافع النفع الاجتماعى الذى هو أساس تعظيم الدخل القومى على المدى الطويل ، بما فى ذلك الربح الفردى نفسه . ويترتب على ذلك عدد من الآثار الخطيرة التى باتت من الواجب العمل على ازالتها :

● تحول العلاقات الزراعية الى علاقات رأسمالية تتركز القوى الرئيسية فيها فى الملكيات المتوسطة وفى

الحيازات المتوسطة والكبيرة التى تستر وراءها الاقطاع وانضمت اليه الفئة الجديدة التى تشكل السند الرئيسى للثورة المضادة . وتتفاوت القدرة على استخدام الأساليب الانتاجية المتطورة تزايدت الفجوة بين دخول المزارعين فى المزارع المتوسطة والكبيرة ودخول صغار الفلاحين . كذلك لم تعد الملكية بحد ذاتها هى العنصر الحاسم فى تحديد القواصل بين الفئات الاجتماعية ، بل دخلت معدات الانتاج المتطور كمصدر لتفاوت الدخل حيث تستولى من خلالها فئة بورجوازية جديدة على حصة كبيرة من الدخل الزراعى عن طريق تأجير الآلات الزراعية والتحكم فى مستلزمات الانتاج المتطور .

● تحول الانخفاض الذى أحدثه الاصلاح الزراعى فى القيم الاجبارية لصالح الفئات القائمة بالانتاج فعلا ، الى مضاربات فى الأرضى أعادت توزيع الثروة من الفئات المنتجة الى فئات طفيلية ، وأدت فى الوقت نفسه الى ارتفاع فى تكاليف الانتاج الزراعى اضر بصالح كل من المزارع والمستهلك فى آن واحد .

● تزايد نسبة المعدمين الذين لا يملكون ارضا حيث ارتفعت نسبتهم الى ٦٠ ٪ من جملة السكان الريفين بعد ان كانت قد انخفضت الى ٤٠ ٪ فى ١٩٦٥ ، كذلك ارتفعت أعداد الذين يعيشون تحت خط الفقر فى الريف لتتجاوز ٦ مليون نسمة ، وتعتبر هذه المشكلة من أخطر المشاكل التى يعانى منها الريف المصرى . وإذا كان جانب من المشكلة قد توارى فى ظل الهجرة الى الحضر وإلى الدول النشطة ، فإن هذا الباب المؤقت قد بدأ يغلق تدريجيا مما يؤكد ضرورة مواجهة المشكلة بشكل حاسم ومباشر .

● وفى ظل الشعور المتزايد بخطورة الانكشاف الغذائى تتصاعد الدعاوى من أجل اقامة انظمة زراعية حديثة تتسرب من خلالها ايدى أمريكية وصهيونية بأشكال مختلفة . وهكذا تتحول دعاوى مواجهة الانكشاف الغذائى الى تغفل أجنبى وإلى اعادة تشكيل القطاع الزراعى واخضاعه للقوى التى تعتبر الطرف المضاد فى قضية الأمن الغذائى بوجه خاص وقضايا الأمن القومى والاستقلال بوجه عام .

ان تردى علاقات الملكية والانتاج فى قطاع الزراعة وتزايد حدة التباين فى توزيع الثروة والدخل الزراعيين ، تدعو الى اعادة النظر فى قوانين الاصلاح الزراعى والقوانين الأخرى المنظمة لعلاقات الانتاج فى قطاع الزراعة لتحقيق الأهداف الرئيسية التى توختها الثورة من تلك القوانين ، ولتلافى الثغرات التى ترتب عليها تحول السيطرة على قطاع الزراعة تدريجيا من أيدى صغار الفلاحين أصحاب المصلحة الحقيقية فى الثورة الى أيدى انصار الثورة المضادة . ويعنى هذا ان يعاد تنظيم قطاع الزراعة وفقا لمبدأين أساسيين :

أ) المحافظة على مكتسبات صغار الفلاحين وسد المنافذ التى تؤدى الى الاساءة الى توزيع كل من الثروة والدخل الزراعيين ، سواء كانت هذه المنافذ تقع فى نطاق ملكية الأرض أو فى الحيازات أو فى ملكية وتأجير أدوات الانتاج . وإذا كانت الثورة قد أحرزت نجاحا فى القضاء على الاقطاع

فإن التحدى المستقبل هو تصفية التحول الرأسمالى للزراعة الذى تحالف مع الفئات الطفيلية الأخرى من أجل تكريس نظام مضاد لتحالف قوى الشعب العاملة . والمسؤولية هنا مزدوجة لانها مسؤولية قطرية تنبع من طبيعة تطور المشكلة الزراعية فى مصر ، وهى مسؤولية قومية أيضا اذ ان كثيرا من الأقطار العربية الزراعية قد أصبحت هى الأخرى مهددة بتحويلات مماثلة تحت وطأة المشاكل التى تواجهها نتيجة للمخططات التى ترسمها قوى الرجعية بالتحالف مع الرأسمالية العالمية .

ب) تنظيم القطاع على النحو الذى يحقق ارتفاع كفاءة الانتاج ومتطلبات الأمن الغذائى مع المحافظة على الأطار الاجتماعى المشار إليه اعلاه ، بما يحقق متطلبات اقامة مجتمع الكفاءة والكفاية والعدل . ان هذا الترابط بين الأركان الثلاثة للاشتراكية العربية ينفى الدعاوى التى يرددها أنصار الثورة المضادة بالتناقض بين سيطرة الفئات المنتجة وبين رفع الانتاجية . ان هذه السيطرة هى التى تكفل المشاركة الفعالة للفئات صاحبة المصلحة فى التنمية الشاملة فى التخطيط والتنفيذ وفى اتباع السياسات اللازمة لاجداث التوازن بين القطاع الزراعى وباقى الاقتصاد الوطنى وبين المنتجين والمستهلكين .

٤/٢/٣ — تلعب علاقات الملكية والحيازة دورا هاما فى التحويلات التى تعرض لها قطاع الزراعة خلال مرحلتى الثورة والثورة المضادة . فبينما سعت الثورة الى الجمع بين صغر الملكية والحيازة ومزايا الانتاج الكبير من خلال التنظيم التعاونى ، عمدت الثورة المضادة الى تهجير التحول الرأسمالى للزراعة المصرية بما أصاب الحيازات من تفتت اسلمها الى مزارعين صغار تضعف قدرتهم عن استيعاب الأساليب الانتاجية الحديثة وعن توفير ما يلزم لها من استثمارات . وتساق مثل هذه الدعاوى بالنسبة للتوسع الأفقى حيث يتطلب من الاستثمارات ما يفوق امكانيات المزارع الصغير . وهنا نجد الدولة تتبع منهجين متناقضين : فهى من جهة تروج للمشاريع الرأسمالية المجمعة ، التى يعمل فيها المزارعون كاجراء . وهى تعزز هذا التوجه بدعوة الاستثمار العربى ، متعللة بان الاقتصاد الوطنى لا يتحمل توفير المدخرات اللازمة . واذا كان ظاهر هذه الدعوى هو تعزيز التكامل العربى ، فان السؤال الذى لا يزال بحاجة الى اجابة هو : اذا كان رأس المال العربى قادرا على توفير متطلبات استصلاح وتعمير الصحراء فلماذا لم يقم بذلك فى دول الوطن حيث تسود ظروف طبيعية مماثلة ؟ من جهة أخرى فان الدولة ، فى تحركها المستمر للتخلى عن مسؤولياتها عن خلق فرص العمل للشباب وفى سعيها الى اشاعة نزعة المبادرة الفردية من أجل تعزيز أسس المجتمع الرأسمالى الذى ارسى قواعده قوى الثورة المضادة كبديل للنهج الاشتراكى المعتمد على القطاعين العام والتعاونى ، لجأت إلى أسلوب توزيع الأراضى الجديدة على الشباب محدودى الخبرة وتركهم يواجهون المشاكل التى تعترض استصلاح تلك الأراضى . ان ترك الشباب لمصير مجهول فى الأراضى الصحراوية استغلالا لروح المغامرة التى يتمتع بها الشباب وسعيها الى تأكيد النزعة الفردية كأساس للاقتصاد ، ليس

في صالح الجيل الجديد الذى تسعى الدولة الى التخلي تدريجيا عن مسؤولياتها تجاهه . كما أنه لا يسهم بشكل فعال في حل المشكلة الجوهرية وهي مشكلة التوسع الأفقى كأحد الحلول للتنمية الزراعية وما يرتبط بها من توفير جانب من متطلبات الأمن الغذائى . والأخطر من ذلك استخدام هذه الرغبة لدى الشباب لفرض شرط الانضمام الشرسى الى الحزب الحاكم وهو ما يخافى نصوص الدستور الذى يكفل تكافؤ الفرص لجميع المواطنين (مادة ٨) والذى يؤكد تساويهم في الحقوق والواجبات العامة دون تمييز بسبب العقيدة (مادة ٤٠) . ان المطلوب هو اتخاذ مابزيم لتفادى المشاكل التى تترتب على تفتت الحيازات ، والعمل في الوقت نفسه على رفع القدرات الانتاجية لصغار المزارعين وتمكينهم من المشاركة الفعالة في التنمية الزراعية تخطيطا وتنفيذا . بالمثل يحتاج الشباب الى تنظيم يوفر لهم المعرفة اللازمة للقيام بعمليات الاستصلاح التى عجزت عنها الدولة ، ويمدهم بالامكانيات التى تصل بتلك العمليات الى مرحلة الاستزراع في اطار أهداف خطة الانتاج الزراعى . وفي كل هذا تكتسب التعاونيات الزراعية أهمية خاصة .

٣ / ٢ / ٥ — والمشاهد أن دور الحركة التعاونية بدأ يعانى من التراجع في ظل التحول الرأسمالى للزراعة . ويدعو هذا إلى اعادة نظر شاملة لتنظيم تلك الحركة بحيث تتولى الإسهام في تطوير مختلف أوجه الخدمات والانتاج . ففي جانب الانتاج تقوم الجمعيات التعاونية بالآتى :

- تجميع الاستغلال الزراعى على نحو يحقق مزايا الإنتاج الكبير دون مساس بالملكيات والحيازات الصغيرة ، لتتنفى بذلك الحرج الذى تساق من أجل تغليب المصالح القطاعية والرأسمالى .

- رفع الانتاجية على طريق توفير وإدارة المعدات الرأسمالية والامداد بمستلزمات الانتاج والتعريف بأساليب استخدام الحديث منها .

- ومن خلال رفع الانتاجية يمكن تحقيق دخل مناسب لصغار المزارعين وهو ما يستهدفه الإصلاح الزراعى . فالقضية ليست مجرد القضاء على الاقطاع وتحكمه في الحياة الاجتماعية والسياسية ولو على حساب الكفاءة الاقتصادية ، بل هى تمكين قوى الشعب المنتجة من تحقيق هذه الكفاءة عن طريق سيطرتها على أدوات الانتاج ، والحصول من ذلك على نصيب عادل من الدخل القومى .

- توجيه الانتاج إلى ما يليى الحاجات الأساسية لجمهور الشعب المنتجة ، وهو ما يتفق بالضرورة مع الأهداف الوطنية الأخرى ، وفي مقدمتها تحقيق الأمن الغذائى كأحد اركان التنمية المستقلة .

- وعلى الدولة أن تعيد النظر في أساليب التعامل مع الشباب الذين توزع عليهم الأراضى الجديدة بحيث تشاطرهم مسؤولية الوصول بها إلى الحدية الانتاجية ، وتوازر جمعيات تعاونية تضمهم وتكون على المستوى الذى يكفل امدادهم بالخدمات اللازمة لمواجهة التحديات التى تفرضها المشاكل التى تنهيا المراحل المختلفة للاستصلاح والاستزراع .

على أن المسؤولية لا تقع بأكملها على التعاونيات ، اذ على الدولة ان تقوم أيضا بتقوية الأجهزة الخدمية الريفية لا سيما أجهزة الإرشاد الزراعي وما يلزم للنهوض بمستوى هذه الأجهزة من مؤسسات ونشاطات بحثية وتدريبية .

٦/٢/٣ — من جهة أخرى فإن النهوض بمستوى المعيشة والأوضاع الاجتماعية في الريف يتطلب الأخذ بمنهج التنمية الريفية المتكاملة . لقد ترتب على عصر الانفتاح تحول في القرية المصرية من قرية منتجة الى مجتمع تنفشي فيه أنماط استهلاكية دخيلة بسبب ما تعرض له المجتمع الريفي من تشوهات خلال السبعينات ، ويتطلب هذا حدوث أمرين : الأول ان تقوم الدولة بوضع برنامج محدد الأجل لتطوير الخدمات الانتاجية والإنتاجية الأساسية للنهوض بالريف . ويشمل هذا بوجه خاص خدمات المياه النقية وخدمات الصرف الصحي الذي يقضى على تلوث البيئة ، وشبكة الكهرباء شريطة أن تكون مصحوبة بترشيد لاستخدامها في أغراض الاستهلاك المناسب مع مستويات الدخل وتعظيم توجيهها لأغراض الانتاج . الأمر الثاني هو أن يرفد النشاط الزراعي بانشطة انتاجية متكاملة معه بحيث يتحول الريف تدريجيا من مجتمع زراعي الى مجتمع زراعي صناعي ؛ وذلك لتحقيق عدة أهداف :

- مساعدة سكان الريف على رفع دخولهم ، بما يعود عليهم من النشاطات الاضافية ، وعن طريق تحسين اقتصاديات انتاجهم الزراعي ، بما في ذلك غرس أسلوب الانتاج المنظم الذي ينعكس بالضرورة على ارتفاع الانتاجية الزراعية .
- الاستفادة من الوفورات التي ترتب على قرب مواقع المواد الأولية والسوق بما يحسن من اقتصاديات الأنشطة الانتاجية الأضافية ويضيف إلى كل من الدخل الزراعي والدخل القومي .
- تحقيق قدر أكبر من الاستقرار في دخل سكان الريف وتأمينهم من التقلبات الحادة في الدخل الراجعة إلى تقلب الانتاج الزراعي . ويتقضى هذا ان تختار الأنشطة الصناعية بعناية وان يصاحبها برنامج لتوفير الخامات الزراعية في الحالات التي تتعرض فيها المنتجات الزراعية المحلية لنقص بسبب عوامل جوية غير متوقعة .
- توفير فرص عمل كافية للاعداد المتزايدة من المعدمين الذين باتت الأرض الزراعية تضيق بهم ، ومعالجة ظاهرة الموسمية التي تؤثر على استقرار الأجور في الريف والاسهام في حل مشكلة عمال الترحيل الذين يتحملون احداث موازنات لأوضاع الاقتصاد القومي من تقلب أحوالهم المعيشية .
- وبالتالي تخفيف حدة عوامل الطرد من الريف التي تؤدي إلى تكديس الحضر وما يصحب ذلك من مشاكل اقتصادية واجتماعية لكل من الريف والحضر ، وهي المشاكل التي ينتظر ان تتزايد مع تراجع معدلات الهجرة الخارجية .

وفي هذا المجال يمكن للتعاونيات أن تؤدي دورا هاما بالنسبة للنشاطات الانتاجية الأخرى ، كما ان هذا الامتداد يساعد على تطوير الحركة التعاونية نفسها وعلى تعزيز مواردها المالية في الوقت نفسه .

٧/٢/٣ — ويمتد النشاط التعاوني الى جوانب أخرى في مقدمتها التمويل الذي كان قبل الثورة مصدرا لنهب الفلاح وابتزاز دخله لينتهي باستلاب ثروته بدءا بأدوات الانتاج المحدودة التي يمتلكها وانتهاء برقعة الأرض الصغيرة التي لا تكاد تكفيه ضرورات الحياة . وفي ١٩٧٦ اقحمت ظاهرة بنك القرية الذي أريد من ورائه تقليص دور التعاونيات . وبدلا من أن يصبح هذا البنك اداة لتعزيز الموارد المالية التي يوفرها بنك الائتمان الزراعي والتعاوني ، تحول الى الاتجار في السلع الصناعية خاصة السلع المعمرة . ان تنظيم عملية التمويل يتطلب عددا من الاصلاحات الجوهرية التي ترعى مصالح صغار المزارعين وتزيد من قدراتهم الانتاجية :

- تنظيم العلاقة بين بنك القرية والتعاونيات لكي تعود إلى هذه الأخيرة وظيفتها الأساسية في اعادة الإقراض لصغار الفلاحين بوجه خاص ، وقصر نشاط بنك القرية على العمليات التمويلية اللازمة للتنمية الزراعية .

- تحقيق التناسب بين احتياجات فئات المزارعين المختلفة لكيلا يستمر استقطاب الموارد المالية لصالح كبار المزارعين .

- الاهتمام بالإقراض طويل الأجل اللازم لتمويل الاستثمارات التي يتطلبها كل من التوسع الأفقي والتوسع الرأسي ، والابتعاد عن العمليات التي لا توجه لأغراض التنمية الزراعية ، وتعديل الضمانات المرتبطة بالملكية والتي تنشئ تحيزا ضد الملكيات الصغيرة .

- التوسع في الأقراض متوسط الأجل المتعلق بالثروة الحيوانية والآلات الزراعية وإتاحته بشروط مناسبة لصغار الزراع .

- مراعاة الظروف الطبيعية والاقتصادية الآتية عند تقديم القروض المينة للزراعات ، بحيث تؤخذ اختلافات خصوبة التربة والعوامل الأخرى المؤثرة في الانتاج الزراعي ، بما في ذلك تغيرات التكاليف والأسعار ، في الاعتبار ؛ وعدم قصر هذه القروض على عدد محدود من الزراعات دون مراعاة لغيرها من الزراعات التي تتضمنها خطة الانتاج الزراعي .

- القضاء على التفاوت الذي ترتب على شروط الحصول على المستلزمات التي تدعمها الدولة وهي الشروط التي انحازت الى كبار الملاك لا صغارهم .

- رفع كفاءة اجهزة التمويل ، عن طريق تدريب العاملين فيها ، وبوجه خاص العاملين في بنك القرية ، وتطوير أساليب العمل بحيث يوجه التمويل الى التنمية الزراعية ، وتوفير الموارد المالية اللازمة ، واحكام

العلاقة بين هذه الاجهزة وبين التعاونيات الزراعية .

٨ / ٢ / ٣ — تحتل قضية التسويق والتسعين موقعا هاما من المسألة الزراعية . فهي تمس العلاقات بين قطاع الزراعة وباقي قطاعات الاقتصاد الوطنى ؛ وهى تحدد نصيب المزارعين من الدخل المحلى وكذلك ما تحصل عليه الدولة من ذلك الدخل . فضلا عن ذلك فهى عامل حاسم فى توجيه النشاط الانتاجى نحو تحقيق الأهداف الانتاجية للخطة الزراعية . وباختصار فهى تتعلق بالجوانب الثلاثة للعملية الاقتصادية الاجتماعية وهى :

- الإنتاج ومدى توافقه مع احتياجات المجتمع ورغبات الأفراد ؛
- توزيع الدخل المترتب على هذا الإنتاج ، وفقا لقواعد المشاركة فى الجهد الانتاجى ولأسلوب اتخاذ القرارات بشأنه .
- إعادة توزيع الدخل من خلال تدخل الدولة فى هيكل الأسعار والقيام بتوجيه جانب من الدخل لأغراض الاستخدامات الجارية والاستثمارية .

ويحكم تداخل هذه الأبعاد وامكان تضارب بعضها مع البعض الآخر ، فان معالجة هذه القضية يجب أن تتم فى اطار فلسفة اقتصادية اجتماعية متكاملة . وفى الستينات كانت الفلسفة التى انتهجتها الثورة تقوم على تحقيق استقرار فى الأسعار المحلية وفى سعر الصرف ومن ثم الأسعار الخارجية ، والعمل فى الوقت نفسه على السيطرة على الفائض الاقتصادى فى مختلف القطاعات ، بدءا بقطاع الزراعة الذى كانت له مكانة متقدمة فى الناتج المحلى ، وتوجيه هذا الفائض لأغراض التنمية ، مع مراعاة استيفاء حصص عادلة من الدخل للفئات المنتجة تحقق لها مستوى مناسباً للمعيشة يكفل الموازنة بين الأجيال المتعاقبة فيما يحصل عليه كل منها من ثمار التنمية . غير أن السبعينات احدثت تحولا جذريا فى الأسس التى تقوم عليها السياسة الاقتصادية . فقد تخلت الدولة تدريجيا عن سيطرتها على الأسعار وعن تحديد العلاقات بينها على النحو الذى يكفل العدالة بين فئات المجتمع ، وتركت التضخم يعصف بأى زيادة فى الدخل النقدية التى لم تستطع ملاحقة الارتفاع المتسارع فى الأسعار ، كما تركت سعر الصرف فى مهب الريح ليضعاف من آثار التضخم العالمى على الاقتصاد المحلى . وخلال ذلك فتحت الدولة الباب على مصراعيه أمام الربح الخاص لتنتقل السيطرة على الفائض الاقتصادى من قوى الشعب العاملة الى الفئات ذات المصلحة فى الثورة المضادة ، بما فى ذلك الفئات الرأسمالية التى احتلت مواقع متقدمة فى القطاع الزراعى . واستكملت حلقات التحول بادخال عناصر جديدة الى قطاع التجارة والمال تستقطب مدخرات الأفراد لتنشئ قوى اقتصادية جديدة انحرفت بالفائض الاقتصادى بعيدا عن متطلبات التنمية واصبحت تفرض شروطها فيما يتفق مع مصالحها من سياسات . ومنذ ١٩٧٦ حل بنك القرية محل الجمعيات التعاونية الزراعية فى تسويق الحاصلات الزراعية اضافة الى دوره فى التمويل . وتأرجحت

السياسات السعريّة الزراعيّة بين الحيز للمستهلكين والتخفيف عن القطاع الزراعي ، واستخدمت أساليب التوريد الإجباري والتوريد الاختياري المصحوبة بفروق أسعار بين سعر المنتج وسعر المستهلك ، بينما نعرض تحديد سعر المنتج إلى عدد من المآخذ التي كان من أهمها عدم أخذ التغيرات في التكاليف في الاعتبار . وأدت محاولات التحكم في أسعار السلع الرئيسيّة إلى محاولات للتهرب من انتاجها والتوجه بدلا منها إلى سلع قادرة على تحقيق عائد أكبر في ظل تغليب قوى السوق وخضوع هذه القوى لأصحاب الدخول المرتفعة بسبب التباين، المتزايد لتوزيع الدخل . وسمح هذا في الوقت نفسه لفئة الوسطاء باقتطاع نسبة متزايدة من الدخل الزراعي على حساب كل من المنتج والمستهلك . والأخطر من ذلك أن الحصة التي تقتطعها الدولة لا توجه إلى تنمية مستقلة ، بل تسخر لتوفير المرافق التي يستفيد منها المستثمر مصريا كان أو أجنبيا دون أن يسهم في تمويل تلك المرافق . وبقتضى الأمر إجراء إعادة نظر شاملة لنظم التسويق وسياسات الأسعار في الاقتصاد الوطني في عمله حتى لا يقع العبء كله على المزارعين . ويعنى هذا :

- رفع إنتاجية الحاصلات الرئيسيّة التي تتطلب سلامة الاقتصاد الوطني لتحقيق استقرار في أسعارها مع ضمان دخل مجز لمنهجها ، عند مستويات الإنتاج التي تفرضها اختيارات المجتمع .
- الإرتقاء بأساليب الإدارة المزرعيّة وتنسيق قراراتها من خلال قنوات تجميع الإستغلال الزراعي ، على نحو يساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج ورفع العائد ، حتى لا يكون السبيل إلى زيادة الدخل الزراعي هو رفع الأسعار بهامش يضاف إلى تكاليف تتحدد عند مستوى منخفض للداء ، مما يؤدي إلى تحميل المستهلك عبء ارتفاع في تكلفة معيشته .
- السيطرة على أسعار الحاصلات الأخرى لحماية للمستهلك من ناحية ، وحرصا على عدم إجتناؤها لموارد زراعية تفوق أهميتها للاقتصاد الوطني ، خاصة وأن المستفيد من ذلك هو الفئة الرأسمالية والوسطاء المستغلون .
- تعزيز دور التعاونيات في توفير مستلزمات الإنتاج وفقا لأهداف الخطة حرصا على تفادي التناقض الذي ينشئه الخضوع لقوى السوق المطلقة ، وسعيا إلى تخفيض تكاليف الإنتاج مما يعود بالنفع على كل من المنتج والمستهلك .
- التدقيق في حساب تكاليف الإنتاج وفي تحديد العلاقة بينها وبين الأسعار بحيث تنعكس جهود تخفيض تكاليف الإنتاج على الأسعار الزراعيّة وعلى نصيب المزارعين من الدخل . ويتطلب هذا توجيه اهتمام خاص إلى عنصر الإيجار في التكاليف .
- التحكم في الأسعار الزراعيّة في إطار تخطيط شامل للأسعار ، وذلك بتحديد أسعار منتجات أساسية بصورة مباشرة ، وتوجيه أسعار المنتجات الأخرى عن طريق التأثير في قوى السوق . ويعنى

هذا تحريك الأسعار وفق الظروف التي تحيط بالإقتصاد الوطنى وحسب أهداف خطة التنمية .

٩/٢/٣ — ولعل أهم الجوانب التي يثور حولها الجدل والتي تطرح فيها حلول تهدف إلى تدعيم التحولات الإجتماعية التي بدأت في السبعينات ما يثار حول إعادة تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر . ويستند كثير من هذه الدعاوى إلى ما أصاب باقى جوانب الإقتصاد الوطنى من تشوهات . فيذهب بعضها إلى تقسيم عائدات الحيازات الإيجارية مناصفة بين المالك والمستأجر ، ويذهب البعض الآخر إلى زيادة القيمة الإيجارية النقدية بصفة دورية ، أو التوسع في نظام الإيجار بالمشاركة بدلا من الإيجار النقدي . على أن أخطر ما يرد في هذا الشأن العودة إلى أسلوب المزارعة الذي كان سائدا قبل الثورة ، والذي يحيل المزارعين إلى أجراء ، يعملون لدى الملاك مقابل حصة معينة من المحصول . ومع تزايد أهمية الآلات الزراعية ودخول كثير من هذه الآلات الإقتصاد المصرى من قنوات الإستيراد بدون تحويل عملة الذى اوجد منفذا للالتفاف حول سعر الصرف الرسمى ، إنضمت العلاقة الإيجارية لها إلى العلاقة الخاصة بملكية الأرض وإيجارها . إن استقرار العلاقة بين المالك والمستأجر يتطلب تحقيق عدة أمور :

أ) تصحيح النظام الإقتصادى فى مجمله بما يزيل التناقضات التى سادت شبكة العلاقات الإجتماعية بما فى ذلك علاقات الملاك بالمستأجرين فى الإقتصاد الوطنى بوجه عام وفى القطاع الزراعى بوجه خاص .

ب) تحديد هذه العلاقات على النحو الذى يحافظ على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية لقوى الشعب العاملة . ويعنى هذا رفض الحلول التى تقوم على التمييز الطبقي الذى يعلى شأن الفئات المالكة (التى يميز المجتمع بقاءها) على حساب الفئات المنتجة .

ج) القضاء على العوامل والممارسات التى أدت إلى إحالة سوق الأرضى إلى سوق للمضاربة ، يجعلها بعيدة عن متناول المزارع المنشغل أساسا بالإنتاج ، ويرفع من تكاليف الإنتاج ومن العبء على الإقتصاد الوطنى فى مجمله .

د) وفى هذا الإطار فإن ما اتجهت اليه الدولة مؤخرا من تملك الأرضى لغير المصريين يجب أن يطرح فى اطاره الصحيح دون مزايده على تكامل عرى . إن التكمال يعنى فى حقيقته تكامل الموارد وتوجيهها مجمعة إلى مشروعات ذات أهداف مشتركة . إن إنتقال الملكية من يد مصرية إلى يد اخرى — عربية كانت أم غير عربية — يعنى التنازل عن المورد المصرى لبقى الإسهام المصرى محصورا فى عمالة أجنبية ، تمهيدا لاشاعة مبدأ تحول المزارع المصرى إلى أجير . والمفروض أن تدخل مصر بما لديها من موارد (أرض ومياه وخبرة فنية) تتضافر مع الموارد التى تتوفر حاليا لدى

الأشقاء العرب وأهمها رأس المال ، وأن تنجح الحوصلة إلى مشروعات تحقق الأمن الغذائى العربى متضمنا الأمن المصرى . إن جوهر تلك الدعوة ليس تكاملا بمعناه الدقيق ، بل هو وهم بأن هذا قد يفتح بابا ترد منه عملات أجنبية تساعد مصر على الخروج من الأزمة الاقتصادية التى تترتب على السياسات الخاطئة التى اتبعت تحت مظلة ما يسمى بالإنتفاخ . وحتى لو تحقق هذا فى الوقت الحاضر فإن عواقبه يمكن أن تكون وبالا على مصر وعلى قضية التكامل فى المستقبل . فهو سوف يعزز المضاربات على الأرضى خاصة وأنه يقترن بالسماح بتملك أراضى البناء ؛ ثم هو ينشئ تيارا من الإلتزامات بسداد عائد الإستثمار بعملات أجنبية ، الأمر الذى يجعل الإستثمارات تنجس إلى محاصيل ليست لها بالضرورة الأولوية فى الخطة الزراعية المصرية أو بالنسبة لما يتطلبه الأمن الغذائى العربى . ولن يكون بعيدا اليوم الذى تتضح فيه هذه الحقائق ، وعندذاك يكون على متخذ القرار أن يتحمل الإنمكاسات الخطيرة التى يمكن أن تترتب على قراره بالنسبة للتكامل العربى .

١٠/٢/٣ — إن التكامل الإقتصادى العربى فى قطاع الزراعة يجب أن يأخذ أربعة أبعاد :

- الإتفاق على أهداف مشتركة فى اطار الإعتماد الجماعى على النفس . وإذا كان التكامل بين دول نامية يهدف إلى تعزيز التنمية المستقلة لجميع الأطراف الأعضاء فى التجمع التكاملى ، فإن أول هدف يسعى إليه التكامل العربى هو تحقيق الأمن الغذائى العربى . والمعيار فى هذا الصدد ليس هو معيار الربحية الفردية بل النفع الإجتماعى للأمة العربية فى مجموعها مع التوزيع العادل للعبء والمنافع بين الدول العربية . وهذا المعيار يقتضى عملا يتجاوز الحركة الإختيارية لرؤوس الأموال الخاصة نحو مشاريع تتيحها دولة واحدة ، حتى ولو كانت هذه المشاريع تنفق على أساس ما تعتقد هذه الدولة أنه يلبى امنها الخاص . بل إن المشاريع يمكن أن تفتقد جانبا مهما من جدواها لو وضعت من منظور تكامل اقليمى محدود لا يتسع لمتطلبات الأمن العربى الكلى . ومن هذا المنطلق فإن ما تقوم به السعودية لتحقيق أمن جزئى لها يهدر ركنا هاما من الإمكانيات العربية خاصة وأنه ينطوى على ثمن باهظ من الإيرادات النفطية التى قد لا تكون متاحة بنفس القدر مستقبلا عندما تشتد أهمية صيانة اعتبار الأمن ؛ كما أنه لا يعطى نموذجا يمكن تكراره فى حالات أخرى تختلف فيها الموارد عما هو متاح حاليا للسعودية . فضلا عن ذلك فإن ما حققته السعودية من اكتفاء جزئى كان مصحوبا باستيراد متزايد من مجموعة الحبوب (خاصة الأرز) ، فقد ارتفع ما تستورده من الحبوب من ٤٨٢ ألف طن فى ١٩٧٤ إلى ٧٦٤٣ ألف طن فى ١٩٨٤ مقابل ٨٦٦٦ استوردتها مصر فى تلك السنة ، مع فارق عدد السكان . كذلك فإن ما تسعى إليه مصر من تكامل مع السودان يمكن أن يتعاظم مغزاه لو أنه صيغ ضمن منظور قومى . وفى جميع الأحوال لا يعتبر الربح الخاص هو المؤشر الموجه لحسن اختيار المشاريع ؛ فالقطاع الخاص السعودى لا يمكن أن يقدم منفردا على مشروعات الإكتفاء الذاتى لو لم تكن الدولة تمده بالإعانات الضخمة التى ترك له عاكدا مغريا بعد تغطية الخسائر الكبيرة

الراجعة إلى الفروق بين الأسعار العالمية والتكلفة المحلية الباهظة . وهو في حركته في المنطقة العربية - إذا رغب في ذلك - سوف يتطلع إلى معدلات وحية أعلى مما يحققه محليا مما قد تعجز الدول الزراعية المستضيفة عن توفيره له ؛ وحتى إذا أمكنها ذلك فإن معناه رفع تكلفة تحقيق الأمن الغذائي ، الأمر الذى يضعف من أولويته ويزيد من عبئه . ويشير هذا ضمنا إلى أن مشروعات الأمن الغذائي العربى قد تكون محتاجة إلى دعم مشترك من مجموع الدول العربية ، وهو ما يتطلب أسلوبا تكامليا يختلف عما اتبعته الدول العربية حتى الآن من خلال تيسير إنتقال السلع وعوامل الإنتاج اعتمادا على قوى السوق .

● الجانب الثانى يترتب على ما سبق ويؤكد على ضرورة تكامل الموارد بين الدول العربية . فمن ناحية نجد الوطن العربى يزخر بموارد تجعل نصيب الفرد يعادل أو يفوق المتوسطات العالمية ، وإن كان العائق الأساسى هو التباين الحاد فى توزيع هذه الموارد بين دوله . فمتوسط نصيب الفرد العربى من الأرض الصالحة للزراعة يعادل المتوسط على المستوى العالمى . بالمثل فإن نصيب الفرد من الموارد المالية يفوق مثيله فى كثير من مناطق العالم الثالث . من جهة أخرى فإن الدول العربية تواجه مشاكل متألثة فى بعض الجوانب ، فى مقدمتها المياه التى تنصف بشدة التقلب بسبب العوامل الجوية ، كما أنها تتعرض لمطامع دول الجوار مما يفرض عملا مشتركا جادا ، ليس فقط لتحقيق متطلبات الأمن الغذائى العربى ، بل وايضا لتحقيق الإستقرار فى المناطق الزراعية وتحقيق قدر أكبر من التقارب بين دخل الفرد المشتغل بالزراعة ودخل المشتغل فى القطاعات الأخرى . ولا ييسر تكامل الموارد فى القطاع الزراعى بمجرد إطلاق قوى السوق وفقا لما تمليه قواعد الحركة التلقائية لرأس المال الخاص . فالموارد الطبيعية (الأرض والمياه) لا تقبل الإنتقال ، مما يتطلب إعادة توزيع الموارد الأخرى وفقا لتركيبه الموارد الطبيعية . غير أن كفاية استخدام هذه الأخيرة يتطلب توفير البنية الأساسية المناسبة ، سواء ما يلزم منها لأغراض الإنتاج أو ما تحتاجه المجتمعات الريفية لكى تستقر حيث يزداد استثمار الموارد الطبيعية وتحصل على مقومات مستوى معيشى مناسب . وقد كان لهذا العامل مغزاه بالنسبة لما عقدت عليه الآمال من تحويل السودان إلى مركز رئيسى للأمن الغذائى العربى ، حيث أدت النظرة القاصرة لتحقيق الربح المباشر إلى عرقلة أعمال الهيئة العربية للتنمية الزراعية . وعلى مصر بعد أن عادت إلى عضوية هذه الهيئة أن تعمل على تقويم مسيرتها من خلال تبنى منهج قويم للتكامل الزراعى .

● الجانب الثالث يتعلق بالمشكلة العربية المشتركة وهى الحاجة الماسة إلى تنمية الموارد وتوفير ما يتطلبه ذلك من عمل مشترك للنهوض ببحث علمى يدخل به الوطن العربى عصر التطور الذى تشهده الزراعة الحديثة . ويشهد تاريخ الزراعة فى مصر على أهمية هذا البعد حيث قامت زراعة القطن فيها على عملية البحث الضرورية لتطوير الأصناف المزروعة واكسابها خصائص ضمنت للقطن المصرى موقعا متميزا بين أقطان العالم . ولم يقف ما يوصم به الفلاح المصرى من « جهل ورجعية » حاللا

دون التعامل بكفاءة مع الأصناف الجديدة أو الإستجابة لما وجه إليه من ارشاد زراعى . غير أن الإعتبار الذى لا يمكن تجاهله هو أن متطلبات دخول عصر التكنولوجيا الحديثة فى القطاع الزراعى تفوق إمكانيات أية دولة نامية منفردة . والقضية لا تتعلق فقط بمجم الإستثمارات الواجب تخصيصها ، بل الأهم من ذلك ضرورة توفير الخبرات الفنية الذاتية والقدرات البحثية المحلية وهو ما يتجاوز الإمكانيات القطرية المحدودة . من جهة أخرى فإن تنمية الموارد الزراعية يعتبر من أهم الأسس التى يمكن أن يتم بموجبها حل مشاكل الغالبية العظمى من سكان الريف .

● الجانب الرابع يرتبط بالجانبين السابقين ونقصد به صيانة الموارد . ان الزراعة العربية تشكو من مشاكل عديدة تأتى فى مقدمتها مشكلتان : المشكلة الأولى هى مشكلة تراجع خصائص الأراضى القابلة للزراعة لأسباب عديدة أهمها ظاهرة التصحر ، التى ترتبط بالمشكلة الثانية وهى مشكلة المياه . وهذه المشكلة الأخيرة لها شقان : الأول يتعلق بموارد الرى السطحي وأهمها الأنهار التى تتميز بأن معظم مصادرها تقع خارج الوطن العربى مما يجعل لدول الجوار (لاسيما تركيا والحبشة) دورا حاسما فى تحديد نصيب الأقطار العربية من مياهها ، سواء من حيث مدى استقرار ما يسقط على تلك الدول من أمطار أو ما تقوم به من مشروعات للسيطرة على حصيلة تلك الأمطار وبالتالي على الرصيد الذى يبقى للأقطار المعنية . أما النسبة الغالبة من الأقطار العربية فتظل معرضة لتقلبات كبيرة فيما يسقط عليها من أمطار . والمشاهد أن العقدين الأخيرين ، خاصة عقد الثمانينات قد تعرض لموجات جفاف أكثر تكرارا وأطول أمدا مما ساد فى الماضى . والأخطر من ذلك أن الحبشة تعرضت لأكبر موجة جفاف فى التاريخ الحديث جعلتها فريسة للمجاعة التى امتدت أنيابها إلى السودان الذى كان يعتبر صمام الأمن الغذائى للوطن العربى ، وتمتد هذه الأنياب حاليا إلى مصر ، خاصة وإن كل التوقعات تشير إلى أن موجة جفاف هضبة الحبشة لا ينتظر لها ترجعا مستمرا فى المستقبل القريب .

من كل ما تقدم يتضح أن البعد القومى يكتسب أهمية خاصة بالنسبة لقطاع الزراعة ، سواء فى أهدافه الإقتصادية أو السياسية أو الإجتماعية . والأهم من ذلك أنه يفرض أسسا للتكامل تختلف اختلافا جذريا عما إنتهجتها جامعة الدول العربية ومنظماتها من أساليب تقوم على فكرة اتساع السوق وإزالة العوائق الجمركية أمام إنسياب التجارة بين الأقطار العربية ، وهو ما أمكن تحقيقه منذ منتصف الخمسينات بالنسبة للسلع الزراعية التى كان الإتفاق حولها أسهل من الإتفاق حول السلع الصناعية التى تحكممت فيها اعتبارات حماية الصناعات القطرية الناشئة (ربما باستثناء بعض السلع الزراعية التى تشكل موردا ماليا هاما مثل التبغ بالنسبة للإيرادات الجمركية فى مصر) . ومن هذا المنطلق نجد أنه لابد من التصدى بمجم للمحاولات التى تجرى فى الوقت الحالى والتى تنزعها القوى الرأسمالية العربية من أجل تقليص دور المؤسسات الرسمية للتكامل الإقتصادى العربى ، ومن أجل تغليب آليات السوق

لتحريك السلع وعوامل الإنتاج ، ومن السعى لإعادة تشكيل النظم الاقتصادية للاقطار العربية لكي تسمح لرأس المال الخاص بخبة الحركة التلقائية ومن الإعتماد ببعض المؤسسات المالية كصندوق النقد العربى عن أهدافه التكاملية للتركيز على تمويل التجارة البينية التى تترتب على تلك الحركة . إن آليات التكامل السليم ، لاسيما فى قطاع الزراعة ، تفرض إعادة النظر فى اسلوب عمل تلك المؤسسات ، وبوجه خاص أسلوب عمل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذى تترتب له ايدى عريضة يسوؤها التوجهات التكاملية التى تمثلها مصالح قوى الشعب العاملة فى الوطن العربى . وإذا كانت دعاوى رفع كفاءة الأداء قد إنغذت كمبرر لإقتراح إدماج عدد من مؤسسات العمل المشترك فى القطاع الزراعى فى المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، فإن هذا لا يجب أن يؤدى إلى تقليص العناية بمجال عمل الأجهزة المدعجة فيها ، لاسيما مجال عمل « المركز العربى لدراسات المناطق الجافة والأراضى القاحلة » الذى تقرر إنشاؤه فى ١٩٦٨ لإجراء دراسات إقليمية تهدف إلى النهوض بهذه الأراضى التى تشكل حوالى ٩٧٪ من مساحة الأراضى العربية .

٣ / ٢ / ١١ — إن تنمية الموارد الزراعيه وصيانة القائم منها تشكل محورا رئيسيا من محاور أى خطة جادة للتنمية الزراعية ، اضافة لما هو مطلوب على المستوى القومى . لكننا نجد العكس هو الحادث ؛ فبدلا من أن تولى الحكومة المصرية عنايتها لمشاكل التجريف التى أدت إلى تآكل الأراضى الخصبة ، وإلى مشكلة المياه رغم تصاعد أصوات تحذر منها منذ عدة سنوات ، تركت ابواقها تفتت السموم حول السد العالى الذى لولاه لكانت مصر قد إنضمت إلى دول المجاعة منذ عدة سنوات . لقد ضربت حكومة الثورة مثلا لما يمكن أن تقوم به سلطة وطنية تقدر المسؤولية عندما اتجهت مباشرة إلى مشروعات تنمية الموارد من الأرض والمياه . بل لعلنا لا ننسى ما فعله محمد على حينما أقام فى وقت كانت فيه مصر افقر ، واقل سكانا ومعرفة فنية عما هى عليه الآن ، مشروعات صانت الموارد المائية التى كانت تهمل فى البحر وازدادت إلى أراضها الخصبة المزروعة . إن مسؤولية مصر فى هذا المجال مزدوجة لأنها تتعلق بمصيورها الذاتى ، وبمستقبل الوطن العربى فى مجموعه . وعليه فإن خطتها الزراعية يجب أن تتضمن الآتى :-

- وقف كل صور الإعتماد على الأراضى الزراعية واستلابها بتحويلها لإستخدامات أخرى ، سواء بتجريفها أو بإفساد خصائصها نتيجة اتباع أساليب رى غير ملائمة أو عدم مراعاة التناسب بين أساليب الإنتاج المطبقة وبين نظم الصرف ، أو إنتزاع أراض من الإنتاج الباقى لأغراض مشاريع حيوانية كمشروعات الدواجن وتربية الماشية .

- الحد من المضاربات على الأراضى بما لها من إنعكاسات خطيرة على دور الأرض كمصدر إنتاجى يستمد خصائصه من الإسهام الفعال فى الإنتاج القومى ، لتحلها إلى أداة لتحويل الثروة إلى فئات تسعى إلى الإثراء على حساب إفقار المجتمع ، وللإخلال بالعلاقة بين المالك والمستأجر . فضلا عن ذلك فإن ضخامة الأرباح الرأسمالية تؤدى إلى هروب الأموال من الإستثمار فى النشاط الإنتاجى الذى

لا يستطيع ملاحقة المضاربات في ارتفاع ارباحها .

● وضع برنامج ثابت متكامل طويل الأجل للتوسع الأفقى ، يرتبط ببرنامج آخر للتوسع العمادى خارج الرادى ، بحيث تتحدد ملامح كل من الإمتداد الرافى والحضرى للمجتمع المصرى ، ويقضى على الإهدار الذى يصاحب عادة النظرات الجزئية لمشروعات التوسع الأفقى والذى يترتب عليها إختلال فى التوسع السكانى واستنفاد سريع للموارد .

● وضع برنامج للسيطرة على المياه لتأكيد إنتظام مصادرها من ناحية ، ولترشيد استخداماتها من ناحية أخرى ، دون الوقوف عند حد فرض ما يسمى بالسعر الإقتصادى للمياه على نحو يجعل الإقتصاد فى مجموعه يتحمل تكلفة الترشيح بالحد من الطاقة الإنتاجية بدلا من زيادتها .

● تشميط برامج ومراكز البحوث من أجل تحسين البذور والتقاوى والسلالات الحيوانية ، وتطوير الأنواع التى تتلاءم مع البيئة المحلية وتعجب جلب أنواع ظهرت فى مناطق أخرى لمجرد أنها مناطق متقدمة بغض النظر عن مدى إختلاف الظروف البيئية ؛ والعناية بالأصناف التى تحسن خصائص التربة .

● وضع برنامج مستقر للتطور فى اعتماد الميكنة كأسلوب فى الإنتاج ، يراعى فيه التوازن بين متطلبات تطوير الإنتاج وبين احتياجات الأيدى العاملة إلى فرص جديدة للعمل اللائق . إن التوجه غير المخطط إلى الميكنة الذى استهدف التوسع فى إحلال الآلة محل العمل فى فترة اختلت فيها مؤشرات الأداء الإقتصادى يجب أن يتوقف ويستعاض عنه بتوجه آخر نحو زيادة فرص العمل ورفع الكفاءة الإنتاجية وتحديد ما يناسب ذلك من أدوات ومعدات تتفق وتطوير الإنتاجية لا أن تصبح الآلة بديلا كاملا للعمل تشر البطالة وتفتح بابا جديدا لاستنزاف موارد الدولة من العملات الأجنبية . ويجب أن يصاحب ذلك تنظيم تشغيل هذه المعدات لتفادى ما تتعرض له من نقص فى معدلات التشغيل يزيد من أعباء الإقتصاد القومى .

١٢/٢/٣ — يعتبر نشاط الصيد (فى البر وفى الماء) من الأنشطة الأولية التى تصنف مع قطاع الزراعة بسبب التقارب بين طبيعة الأنشطة ، والترابط بين استخدامات المنتجات ، حيث يضيف ناتج نشاط الصيد إلى المتاح من الأغذية البروتينية ، سواء بطريق مباشر ، أو من خلال توفير احتياجات صناعة الأعلاف الحيوانية . ويعتبر نشاط الصيد من الأنشطة مهضومة الحق ، ليس فى مصر فقط ، بل وفى الوطن العربى فى مجموعه . فالتخلف الذى يعانىة الصيد وما يرتبط به من أنشطة التهيد والحفظ والنقل والتوزيع للأسواق المحلية والخارجية ، يترتب عليه عدد من الآثار الضارة بالإقتصادات والمجتمعات العربية :

● فقدان مصدر هام من مصادر الدخل القومى وتعزيز إمكانيات التصدير .

- اختلال هيكل أسعار حصيد القطاع من الصيد ، حيث يتراوح ما بين التذبذب في مواقع النشاط بسبب تخلف أساليب الإنتاج وقصور الأنشطة المكتملة ، والإرتفاع في أسواق الاستهلاك نتيجة نقص المعروض عن الإحتياجات .
- تدنى الدخول التي يحصل عليها المشتغلون بالصيد ، وتعرضها للتقلبات الشديدة ، نتيجة تخلف أساليب الصيد وضعف الإستثمارات الموجهة لتنمية مصادر الثروة السمكية ولتطوير فنون الإنتاج وتنظيم النشاط في وحدات قادرة على الإنتاج الكبير وتوفير ما يتصل به من أنشطة مكتملة .
- تعرض مصادر الثروة السمكية للتهديد ، إما نتيجة إساءة الاستخدام أو قصور معدلات الإستغلال ، أو عدم العناية بحماية الموارد المائية من التلوث ، أو لدخول قوى أجنبية في عمليات الصيد داخل المياه الإقليمية العربية وفي أعالي البحار بشروط تعسفية ، تستولي من خلالها على جانب هام من عائدات الإنتاج والتصدير التي هي حق للدول العربية المعنية ، وهو ما تعاني منه بوجه خاص الدول الأقل نموا كالصومال وموريتانيا .
- أهمل هذا النشاط الذي كان فيما مضى يمثل مصدرا هاما من مصادر الدخل في عدد من الدول العربية ، حيث أدى تدفق النفط وتضاعف عائداته إلى عزوف أبناء الخليج عما تخصصوا فيه سابقا من فنون الصيد ، وبالتالي إلى إهدار هذا المصدر من مصادر الثروة ، رغم استمرار عادة استهلاك منتجاتها .
- لذلك فإن تطوير هذا النشاط يعتبر من أهم الأمور التي يجب أن تحظى بقدر بالغ من العناية على كل من المستويين القطري والقومي . ويتضمن هذا :
 - تخصيص استثمارات كافية لتطوير مصادر الثروة السمكية .
 - تزويد المشتغلين بنشاط الصيد بالتمويل والخبرة اللازمين لتطوير هذا النشاط ورفع معدلات الإنتاجية فيه بما يحقق ارتفاعا في مستويات دخول المشتغلين به ، ويضمن في الوقت نفسه وصول المحاصيل السمكية للمستهلكين بالكميات والأسعار المناسبة .
 - النهوض بالجهود البحثية التي تساعد في المحافظة على مصادر الثروة السمكية وتنميتها ، وتطوير فنون الإنتاج بما يلائم الإمكانيات المحلية .
 - تعديل التشريعات الخاصة بنشاط الصيد على نحو يكفل إعادة تنظيم القطاع بما يرفع الإنتاجية فيه ، ويراعي التوفيق بين مصالح كل من المنتج والمستهلك .
 - إقامة أنشطة مكتملة ومرتبطة بالصيد ، بما في ذلك صناعات الأدوات والمعدات المتطورة للصيد ، وأنشطة التبريد والحفظ والنقل .

- إقامة أنشطة صناعية على منتجات هذا القطاع لتلبية احتياجات المجتمع العربى كصناعة الأعلاف التى تسهم فى تنمية المنتجات الحيوانية اللازمة لتحسين مستويات استهلاك البروتينات وكذلك فى حل جانب من مشكلة الأمن الغذائى العربى .
- إعادة تنظيم حركة صادرات منتجات القطاع على نحو يساعد على تعزيز التبادل التجارى العربى ، ويحقق للوطن العربى نصيبا عادلا من التجارة العالمية ، ويقضى على الإستغلال الذى تتعرض له الدول ذات الامكانيات التصديرية الكبيرة .
- وتعتبر المشروعات العربية المشتركة ، بما توفره من تعبئة القدرات العربية ، المالية والفنية ، وتطويرها من أنجح الوسائل للنهوض بالجوانب السابقة . كما أن هذه الجوانب تمثل واحدا من المجالات الواعدة بالإنجاح مدخل المشروعات العربية المشتركة . ويتطلب الأمر إخضاعها لتخطيط قومى وتوفير التنظيم المؤسسى الذى يضمن لهذه المشروعات كفاءة القرارات الإستثمارية والإنتاجية .

ثالثا - الصناعات الإستخراجية :-

- ١/٣/٣ - يعتبر قطاع الصناعات الإستخراجية ، إلى جانب قطاع الزراعة ، القاعدة الأساسية التى يعتمد عليها النشاط الإنتاجى فى الحصول على حاجته من الخامات . وتعظم أهمية هذا القطاع كنتيجة للبطء الذى يعانى منه قطاع الزراعة فى معدلات نموه بالقياس إلى المعدلات المنشودة لنمو الاقتصاد القومى ، وكنتيجة لاتجاه الصناعات الحديثة إلى الاعتماد بدرجة أكبر على المواد التعدينية منها على المواد الزراعية . من جهة أخرى فإن هذا القطاع يختلف عن الزراعة فى عدد من النواحي :
- إلى جانب ما يتوفر من المواد التعدينية على سطح الأرض وما أمكن التعرف عليه فى باطنها ، يظل المنهد من موارد هذا القطاع كامنا فى جوف الأرض ينتظر البحث والتنقيب والكشف عنه .
 - وكما أسهمت الثورة التكنولوجية الحديثة فى فتح آفاق جديدة لاستخدام منتجات هذا القطاع ، فإنها أمدته أيضا بوسائل جديدة للكشف عن مكانه وتقدير احتياجاته واقتصادياته ومواقعه المختلفة . غير أن هذه الوسائل تكاد تكون حكرا على الدول المتقدمة .
 - ونظرا لما تحتاجه عمليات استخراج جانب هام من موارد هذا القطاع من إمكانيات رأسمالية متطورة ، تتحكم فيها الشركات عابرة الجنسية ، فقد ارتبط تطوير هذا القطاع فى العالم الثالث باختيارات تلك الشركات وتعرض العائد منه للنهب فى مراحل الإستخراج والنقل والإستخدام ، بحيث أحال موارد العالم الثالث إل أداة للتبعية بدلا من أن تكون دافعا للنمو .

- ومن خلال سيطرة تلك الشركات على أسواق تلك المواد أصبحت أسعارها في الأسواق العالمية تتعرض لعاملين كلاهما يضر باقتصادات الدول المنتجة : فالأسعار شديدة التقلب مما يهدد استقرار إيرادات الدول المنتجة التي تعتمد على حصيلة تصدير هذه المواد في تدبير احتياجاتها من العملات الأجنبية .
- كما أن الأسعار تتجه إلى الانخفاض المستمر بالنسبة لأسعار السلع الصناعية مما يؤدي إلى تحويل مستمر لثروات الدول النامية إلى الدول الصناعية وتعرضها بالتالي إلى مديونية متزايدة نتيجة هذا التقسيم غير العادل للعمل الدولي . وعلينا أن نتذكر دعوة الرئيس هوارى يومين خلال عقد السبعينات إلى إعادة النظر في هذه الأوضاع كشرط لإصلاح النظام الاقتصادي الدولي ، وهو ما لم يمكن تحقيقه نتيجة تحايل الدول الصناعية على ما دار من حوار بين الشمال والجنوب ، خاصة وأن الجنوب لم يستطع توحيد صفوفه على نحو ما فعل الشمال .
- والواقع أن الدول النامية ، بدلا من أن تهذب من قواها بالتعاون فيما بينها ، تبذل قواها بالتنافس غير المجدى فيما بينها . فنجد مثلا أن الدول العربية رغم تملكها نسبة هامة من مادة رئيسية كالنوسفات قد فشلت في الاستفادة من هذه الخاصية لتحقيق عائدا مناسباً لها من تصدير هذه المادة ، وهكذا أهدرت فرصة للوقوة لكي تتحول إلى أحد منافذ التبعية للنظام الاقتصادي الدولي . كما أنها قنعت بأن تكون مصدرا لمادة أمدتها بها الطبيعة دون أن تجمع صفوفها لكي تستغلها وتضيف بذلك لدخولها .
- كذلك فإن الكثير من المواد الإستخراجية يتعرض إلى النفاذ في آجال محدودة ، أو إلى تصاعد تكاليف المتبقي منه ، خاصة بالمقارنة بأسعاره المتجهة إلى التدهور . وهذا يثير مشكلة إعادة تكييف مسار التنمية لكي تصبح أقل اعتمادا على مزايا مؤقتة ، والعمل على خلق بديل مناسب لما يتم استنفاده من المواد الإستخراجية .
- وبحكم اتجاه الثورة التكنولوجية الحالية إلى تصنيع مواد تخليقية من المواد الأكر توفرا (خاصة في الدول الصناعية ذاتها) فإن الكثير من المواد الإستخراجية التي تمثل ثروات محتملة لدول نامية ، لاسيما في إفريقيا ، بدأت تفقد أهميتها الاقتصادية مما يزيد من صعوبة تنمية هذه الدول التي كانت محروما هي الأساس المادى الذى قام عليه ازدهار دول الشمال .

٣/٣/٢ — بناء عليه فإن تنمية هذا القطاع يجب أن تحظى بأولوية متقدمة في خطط التنمية ، وأن ترتبط بالأبعاد المختلفة لهذه الخطط :

- فالتخطيط لهذا القطاع يجب أن يكون جزءا محوريا من أجزاء التخطيط بعيد المدى الذى يعنى في المقام الأول بتنمية قاعدة الموارد . ويهدف هذا التخطيط إلى توزيع استخراج المواد المعدنية على أطول مدى ممكن بحيث تم المحافظة على ثروات الدولة وتنميتها بما يكفل العدالة بين الأجيال المتعاقبة وبحقق

الكفاءة في الإستخراج والإستخدام عبر الزمن .

- مراعاة البعد الاقليمي بحيث تنظم العمليات الاستخراجية على نحو يجعل بتقارب المستويات الاقتصادية للأقاليم المختلفة ، بما في ذلك التعجيل بنمو المناطق العمرانية الجديدة وتوفير الأساس الاقتصادي لإقامة نشاط إنتاجي مريح إقليميا وقوميا .
- تطوير أساليب الكشف والتنقيب والإستخراج بالقدرات الذاتية ، عملا على التخلص من سيطرة عابرات الجنسية . ومن المهم في هذا المجال استغلال الوفورات التي تترتب على تعاون عربي فعال في تنمية هذه القدرات وفي السعي إلى كسر حلقات الإستغلال الدولي ، وهو ما يدعو إلى توجيه المنظمات الدولية إلى معاونة الدول العربية ، ودول العالم الثالث عامة ، في التخلص من سيطرة الشركات الدولية المستغلة ووزارة التعاون فيما بين هذه الدول .
- توجيه هذه القدرات العربية ، على وجه الخصوص ، إلى الإسهام في تطوير القواعد المادية للدول الأفريقية التي تتعرض لضغوط القوى العالمية المستغلة ، وإنشاء قاعدة أوسع للتعامل الاقتصادي المتكافئ بين الوطن العربي والقارة الأفريقية .
- تنظيم الأسواق الدولية للمواد الإستخراجية على نحو يحقق لها سعرا عادلا في التبادل الدولي وبوقف نزيف الثروات من العالم الثالث إلى العالم الصناعي . ويعني هذا إقامة ودعم التنظيمات التي تتولى تنظيم المعروض من تلك المواد وتعديل أسعارها لصالح الدول المنتجة لها .
- السعي إلى الحصول على حصة عادلة من عمليات نقل وتسويق هذه المواد . إن جانبها هاما من عائدات التبادل الدولي تتسرب إلى قنوات التوزيع التي تسيطر عليها الدول المتقدمة . ورغم أن المنطقة العربية استمدت أهميتها الاستراتيجية من موقعها المتميز على طرق المواصلات العالمية إلا أنها لم تحاول الحصول لنفسها على نصيب مواز لأهميتها هذه .
- العمل على إقامة صناعات محلية وعربية لاستغلال المتاح للوطن العربي من المواد الإستخراجية ، حتى تتحقق إضافات هامة إلى الدخل القومي من ثروات تعظم جدوها من خلال عمليات التصنيع التي تعتبر من أهم محاور الثورة التكنولوجية الحديثة . ويجب أن توجه هذه الصناعات إلى المواد الوسيطة اللازمة لتوسيع القاعدة الصناعية العربية وزيادة ترابطها .

٣/٣/٣ — ونظرا لأن المواد الاستخراجية تمثل ثروة قومية هي ملك للشعب بأجياله المتعاقبة فإن استخراجها يجب أن يتم لحساب الشعب وليس لصالح فئة معينة تستحوذ على تلك الثروة . ولذلك فإن النشاط في هذا القطاع يجب أن يكون تحت السيطرة الكاملة للقطاع العام ، وأن يقصر لإشراك رأس المال الخاص — لاسيما الأجنبي — على الحالات التي يضيف هذا الإشراك إلى القدرات الاستخراجية

وبالشروط التى تحفظ للدولة سيطرتها على ثرواتها . وعلمنا ان نستوعب تجربة الدول النفطية العربية ، التى تميل إلى العمل بمقتضى قوى السوق ، حيث أدت سيطرة رأس المال الأجنبى على العمليات الإستخراجية إلى استنزاف ثروات تلك الدول ، حتى بدأت تعمل ببناء عبد الناصر بأن يكون « بترول العرب للعرب » . وكان من أول الدروس التى تعلمتها تلك الدول أنها يمكن أن تستفيد كثيرا لو أنها تبادلت الخبرة فيما بينها من أجل وضع الشروط المناسبة للتعامل مع رأس المال الأجنبى . كذلك أثبتت بعض التجارب أنه من الممكن للقدرات الوطنية أن تتولى بسهولة إقامة صناعات إستخراجية متطورة مستقلة عن المشاركة الأجنبية . من جهة أخرى فإن تلك الدول ، رغم توجهها إلى النظام الإقتصادى الفردى ، وجدت لزاما عليها أن تعتمد على قطاع عام قوى ، ليس فقط لاستخراج ثرواتها الطبيعية ، بل وأيضا لإقامة صناعات تحويلية أساسية على أساسها . وبناء عليه فإن هذه القطاعات تتيح فرصة للتعاون بين القطاعات العامة العربية وخروج هذه إلى الإستثمار الخارجى .

رابعاً - قطاع الصناعة :-

١ / ٤ / ٣ - تعتبر الصناعة هى عصب الإقتصاد الحديث ، حتى لقد أصبح يؤرخ للتطورات التى اجتازها العالم فى القرون الأخيرة بما يعرف بالثورات الصناعية ، بما فى ذلك الثورة الثالثة التى يمر بها عالم اليوم ، وإن كانت فى واقع الأمر أوسع نطاقا من الصناعة بمعناها التقليدى . وفى كل الأحوال يكون التطور الصناعى هو فى حقيقته تغير حضارى يمز مجموعة القيم التى تحدد معالم المجتمعات البشرية وتنظيم العلاقات التى تربطها ببعضها البعض . ولذلك فقد تداخلت قضيتا التصنيع والتقدم ، وثار لبعض الوقت جدل حول جدوى قيام الدول النامية بالتوجه نحو التصنيع رغم ما جلبه عليها من متاعب ، ليس أقلها شأننا تراجع أوضاع القطاعات الأولية التى كانت فى الماضى هى عماد اقتصاداتها . غير أن القضية حسمت فى المؤتمر الصناعى الدولى الذى عقد فى ليمّا عام ١٩٧٥ ، حيث طالبت الدول النامية المجتمع الدولى بأن يبيء لها ظروفًا مواتية للنهوض بالقطاع الصناعى فيها بحيث يبلغ نصيبها فى سنة ٢٠٠٠ ما لا يقل عن ٢٥٪ من الإنتاج الصناعى العالمى . ورغم ذلك فقد عمدت الدول الرأسمالية إلى إقامة عراقيل أمام هذا الهدف متمثلة تارة بمشاكل السكان والغذاء وأخرى بمخاطر التلوث ومحدودية مصادر الطاقة وثالثة بشحة المواد الأولية مما يهدد بتوقف نمو المجتمع العالمى وارتفاع أسعار تلك المواد وهو ما يحمى - ضمنا - أمل تزايد العائد منها فلا تجد الدول النامية غضاضة فى التخصّص فيها فى إطار ما يدعى إليه باسم الإعتماد المتبادل ، وهو التسمية المهدبة التى يطلقها الغرب على استمرار التبعية فى تقسيم العمل الدولى . وهكذا فإن القضية المطروحة ليست هى المفاضلة بين تخصص الدول النامية فى القطاعات الأولية وترك الصناعة للدول المتقدمة ؛ كما أنها لم تعد هى التوجه إلى التصنيع بأى شكل وبأى ثمن ولو كان هو التصحيح بالقطاعات الأخرى ، خاصة القطاعات الأولية . إن العلاقة بين الاثنين هى علاقة

تبادلية : فتنمية القطاعات الأولية ضرورية لكي تؤدي دورها التقليدي بالنسبة للصناعة المحلية وليس لصالح القوى الصناعية الكبرى . والتنمية الصناعية يجب ان تتسارع لكي تنهض بالإقتصاد الوطنى وتساعد على تطوير العلاقات الإجتماعية وتقوم فى الوقت نفسه بالدور الذى أصبحت الصناعة تؤديه تجاه القطاعات الأخرى بما فى ذلك القطاعات الأولية ذاتها .

٣/٤/٢ — وباختصار فإن الصناعة فى تطورها المستمر تمس أبعادا عديدة لعملية التنمية :-

- فهى تضيف اضافات غير محدودة لأدوات اشباع حاجات الانسان ، ولذلك فهى تكتسب فى تطورها علاقة طردية قوية مع ارتفاع مستوى المعيشة .
- وهى تبتعد فى ذلك بالمواد من صورتها الأولية إلى صورتها النهائية ، فاتحة بذلك مجالا واسعا لإبداع العقل البشرى ولقدرات الإنسان على الإنجاز ، وهو ما يتطلب تقدما مستمرا فى العلوم الأساسية وفى نواحي التطبيق .
- وبسبب طول المسافة وتعدد المراحل بين الصور الأولية والصور النهائية للمواد المصنعة يتراجع دور العوامل الطبيعية (القدرية) بينما تتزايد مسؤولية الانسان كما تزداد مخاطر عدم اتفاق ناتج جهده مع ما يطلبه المجتمع . ولذلك يمكن القول أن المنهج الصناعى فى الإنتاج يمثل تحولا حقيقيا فى السلوك الإنسانى يؤثر فى جميع نواحي الحياة ، بما فى ذلك دور الإنسان فى القطاعات الأولية التى تنتشر فيها النزعات القدرية .
- ولا يقتصر الناتج النهائى للصناعة على الاحتياجات المباشرة للمجتمع ، بل إن أهمية الصناعة تأتى من أنها فرع النشاط الذى ينتج أدوات الانتاج التى تمثل واحدا من أهم محددات النمو الإقتصادى . ولذلك توجد علاقة وثيقة بين التصنيع وبين عملية التراكم الرأسمالى .
- وقد أدت هذه العلاقة إلى تطورات هامة فى الهياكل الإجتماعية ، وبوجه خاص فى العلاقة بين عنصرى رأس المال والعمل ، ومدى دور كل منهما فى صياغة أدوات إشباع الحاجات الإنسانية وفى تمجيدها وفى النصيب الذى يناله كل من هذين العنصرين منها من خلال موقعه من السلطة السياسية التى شهدت تطورا كبيرا مع تطور الصناعة ذاتها .
- كذلك فإنها أدت إلى تغيرات كبيرة فى منظومة العلاقات الدولية ، حيث عملت الدول الطامحة إلى التقدم الصناعى إلى تكييف هذه العلاقات على النحو الذى يتيح لها السيطرة على مصادر المواد الأولية وعلى اقتصادات الدول المنتجة لها . وهكذا ارتبط ظهور وتقدم الدول الصناعية بظاهرة الإستغلال من خلال الإستعمار القديم والحديث ، كما ارتبطت جهود الدول النامية من أجل الاستقلال بالتوجه نحو التصنيع . ويثير هذا تحديا قويا أمام الدول التى تسعى إلى التصنيع بعيدا عن

هذا السبج الإستغلال .

● غير ان التطور الصناعى انتقل مؤخرًا إلى مرحلة جديدة هى مرحلة تدويل العملية الإنتاجية التى قادتها الشركات عابرة الجنسية . وقد أدت سيطرة هذه الشركات إلى تدعيم أسس الإستعمار الحديث ، ونجحت فى غرس مفاهيم جديدة ساعدت على استقطاب حركة التصنيع فى العالم الثالث لصالح تلك الشركات .

● وقد ساعد على ذلك أمران . الأول هو سيطرة تلك الشركات على مقاليد تطور المعرفة التكنولوجية بقدرتها الهائلة على حشد الموارد اللازمة لذلك التطور . والثانى هو سيطرتها أيضا على أسواق المال التى جرى تدويلها هى الأخرى ، وأصبحت حركة الأموال أداة بيد تلك الشركات تحركها وفقا لأهوائها بعيدا عن الإعتبارات الإقتصادية البحتة . وهكذا فرضت عابرات الجنسية نفسها على المسرح الصناعى بذراعين قويتين : التمويل والمعرفة التكنولوجية ، وتحولت جهود التصنيع فى العالم الثالث إلى محاولة فرض الإستسلام لتلك الشركات .

● واستتبع ذلك بروز قضيتين هامتين . الأولى هى قضية النظام الاقتصادى الذى تدعو اليه هذه الشركات والذى يرتضى تشجيعها للتنمية ، يحلها من قاعدة لدعم الإستقلال الاقتصادى إلى عملية استجداء عابرات الجنسية لتقديم ما يشد الاقتصاد الوطنى إليها . وهكذا يتحالف رأس المال المحلى مع الإستعمار الجديد من أجل تدعيم دور القطاع الخاص وتصفية القطاع العام ، وإفساح مجالات متزايدة لمشاركة رأس المال الأجنبى .

● أما القضية الثانية فهى إستراتيجية التصنيع . ففى ظل الانقياد لاختيارات عابرات الجنسية تتوجه جهود التصنيع نحو مزيد من الاندماج فى النظام الرأسمالى العالمى ، تارة من خلال الإحلال محل الواردات من السلع التى تركز عابرات الجنسية على توجيه الاستهلاك إليها ، إعتمادا على ما تحتكر تلك الشركات إنتاجه من مستلزمات إنتاجها ؛ وتارة أخرى من خلال توجهه إلى التصدير فى أسواق دولية تتحكم فيها تلك الشركات . بالمقابل بدأ الفكر التنموى يتوجه إلى تصنيع باعتقاد جماعى على النفس موجه إلى اشباع الحاجات الأساسية .

٣/٤/٣ — فاذا كان التصنيع ضرورة لا بد ان تأخذ موقعها المناسب من جهود التنمية فان القضية الأساسية تصبح : أى نوع من التصنيع نستهدف ؟ فى بداية العهد بالإستقلال كان المنهج المعروف باسم « الإحلال محل الواردات » يركى نفسه باعتباره يمثل الخطوة الأولى لفصم العلاقات التى فرضتها قوى الاستعمار القديم للسيطرة على أسواق مستعمراتها . غير ان مضى الزمن أثبت ما تتطوى عليه النظرة القاصرة لهذا المنهج من عيوب :

● فالنوجه إلى صناعات استهلاكية ذات سوق محلي واسع حدث بالتركيز على عدد من الصناعات التقليدية ، كصناعات الغزل والنسيج ، التي تتوفر عادة موادها الأولية محليا ، ولكن في إطار اختيارات تكنولوجية سريعة التقدم نظرا للتطور التكنولوجي الذي كانت الدول الصناعية بصدد إحداثه ، حيث رحبت بالتخلص من المعدات الرأسمالية القديمة بتدعيمها للدول النامية الراغبة في التصنيع ، وعملت في الوقت نفسه على استبقاء التحكم في بعض السلع الوسيطة (كالمواد الكيميائية لمراحل التبييض والاصباغ في حالة المنسوجات) تلتص بها المزايا النسبية التي يحققها توفر المواد الأولية محليا .

● غير ان قائمة الواردات لم تكن تقتصر على النوع السابق من الصناعات بل كان جانب هام منها يمثل طلب الفئات ذات مستويات الدخل المرتفعة على سلع كإالية حيث نجحت تلك الفئات في استقطاع قدر غير يسر من حصيلة الصادرات وتوجيهها لاستيراد تلك الكماليات لأغراضها الخاصة بحكم موقعها المتميز في أجهزة اتخاذ القرارات ورسم السياسات . وقد استهوت هذه السلع مخططي الصناعة ، لأن كثيرا منها كان من نوع السلع المعمرة التي ظهرت في مراحل متقدمة من التطور الصناعي ، فاعتقدوا أن الدخول في هذه المجالات هو خطوة على طريق النمو وتأكيد القوة على استيعاب التقدم الصناعي .

ولقد أثبت هذا المنهج الذي ساد الفكر التنموي خلال الخمسينات والستينات في معظم دول العالم الثالث انه يقصر على تحقيق الآمال الذي عقدت عليه ، بل لعله انتهى الى مأزق لعدد من الأسباب :

● انتقلت التبعية للنظام الرأسمالي العالمي من فرض التخصص في إنتاج المواد الأولية على الدول النامية إلى تحكمه في أدوات الإنتاج وفي المستلزمات المتطورة للإنتاج مستغلا التوجه نحو التصنيع بالمخطط سابق الذكر .

● وبدلا من أن يساعد التصنيع على تقليص الواردات تزايد الإستيراد نتيجة التزايد السريع في الاحتياجات من السلع الرأسمالية والوسيلة ثم من السلع الإستهلاكية المستحدثة التي تسربت إلى أنماط الإستهلاك التي تنشرها أدوات الإعلان التي تسيطر عليها الدول الصناعية .

● بل ان الاستيراد تخطى السلع الصناعية إلى السلع الزراعية والغذائية التي قصر إنتاجها عن تلبية الاحتياجات المتزايدة ، كنتيجة لعدم حصولها على أولوية مناسبة في الاستثمار والإنتاج رغم ارتفاع الطلب عليها مع ارتفاع الدخل ومستوى المعيشة بسبب التصنيع (إضافة الى تزايد السكان) .

● وهكذا فان منهج الإحلال محل الواردات انتهى إلى تفاقم مشاكل ميزان المدفوعات بدلا من أن يحلها كما كان مرجوا ، مما انعكس على معدلات النمو نظرا لما ترتب على ذلك من نقص الموارد التي يمكن

تخصيصها للاستثمار .

٣/٤/٤ — وقد ادى فشل المنهج السابق إلى التوجه نحو التصدير . واتباع في هذا السبيل منهجان : الأول هو محاولة التوسع في الصناعات القائمة لتصدير فائض إنتاجها . غير أن اقتصاديات تلك الصناعات أثبتت في معظم الأحوال أنها غير قادرة على تحقيق شروط التنافس في الأسواق العالمية . ولذلك سعت كثير من الدول النامية إلى الدخول في تجمعات تكاملية على أمل أن يساعد اتساع السوق على فتح منافذ جديدة للتصدير . غير أن هذا المنهج أثبت بدوره عجزه عن حل مشاكل الدول الأعضاء في التكامل . إذ أن فوائض الصناعات التي أقيمت وفق منهج الإحلال غل الواردات كان يعنى التعامل في منتجات متشابهة ، مما يجعل المنافسة في السوق التكاملي غير قادرة على توفير ظروف توسيع لصناعات تقع جذورها جميعا في الخارج . ويشهد تعثر تجربة السوق العربية المشتركة ، ومن قبلها اتفاقيات تيسر التبادل التجارى بالنسبة للسلع الصناعية ، على محدودية الاعتماد على هذا الأسلوب . ولعل في تجربة مجلس التعاون بين دول الخليج ما يشير إلى أن هذا الأسلوب قد يكون ضرره أكبر من نفعه . فالسوق الخليجية ، بدلا من أن تكون أداة للنهوض باقتصادات الدول الأصغر تحولت إلى أداة استقطاب لصالح الإقتصاد الأكبر وهو الإقتصاد السعودي بحكم تمتع صناعاته بفرورات أكبر حيث بنيت على أساس حجم أكبر للسوق وأقيمت بمعونات ضخمة من الميزانية السعودية أكسبتها مزايا غير حقيقية ؛ وهو ما يؤكد عدم واقعية التوجهات الإقليمية للتكامل التي تبنى بعيدا عن السوق العربية الكاملة ، والتي تعتمد على قوى السوق في الوقت الذي تتبع فيه سياسات مبنية على اختيارات قطرية يغيب عنها المنظور القومي التكاملي . أما المنهج الثانى فيقوم على استثمار ما يكون متاحا من موارد طبيعية توفر مزايا نسبية في التصنيع تعوض عن التكاليف الإضافية التي تترتب على الإعتماد على تكنولوجيات مستوردة وعلى ما يصحب ذلك عادة من تدنى الكفاءة الإنتاجية . من جهة أخرى فإن ناتج هذه الصناعات يوجه عادة إلى الأسواق العالمية التي تشتد فيها المنافسة . ولعل نموذج الصناعات البتروكيمياوية العربية وما تبعه من اضطراب الدول الخليجية للدخول في حوار منفصل مع دول الجماعة الأوروبية يوضح ميكانيكية التبعية الجديدة التي تتبعها الدول الصناعية لتطوير استقلالها لموارد الدول النامية . ففي مرحلة تشييد تلك الصناعات استطاعت الدول الرأسمالية أن تفرض شروطها بالنسبة لقيمة ما تقدمه من معدات رأسمالية ومن أساليب تكنولوجية . وفي مرحلة الإنتاج أصبحت الدول النفطية مرتبطة بمستويات إنتاج للمواد الأولية النفطية لمواجهة احتياجات تلك الصناعات بغض النظر عن مستويات أسعار تلك المواد مما يضعف قوتها التفاوضية على هذه الأسعار . غير أن محاولة التسويق في أسواق الدول الصناعية تواجه سياسات حمائية تتبعها هذه الدول التي تدعى تقديس الحرية الاقتصادية . وهكذا تحول محاولات التصنيع من أجل التصدير لأسواق الدول الرأسمالية إلى اهدار موارد الدول النامية و ربط اقتصاداتها إلى النظام الرأسمالى العالمى ليكون ذلك منفذا له ليعيد صياغة العلاقات السياسية معها لصالحه . ويوضح هذا خطورة المنهج القائم على محاولة التصنيع للتصدير بالاندماج في النظام الرأسمالى

العالمى . فهو من ناحية يعجز عن حل المشكلة الاقتصادية الملحة وهى مشكلة تصحيح الخلل فى ميزان المدفوعات ، سواء بتخفيف الإعتماد على تصدير مادة أولية يتعرض سوقها إلى التدهور أو التقلب الشديد ، أو بمحاولة زيادة القدرة التصديرية عن طريق اضافة منتجات (صناعية) جديدة لتعوض عن الجلود الذى يتعرض له الصادرات من المواد الأولية . فإضافة إلى تزايد الإعتماد على الإستيراد للحصول على المعدات الرأسمالية وقطع غيارها ومستلزمات الإنتاج ، تزايد الحاجة لاستيراد السلع الإستهلاكية حيث لا تحظى بتصيب مناسب من الاهتمام . والأخطر من ذلك أن هذا الإستيراد يمتد الى سلع أساسية كما فى حالة السلع الغذائية . ومن ناحية أخرى فإن التصنيع للتصدير يدفع بشدة فى اتجاه الإعتماد على عابرات الجنسية بدعوى الحصول على التكنولوجيا المتطورة اللازمة لضمان القدرة على التنافس فى السوق العالمية ، وهو ما يعزز روابط التبعية وما تنطوى عليه من محاذير اجتماعية وسياسية .

٥/٤/٣ — وتتمثل هذه المحاذير بصورة خاصة فى النماذج الجديدة لما يطلق عليه الدول الصناعية الوسيطة ، وهى مجموعة من الدول النامية استطاعت خلال العقدين الأخيرين تحقيق تقدم سريع فى صناعات تصديرية بدأت منتجاتها تغزو أسواق العالم الثالث بل والدول الصناعية ذاتها ، مما جعلها تصبح نماذج تغرى دولا نامية أخرى بتقليدها . وبدون الدخول فى تفاصيل ليس هنا مجال لها ، علينا أن نتذكر عددا من الحقائق :

- تقوم الصناعة فى تلك الدول على أساس رخص اليد العاملة ، فهى تتكامل مع الإطار الاستغلال الذى ترجمه الرأسمالية العالمية بتحويل ناتج قدر معين من العمل فى الدول النامية مقابل ناتج قدر أقل من العمل فى الدول المتقدمة كاستمرار لعملية استنزاف موارد الدول النامية .
- وإذا تحدثنا عن رخص اليد العاملة فإن هذا لا يعنى مجرد انخفاض أجر الفرد ، بل المقصود انخفاض الأجر الذى يحصل عليه عن قدر معين من الإنتاج نتيجة ارتفاع إنتاجيته .
- وقد تحقق الارتفاع فى الانتاجية نتيجة عملية مجتمعية استهدفت فى أغلب الأحوال نحو الأمية ورفض درجة عالية من الانضباط من خلال معسكرات للعمل ، كصورة حديثة لاستغلال القوى العاملة عن طريق تعظيم ناتج المجتمع على حساب نصيب القوى العاملة من هذا الناتج وهو ما يعنى ، فى ظل التنظيم الرأسمالى للإنتاج ، استحواذ رأس المال على النصيب الأكبر . أى أن ما استهدفه العملية المجتمعية لم يكن هو رخاء البشر بل تحويل الفائض من ارتفاع الإنتاجية لصالح القوى الرأسمالية الداخلية المتواطئة مع الرأسمالية العالمية . وبموجب هذا المنطق تمرد السلطات العنصرية فى جنوب افريقيا ، مثلا ، إلى تزويد السود بخدمات تزيد من إنتاجيتهم يبيأ حرسهم من أبسط حقوقهم كمواطنين .

● ولذلك فقد أدى هذا النمط الصناعي المشوه إلى تحقيق تفاهم تام بين القوى الرأسمالية المحلية وبين نظيراتها في الخارج ، لاسيما عابرات الجنسية ، التي وجدت في المراكز الصناعية الجديدة نقاط ارتكاز تقفز منها الى أسواق الدول المجاورة لها موفرة تكاليف النقل من مراكزها الأصلية . ولذلك فإن تلك القوى تشجع حركات التكامل بين الدول النامية ليس لكي تزهد من درجة الاعتماد على النفس لدى تلك الدول ، بل لتعمق من تبعيتها لها .

● وتشهد الاضطرابات الاجتماعية التي تتعرض لها الدول الصناعية الوسيطة بمضى ضخامة الثمن الذي تدفعه القوى العاملة المنتجة من حرياتها السياسية والاجتماعية لكي تحقق تقدما اقتصاديا لدولها تعود حصيلته إلى القوى الرأسمالية الداخلية والخارجية . والقضية هنا ليست قضية تمييز لنظام اقتصادي أو آخر ، لأن جوهر التقدم الاقتصادي المتحقق يقوم على أساس رخص اليد العاملة ، وهو ما يعنى بالضرورة توزيعها للدخل في غير صالحها وإلا فقدت الميزة التي أحدثت ذلك التقدم ، كما أنه يتطلب تنظيميا سياسيا يمنع تلك القوى العاملة من الحصول على موقع من الحياة السياسية يتناسب مع إسهامها في الانتاج ، وبالتالي من الحصول على نصيب من الدخل يوازي هذا الإسهام لأن هذا يضعف الميزة التي قامت الصناعة على أساسها ، وهي رخص الأيدي العاملة .

ان هذه الاعتبارات جميعا تشير إلى خطورة الإنهيار بإعجازات اقتصادية مؤقتة من خلال الإندماج المتزايد في النظام الرأسمالي العالمي ، وضرورة تحقيق متطلبات الاعتماد الجماعي على النفس بين الدول النامية ، على نحو يتيح للقوى العاملة المنتجة نصيبا عادلا من الدخل يوفر لها إشباع حاجاتها الأساسية ، وهو ما اتجه اليه الفكر التنموي مؤخرًا . فهنا الإشباع هو الكفيل بتحقيق ارتفاع ملموس في الإنتاجية ، مع توفير نصيب عادل من الناتج للقوى العاملة ، وتوجيه المتبقى منه لصالح تلك القوى سواء عن طريق تمويل تراكم رأسمالي لزيادة الدخل وتوفير فرص أكبر للعمل ، أو عن طريق توفير ما يلزم من حاجاتها الأساسية .

٦ / ٤ / ٣ — يوضح العرض السابق للإستراتيجيات البديلة للتصنيع أهمية الدور الذي يجب أن تقوم به الصناعة في تحقيق تنمية مستقلة لها القدرة على الاستمرار . ففي الإستراتيجيات سابقة الذكر تترك منافذ مفتوحة على مصراعها تستولى من خلال قوى خارجية على الجانب الأكبر من الفائض الذي يتحقق عن طريق ما تتمتع به الدول الساعية إلى النمو من مزايا في مواردها ، مادية كانت أم بشرية . هذه المنافذ هي :

- الإعتماد على الدول الصناعية في الحصول على المعدات الرأسمالية وما يرتبط بها من معرفة تكنولوجية .
- وفي حالة الإحلال محل الواردات ، تزايد الاعتماد على استيراد مستلزمات الإنتاج التي تتحكم الدول الصناعية في إنتاجها ، وعلى استيراد جانب هام من الحاجات الأساسية نتيجة إهماله لأنه كان يتوفر

محليا فلم يكن أصلا محل استيراد .

- بالمثل فإن الانتاج للتصدير يزيد من الخضوع لقوى السوق العالمية التي تتحكم فيها الرأسمالية العالمية فيزيد من التبعية ، ويقترن السجاح فيه بضمن اجتماعى باهظ يفقد التنمية جوهرها الحقيقى .

وإذا كانت بعض الآراء تنادى بضرورة اختيار المنتجات وفق قاعدة إشباع الحاجات الأساسية بدلا من قاعدة ما تحدده قائمة الواردات أو قوى الطلب فى السوق العالمى ، فإن هذا يحتاج الى استكماله بمنصرين آخرين آخرين هامين : أولهما كيفية مواجهة مشكلة ميزان المدفوعات ؛ والثانى تجنب اللجوء إلى إنتاج تلك الحاجات بالإعتماد على مستلزمات رأسمالية وإنتاجية من الخارج ، لأن هذا يضاعف مخاطر الإنكشاف حيث يجعل تحقيق المستوى المطلوب للإنتاج ، وما يترتب عليه من دخول وفرص عمل ، مرتبطا بمدى سلامة ميزان المدفوعات والقدرة على توفير شروط مناسبة للحصول على المستلزمات .

٣/٤/٧ — لقد ادركت ثورة يوليو هذه الحقائق ، فغيرت عنها فى ميثاقها الوطنى :

- « إن الصناعة هى من الدعائم القوية للكيان الوطنى ، وهى القادرة على الوفاء بأعظم الآمال فى التطوير الإقتصادى والإجتماعى » .
- « والصناعة هى الطاقة الخلاقة التى تستطيع ان تتجاوب مع التخطيط الواعى المدروس وتفى ببرامجه دون ما عوائق غير منظورة تصعب السيطرة عليها ، ومن ثم فهى القادرة فى أسرع وقت على توسيع قاعدة الإنتاج توسيعا ثوريا حاسما » .
- « إن مجالات العمل الصناعى فى مصر ليست لها حدود . إن الصناعة المصرية تقدر أن تمد العمل المبدع الخلاق إلى اقاصى الأرض المصرية » .
- « إن العمل العلمى الصناعى وحده هو القادر على أن يجعل الأرض المصرية تبوح بكل أسرارها وتفيض بما فى باطنها من ثروات طبيعية ومعنوية لخدمة التقدم » .
- « إن هذه المصادر تستطيع أن تكون عمودا قويا للصناعة الثقيلة القادرة بدورها على خلق أدوات الانتاج الجديدة . وإن أهمية خاصة يجب أن توجه إلى الصناعات الثقيلة ، فيها يمكن أن يوضع الأساس الحقيقى الذى يمكن أن تقوم عليه الصناعة الحديثة » .
- « إن المواد الخام من الزراعة أو من المناجم لابد لها من عمليات التصنيع المحلية التى تكسبها قيمة مضاعفة فى الأسواق وهى بذلك تعزز قدرة الانتاج الصناعى ، كما أنها تفتح أبوابا واسعة للعمالة » .
- « كذلك فإن الاهتمام الكبير يجب أن يصل إلى الصناعات الإستهلاكية . إن هذه الصناعات فضلا

عما تفتحه من أبواب كثيرة للعمل ، تسد جزءا هاما من مطالب الإستهلاك ، وتوفر مصادر قيمة من النقد الأجنبي ، ثم هى تتيح فى الوقت الحاضر فرصة للتوسع فى التصدير إلى أسواق قريبة منا لم تصل فيها بعد إلى مركز المنافسة فى الصناعات الثقيلة على المستوى العالمى .

● « والصناعات الغذائية - فى ضمن الصناعات الاستهلاكية - تقدر أكثر من أى سبيل آخر على دعم اقتصاديات الرفه ، كذلك فان فيها احتمالات كثيرة لأسواق فى الدول المتقدمة التى يرتفع فيها الطلب الاستهلاكى بارتفاع مستوى المعيشة فيها .

● « ان الفلسفة التى قامت عليها سياسة التصنيع فى مصر حققت هذا الهدف بالتوازن الذى اقامته بين الاتجاه إلى الصناعة الثقيلة وبين الاتجاه الى الصناعات الاستهلاكية .

● « ومن الناحية الاجتماعية ، فإن الصناعة مسؤولة عن اقامة التوازن الإنسانى الذى لابد منه بين مطالب الإنتاج واحتياجات الإستهلاك .

● « وإن النجاح العظيم الذى حققته الصناعة منذ بدأت برامجها المنظمة فى مصر كان السند العملى للحقوق الثورية التى حصلت عليها الطبقة العاملة ضمن قوانين يوليو سنة ١٩٦١ . إن هذه الحقوق الثورية جعلت الآلات ملكا للعمل ولم تجعل العمل ملكا للآلات .

٣/٤/٨ - إن هذا المنظور المتكامل للتصنيع يوضح سلامة المنهج الذى وضعت ثورة ٢٣ يوليو أسسه ، كما أنه يبين السبب فى تدهور الإقتصاد المصرى عندما انحرفت به قوى الردة عن الطريق السوى . إن هذا المنهج يشير الى عدد من الحقائق :

● فهو لا ينطلق من الاستراتيجيتين اللتين كانتا سائدتين ، وهما الإحلال محل الواردات أو إخضاع الإنتاج لأهداف التصدير . وبالتالي فقد اتجه الى تفضاد ما يواجههما من محاذير .

● وهو يؤكد ضرورة الاعتقاد على النفس ، وبالتالي فلا بد من توجيه التصنيع إلى تكامل حلقات الانتاج بدئا من الصناعات الأساسية وانتهاء بالصناعات الاستهلاكية .

● غير ان هذا التكامل لم يكن موجها إلى ما وصف بأنه اكتفاء ذاتى ، فمثل هذا الهدف لا تملك تحقيقه اية دولة متقدمة صناعيا ، ناهيك عن دولة مازالت فى بداية العهد بالتصنيع .

● وبناء عليه فإن التوجه إلى التصدير تحدد بتوفر مزايا نسبية للإقتصاد الوطنى ، سواء من حيث توفر أسس التصنيع محليا أو القدرة على المنافسة فى الأسواق العالمية .

● كذلك فإن التوجه إلى الأسواق المحلية ارتبط بمفهوم توفير الحاجات الأساسية لفئات الشعب العاملة .

● وحتى يتحقق ذلك كان لابد من أن يرتبط البعد الإقتصادي للتصنيع بالبعد الإجتماعى ، وهو ما يشكل ركنا اساسيا في منهج ثورة الشعب .

● من جهة أخرى فإن المنهج المذكور يؤكد الدور الذى تلعبه الصناعة في العصر الحالى بالنسبة لتطوير قاعدة الموارد ومن ثم في تنمية مختلف قطاعات الإقتصاد الوطنى .

على ان وضوح المنهج من الناحية الفكرية لم يقابله يسر وانتظام خلال التطبيق ؛ وعلينا ان نرصد الحقائق لكى نستفيد من التجربة ونعمل على تصحيح المسيرة :

● لقد سعت الثورة في البداية الى دعوة كل من رأس المال الخاص المحلى والأجنى إلى المشاركة في بناء الصرح الصناعى المنشود . غير ان ردود الأفعال جاءت غبية للآمال . بل لقد أعلن رجال الأعمال المصريين ان الاقتصاد المصرى لا يتحمل الحجم المنشود من الإستثمارات الصناعية ، واتفق في ذلك مع رأى رأس المال الأجنى الذى كانت مساهمته من الضالة بمكان بحيث تأكد للدولة أنها لن تحسر شيئا يذكر إذا استغنت عنه كلية .

● ووجدت الدولة أن القطاع الخاص بطبيعته يحجم عن الصناعات الأساسية التى كان لابد من النهوض بها لاستكمال البنيان الصناعى ، فكان عليها ان تتولى هذا القطاع الحيوى بنفسها .

● من جهة أخرى فإن ما كان قائما من صناعات كان معرضا لمشاكل تعوق تطوره على النحو المطلوب ؛ وكان على رأس هذه المشاكل ثلاث : الأولى تقادم المعدات المستخدمة لأنها جاءت في معظم الأحوال في صورة مستعملة أرادت الدول الصناعية التخلص منها لكى تجدد مصانعها هي ؛ وليس سرا أن بعض المصانع المصرية كانت مهددة بالتوقف لولا ظروف الحرب العالمية التى حتمت من المنافسة الأجنبية التى بدأت تتصاعد خلال الثلاثينات . الثانية هي عدم ملائمة الهيكل التمويلي لأن كثيرا من هذه الصناعات بنيت على أساس موارد مالية قصيرة الأجل توفرها البنوك التجارية ، وليس على أساس مدخرات طويلة الأجل . الثالثة أن معايير الإستثمار والإنتاج التى يعمل بموجبها القطاع الخاص يعظم تضاربها مع المعايير التى تحكم التصنيع خاصة في بدايته ، وبالتالي بدا التعارض واضحا بين المنظورين الخاص والعام ، وكان لابد من دخول الدولة بثقل أكبر من خلال التأميم .

● وقد أدى ضعف القاعدة الصناعية التى سبقت قيام الثورة إلى حصول النشاط الموجه للإحلال محل الواردات على نصيب يفوق ما حصلت عليه باقى الأنشطة . فقد كان من الضرورى توفير حاجات المستهلكين باعتبار أن هذه الحاجات تمثل جانب الطلب الذى لابد من أخذه في الاعتبار حتى يمكن الاطمئنان إلى جدوى ما ينشأ من مشروعات توجه بالضرورة إلى السوق المحلى ؛ كما أن الحاجة إلى تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات زينت المضى في هذا الإتجاه اكثر مما يجب .

● وحتى يمكن تصحيح الطلب المحلى وإعادة تشكيل البنيان الإجتماعى على النحو الملائم كان لابد من الإسراع فى حركة التصنيع لتوسيع قاعدة الطبقة العاملة ، وكان لابد أيضا من ضمان نصيب أكبر لها من الدخل عن طريق السيطرة على أسعار المنتجات الصناعية لتحقيق هدفين متعارضين هما ضمان تناسب أسعار السلع الاستهلاكية مع مستويات الدخل التى تحصل عليها الفئات الكادحة ؛ ومحاولة تعظيم الفائض من بعض المنتجات حتى تسهم الصناعة فى توليد مدخرات توجه الى استثمارات جديدة ، علما بأن الصناعات الأساسية بطيئة العائد ومنخفضة الربحية نسبيا .

● وخلال الكفاح من أجل الاستقلال وتدعيمه ، لمصر وللوطن العربى فى مجموعه وفى مواجهة الرفض القاطع للرأسمالية العالمية لقيام تصنيع مستقل فى أى دولة من دول العالم الثالث ، وبوجه خاص مصر الناصرية ، فرض علينا حصار اقتصادى من الغرب ، أمكن كسره بالتوجه إلى الشرق رغم التباين فى التكنولوجيات . وضربت الثورة المثل الرائد فى كيفية تطوير المعرفة التكنولوجية ، حتى المستوردة والمتنم بها ، بكسر حلقة التبعية التى تفرضها الرأسمالية العالمية . إن هذا التطوير الذى دمج بين أساليب تكنولوجيا من كل من الشرق والغرب مثل أقصى ما يمكن بلوغه من انفتاح وهو ما يوصف الآن زيفا بأنه انغلاق . إن علينا أن نذكر ان الصفقة مع الرأسمالية العالمية هى اما عطاء منها محسوب مقابل تبعية تفرضها ، أو حجب مصحوب بحرب اقتصادية بل وعسكرية كما حدث فى ١٩٦٧ .

● وإذا كان التصنيع ، والتنمية عموما ، قد تطلبا توفير موارد من الخارج فإن الأسلوب الذى اتبعته الثورة كان هو استخدام القروض مسيرة الفائدة لمشروعات تيرر اقتصادياتها الإقتراس إذا كان هو السبيل للحصول على التكنولوجيا المطلوبة . وهكذا أدى الانفتاح إلى مصادر أوسع للمعرفة ولتمويل لى كسر حلقات التبعية ، وإن أدى ذلك إلى مراجعات لأولويات الأنشطة المختلفة .

إن تجربة الستينات حافلة بالنجاحات والتحديات ، كما أن تجربة السبعينات والثمانينات تحفل بالنثر والعواقب الوخيمة التى بدأت تتجمع فى شكل إعصار يكاد يودى بالاقتصاد المصرى . وعلينا أن نعيد البناء ونصحح الاخطاء قبل أن تذهب الفرصة إلى الأبد .

٩/٤/٣ — ان الاستمرار فى هذا المنهج القويم وتلافى ما تعرض له من مآخذ يقتضى استكمال اخذنا فى الاعتبار المتغيرات التى تعرض لها كل من الاقتصاد العالمى والاقتصاد العربى والاقتصاد المصرى . ويعنى هذا بوجه خاص :

● الانطلاق من المبدأ العام الذى أكدناه وهو ان الأهم من البحث عن ماذا نتجج هو كيف نتجج . ومن هام فان الشعار الواجب رفعه ليس هو « صنع فى مصر » ، بل « صنع بعقول مصرية » . ان أعمال العقل ليس فقط هو المدخل الصحيح إلى تطوير التكنولوجيا ، إنه الطريق إلى تطوير أنماط الاستهلاك على النحو الذى يتفق مع البيئة المحلية ويستقيم مع تركيبة الموارد المتاحة ويحول دون التبعية

الفكرية (التي عرفت باسم عقدة الخواجة) .

- التأكيد على تطوير الإنتاجية وتوفير ما يلزم لذلك عن طريق توجيه فائض العملية الإنتاجية نحو التراكم الرأسمالي في القطاعات المختارة وفي الحاجات الأساسية للقوى العاملة المنتجة .
- والعناية بالنشاطات البحثية التي تؤدي إلى المشاركة في جهود الثورة التكنولوجية الحديثة ، وبناء ما يلزم لذلك من قاعدة علمية متطورة من خلال تطوير للنظم التعليمية . إن اللهث وراء عبارات الجنسية بدعوى اللحاق بالتكنولوجيا المتطورة أصبح أقصر الطرق إلى التبعية وأطول الطرق إلى التقدم .
- الربط بين أهداف التنمية الصناعية وباقي أهداف المجتمع ، وفي مقدمتها الأمن القومي . ومن هذا المنطلق تحصل الصناعات الحربية على أولوية خاصة ، ليس فقط لأهميتها بالنسبة للأمن ، بل وأيضا لأنها تمثل حلقة هامة في بناء صرح صناعي متكامل . فهي عميل قوى للصناعات الأساسية يساعد على سرعة تنميتها ، وهي تفتح أبوابا واسعة لاكتساب خبرة ضرورية للدخول في مجالات مدنية عديدة وسرعة اكتمال اقتصادياتها ، كما يسهل تحويلها للأغراض المدنية وهو ما تشهد به التجربة السابقة .
- والصناعات الحربية متعددة الجوانب ، ففيها المعدني والكيميائي كما انها أصبحت قائدة في التطوير التكنولوجي الحديث ، بحيث يمكن القول ان ما حدث من تقدم خلال نصف القرن الأخير ، في كل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي بوجه خاص ، كان وليد هذه الصناعات وكذلك تلك التي ارتبطت بغزو القضاء . ولما كان من غير المتصور أن تتمكن دولة نامية محدودة الحجم من الدخول في كل مجالات تلك الصناعات ، فإن الاختيارات فيها يجب أن تركز على المجالات التي تسهم في بناء قاعدة صلبة لتطوير النشاط الإنتاجي المدني . وعلينا أن نلاحظ ما يشهده الاتحاد السوفيتي الآن من تطور هو سباق من أجل الأسراع بتحويل التفوق في تلك الصناعات إلى قطاع الإنتاج المدني .
- وحتى لا يكون التركيز على التقدم التكنولوجي أداة للانسياق الأعمى وراء ما افرزته الحضارة الغربية من همى استهلاكية ، فان تصميم المنتجات يجب ان يتوافق مع مستوى الدخل وانماط المعيشة التي تساعد على توفير حياة كريمة للجماهير وخلق فائض يمكن توجيهه للتنمية . وكما في حالة الأمن الغذائي ، فان هذا يتطلب ترشيحا لانماط الاستهلاك وإبدعا في خلق ادوات مناسبة لإشباع الحاجات الأساسية ولتطوير هذا الإشباع .
- توجيه عناية خاصة للصناعات الإنتاجية المنتجة للسلع الرأسمالية والسلع الوسيطة المتطورة ، سعيا إلى توفير احتياجات القطاعات المحلية الأخرى من هذه السلع .

● إعادة توجيه الصناعات الاستهلاكية بما يتفق والحاجات الأساسية للجماهير بعيدا عن التوجهات التي انشأتها الأنماط الاستهلاكية المشوهة المتولدة عن التباين الحاد في توزيع الدخل الذي عمقه الممارسات التي سادت خلال العقدين الأخيرين .

● ولابد في استراتيجية التصنيع من إدخال البعد الإقليمي على نحو يسمح بأحداث توازن بين مناطق الدولة المختلفة ، أخذا في الاعتبار متطلبات الامتداد العمراني وما ذكرناه بشأن التنمية الريفية المتكاملة .

● التحكم في الأسعار على النحو الذي يحقق تفريغ مسيرة الاقتصاد الوطني من ناحية ، وتناسب الأجر النقدي مع أسعار السلع الأخرى التي تحقق مستوى لائقا لمعيشة القوى العاملة المنتجة من ناحية أخرى .

● اتباع سياسة مالية سليمة تضمن تعزيز تنفيذ الإستراتيجية المقررة وقد الدولة بالموارد اللازمة لتسريع الإستثمار ورفع معدلات النمو وتحقيق عدالة في التوزيع وإعادة التوزيع . ويعنى هذا ضمنا أن ما يمنح كإعانات للإنتاج ، سواء من خلال تخفيض أسعار المستلزمات أو الإعفاءات الضريبية أو تعديل العلاقة بين التكاليف والأسعار ، يتحدد وفق منظور تتضح فيه الآجال التي يتم فيها الاستغناء عن تلك الإعانات ببلوغ الانتاجية مستوى يسمح بسيادة أسعار اقتصادية تتفق مع الأسعار الاجتماعية ، حتى لا تتحول الإعانات إلى ضريبة تدفعها القوى المنتجة من أجل مساندة أوضاع غير اقتصادية تقف عند حد ضمان الرخوة لنشاطات معينة على حساب باقي الاقتصاد الوطني .

٣/٤/١٠ - وبحكم الطبيعة المركبة للقطاع الصناعي ، حيث تنتشر منتجاته على مساحة عريضة من الإحتياجات الإنسانية ، وتترابط قطاعاته لكي يغذى بعضها البعض الآخر باحتياجاته من مستلزمات الإنتاج ، فإنه يصبح مجالا خصباً للتكامل الاقتصادي العربي الذي يتحول بموجبه الإعتماد على النفس إلى اعتماد جماعي على النفس . وإذا كان لهذا الأمر أهميته الخاصة بالنسبة إلى الإقتصاد المصري ، فإن أهميته للإقتصاد العربي ليست أقل شأنًا . بل لا مغالاة في القول بأن التكامل في القطاع الصناعي هو أهم دواعي التكامل الاقتصادي العربي ، وهو التجسيد المادي للدعوة إلى الوحدة العربية . وإلى أن تتحقق هذه الوحدة ، ولكي يتوفر الأساس المادي لتحقيقها ، فإن على مصر أن تقود حركة منظمة في هذا المجال تعيد رسم المسيرة على نحو يخلصها من جوانب القصور التي عانت منها خلال العقود السابقة :

إن التكامل الصناعي العربي لا يعنى مجرد فتح الحدود أمام المنتجات وعوامل الإنتاج لتواصل الحركة التي بدأت في ظل الاندماج القطري في النظام العالمي الذي فرضته الرأسمالية العالمية ، والذي استهدف تكريس التبعية لها ، وإلا كان معناه تعميم أنماط التبعية التي تعرضت لصورها المختلفة أقطار

عربية من واقع مسيرتها المنفردة . إن أول اساس يقوم عليه هذا التكامل هو إعادة تقسيم العمل بين الدول العربية على نحو يعظم الاستفادة من مجمل مزاياها النسبية في تركيبة قومية موحدة .

● والسوق العربية الواجب فتحها لا تقف عند توسيع نطاق السوق أمام ما سبق إقامته من نشاطات ، بل أمام ما يراد إنشاؤه عند توسيع نطاق السوق . ولو أن الصناعة العربية استهدفت تحقيق معدل نمو ١٠٪ سنوياً لكى تموض ما أصابها من تخلف ، لأقامت ما يعادل ٦٠٪ من القيمة الحالية لنتاجها خلال خمس سنوات ، ولأضافت مثل تلك القيمة للسنوات الخمس التالية لكى يبلغ ما يضاف على مدى عشر سنوات ١٦٠٪ مما هو قائم حالياً . فالتركيز على ما يتم بناؤه مستقبلاً يفسح مجالاً أكبر بكثير من محاولة لوى ذراع التكامل ليتفق مع قاعدة بنيت في غيابه .

● وحتى يتحقق ذلك فإن تقسيم العمل الجديد يجب ان يتيح قدرًا أكبر من الترابط بين القطاعات الصناعية العربية بحيث ينشأ بنیان صناعى عربى لما يعرف « بالتكامل الرأسى » بين حلقات الانتاج الصناعى . إن هذا الأمر له أهمية كبرى اذا كان يراد حقا كسر إسمار التبعية الذى فرضته انماط التصنيع التى بنيت فى الماضى بالاعتماد على حلقات إنتاج خارجية تقع تحت سيطرة الاحتكارات الأجنبية .

● ويقترن هذا التكامل الرأسى بالشق الآخر وهو « التكامل الأفقى » الذى يتم بموجبه توزيع النشاطات عند كل مستوى من مستويات الانتاج (أدوات الانتاج ومستلزماته والمنتجات النهائية) على الأقطار المختلفة وفقاً لما يتمتع به كل منها من مزايا نسبية . ويسمح هذا بتكرار أنشطة فى أكثر من قطر لتأمين الإحتياجات المحلية والسماح بقدر من المنافسة يحقق تطويراً لفنون الانتاج ، شريطة ان يتم هذا بعيداً عن الحمایات المفرطة التى تخلق مزايا نسبية غير واقعية تؤدى إلى إهدار الموارد . إن هذه الحمایات التى تمت فى ظلها الصناعات العربية الحالية تعتبر من أهم العوائق التى حالت دون مضى مسيرة التكامل بموجبه . وعلى الجهاز التكاملى أن يعيد الحسابات لما هو قائم من صناعات ويضع برنامجاً لإعادة توزيعه وفقاً لمعايير الكفاءة الاقتصادية ينفذ بالتوافق مع إدخال صناعات جديدة تكفل لكل قطر نصيباً عادلاً من مجمل النشاط الصناعى يعوضه عما قد يفقده من أنشطة تثبت جدوى نقلها الى أقطار أخرى . إن من أهم مقومات عملية التنسيق الإقليمى هو الإتفاق على قاعدة واضحة لتوزيع المنافع والأعباء .

● وقد أعطى المجتمع العربى أولوية فى استراتيجيته العمل الاقتصادى العربى المشترك التى أقرها مؤتمر القمة الحادى عشر (عمان - نوفمبر ١٩٨٠) ، أولوية « لإعداد القواعد الأساسية للتصنيع بما يعزز تطوير الانتاجية والإنتاج والتخطيط لدعم وإنشاء الصناعات التى تكون أساساً للتصنيع المتكافئ والتكامل فى بناء الصناعات المحورية » وحددت هذه بالآتى : الصناعات العسكرية - الصناعة الأساسية - الصناعات الهندسية والسيما صناعات وسائل الإنتاج - الصناعات البترولية

والبتروكيماوية والكيميائية - الصناعات الزراعية - صناعة مواد البناء والتشييد . ورغم أهمية هذه الفروع ، فإن الأمر يقتضى إعادة النظر فيها وفقا للإعتبارات السابقة ، بما يحقق ما استهدفته الإستراتيجية من إحداث تطور أساسى فى الإقتصادات العربية وتجسيد الإرتباط العضوى الإنتاجى وتحقيق الأمن التكنولوجى .

● ومع تزايد التشابكات الأفقية والرأسية بين فروع الصناعة فى الأقطار العربية تزايد حركة التبادل السلعى فيما بينها . ولكى يتحقق ذلك بكفاءة ، يلزم توفير متطلبات البنية الأساسية « لسوق مشتركة » ، وتتضمن تطوير شبكة النقل فى ضوء اقتصاديات التنسيق الصناعى (والكلى) المستهدف وتنسيق سياسات الضرائب والإعانات والأجور والأسعار وأسعار الصرف حتى تعكس المزايا النسبية الحقيقية . كما يجب الإتفاق على أسلوب وقواعد تخصيص موارد من أجل النهوض بالمهاكل الإنتاجية للدول الأقل تقدما عبر فترات زمنية محددة حتى تستطيع الوصول إلى مرحلة التعامل المتكافئ مع شقيقاتها وفقا للمؤشرات الاقتصادية البحتة . كذلك لابد من التعاون فى إنشاء وتطوير الأدوات والمؤسسات اللازمة لاستقطاب المدخرات من جميع الدول العربية ، فقيرها قبل غنيا ، إذ أن التجربة أثبتت أن من أخطر الأخطاء التى وقعت فيها المنطقة العربية هو تكاسل الدول ذات العجز ، ومنها مصر ، عن مضاعفة الجهود من أجل رفع قدراتها الإذخارية الذاتية إرتكنا إلى ما تطمع فيه من أموال الدول ذات الفائض ، سواء كمعونات مباشرة أو تحويلات من العاملين فيها أو بالسعى إلى اجتذاب الإستثمارات منها . وقد صاحب ذلك نشوء علاقات غير سوية بين الطرفين حيث باتت الدول ذات الفائض تخشى فقدان ثرواتها (غير المتجددة) باسم التضامن العربى وأصبحت تسعى إلى فرض ما يؤمن أموالها ، سواء من خلال اتفاقية استثمار الأموال العربية (انظر بعده) أو من اشتراط مصادقة صندوق النقد الدولى على سياسات دول العجز ، أو من الإلتجاء للإنفرد بتنظيمها التكاملى بعيدا عن التنظيمات القومية . ويقتضى الأمر قيام صندوق النقد العربى بتنفيذ ما أوكل إليه من تطوير للأسواق المالية العربية وتنظيم عمليات تسوية المدفوعات الجارية والرأسمالية .

● وسواء تعددت مشروعات الفرع الصناعى الواحد على مستوى قطر معين أم على مستوى أقطار متعددة فإنه لابد من تنظيم عملية اكتساب الخبرة فيها وتبادل هذه الخبرة . إن حجم ما يبدد من موارد للحصول على نفس نوع الخبرة أصبح يثير القلق ، وما يترتب عليه من استمرار الإعتماد على الخارج للحصول على خبرات جديدة يجعل من التوسع الصناعى منفذا لزيادة التبعية لا إنقاذها . ولذلك فإن هذا الجانب يعتبر حجر الزاوية فى عملية التنسيق الصناعى العربى وإعادة تقسيم العمل .

● ولعل أحد أهم الممارسات التى افقدت العالم العربى القدرة على إحداث تنمية صناعية حقيقية هو الإرتكان الى ما يسمى « بأسلوب تسليم المفتاح » الذى تتولى فيه جهات أجنبية (كثير منها ينتمى

إلى دول نامية خلت مضمار الصناعة مؤخرًا) عمليات الانشاء الصناعي دون مشاركة من عاملين عرب ، بل وينتهى الأمر إلى ايكال عمليات الادارة وكذلك التسويق إلى جهات أجنبية بدعوى ضمان الكفاءة ، مما يعنى زرع أجساد غريبة في جسد الوطن العربى وترك القرارات الجوهرية فى الإستثمار والانتاج الى من يهمهم ألا تقوم قائمة لصناعة عربية قادرة على منافستهم . فلا بد إذن من أن يتضمن التنسيق ما يكفل تعاونا عربيا جادا فى الانشاءات الصناعية . وتقع على الدول العربية المتقدمة نسبيا فى تجربتها الصناعية ، وفى مقدماتها مصر ، مسؤولية خاصة فى هذا المجال .

● وقد اتجه العالم العربى ، بعد أن تضاعفت الموارد المالية لبعض دوله خلال الحقبة النفطية وجهتين : الأولى هى الدعوة إلى إقامة مشروعات عربية مشتركة تسعى إلى استقطاب الأموال العربية وتوجيهها إلى الإستثمار حيث تتوفر الموارد الانتاجية (المادية والبشرية) وتندر الموارد المالية . والواقع أن ما عم حتى الآن يقصر عن تحقيق نمو صناعى عربى حقيقى لأنه اعتبر المال عنصرا أساسيا وهو ليس كذلك . ففى غياب قدرات إنتاجية ذاتية يصبح المال أداة لدخول شريك أجنبى بالتكنولوجيا ليستغل كلا من الطرفين . كذلك فإن المشروعات المشتركة لا يجرى اختيارها من خلال تخطيط قومى تنفق عليه الدول العربية بل هى تمثل اختيارات جزئية تسعى الى الحصول على مزايا خاصة لتأكيد ومجتها بغض النظر عما يفترض فيها ان تؤديه للنهوض باقتصاديات الدول المشاركة وتحقيق الترابط بينها . ان مفهوم المشروعات المشتركة يجب أن يتطور لكى يمثل مشاركة حقيقية بين العناصر الإنتاجية المتوفرة لدى الدول العربية ويحقق أهدافا مشتركة لهذه الدول ، ويكون لحجمها الكبيرة الثقل الكافى لتوليد حركات تصنيع محلية مرتبطة بها بحيث تكون محاور لدفع التنمية لا امتصاصها .

● أما الوجهة الثانية فهى مصادقة مؤتمر القمة الحادى عشر (عمان ، نوفمبر ١٩٨٠) على « الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية فى الدول العربية » التى تهدف الى تهيئة المناخ أمام رأس المال العربى الخاص لكى يتحرك داخل الوطن العربى ، وهذا هدف ظاهره التكامل العربى وهو ما لا يمكن لأى مؤمن بالوحدة العربية إنكاره . غير أن مواصفات هذه الاتفاقية ودوافعها تجعل من الضرورى التدقيق فيما يمكن أن يترتب عليها . فهى أولا تنظر إلى المال كعنصر جوهري ، رغم أنه لا يعدو أن يكون مصدر تمويل يوفر ما يلزم للحصول على رأس المال المبنى أى الآلات والمعدات وعلى مستلزمات الانتاج وكذلك خدمة اليد العاملة بما يدفع لها من أجور . وهى ثانيا تنظر إليه كمصدر للنقد الاجنبى اللازم للحصول على تكنولوجيا من مصادر غير عربية نظرا لافتقار المنطقة العربية إلى الصناعات المنتجة للمعدات الرأسمالية . والإنقال بهذا المفهوم معناه تسرب تلك الأموال نهائيا إلى الخارج ، وتظل الدول المستضيفة ملزمة بردها بنفس العملات وهو ما يصعب تحقيقه بسبب ما تعانيه تلك الدول من ندرة فى النقد الاجنبى . من جهة أخرى فإن الاتفاقية تمهد لتراجع دور رأس المال العربى العام الذى قدمته الحكومات ذات الفائض فى السابق لمساعدة شقيقاتها اللاتى تعاني من العجز . وبالتالي فإننا بصدد مرحلة جديدة يكون القول الأول فيها لأصحاب رأس المال الخاص ،

وتأكيد أولوية اختياراتهم ، ليس فقط. في أقطارهم بل وأيضا على مستوى الوطن العربي في مجموعه . ولا مفر من ان تتأثر هذه الإختيارات بالتشوهات والتفاوتات التي تعاني منها معظم الدول العربية ، وهو ما يثير الشك في ان تؤدي حركة هذه الأموال الى البدء بتصحيح تلك التشوهات ، بل الأغلب ان تعمل على تعميقها من أجل تعظيم أرباحها الخاصة ، وأن تنسحب من مكان الى آخر وراء تلك الأرباح . والأخطر من ذلك أن تلك الاتفاقية تفرض كل الشروط التي تعطى الضمانات للمستثمر العربي وليس لتقويم البنيان الصناعي العربي . وهنا نواجه مشكلة معقدة الجوانب . فبينما يمثل انتقال المال الأجنبي المصحوب بمعرفة تكنولوجية متطورة مخاطر على الدول المستضيفة ، فإن انتقال رأس المال العربي غير المعزز بهذه المعرفة الى خارج المنطقة العربية يجعله عمالما بالمخاطر . ولو أنه انتقل بنفس صورة رأس المال الأجنبي لأمكنه أن يعود على أصحابه ، ومن ثم على الوطن العربي بكسب مضاعف . وبينما ينتقل طوعية إلى الخارج نجده يشترط للانسياب في داخل الوطن العربي شروطا تكبل أيدي الدول المستضيفة وتقدم مصلحة المال الخاص عن متطلبات التنمية العربية . فإذا اتى المال فعلا فإنه يكون وسيلة لتسهيل نفاذ عابرات الجنسية من خلال ما تقدمه من تكنولوجيا دون أن تتحمل المخاطرة بأموالها . ولذلك فإن تسهيل استثمار الأموال العربية يجب أن تسبق شروط تعظم جدوى هذا الإستثمار . ويعنى ذلك أن يتجه الوطن العربي أولا إلى إقامة قاعدته التكنولوجية الذاتية . ثم يجرى انتقال الأموال العربية في الحالات التي تثبت فيها ضرورة حصول الدول المستضيفة على موارد مالية خارجية ، وهنا تعطى الأولوية للأموال العربية على الأجنبية . وفيما عدا ذلك فإن على العرب ان يتعاونوا في تحقيق ظروف أفضل لما يعم استثماره من أموال خارج الوطن العربي والحصول على عائد أكبر له من هذه الاستثمارات .

● وحتى يتسنى تعظيم جدوى الاستثمارات العربية وتحقيق اعتماد جماعي على النفس في مجال التصنيع لابد من برنامج عربي للبحث التكنولوجي تخصص له الحكومات العربية الموارد المالية والبشرية اللازمة ، ويتم توزيعه على الدول العربية بما يتفق واتجاهات التنسيق الصناعي ، وبأخذ في الاعتبار الإمكانات البحثية لكل منها . ويهدف هذا البرنامج إلى خلق قاعدة معرفية ذاتية لتطوير نشاطات جديدة ، والإسهام في حل المشاكل التي يتعرض لها النشاط الجارى بما في ذلك تحديثه ليلحق التطورات المستجدة وتوجيه الدراسات العلمية نحو متطلبات التطوير الصناعي .

● أما بالنسبة لانتقال العنصر الثانى من عناصر الإنتاج وهو العمل ، فقد تعددت الجهود العربية الجماعية والثنائية لتنظيم هذا الانتقال . غير ان الحوصلة جاءت غنية للأمال ، رغم ضخامة حركة العمالة ذهابا ثم عودة . وقد عنيت الدراسات بانتقال العمالة إلى الدول الغنية محدودة السكان . غير أن الظاهرة تأخذ أبعادا شديدة التأثير — رغم صغر حجمها نسبيا — في الدول الفقيرة ذات الموارد الطبيعية التي تولى عابرات الجنسية استغلالها ، ليس فقط عن طريق الاستثمار وعائداته ، بل وأيضا

من خلال ما تفرضه من عمالة فنية مرتفعة الأجر . وتحمل الدول العربية الأثقل تطوراً وذات الكثافة السكانية الأكبر ، وخاصة مصر ، مسؤولية الإسهام في تطوير العنصر البشري على مستوى الوطن العربي ، سواء من خلال قنوات التعليم أو إكسابها الخبرة العملية أو عن طريق تنظيم دقيق لانتقال العمالة .

إن النجاح في معالجة التكامل الصناعي العربي هو المفتاح لتحقيق ما يرد من ضرورة الإعتماد الجماعي على النفس ، ولبلوغ الآمال المنشودة في وحدة عربية فعلية وتكامل اقتصادي صلب يتجاوز مجرد الأحلام والشعارات . وعلى الناصريين في الوطن العربي رسالة يجب أن يؤدوها نحو أمتهم العربية من خلال ترشيد مسيرة التكامل الاقتصادي وربطها بصورة لا انفصام لها بعملية التنمية حتى تخرج مصر وشقيقتها من قوقعة التنمية القطرية التي كانت في الأغلب وبالاً عليها جميعاً .

١١ / ٤ / ٣ — وإذا كان هذا التكامل الصناعي العربي ضرورة لا بد منها للنهوض بالاقتصاد العربي ، فإن التمسك له هو التعاون الفعال مع باقي دول العالم الثالث لتحقيق أهداف ثلاثة : الأول هو توظيف هذا التعاون في كسر حلقات التبعية وفي إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد يتميز بالتكافؤ في التعامل الدولي ؛ والثاني هو العمل على تخليص الدول الصناعية الوسيطة من الخط المشوه الذي يحيلها إلى بقع غريبة في جسد العالم الثالث يمكن أن تنتهي بتفتيت جبهته التي بنتها حركة عدم الإلحياز ؛ والثالث هو مساعدة الدول الأقل نمواً ، خاصة في القارة الأفريقية ، من الوقوع فريسة الاستعمار الجديد لتضرب بذلك نطقاً حول الوطن العربي يشل حركته على المدى البعيد . وفي هذا يجب ألا يغيب عن البال أن الكيان الصهيوني يضع القارة الأفريقية على رأس القائمة بعد الوطن العربي في مخططاته التوسعية . وعلى مجموعة الدول العربية ، لاسيما الأفريقية منها بما فيها مصر ، أن تعمل عن طريق علاقاتها المباشرة بدول القارة الأفريقية ومن خلال منظمة الوحدة الأفريقية على وضع برنامج متكامل للنهوض بالاقتصاد الأفريقي في إطار تعاونه العربي/أفريقي يستفيد منه الطرفان ، ويجعل منهما سوقاً واسعة لمنتجاتهما يجري التعامل فيها على قدم المساواة . وإذا كانت موارد وثروات القارة السوداء قد جعلتها موضع أطماع الرأسمالية العالمية واستعمارها القديم والجديد ، فإن على العرب أن يطوروا قدراتهم وخبراتهم ليساعدوا بها تلك القارة على الكشف عن تلك العروات واستخراجها دون ما استغلال ، وتجيئة أسواق عادلة لها من خلال تقسيم أوسع للعمل بين دول المنطقتين محوره التنمية الصناعية وما يرتبط بها من تطوير للبنات الأساسية ومصادر الطاقة ومن احتياجات غذائية ومن تطوير للخبرات ومؤسسات التمويل . ويفسح هذا مجالاً لمشروعات مشتركة ضخمة عبر القارة عليها أن تكون على المستوى الذي يسمح لها بالموقف وفي وجه عبارات الجنسيات ، مبتعدة عن الممارسات التي اتبعتها بعض الدول العربية في إقامة مشروعات مشتركة لا تستطيع أن تجعلها مجهودها الفردية المحدودة أداة فاعلة في تطوير العلاقات بين المنطقتين وفي النهوض باقتصادات الدول الأفريقية محدودة الدخل . ولعل البدء في تعاون صناعي جاد من هذا النوع يضع

ماطالب به الكثيرون من ضرورة إقامة حوار بين الجنوب والجنوب على أول الطريق الصحيح .

خامسا - البترول والطاقة :-

١/٥/٣ — يعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات التي حكمت تاريخ المنطقة العربية منذ أوائل القرن الحالى . وهو حاليا يشهد تحولات عالمية هامة تجعل لما يحدث خلال العقدين المقبلين آثارا بعيدة المدى على المستويين العالمى والعربى . والرصد السريع للحقائق يشير الى :

- تميزت الثورة الصناعية الثانية بتكثيف سريع لاستخدام الطاقة واحلالها محل العمل الانسانى فى الإنتاج ، ولإدخالها بقدر كبير فى الإستهلاك .
- تغيرت تركيبة مصادر الطاقة وقفز النفط إلى المقدمة ، ليتحول لأشكال متعددة فى الإستخدامات النهائية .
- عمدت الدول الصناعية إلى الاسراف فى استخدام الطاقة ، لاسيما المولدة من النفط ، فاضرة أسعارا متدنية له استنزفت بها موارد العالم الثالث من أجل الإسراع بتنمية قدراتها الصناعية .
- ولما كانت المنطقة العربية ، الواقعة فى النطاق الاستعمارى لتلك الدول تغطى بمروث نفطية هائلة ، فقد تعرضت لهجمات استعمارية شرسة ، وعندما تخفى الاستعمار فى ثوبه الجديد تعرضت المنطقة لعوامل التجزئة والنهب والتبعية لكى تظل الوقود الذى يشتعل من أجل دوران عجلة الصناعة فى خارجها .
- ويعتبر النمط الذى يجرى به الكشف عن النفط العربى واستخراجه نموذجا صارخا لممارسات عابرات الجنسية ، وللكيفية التى يتم بها تحويل ثروات هى من حقوق الشعوب التى تكمن تلك الثروات فى أراضيها إلى مقتصبها .
- وعندما استردت المنطقة للنفط جانبا من قيمته الإقتصادية الحقيقية ، تحول النهب إلى ما ترتب عليه من ثروات مالية سخرت لسد عجز الاقتصادات الرأسمالية ، بطرق مباشرة أو من خلال برامج التحديث التى سعت بها الدول النفطية إلى إزالة بعض ما فرض عليها من تخلف ، وإن لم تنجح فى أن تقيم بها قواعد إنتاجية مستقلة تحررها من قبضة التبعية والإستغلال .
- وقد صاحب ذلك تفاوتات فى الدخول بين دول عربية متقاربة فى مستويات النمو الإقتصادى (المنخفض) ، جعلت الوطن العربى أشد مناطق العالم تباينا فى توزيع الدخل ، داخل أقطاره وفيما بينها .

● وخلال التحول الحالى إلى الثورة التكنولوجية الثالثة حدثت اتجاهات متضادة عميقة المغزى . فعلى جانب تزايد الإعتماد على الطاقة فى العديد من النشاطات القديمة والمستحدثة . وعلى الجانب الآخر ظهرت مبتكرات تهدف إلى تقليل معدلات استهلاك الطاقة لكل استخدام على حدة . كما أدى ارتفاع أسعار النفط إلى ترشيد فى استهلاكه خفض بعض الشئ من الإسراف الذى ساد فى عصر الطاقة الرخيصة . وتوجه الدراسات الجارية إلى تطوير وسائل نقل الطاقة عن طريق ما يسمى بالموصلات الفائقة للتخلص من الإهدار الذى يحدث خلال النقل مما يساعد على نقل الطاقة الكهربائية مسافات طويلة دون فاقد يذكر . وسوف يكون لهذا مغزى كبير بالنسبة إلى إنشاء شبكات كهربائية مشتركة بين الدول المتجاورة . فاذا تحقق هذا فى أجل منظور فلن يكون بعيدا ذلك اليوم الذى تتعاون فيه دول أفريقية فى استغلال المصادر المائية فى أواسط القارة لتوليد كهرباء تكفى دول القارة التى مازالت مظلمة . وعلى مصر أن تأخذ تطور هذا الجانب فى الإعتبار وأن تقود حركة الدراسات والاستثمارات فيه لصالح دول القارة من خلال عضويتها فى منظمة الوحدة الأفريقية وبحكم موقعها بين دول حوض النيل الذى تعتبر منابعه من أغنى المناطق بالمصادر الكهربائية .

● وقد استغلت الدول المتقدمة حصيلتها من الإرتفاع فى عائدات النفط وما ترتب على ارتفاع أسعار النفط من تعديل فى اقتصاديات بدائله ، فى تطوير هذه البدائل ، بحيث بدأت الدول النفطية تفقد تدريجيا السيطرة التى استعادت لفترة قصيرة من الزمن ، ليعود سعر النفط الى الانخفاض ويجر وراءه اقتصادات الدول النفطية التى توسعت فى الإنفاق قبل إجراء توسع كاف فى الإنتاج . وبدأ الكثير منها يعانى من عجز ، بينما تعرضت الدول ذات العجز إلى مديونية متفاقمة .

● وانطلاقا من المستويات السائدة حاليا لأسعار الطاقة ومصادرها يمكن القول أن المرحلة المقبلة ستشهد اتجاهها لارتفاع أسعار الطاقة قياسا إلى أسعار المنتجات الأخرى ، مما يعنى ارتفاعا فى تكاليف الإنتاج خاصة بالوسائل المتطورة التى يتراد اعتمادها على استخدام الطاقة . ولا يقتصر هذا على الصناعة فقط ، بل إنه ينسحب أيضا على الأساليب المتقدمة للإنتاج الزراعى ، مما سوف يكون له مغزاه بالنسبة لمجهود توفير الأمن الغذائى (العربى) . ونظرا لأن بدائل الطاقة تحتاج إلى بحوث علمية لا تتوفر إمكانياتها إلا للدول المتقدمة ، فسوف تتحمل الدول النامية أعباء باهظة فى سبيل الحصول على احتياجاتها المتردية منها ، مما يؤثر على جهودها التنموية ويعرضها إلى مزيد من المديونية .

● وإذا كانت الدول المصدرة للنفط قد ضربت مثلا — من خلال التنسيق الذى حققته فيما بينها بتجمعها فى منظمة الأوبك — لما يمكن أن تفعله دول نامية من أجل تحسين شروطها فى التعامل الدولى بتضامنها ، فإن المثل المضاد الذى قامت به الدول الصناعية يثبت أن التعاون الجزئى قد يثمر ولكنه لا يدمم .

● وبالرغم من أن المنطقة العربية تمد العالم بأكثر من نصف حاجته من النفط فإن متوسط استهلاك الفرد العربي من الطاقة شديد التحدى ، خاصة في الدول الأقل نمواً . وما يشاهد من معدلات مرتفعة في بعض الدول الغنية هو نتيجة إسراف في الإستهلاك أو في استفاد الثروة الناضبة في صناعات مرتفعة الإستهلاك للهيدروكربونات . ويكفى أن نلاحظ أن متوسط استهلاك الفرد المصري من الطاقة أقل من ثلث استهلاك الفرد في فلسطين المحتلة ، رغم أنه أكثر من ضعف استهلاك الفرد في المغرب ومن تسعة أمثال بشقيقة في السودان . ان معنى ذلك أن المنطقة العربية مقبلة على فترة تتصاعد فيها معدلات استهلاك الطاقة بينما تتعرض مواردها منها إلى النضوب ، ابتداءً بخروج مصر وسوريا وغيرها من عداد الدول النفطية خلال سنوات قلائل . وهكذا تتحول المنطقة بسرعة من صافي تصدير إلى صافي استيراد .

● ومع خروج عدد من الدول النفطية من سوق التصدير بقدر البعض أن الدول العربية الغنية بمواردها النفطية (وفي مقدمتها الكويت والسعودية والعراق) سوف تعود لها سيطرة على مصادر النفط بينما ينتظر ان ترتفع أسعاره العالمية لتناقص المعروض بالنسبة إلى الطلب . فإذا تحقق هذا الارتفاع في الأسعار فإن هذا يعني ارتفاع تكلفة الطاقة بوجه عام مما يضيف أعباء على عمليات التصنيع والتنمية خاصة بالنسبة للدول التي تعوزها مصادر للطاقة . من جهة أخرى فإنه من غير المتوقع أن تسمح الدول الصناعية بارتفاعات كبيرة في الأسعار وإلا تعرضت لركود أطول مدى من ذلك الذي شهدته منذ بداية السبعينات ولا تزال تجاهد للخروج منه . لذا فإن انفراد عدد محدود من الدول العربية بمصادر رئيسية للنفط يمكن ألا يصبح مصلر قوة لها ، بل يضعها في مواجهة مباشرة مع الغرب الصناعي الذي سوف يسعى لتأمين احتياجاته بالشروط التي تناسبه هو ، خاصة وأن المصدر الرئيس الآخر المتاحة لأوروبا الغربية هو الإتحاد السوفيتي . بعبارة أخرى فإن المصالح العربية/السوفيتية ستكون أكثر تقارباً من المصالح العربية/الغربية ومع باقي العالم المستهلك للنفط ، بما في ذلك بعض الدول المنتجة حالياً للنفط .

٣/٥/٢ — إن تخطيط قطاع الطاقة يعتبر مفتاحاً لتخطيط التنمية في مجملها ، كما أنه بطبيعته تخطيط بعيد المدى سواء من حيث توفير متطلبات نمو هذا القطاع ، أو من حيث التوجهات بعيدة المدى التي يفرضها نموه على باقي الإقتصاد الوطني ، سواء في مجالات الاستهلاك وتطوير مستويات المعيشة أو في تحديد اتجاهات التوسع العمراني أو في نمو القطاعات الإنتاجية الأخرى . ويتعرض مستقبل مصادر الطاقة إلى تغيرات كبيرة خلال السنوات المقبلة ، وهي تغيرات لها انعكاسات متعددة على مصر والدول العربية يمكن أن تؤدي إلى إعادة رسم هيكل العلاقات داخل الوطن العربي وبينه وبين باقي جهات العالم :

● فالمصادر المائية (الهيدروليكية) محدودة لدى الوطن العربى . بالمقابل فإن القارة الأفريقية لديها إمكانيات كبيرة . غير أن استغلالها وتوجيه جانب منها إلى الوطن العربى يقتضى تخصيص استثمارات كبيرة كما يتوقف ما يمكن توجيهه إلى اجزاء من الوطن العربى على تقدم أساليب المحافظة على الكهرباء خلال النقل لمسافات طويلة . وهذا التقدم لا يزال فى بدايته وهو موضع أبحاث معقدة فى الدول المتقدمة .

● والمصادر النفطية أصبحت محدودة العمر ، وسوف يؤدى تركيزها فى عدد محدود من الدول إلى اضطراب هذه الدول إلى رفع معدلات إنتاجها وسرعة استنفاد مواردها منها وهو ما سوف يعنى عودة الدول العربية النفطية إلى تجاوز إنتاجها لحاجاتها المالية الجارية ، مما يعرضها إلى تحويل ثرواتها الطبيعية إلى أصول مالية تتعرض إلى المخاطر كما أثبتت التجربة فى العقدين السابقين . وسوف يتم هذا من خلال ممارسة ضغوط عليها لكى تنتج ما تحتاجه الدول المستهلكة وليس ما تحتاجه هى .

● وخلال ذلك سوف تخرج عدة دول عربية من قائمة الدول المصدرة للنفط إلى نطاق الدول المكنتية ذاتيا ثم إلى دول مستوردة . وتعتبر البحرين ومصر من أولى الدول المرشحة للخروج ، يليها سوريا وعمان وقطر (وإن كانت هذه الأخيرة تتمتع باحتياطي كبير من الغاز الطبيعى) . أى أن هذا الخروج سوف يصيب جانبا من الدول الخليجية التى تعتمد ثرواتها اعتمادا شبه كلى على النفط ، مما يضعها فى موقف حرج لأنها تسعى لإقامة صناعات شديدة الإعتماد على الطاقة بحكم محدودية مواردها البشرية ، كما أنها تنجه إلى استخدام النفط والغاز كمواد أولية فى التصنيع مما يقتضى إعادة النظر فى مستقبل هياكلها الإنتاجية وإمكان استمرار الجدوى الاقتصادية لعدد من مشروعاتها الكبرى بالإعتماد على استيراد الخامات من جاراتها .

● وبالنسبة لمصر فإن التحويل سيكون عميق المفزى . فقد بدأ النفط يحتل موقعا متقدما من اقتصادها . وسوف يعنى تراجع مصادرها منه ومصادر عدة دول عربية حدوث آثار مضاعفة : فالعائدات من تصدير البترول سوف تتناقص بسرعة ، كما تتناقص تحويلات العاملين فى الدول الخليجية ، وما تستطيع ان تقدمه هذه الدول من معونات ، بينما تتعرض إيرادات قناة السويس من ناقلات البترول إلى التراجع ، كما أن إيرادات السياحة العربية تصبح مهددة بالجمود . ويشير كل هذا إلى ان الاقتصاد المصرى الذى يتعرض للركود بسبب تمحوره حول القطن لمدة طويلة ، سوف يتعرض لموجة جديدة من الركود بل والإنكماش بسبب تمحوره حول البترول فى الوقت الذى أصبح القطن فيه معرضا لاختفاء من قائمة صادراته . إن هذا يشير إلى ان القضية تتجاوز مجرد نقص مصادر الطاقة وموارد خامات عدد من الصناعات الجديدة ، إلى فقد المصدر الرئيسى لتحويل احتياجات الاقتصاد المصرى ، إنتاجية كانت أم إستهلاكية ، ام سدادا لديون تراكمت نتيجة سفه السياسات الاقتصادية .

● وقد أصبحت الطاقة النووية (الإنشطائية) هي المرشح الأول كمصدر بديل . وتخضع هذه الطاقة لسيطرة الدول المتقدمة التي تسعى في الوقت نفسه إلى جعل العالم الثالث حظيرة للنفايات المتربة عليها مهددة يئته بالتلوث لآلاف من السنين . وبالرغم من المخاطر التي انتضحت أبعادها في أعقاب كارثة تشيرنوبل فإن العالم المتقدم لا يزال محجما عن العودة إلى استخدام موارده من الفحم حرص على تفادى ما يترتب عليه من تلوث لبيئته .

● ولا تزال الأبحاث تجرى حول بدائل أخرى ، في مقدمتها الطاقة النووية الاندماجية التي تتميز بقدرة عالية على المحافظة على المصادر الأولية للمواد المشعة وبالتالي فهي أطول عمرا وأكثر نقاء . وهناك أيضا الطاقة الشمسية التي تتمتع المنطقة العربية بميزة نسبية كبيرة فيها ، غير أنها مازالت محدودة باستخدامات إستهلاكية لا تشكل نسبة يعتد بها من جملة الإحتياجات . وتكمن الجدوى الحقيقية لهذا المصدر حينما يقترن بإسالة الهيدروجين الذي أثبتت التجارب مؤخرا أنه يمكن ان يقضى على مشاكل التلوث ، وأن يحل محل الوقود السائل الذي يظل ضروريا لتسيير معظم وسائل النقل الحالية كالسيارات والقطارات والطائرات والسفن .

● ومن كل ما تقدم نجد أننا نواجه تحديا كبيرا في سبيل توفير مصادر جديدة للطاقة ، وأن علينا ان نحسم الإختيار بين منهجين : ان نتظر ما تتمخض عنه جهود الدول المتقدمة ، وحيت لن يوجد ما يضمن ان يتفق ما نتوصل إليه مع تركيبة الموارد المتاحة لنا ، كما يكون علينا قبول ما تفرضه تلك الدول من شروط لتزويدنا بما نحتاجه من طاقة . أو أن ندخل في مضمار بحوث الطاقة لكي نضمن أن نتجه هذه البحوث وجهة تناسب مواردها الذاتية ، وان نسيطر ، ولو جزئيا ، على تكنولوجيا الطاقة التي سوف نحتاج إلى تركيبها بصورة مستمرة ، وتخفيض الكلفة ضمنا لسلامة اقتصاديات ما يبنى عليها من مشاريع استثمارية .

٣ / ٥ / ٣ — إن ما يحدث الآن في الوطن العربي في مجال مصادر الطاقة يثير القلق . ففي مجال البترول أقام العرب منظمة خاصة بهم منذ عشرين عاما . وبغض النظر عن الظروف التي نشأت فيها تلك المنظمة ، والتي كانت مصر الناصرية تدعو إليها على نحو مغاير ، فقد بدأت ، بعد توسعها لتشتمل جميع الدول العربية المنتجة للنفط ، تتجه إلى بحوث ضرورية لتنمية القطاع الذي تعمل فيه ، وتقيم عددا من المشروعات المشتركة التي تسد جانبها هاما من إحتياجات الوطن العربي ، خاصة في مجال الخدمات البترولية التي ظلت حكرًا على عابرات الجنسية . غير أن هذه النجاحات أزعجت قوى يهيمها إبقاء هذا الوطن أسير التبعية والفرق . فقد أدى انفراد دول الخليج بتجمعهم الإقليمي الخاص إلى تأكيد التناقض المصطنع بين مصالح الدول الخليجية شديدة الإعتماد على النفط ، ومصالح باقي الدول العربية المنتجة للنفط والتي تتميز عنها بتنوع مواردها (بما في ذلك العراق ، رغم أنه دولة خليجية) ولكنها تعاني في

الغالب من عجز في موازين مدفوعاتها . وشيئا فشيئا بدأت اجتماعات وزراء النفط في مجلس التعاون الخليجي تسيطر على مصر منظمة الأوبك ، إلى أن تقرر مؤثرا تجميد نشاطها البحثي كجزء من عملية تحجيم المنظمات التكاملية القومية . كذلك أدت محاولات بعض تلك الدول اقامة صناعات على أساس النفط والغاز في إطار اندماج في السوق الرأسمالية العالمية إلى تعرضها لضغوط جعلتها تنجبه إلى اجراء حوارات سياسية مع الدول الغربية متباعدة عن اطارها الطبيعي وهو الإطار القومي الذي كان لابد ان تتكامل اقتصاديا معه وأن يكون مساندا لها في حوارها وليس مستتبعا . وعندما تعرض العراق لتدمير مفاعله النووي الذي كان سوف يضيف إلى مصادر الطاقة لديه ويجعله اقل اعتمادا على النفط موفرا لإياه للصناعة والتصدير ، تقاعس العالم العربي وبخاصة الدول النفطية عن اتخاذ موقف حاسم يضع العالم في مواجهة العريضة الإسرائيلية . وقبل ذلك حدث تعاون مائل أمام قيام العصابات الصهيونية بتدمير قطعة حساسة من قطع ذلك المفاعل وهي لا تزال في ميناء التصدير الفرنسي حتى يتأخر برنامج إكمال المفاعل بضع سنوات ، وأمام اغتيال تلك العصابات للعالم النووي المصري الدكتور المشد . وبعضى الكيان الصهيوني في تبجحه لكى يهد بتدمير أى مفاعل نووى يقام في المنطقة ، من باكستان شرقا حتى الأطلسي غربا . وليس سرا أن الولايات المتحدة وقفت من قبل ، ومن ورائها الغرب الرأسمالي ، في وجه بناء السد العالي ، وكان يمكن أن تذهب إلى حد تدميره في ١٩٦٧ لو أن الحرب التي خططت لها لم تحقق نتائجها في أيامها الأولى . وكان الهدف الواضح هو منع الثورة المصرية من المضى قدما في طريق التصنيع والتنمية المستقبلية الذي عقدت العزم عليه . بالمقابل فإنه عندما انطلقت اسرائيل كالكلب المسعور تنهش في منطقة القتال من السويس حتى بورسعيد ، حرصت على الإبتعاد عن بترول خليج السويس الذي كانت ترعاه أهميكا ، تسيقا منهما في العدوان ، وإشارة إلى أن تبييع المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة يمكن ان ينجحها من الاعتصاب . وبعضى مسلسل البترول والموارد المعدنية الهامة الأخرى ليضيف إلى مآسى الوطن العربي . فجزء هام من مشاكل السودان مع جنوبه مرجعه البترول المنتظر . وصراع اليمن تغذيه همسات تبث في نفوس الأشقاء اطماعا بالإنفراد بمصادر نفطية تحيل الفقر ثراء . وحروب المغرب العربي ، في الصحراء وفي تشاد ، يتقاتل فيها أبناء الأمة الواحدة طمعا في مناطق تعمر بموارد معدنية تنتظر من يستخرجها . وفي الفضاء تسبح أقمار صناعية تستشعر ما في باطن أراضينا ولا يلقى اليها من معلومات كشفت عنها إلا ما ترغب القوى المطلقة لتلك الاقمار (التي تسهم في السيطرة عليها عقول عربية) أن توجه نظرها إليه ، وعندئذ تكون مستعدة بشركاتها لتستغل ما تحتاج إليه من مواردها وبشرطها هي . إن استمرار هذه الأوضاع في عالم يتزايد تحكم الطاقة فيه يجعل مستقبل التنمية في العالم العربي مرهونا بزيادة القوى التي استعمرته في الماضي ، وتلك التي تسعى للسيطرة عليه في الحاضر والمستقبل . وحتى يمكن الخروج من هذا المأزق علينا أن نسترد مقاليد أمور الطاقة بيدينا ، وهو ما يتطلب تعاوننا عربيا جادا لأن المطلوب يفوق قدرات أى دولة على حدة أو أى اقليم منفردا . ونقطة البدء هي انشاء (أو تحويل منظمة الأوبك الى) وكالة عربية للطاقة والموارد المعدنية تخصص لها موارد كافية ،

مالية وبشرية ومادية ، لتتولى التخطيط لمستقبل الطاقة في إرجاء الوطن العرى ، وتقوم بإسهام جاد في الكشف عن ثرواته وفي عمليات الإستخراج ، وفي البحوث الأساسية والتطبيقية اللازمة لدخول هذا الوطن القرن الحادى والعشرين وهو مسيطر على مقدراته وعلى مصيره .

٤/٥/٣ — لا يتوقف تخطيط قطاع الطاقة عند حد تنمية المصادر الأولية للطاقة ، إذ لابد ايضا من تخطيط المصادر الثانوية لها ، وهى المصادر التى تحيل المصادر الأولية إلى صورة صالحة للاستخدام . فالبتروىل المستخرج مثلا قد يحول إلى منتجات بترولية صالحة للاستخدام بصورة مباشرة ، أو فى إقامة محطات كهربائية يذهب ناتجها إلى الاستخدام الفعلى للطاقة . ويرتبط بهذا إقامة شبكات النقل والتوزيع سواء ما بين مواقع المصادر الأولية والمصادر الثانوية ، أو ما بين هذه الأخيرة ومواقع الاستخدام النهاى . وينطلق هذا التخطيط من أوجه الاستخدام النهاى على المدى البعيد والتى تشمل :

- تطوير مستوى المعيشة وما يرتبط به من تزايد فى الإستهلاك العائلى للطاقة نتيجة دخول مزيد من أدوات الإستهلاك المستخدمة للطاقة ، لاسيما السلع المعمرة التى أصبحت السمة المميزة للحضارة الحديثة .

- غير أن هذا لا يعنى الانسياق إلى ما تمليه هذه الحضارة فى الصيغة التى تفرزها أنماط الإستهلاك فى الدول الصناعية ، وهى الصيغة التى أدت إلى تزايد الاعتماد على استيراد منتجات متطورة بينما الحاجات الأساسية شبه مفتقدة . ولعل التحكم فى تطوير استهلاك الطاقة وترشيده هو أفضل السبل إلى ترشيد أنماط الإستهلاك والإبتعاد بها عن الخلل الذى كان له أسوأ الآثار على مسارات التنمية وعلى الإختيارات الإنتاجية والإستراتيجية التى أدت الى أضعاف القدرات الإستراتيجية وإعطاء أولوية لطلب الفقات القادرة على حساب أساسيات الحياة التى تعانى الجماهير من صعوبة الحصول عليها .

- كذلك فإن الترشيح لا يعنى فقط التدرج فى توفير متطلبات الحياة عبر الزمن على المستوى الوطنى ، بل إنه يتضمن أيضا أحداث توازن محكم بين الأقاليم ، لاسيما بين الريف والحضر ، بحيث تنال مناطق الريف حظا عادلا دون أن تجور عليه المدينة التى تستأثر بالنصيب الأوفر فى معظم أرجاء الوطن العرى ، مما يجعل الريف منطقة طاردة إلى المدينة التى يزيد اكتظاظها ومن ثم ضغطها للحصول على المزيد على حساب الريف .

- وبنفس المنطق فإن هذا التوجيه لمستويات استهلاك الطاقة يصبح أداة فعالة فى تخطيط المناطق الجديدة التى لابد من تنميتها من أجل تحقيق امتداد عمرانى يعيد التوازن إلى التوزيع السكانى الذى أصبح ضرورة حيوية للتخفيف من التركيز فى الوادى وما يترتب عليه من زحف العمران على الأرض الزراعية ورفع أسعارها مما يخل باقتصاديات الإنتاج الزراعى .

● غير أن الإستخدام الأهم من وجهة النظر التنموية هو توفير الطاقة لأغراض الإنتاج ، خاصة في تطوير الزراعة والصناعات الجديدة والخدمات المتطورة . ومن المتوقع أن يؤدي هذا إلى سرعة نمو الاحتياجات من الطاقة بأسرع من النمو الإقتصادى الكلى . ومع ارتفاع معدلات النمو وزيادة روابط التكامل بين دول الوطن العربى تزداد احتياجات قطاع النقل من الطاقة . ويعنى هذا ضرورة تخطيط هذا القطاع ، والمفاضلة بين وسائل النقل المختلفة ، داخل المراكز السكانية وبينها ، وبين الدول العربية ، على نحو يأخذ فى الاعتبار ما سوف تكون عليه أنواع الطاقة المستقبلية واقتصادياتها .

● ويعنى كل هذا أن تخطيط قطاع الطاقة يتضمن إعادة رسم الخريطة السكانية ومواقع وأنواع النشاطات الاقتصادية . ويتطلب هذا الأمر تحليلات حساسية كبيرة الحجم مما يقتضى الإستعانة بالحاسبات الإلكترونية الضخمة . وبما يوضح مدى الإنكشاف الذى يتعرض له الإقتصاد الوطنى أن الجهات المسؤولة عن تخطيط قطاع الطاقة تستعين بالخبرات الأجنبية - الأمريكية - التى تتجمع لديها بذلك معلومات هائلة عن دقائق الإقتصاد المصرى ، فتسمى - متزعة بعدم توفر القدرات التحليلية محليا - إلى نقل هذه المعلومات لتقوم بتحليلها ثم تقديم النتائج التى لا يعلم مدى صدقها إلا الله . إن هذا هو قمة الإنكشاف والإستسلام فى صنع القرار لجهات هى آخر من يهجم مصلحة الاقتصاد المصرى . إن دواعى الأمن واستقلال القرار بشأن مستقبل التنمية تفرض ضرورة قيام الخبراء المصرية منفردة - وهى ليست ضئيلة - بهذا العمل حتى يأبى القرار مصريا خالصا . وعلى الخبرة المصرية أن تنمو لكى تصبح قادرة على تقديم المعونة إلى الأشقاء العرب ، عملا على كسر حلقة التبعية التى تفرض من خلال ما يسمى بالمعونات الأجنبية .

٣/٥/٥ - وتظل قضية أسعار الطاقة من القضايا الجديرة بالاهتمام . فعل سبيل المثال لو صبح ما يردد من أنه ابتداء من منتصف التسعينات سوف تعود أسعار النفط ، وبالتالى الطاقة بوجه عام ، إلى الإرتفاع فإن هذا يقتضى إعادة النظر فى جدوى المشروعات التى يمكن أن تقام حاليا بناء على ما هو سائد من أسعار للطاقة . بل إن الإرتفاعات المتوقعة فى هذه الأسعار سوف تنطوى على ارتفاعات فى أسعار المنتجات الصناعية والزراعية مما ينشئ ضغوطا جديدة على موازين المدفوعات تدخل العالم فى دوامة تضخمية جديدة أطول أجلا من الموجة الحالية ، وهو ما يعنى مزيدا من المديونية للعالم الثالث . والاحتكام إلى الأسعار العالمية التى ثبت أنها تتعرض لتقلبات شديدة نتيجة تلاعبات الدول الصناعية فى الأسواق العالمية يثير متناقضات عديدة . فهو ينقل هذه التقلبات إلى الأسواق المحلية مما يهدد استقرارها . ونظرا لأن قيم عملات الدول النامية تتعرض للهبوط على المدى الطويل بسبب ما تتعرض له من عجز فى موازين مدفوعاتها ، فإن وقع الإرتفاع فى الأسعار العالمية يكون أشد عليها منه على الدول الصناعية . من جهة أخرى فإن أسعار الطاقة تعتبر من التماذج التقليدية للأسعار التمييزية حيث يمكن محاسبة كل نوع من أنواع الاستخدام بسعر خاص ، مع ضمان تحقيق عائد مناسب من مجمل مبيعات

الطاقة ، يجعل بعض الأسعار دون المتوسط والآخر فوقه حيث يكفل السعر المتوسط ومحا عادلا لقطاع الطاقة . أما إذا فرض سعر موحد على جميع الاستخدامات يتفق مع السعر العالى فإن معنى هذا أن البلدان ذات الميزة النسبية في الطاقة الرخيصة سوف تفقد هذه الميزة ، التي تتحول إلى أرباح كبيرة لقطاع الطاقة على حساب باقى القطاعات . وعلى الدولة عندئذ أن تقطع جانباً من هذه الأرباح الإضافية لتدعم بها قطاعات حيوية مرتفعة الاستخدام للطاقة . فعندما أنشأت الدولة السد العالى الذى أمدها بطاقة كهربائية رخيصة ، تمكنت من إقامة صناعات كيميائية ومعدنية أساسية بتكلفة معقولة نتيجة لخص ما تحصل عليه من طاقة . غير ان ما حدث خلال السبعينات ، وتحريض من البنك الدولى ، هو الدعوة إلى تحديد سعر موحد للطاقة على جميع الاستخدامات بدعوى تصحيح اقتصاديات قطاع الطاقة وفقاً للإرتفاع الحاد الذى أصاب أسعارها عالمياً ، وكان القصد الحقيقى هو إصابة اقتصاديات الصناعات الأساسية ، وهى المجال الطبيعى للقطاع العام ، بالشلل كجزء من الحرب المعلنة على هذا القطاع . إن استخدام السعر كحصصاً تقرر بها جميع الرؤوس معناه تغليب القوى الغلبة للسوق على الإختيار الواعى للمتغيرات التى تتفق وأهداف التنمية . وإذا كانت دعوى تحكيم سعر السوق تستند إلى مقولة الترشيد فإن الترشيد يجب أن ينصب على نواحى الإشراف لا على الضروريات . ولذلك فإن تخطيط أسعار الطاقة يجب أن يراعى :

- تحديد سعر متوسط يحقق هامشاً معقولاً لقطاع الطاقة ، ويؤمنه من التقلبات التى أصبحت خاصة بميزة له . ويعنى الإستقرار أن يرتفع العائد خلال فترات انخفاض الأسعار (العالمية) لتكوين احتياطي يساعد على عدم القفز بالسعر عند كل بادرة ارتفاع . ويراعى في الوقت نفسه أن يتحرك السعر تدريجياً مع الاتجاه العام لأسعار الطاقة .

- تحديد أسعار دون المتوسط للإستخدامات الضرورية . هذه الإستخدامات تشمل الاستهلاك العائلى الأساسى الذى هو حق لكل فرد من أفراد الشعب ، وما يلزم لأغراض الانتاج في القطاعات الأساسية التى لابد منها لتحقيق تنمية سريعة في كافة القطاعات ، والإستفادة من المزايا النسبية القائمة . ويعتبر قطاع النقل من أهم القطاعات التى يجب أن تتلقى رعاية خاصة ، نظراً لأن أى ارتفاع في تكلفته (الذى تلعب فيها الطاقة دوراً مؤثراً) يتسحب مباشرة على باقى القطاعات محدثاً موجة تضخمية مضاعفة . وتعطى الأولوية للنقل العام للركاب ولنقل البضائع .

- فرض أسعار فوق المتوسط على الإستخدامات غير الأساسية بفرض تعويض ما يتحمله القطاع بالنسبة للإستخدامات الأساسية ، بما في ذلك الإستهلاك العائلى البذخى والقطاعات الإنتاجية ذات الأولوية المتأخرة . ويساعد هذا على تحقيق هدفين : الحد من الإهدار في استخدام الطاقة واستبقائها للإستخدامات الأكثر إلحاحاً (بما في ذلك التصدير إذا كانت الدولة منتجة للطاقة) ، والحد من نواحى الإستهلاك والإنتاج المسرفة في استخدام الطاقة .

- وعلى الدولة أيضا أن تسهم في الجهود الدولية الرامية لتحقيق الاستقرار في أسعار الطاقة والحد من اتجاهها إلى الإرتفاع الحاد في المستقبل .

سادسا - قطاعات التنمية البشرية :-

١/٦/٣ - التنمية بالبشر واللبشر ، هم صانعوها وهم حاصدو ثمارها . لذلك فإن القطاعات التي تُمس التنمية البشرية بصورة مباشرة ، والتي يندرج معظمها ضمن قطاعات الخدمات ، خاصة خدمات المجتمع ، يجب أن تلقى أولوية متقدمة وإن تعالج من منظور بعيد المدى نظرا لبطء العائد منها ، وهو أساسا عائد غير مباشر . ونتيجة لذلك فإن المشكلة الرئيسية التي تواجه المخطط هذه القطاعات أنها لا تخضع للحسابات التقليدية للتكلفة والعائد التي تنطبق على القطاعات الاقتصادية الأخرى . ولهذا فإن استخدام بعض المؤشرات التخطيطية الشائعة ، مثل الدخل المتولد من نشاطها أو العائد على الاستثمار فيها يجعلها تحصل على أولوية متأخرة . فإذا جرى الالتزام بهذه المؤشرات فإن نقص ما يخصص لها يؤدي مع الزمن إلى محدودية قدرة العنصر البشري على الإسهام في التنمية مما يكون له انعكاس سيء عليها في الأجل الطويل . من جهة أخرى فإن ضعف نمو هذه القطاعات التي يعتبر ناتجها ضمن الحاجات الأساسية ، يؤدي الى قلق اجتماعي واضطراب سياسي بسبب ما يتولد عنه من شعور بعدم قدرة التنمية على مواكبة طموحات البشر وعلى تحقيق ما انعقد عليها من آمال . ويحكم الطبيعة المجتمعية لهذه الخدمات فإن المسؤولية الرئيسية عنها تقع على عاتق الدولة ، التي يكون عليها ان تتولاهما بصورة مباشرة أو أن تشرف على ما يتم خارج سيطرتها المباشرة . ويعنى هذا ضرورة تدبير الموارد اللازمة ، ليس فقط لأغراض الاستثمار ، بل وأيضا لمرحلة الأداء . ويحكم ما يتعرض إليه الاقتصاد الوطنى من ضغوط خلال عملية التنمية ، ويحكم المسألة التي يتعرض لها الجهاز الحكومى والميزانية العامة عندما تتجسد تلك الضغوط فى شكل صعوبات اقتصادية ، فإن قطاعات التنمية البشرية تكون عادة من أولى ضحايا سياسات مواجهة تلك الصعوبات ، خاصة إذا كان صندوق النقد الدولى وراء تلك السياسات . ونتجه السياسات إلى تقليص حصة تلك الخدمات من الاستثمار بحجة توجيه مزيد من الموارد إلى الأنشطة سريعة العائد عملا على رفع الدخل الذى يكون قد تعرض لنموه إلى التراجع . كذلك فإن تخفيض الإنفاق الجارى على وحدات الخدمات يبرر بالحاجة إلى تخفيض العجز فى الميزانية . فإذا أمكن تصحيح العجز الجارى (وهو نادرا ما يحدث) فإن التخلف الذى يكون قد أصاب تلك الخدمات يصعب تعويضه دون تعرض الميزانية العامة لضغوط جديدة ، خاصة وأن الوقت الذى يمضى خلال فترة تصحيح الأوضاع السابقة يعرض مسيرة التنمية للتعثر بسبب تخفيض مخصصات التنمية عامة وكنتيجة لانكماش قطاعات التنمية البشرية بوجه خاص . هذا التعثر فى التنمية يحد من نمو موارد الميزانية العامة وبالتالي من قدرة هذه الميزانية على تعويض ما تعرضت له تلك القطاعات من انكماش . وهكذا تبدأ حلقة جديدة

من المسلسل يتولاها البنك الدولي هذه المرة تطالب بإفساح مجال للقطاع الخاص لكي يدخل بثقل أكبر في هذه القطاعات وفقا لمعاييرها التي تخضع لاعتبارات السوق . وشيئا فشيئا يتراجع دور الدولة وتسود قوى السوق ، مما يعنى أن حق الحصول على نتائج هذه القطاعات يتجه الى الفئات القادرة التي تسيطر على مقاييد الإقتصاد الوطنى ، ومن ثم على الحياة السياسية للمجتمع . إن هذه الصورة ليست إفتراضية ، بل هى تلخص ما حدث منذ بداية السبعينات والذي وصل إلى ذروته فى الوقت الحالى . وبناء عليه فإن الموقف من تنمية هذه الخدمات لا يتطلب فقط ردها الى اصولها ، بل لابد ايضا من وضعها فى إطار اعادة توجيه مسار الاقتصاد الوطنى الوجهة السليمة .

٢/٦/٣ - ويتصدر قطاع التعليم قائمة هذه القطاعات . والمشاهد ان ما يدور من حوار حوله هو حوار يساء - عن عمد - توجيه . فالتعليم ، بحكم الدستور « حق تكفله الدولة » (مادة ١٨) ، و « التعليم فى مؤسسات الدولة التعليمية مجاني فى مراحله المختلفة » (مادة ٢٠) ؛ بينما يعتبر « محو الأمية واجب وطنى تجند كل طاقات الشعب من أجل تحقيقه » (مادة ٢١) . ويتم هذا وفقا للمبدأ الدستورى الأساسى وهو ان « تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين » (مادة ٨) . إن هذا المبدأ يفرض ان يكون لكل مواطن فى سن التعليم فرصة متكافئة فى مؤسسات الدولة التعليمية أى حق فى التعليم المجان بنص الدستور . فلا مجال إذن لأى نقاش حول مجانية التعليم ، فهذا أمر محسوم . بالمثل فإن قضية محو الأمية لا تحتمل أى تراخ لأنها تشكل واجبا دستوريا . وتغفل الدولة عن أى من هاتين المسؤوليتين هو مجافاة للدستور ويجب أن نحاسب عليه . وهنا يجب ألا تثار القضية من منظور أن الدولة شئء والمجتمع شئء آخر ، بل وربما مضاد ؛ فحيننا نقول أن المسؤولية تقع على الدولة فإن المقصود هو أنها مسؤولة مجتمعية ، حيث الدولة (بمعنى جهاز الحكم) هى الممثل الشرعى للمجتمع . وهذا يتطلب أساسا ان تتوفر فيها هذه الصفة ولا تكون نائبا عن شريحة متميزة من المجتمع تضع مصالحها الخاصة فى موضع تناقض مع المصلحة العامة للمجتمع . والرابطة بين القضيتين : قضية حق التعليم (ديمقراطيته) وقضية الديمقراطية السياسية ، هى رابطة عضوية ، فغياب احدهما ينفى قيام الآخر . ويكفى أن نشير إلى أن إحصاءات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لسنة ١٩٨٦ تشير إلى أن نسبة التلاميذ فى التعليم الحكومى فى المراحل قبل الجامعية إلى جملة السكان تبلغ فى مصر ١٦,٥ ٪ وهى أدنى من نظيراتها فى باقى الدول العربية عدا المغرب (١٥,٣ ٪) والدول الأقل نموا (وهى السودان والصومال وموريتانيا وبنان حيث تتراوح النسبة بين ٦ ٪ ، ١٢ ٪) . كذلك فإنها تشير إلى نسبة الأمية بين فئات الأعمار ١٥ الى ٤٥ تبلغ ٤٣ ٪ مقابل ٤٤ ٪ على مستوى الوطن العربى ، وكلتاهما نسبة شديدة الارتفاع ، لاسيما أنها لا تضم الفئات التى تجاوزت ٤٥ سنة من العمر ، والأمية فيها أشد . ويتضح مدى التدهور الذى أصاب التعليم وأسهم فى إزمان ظاهرة الأمية من أنه بينا كانت فى ١٩٦٥ نسبة الاطفال المسجلين فى التعليم الإبتدائى فى مصر تبلغ ٧٥ ٪ متجاوزة النسبة المماثلة فى الدول التى تنتمى إلى مجموعتها مصر

حسب احصاءات البنك الدولي والتي كانت ٧٠٪ . فان تلك النسبة بلغت ٨٨٪ في ١٩٨٣ مقابل ١٠٧٪ في نفس المجموعة ، بل إنها تدنت عن النسبة في الدول الأفقر وهي الدول الأفريقية غير العربية والبالغة ٩٨٪ (بعد ان كانت ٤٥٪) . كذلك فإن مشكلة التعليم تتعقد بسبب المحاولات العربية المرجاء لتحويل التعليم تدريجيا إلى القطاع الخاص حيث أجيّزت أنواع من التعليم تختلف عن نوع التعليم العام بحجة هذا الاختلاف ذاته . ففي عصر ما يسمى بالانفتاح وتشجيع الإستثمار الأجنبي ، أنشأ القطاع الخاص مدارس - كخلف للمدارس التبشيرية الأجنبية - تميز نفسها بأنها مدارس لغات . وانجته أبناء الطبقات القادرة إلى هذه المدارس ليتحول الشعب إلى فئتين متنافرتين : أبناء العامة الذين تتناقص حصيلتهم التعليمية التي يتلقونها في فصول تكتظ بتلاميذها وفي ساعات محدودة تتزاحم عليها دورات يرغب عنها الإنتظام وتناسب التوقيت مع متطلبات سلامة التنشئة والإستيعاب وتلقى اليوم المواد من مدرسين تنقل كاهلهم أعباء الحياة فيتحولون إلى باحثين عن دروس خصوصية ، يفقدوا من اللهث وراءها كرامة المعلم وهيبة المربي ؛ وأبناء الخاصة الذين يترفعون عن لغتهم الوطنية ويبغون أنفسهم للعمل لدى رب العمل الأجنبي وللإنتاء إلى حضارة غريبة عن حضارتهم الأصلية . بالمقابل سعى البعض إلى إنشاء ما يسمى بالمدارس الإسلامية كرد فعل لهذا الاغتراب لتحديث اغترابا من نوع آخر بالتركيز على جانب قد تكون له أهميته ولكنه يبتعد بالتعليم عن مفهومه السليم . وهكذا أدى فتح الباب للقطاع الخاص وجعل المبرر له هو تقديم أنواع خاصة من التعليم خلافا للتعليم العام إلى تشتت أفراد الجيل الجديد ، مما سوف يكون له عواقب وخيمة على التركيبة الاجتماعية المستقبلية . ويدعو هذا إلى ضرورة تنقية مسار التعليم مما علق به :

- عودة الدولة إلى تحمل مسؤوليتها ، وقيام المجتمع بمساندتها في ذلك ، وهو ما يتطلب شرعية تمثيلها له من خلال إرساء أسس ديمقراطية حقة .
- رد الهيبة إلى المعلم بتحسين أوضاعه ، وتوفير الضمانات لهذه الفئة لتقوم بالدور الحيوي الموكّل إليها وهو تنشئة جيل قادر على صنع حضارته وتنمية مقدراته معتمدا على نفسه وعلى ما يحصله ويطوره من معارف .
- وبالتالي إزالة التمييز الطبقي الذي يترتب على تفاوت قدرات فئات المجتمع على تحمل أعباء الدروس الخصوصية ، المادية والنفسية التي تفقد الناشئ احترامه للجيل السابق له والذي يجسده معلم يستخدمه ذووه بأجر ويضرب أمامه مثلا سيئا باهمال عمله من أجل إجباره على التوجه إلى الدروس الخصوصية أو ان يندب حظه على انه لم يلتحق بمدرسة خاصة .
- تصفية الأنواع الشاذة من التعليم الخاص الذي لا يترتب عليها إلا فقدان الهوية الوطنية والقومية ، وتعميق الفرق الإجتماعي الذي يخلق الأرضية الخصبة للتعايش مع التبعية التي يراد فرضها على المجتمعات العربية .

● حماية التعليم الجامعى من التوجهات التى يراد فرضها عليه ، بالمناداة مرة بإنشاء جامعة أهلية ، وأخرى بإنشاء كليات تكنولوجية من خلال قطاع استثمارى مشترك . إن هذا لو تحقق لكان معناه غرس التبعية فى مرحلة أكثر تكبرا مما تطمع فيه الرأسمالية المستغلة : فالمعهد العالى الذى يعد فيه الشباب لدخول الحياة العملية ملك لها ، وما يتم تدريسه فيه تحدده اختياراتها هى وليست الاختيارات الوطنية المستقلة .

٣/٦/٣ — إذا كان الأمر كذلك فإن القضية الجوهرية التى يجب توجيه الاهتمام إليها هى قضية محتوى التعليم . لقد انقضى ذلك العهد الذى كان التعليم فيه يقف عند حد توصيل جيل ما حصّله من معرفة إلى الجيل الذى يليه . لقد أصبح التعليم يعنى خلق القدرة لدى الجيل الجديد على التعايش مع أسس العلوم التى تتوفّر وتتطور وتنمو خلال مستقبل حياته ؛ فهى ليست علوم الماضى بل علوم المستقبل . ولم تعد مهمة التعليم تلقين الدارسين علوما أساسية متوارثة لكى يكتسبوا منها معرفة تساعد على تطبيقها فى حياتهم العملية التالية فقط ، بل اكتسابهم المعرفة بالمستجد فى العلوم الأساسية وبالقدرة على تطويرها . ويعنى هذا تغييرا جذريا فى النظرة إلى دور المعلم وكيفية إعداده وأسلوب مداومة تطوير قدراته . فالمعلم الذى يصلح لهذا النوع من التعليم ليس هو الذى أثبت قدرة عالية فى التحصيل والتوصيل ، بل هو القادر على استمرار التحصيل وعلى خلق ملكة التخيل والإبداع لدى تلاميذه . بالمثل فإن هناك تغيرا ضروريا فى المتعلم الذى عليه ألا يعتبر ما يحصله من تعلم هو زاد يكفيه حياة عملية تمتد إلى ما قد يتجاوز أربعين عاما يشهد خلالها زحف جيلين جديدين إلى مواقع العمل ، تحت إمرته وتوجيهه ، وهو لا يدرى شيئا عما حصلوه من معرفة لم يسمع عنها من قبل . كذلك فإن عليه ان يدرك أن ما يقود التقدم الآن ليس هو مجرد استيعاب العلوم التطبيقية ، بل إن ما يميز الثورة التكنولوجية الحالية هو ذلك التقدم المستمر فى العلوم الأساسية ومتابعة التطبيق لهذا التقدم . وكما ينطلق الإنتاج من قاعدة « كيف ننتج » وليس « ماذا ننتج » ، فإن التعليم بدوره يجب أن يعالج من زاوية « كيف نعلم » وليس فقط « ماذا نعلم » . ولذلك فإن المقاربات الشائعة التى تتحدث عن ربط التعليم باحتياجات التنمية ، والتى كثيرا ما تنعى عليه عدم الاهتمام بالتعليم الفنى قد تبدو منطقية فى حالة استقرار مواد التعليم ومن منظور أن التعليم هو مجرد وسيلة لإعداد البشر لكى يكونوا عاملين أكفاء ، غير أن ما يعيشه عالم اليوم بفرض واقعا جديدا على جوهر التعليم :

● يجب أن يسهم التعليم فى تطوير العلوم الأساسية ونشر المعرفة بها وإنشاء القدرة على تطويرها لخدمة التنمية . ويتطلب هذا إحكام العلاقة بينه وبين البحث العلمى ، بحيث يزود الناتج التعليمى أجهزة البحث بالكوادر اللازمة والمعرفة العلمية المتطورة ، ويوجه البحث اهتمامات التعليم الوجهات المتفقة مع احتياجات المجتمع .

● كما أن هذا يتطلب تطوير رسالة التعليم الجامعى من مجرد تخرج أفواج تنتظر فرصة عمل — أى فرصة

مهما تباينت مع تخصصها - فلا تجدها ، ليكون رائدا للتقدم العلمى فى مصر وعلى مستوى الوطن العربى . كما يجب أن تتحول الدراسات العليا من مجرد منح شهادات عليا إلى إنشاء مدارس فكرية تقف موقف النقد من المدارس العالمية لا أن تكون تابعها .

• والتعليم يجب أن يكون مستمرا . ويتطلب ذلك إضافة قنوات جديدة إلى النظام المؤسسى التقليدى للتعليم . وينطبق هذا على المعلم والمتعلم معا ، وإن اختلفت الوسائل بينهما بطبيعة الحال . وترداد أهمية هذا البعد لعدة أسباب ، منها ضرورة إعادة تأهيل القيادات الوسطى ، وهى العصر الحاكَم فى عملية التنمية لكى تلاحق التطوير العالمى وترداد قدرتها على توجيه الكوادر العاملة معها والتي تصيب حظا أوفر من المعرفة الحديثة ، ومنها ما تتعرض له القوى العاملة من سرعة الحركة مع سرعة تغير البنيان الإقتصادى ودخول تكنولوجيات ونشاطات جديدة تحتاج لتعديلات فى هيكل القوى العاملة وموصافها ، ومنها أيضا ما تحتاجه اليد العاملة المهاجرة لكى تؤهل لشغل وظائف مناسبة مجزية الأجر ، وتلك العائدة من الهجرة ليعاد تأهيلها لشغل مواقع العمل المناسبة لها بعد فترة إبعادها عن الوطن .

• وحتى يتحقق ذلك لابد من أن تتحول أساليب التعليم من المنهج التلقينى السائد إلى منهج يعتمد أساسا على التثقيف الذاتى . وهنا يتطلب بدوره الأخذ بمفهوم جديد للثقافة لكى تصبح أداة لصنع التقدم وللخروج بالانسان من نطاق توسيع المعرفة إلى حسن توظيفها فيما يزيد قدرات الإنتاج وطاقات استيعاب ثمار هذا الإنتاج ، فى إطار هوية حضارية ذاتية مستقلة هى الحصن الوحيد ضد الإستسلام للتبعية . فالتعليم ليس مجرد تزويد للفرد بما يجعله أداة أفضل للإنتاج ، بل هو ذخيرة يشق بها طريقا أفضل للحياة بما يسهم به من إبداعات وما يكتسبه من قدرات لترشيد وتعظيم استمتاعه بطيبات هذه الحياة . ومن هذا المنطلق فإن محو الأمية المطلوب ليس هو مجرد محو الأمية الابدجية أو محو الأمية المهنية ، بل إنه يتجاوز ذلك إلى ما يمكن تسميته محو الأمية الحضارية . لقد مضى ذلك العهد الذى كان التعليم مسؤولا عن خلق إنسان منتج ، وأصبح التعليم والتثقيف هو سبيل الانسان لكى يكون مستهلكا صالحا يترك قيمة طيبات الاستهلاك ويعرف كيف يتعامل معها ويصونها ، فى عهد تفرس فيه محى الاستهلاك وتزاحم أدواته المستجدة يوما بعد يوم مبددة الموارد وقالبة للأوضاع لتحمل الانسان إلى عبادة ما تصنع يده وتسخر نفسه لها بدلا من أن يسخرها لإسعاده .

• ولابد أيضا من عناية خاصة باللغة الوطنية . ان ما أصاب اللغة العربية التى كان لمعلمى مصر فضل نشرها فى أرجاء الوطن العربى خلال النصف الأول من هذا القرن يهدد باندثار هذا الأساس الذى يعنى غيابه انهيار القواعد التى يمكن أن تقوم عليها معرفة تتصل بمفهوم حضارى ذاتى . إن الحفاظ على اللغة العربية وتطويرها على نحو يواكب التطور العلمى المتسارع هو ركن من الأركان الأساسية التى تحفظ للوطن العربى هويته المتميزة وتحمى وحدته وتصورون إيمان انائه .

• وإذا كانت العلوم الأساسية تشغل موقعا متميزا من الحضارة الحديثة ، فإن هذا لا يعنى اجازة اغفال ما يعرف باسم العلوم الاجتماعية أو الخط من شأنها . إن هذه العلوم بحاجة إلى إعادة نظر شاملة لكي تستفيد من الأدوات والأساليب العلمية المستحدثة ، من منظور ذاتي يستمد جذوره من هويتنا الحضارية ليساعد على بلورتها وتطويرها وتشكيل المجتمع العرقي وفقا لها ، دون أن تساق إلى تطبيق نظريات اجتماعية نشأت في بيئات غريبة عنا وبمفاهيم مغايرة للحضارة الإنسانية . إن من أهم مسببات ما تعانيه المجتمعات العربية من اضطراب فكري ومن بلبلة وقلق في الأبعاد السياسية والاجتماعية ، وفي مقارباتها لقضية التنمية بوجه عام ، يعود الى فقدان هذا التمايز في العلوم الاجتماعية . وجزء من المشكلة يرجع الى النظرة الدونية التي تعامل بها الفروع الاجتماعية للمعرفة ، إلى حد أن من يوجهوا إلى التخصصات « الأدبية » في التعليم العام ليسوا هم من أثبتوا قدرة عالية فيها ، بل هم من عجزوا (لأسباب قد تعود في الغالب إلى ضعف في نظام التعليم) عن التميز في الفروع « العلمية » . وبينما تتردد نغمة لوم عدم الإهتمام بالتعليم « الفني » ، لم نسمع إلا همسا حول قصور التعليم « الإجتماعي » . لقد أدت هذه النظرة القاصرة الى تحميل التخصصات المسؤولة عن ركن هام من أركان تنمية المقومات الثقافية للأمة العربية بعوامل عجز جردتها من قوى الإبداع التي كانت هي الميزة الرئيسية للحضارة العربية منذ نشأتها .

• وإذا كان الأزهر الشريف ثبت كالتطود الشاوخ عبر القرون يرعى المقومات الأساسية للحضارة العربية وهي الدين واللغة وأداب الحياة ، وأشع بتوره إلى خارج الوطن العرقي حيثما ترتفع راية الإسلام ، فإن بقاء هذا الحصن واستمراره يواجه تحديين : أولهما العزلة عن مواكبة التطور الحضاري الذي أصاب الأمم المتخلفة بدءا بالإغتراب ، والثاني ظهور كيانات أخذت لنفسها شكلا مؤسسيا خارج أطر الشرعية المجتمعية تغرس اغترابا من نوع آخر بالعيش في ماضى صنعه سلف تفاعلوا مع معطيات حضارية اندثر معظمها للتعامل مع المعطيات الحضارية الجديدة بالهروب منها بدلا من تهذيبها . وفي كلتا الحالتين فإن المجتمعات العربية أصبحت مهلدة بالجمود لأنها تتجاهل جوهر الحضارة وهو إقدام البشر على صياغة فلسفتهم في الحياة وفقا لمعطيات متغيرة ، بعضها يعود إلى الواقع المادى الذى يحيط بهم سواء نتيجة تطور مواصفات الكون عبر الزمن أو بسبب ما تفرزه حضارات أخرى تحيط بهم ، وبعضها من صنعهم هم أنفسهم . وإذا كان الأزهر قد أتجه في عهد الثورة للتعامل المباشر مع الإغتراب من النوع الأول ، فإنه الآن يواجه تحديا خطيرا من النوع الثانى . ولابد من إعادته إلى مكانته اللائقة ليصلح ما أفسدته تلك المؤسسات التي تتجر بالدين لتجعله إلى أداة فتنة ناسخة جوهره وهو تجميع الأمة على قلب واحد . ويقترن بذلك توثيق الروابط بين الأزهر بمختلف هياكله التعليمية وبناق المؤسسات التعليمية الأخرى ليكمل كل منهما الآخر ويعود إلى المجتمع استقراره .

• ورغم أن الوزارة المعنية تغر إسمها القديم (وزارة المعارف) إلى إسم أكثر دلالة وهو « التربية والتعليم » ، فإن المضمون التربوى لا يزال يبحث له عن مكان . إن غياب هذا المضمون هو من أهم

العوامل التى أدت إلى ضياع الشباب وانقياده إلى تيارات فكرية تستغل ضعالة حصيلتهم العلمية لتحجب عنهم رؤية المستقبل والإسهام فى صنعه بغيبية الماضى . وقد أسهم ما أشرنا اليه من تدنى مستوى التعليم الاجتماعى وخضوع ما يقدمه المشتغلون به إلى تبعية فكرية ، أحدثت انقساماً بين المعرفة والواقع .

٣/ ٦/ ٤ — الثقافة والتعليم توأمان ، بدون أى منهما تختل عملية تكوين الانسان وصقل قدراته . وإذا كان التعليم يلقى عادة اهتماماً بالغا بسبب دوره الحيوى الذى أوضحنه أعلاه ، فإن الأحرى بالثقافة أن تنال حظاً مضاعفاً من الإهتمام . فبينما ينصب التعليم أساساً على فترة معينة من حياة الفرد ، خلال مرحلة نشئته ، فإن الثقافة تمتد عبر الحياة كلها من ساعة المولد حتى لحظة الممات ، بل إن الناتج المتميز للفرد منها يتجاوز عمره حيث يعيش مع البشرية قدر اهتمامها بالثقافة . ولذلك فإنه إلى جانب ما يمكن تخصيصه لمعالجة قضية الثقافة من بحث خاص فإننا نتناول فى هذا القسم الأبعاد الاقتصادية والتخطيطية لها . ونلخص فيما يلى معالمها الأساسية التى تملى النظرة التخطيطية لها .

● فالثقافة ليست عملية إنتاجية بالمعنى التقليدى الذى يمكن تطبيقه على النشاطات السلمية وكثير من النشاطات الخدمية ؛ فهى عملية مجتمعية يسهم فيها الأفراد من حيث هم أفراد كما تتولاهما تنظيمات على المستوى المحلى وأخرى على المستوى الوطنى ، ثم هناك ما يتم إقليمياً وعالمياً .

● وهى لا تخضع لقواعد الإنتاج والإستهلاك بالمعنى المألوف ، وإنما تقوم على بعدى « الإبداع والإستمتاع » . وهى من هذا المنطلق لا تقوم بإيجاد منتجات سوقية تتحكم فيها العوامل المحركة للتعامل فى الأسواق . فهى ليست إنتاجاً سلعياً ، وإن اتخذت من المواد السلعية وسائط للحفاظ والتداول ، أو حتى للتجسد من خلالها ؛ وهى وإن صنفت كخدمات فيها لا تتبع ما تسير عليه القطاعات الخدمية التى تنشط بقدر الحاجة إليها أو الطلب على منتجاتها ، وإنما تتميز بأن ناتجها هو الذى يشكل الطلب عليه . فالإبداع يعنى أن يطرح المبدع مالم يدر بذهن المستمتع قيمة ما ابدعه . ومن هنا فإن الطلب على الخدمات الثقافية هو طلب من نوع خاص يترجم تطلعات مجتمعية ليجد سبيله من خلال استجابات فردية . وبالتالي فإن على المخطط أن يتبع أساليب غير تقليدية فى تقدير الطلب وتقدير العرض ، خاصة من المنظور بعيد المدى . كما أن عليه أن يملك من التطور الحضارى ما يعينه على تحديد المحتوى المطلوب تحقيقه .

● من جهة أخرى فإن مجالاتها تتميز بالتنوع الشديد ، حيث تسع لتشمل كل اهتمامات العقل البشرى . فبعضها يخاطب الفكر مباشرة بركنيه الأساسيين : الركن الفلسفى الذى يعالج شؤون الدين والدنيا ، وما يتعلق بهما من مبادئ سيامية واجتماعية وأساليب للتعامل مع البيئة الاجتماعية تترجم نسق القيم المجتمعية وتعمل على صقله . أما الركن الثانى فهو العلمى الذى يصوغه العقل من

أجل التقنين لقواعد التعامل مع حقائق الكون ، بالكشف عنها ، والسعى لتفسيرها ، والعمل على تسخيرها لخدمة متطلبات التنمية . والمقصود هنا ليس ذلك الفكر المنشغل بتطوير العلوم ذاتها ، إجتماعية كانت أم طبيعية ، بل هو ذلك الفكر المشاع بين البشر جميعا والذي يعطى مداركهم إطلاقة لها مغزاها على ما يدور في أفلاك العلوم ، ويسهم في تطوير نسق القيم الذى يميز المجتمع الذى ينتمون اليه والذي يحدد موقع هذا المجتمع بين المجتمعات البشرية جمعاء .

● كذلك فإن الثقافة تخاطب الوجدان الإنسانى لتنفذ منه مرة أخرى إلى العقل من خلال ما اصطلح على تسميته بالأحاديث والفنون ، والتي تعتبر عادة المجال التقليدى للثقافة . وهذه تتعدد صورها وتتنوع لتتناول كل صور التعبير عن خلجات النفس الإنسانية وإحساسها بما يحيط بها وتصوراتها لما تود أن تراه وتلمسه وإن جاوز حدود المنطق إلى آفاق الخيال . فهى تشمل : التعبير بالنثر والشعر ، بالغناء والموسيقى ، بالتمثيل والرقص ، بالأدب وبالباليه ، بالرسم والتشكيل ، بالتجديد وإحياء التراث ، بالتأليف والترجمة ، بتوثيق الجديد وحفظ القديم وآثار القدماء ، بالعمارة وبتخطيط المدن ، بالتعبير عن الذات وبالحوار مع الغير ، بالتجريد وبالواقعية ، بالرياضة الفردية والألعاب الجماعية ، بالإحتراف وبممارسة الهوايات ، ... وهكذا تتعدد المناحي لتشمل كل ما هو جھالى فى حياة الإنسان ، الماضية والحاضرة ، وليبقى منها للمستقبل ما هو جدير بأن يصبح جزءا من تراث البشرية .

● وتتوسع المجالات لتنوع الأدوات . بعضها يصل إلى الأبصار من خلال الكتاب والجريدة والمجلة ، أو بواسطة اللوحة الفنية أو التمثال أو العمارة ، ويستخدم الكتابة أو الصورة ، والبعض يجد طريقه من خلال الرؤية أو عن طريق السمع أو الإثنتين معا ، مستغلا كل الأدوات البصرية والسمعية بدءا من تلك التى تصل بين المفكر أو الأديب أو الفنان وجمهوره مباشرة والتى ينظمها المسرح والسينما وبيوت الفن الشعبى والمتنديات ، ومرورا بأدوات لقاء غير مباشر صنعتها ثورة الاتصالات التى بدأت بالث الإعلامى فالتليفزيون ، لتمتد بواسطة أقمار الفضاء الصناعية ، وانتهاء بأدوات الإقتناء الخاص التى اعتمدت على أجهزة التسجيل والعرض لتكسب قوة إضافية بانتشار الحاسبات الشخصية . وقد أدى تعدد الأدوات وتعقداتها إلى دخول العنصر السلعى بما يصحبه من احتمالات التمييز الطبقي الناجم عن تفاوت معالم أسواق كل منها ، وموقف المجتمع من القوى التى تحكم كل من هذه الأسواق .

● ولا تقف مشكلة التخطيط عند تنوع المجالات وتعدد الأدوات ، بل تتعدى ذلك الى احتواء هذا القطاع على مختلف الأشكال التنظيمية للأجهزة والمؤسسات التى يمكن أن يكون عليها أى هيكل قطاعى . فهناك الشكل الفردى أو ما يعتبر قطاعا غير منظم ، حيث لا تضمه مؤسسات تخضع لقواعد معينة تنظم العلاقات بين العاملين فيه والمتعاملين معه . وهناك تنظيمات تأخذ شكل

جمعيات وهيئات خاصة ، محلية ووطنية ، وربما إقليمية أو عالمية . وإلى جانب هذه وتلك توجد شبكة هائلة من المؤسسات التي تعمل في جوانب لها وظائف محددة ، تتراوح بين إعداد المهارات ، كالمعاهد المتخصصة ، وبين إعداد مدرجات القطاع أو عرضها ، كدور النشر والمكتبات العامة ودور العرض والمتاحف ودور البث ومحطات الاستقبال والتقوية وغيرها ومحال بيع العديد من الأدوات الصالحة للتسويق . ثم هناك فوق هذا وذاك عدد من المؤسسات الإشرافية التي تتحمل مسؤوليات رسم وتنفيذ برامج النهوض بمختلف أوجه الثقافة وتوجيه أجهزتها وإصدار التشريعات الخاصة بها .

● وما يزيد من تعقيد معالجة شؤون هذا القطاع ان ما يفصله عما يعرف بالخدمات الترفيهية شعرة دقيقة تغيب رؤيتها في كثير من الأحيان مما يترتب عليه خلط بين ما هو مطلوب لصقل النفس البشرية وما هو موجه إلى الترويح عنها . وتعمظم المشكلة عندما ينظر إلى جانب الترويح على أنه مجرد تسلية تخلو من أى مضمون ومن أى هدف ، وعلى أنه الجانب الذى يمثل متعة للعامة الذين لا يملكون مواصفات الخاصة الذين يستحقون الوصف بأنهم « مثقفين » . من خلال هذه النظرة التطبيقية تتسلل فكرة شديدة الخطورة وهي أن المثقفين هم « صفوة » بينما العامة هم « سوقة » فليس من حقهم التعامل مع كنوز الثقافة ، بل يلزم النزول إلى مستويات دونية تتناسب وأفهامهم المحدودة ، وأن عليهم أن يدفعوا ثمن ما يقدم إليهم من سلع وخصصة المحتوى مبتذلة المضمون . ويصحح ذلك جدل حول التوجهات التى يجب أن يركز عليها النشاط الثقافى ، يغلب فيها الرأى القائل بأن تكون الثقافة لذاتها وليس للواقع المجتمعى . فالصفوة قادرة على استيعاب الثقافة كمفهوم مجرد ، أما العامة فلهم مجتمعهم الذى تتولاة نشاطات أخرى . وتقوى هذه التوجهات فى فترات الردة وعصور الإحتطاط ومع ارتفاع قيمة التكاليف على المال من أى سبيل ولو كان بيع ما يفسد عقول البشر ، بل ومن أجل هذا الانفساد ذاته . ولذلك لم يكن غريبا أن تتحول الثقافة من حق مقصور على الصفوة خلال الفترة السابقة على الثورة ، إلى حق للشعب بمختلف فئاته خلال توليها مقاليد الأمور ، لتضمحل بحلول الردة مناهل الثقافة وتسود تجارة الإبتذال لتهيئة النفوس إلى تقبل التبعية والاستسلام إلى أكبر مخاطر العصر : « الغزو الثقافى » .

● إن الفقر الفكرى الذى ميز السبعينات لم يكن قاصرا على مصر وحدها ، بل تعداها إلى نواح عديدة من الوطن العربى خاصة بعد أن غذت الحقبة النفطية روح إعلاء شأن المال ، لدى من أنعم الله به عليهم ، ولدى من ضاقوا بالحرمان منه . وكان للتردى الذى منيت به مصر أثره الإضافى على باقى الوطن العربى ، الذى كان ينظر إليها كمنارة للفكر وكعبة للثقافة . كذلك أدى الغزو الاستهلاكى المادى الذى أشاعته ترسانة الدول الصناعية فى أرجاء الوطن العربى ، انطلاقا من المراكز المفتحة على منتجاتها ، إلى تدهور القيم الثقافية الذاتية . ثم أضافت ثورة الاتصالات مخاطر جديدة بفتح أبواب لا سلطان لأحد على ما تبثه فى عقول الجماهير من قيم غريبة ومن إلغاء للشخصية العربية وإذابتها فى

تيار من الإغتراب كان له ردود أفعال لم يتبلور منها سوى التيار السلفى المرونى .

٥/٦/٣ - في ضوء ما تقدم تحدد الأسس التي يجب أن يقوم عليها تخطيط هذا القطاع ، واعتماده كمحور من المحاور الرئيسية للتنمية المستقلة :

● توفير متطلبات إحداث ثورة ثقافية وإحلال ثقافة ثورية محل المفاهيم الطبقية والتبعية التي سادت حقبة الردة في مصر والوطن العربى كله . وإعادة موقع الريادة إلى مصر بهذا المفهوم السليم ، حتى لا يؤدي ثقل وزنها مع سوء توجهاتها الثقافية إلى فرض نموذج مشوه عليها ومن خلالها على الأمة العربية كلها .

● تأكيد الطبيعة الخدمية المتميزة لفروع الثقافة المختلفة ، ونبل كل ما من شأنه إعلاء النزعة إلى معاملتها كسلعة مجردة من القيم الإنسانية الراقية . وبالتالي تخليصها من الخضوع لعوامل العرض والطلب المبنية على اعتبارات أبعد ما تكون عن المضمون الحقيقي للخدمات الثقافية .

● حسم قضية « الخصوصية والعالمية » في النظرة إلى الثقافة . إن الخصوصية ركن هام يحكم تفاعل الثقافة مع واقع المجتمع الذى ينشئها ، ويحكم دورها القيادى في التعبير عن وجدانه وبلورة آماله وطموحاته . غير أن ميزة الخصوصية ليست في إقامة عزلة بين المجتمع وباقي العالم ، بل هي على العكس من ذلك في إثبات القدرة على إحداث التوازن بين ذاتيته وبين الثقافات الأخرى ، قديمها وحديثها . ولهذا الأمر أهميته بالنسبة لمصر بوجه خاص والوطن العربى بوجه عام ، حيث أنهما تعرضا إلى موجات من الثقافات المختلفة ، عبر الزمان (في الحقب التاريخية المتتالية) وعبر المكان (نتيجة توسط الموقع في مركز العالم القديم) ، وشهدت فترات الإزدهار قدرة على التفاعل الخلاق مع الثقافات الأخرى وعلى جعل الوطن العربى منطقة جذب لعناصر ثقافية أجنبية انصهرت في الثقافة العربية وأضافت إليها أبعادا جديدة .

● وبناء عليه فإن من أهم المبادئ التي يجب العمل من أجلها تحقيق تكافؤ في العلاقات الثقافية بين الشعوب . ويتربط على ذلك تحديد مفهوم دقيق لظاهرة الغزو الثقافى التي باتت تقلق كثيرا من المفكرين والمسؤولين في الوطن العربى . والقضية هنا ليست في محاولة إغلاق القنوات التي تتسلل منها الثقافات الغريبة ، إذ إن ثورة الاتصالات تتجه إلى جعل هذا الأمر شبه مستحيل . من جهة أخرى فإن الغزو لا يأخذ فقط شكل محاولات غرس أنماط سائدة في مجتمعات تختلف في قيم ومستويات تطورها ، بل هو في الأغلب يعمد إلى فرض عوامل تحلل تصنع خصيصا بهرض تحقيق هذا الغزو واستخدامه كسند قوى للحلقات التبعية التي تسعى القوى الغازية إلى إحاطة العالم الثالث بها . ولعل أخطر منافذ الغزو هو ذلك الذى تحاول الصهيونية من خلاله إخضاع العالم العربى لخططاتها لتفرض تقبل وجودها ثم التسليم بتفوقها . ومن هذا المنطلق فإن أهم سلاح لمواجهة هذا الغزو هو بناء ثقافة

عربية قوية قادرة ليس فقط على تحصين العرب ضد أى تسلل خارجي ، بل وفرض نفسها على المحيط العالمي كنموذج قادر على العطاء جدير بالاحترام . وبحكم الخاصية الإبداعية للثقافة ، فإن البديل الذي يجدر أن نسعى إليه يجب أن يخلو من الصيغ الدفعية ، لأن هذا هو الباب إلى فقد الخصوصية التي يجب أن تتميز بها أى نهضة ثقافية . ومن هذا المنطلق تعتبر الحركات التعصبية الدينية عاجزة عن تحقيق الشرط الأساسي لمواجهة ما تسعى الصهيونية إلى فرضه . إن هذا المدخل الديني هو انعكاس غير واعي للنموذج الصهيوني ، وتسليم بنجاح الستار العقائدي الذي ارتداه الاستعمار الصهيوني في فرض نفسه على الضمير العربي ، خاصة وأنه بتوجهاته السلفية يحاكي السلفية اليهودية التي تتخفى وراءها حركة استعمارية مفتوحة بكامل قواها على الثقافة الغربية الحديثة ، تأخذ منها ما يكفها لأن تندمج في ثناياها ماثية كل عوامل الإضمحلال التي تطمح في أن تكون مفتاحا لسيطرة بنى إسرائيل ، شعب الله المختار ، على الكون .

• وقدردنا هذا إلى ضرورة المواجهة الصريحة لقضية المناظرة بين تيارى « المعاصرة وإحياء التراث » . إن المعاصرة تقسر خطأ بأنها الاغتراب ، بمعنى أن الأخذ بالأمور العصرية يعنى حتا الاستسلام لثقافات غريبة ، تمت في مجتمعات تسود حضارتها أنماط العيش في العالم المتقدم . هذا المفهوم ينفي عن الثقافة أساسها الإبداعي وقدرتها على التفاعل الخلاق مع الواقع المتطور للمجتمع . فالمعاصرة تعنى في حقيقة الأمر هذا النوع من التفاعل ، لكي تكون الثقافة مرآة لتقدم المجتمع وقائدا لنهضته . من جهة أخرى فإن إحياء التراث لا يعنى السلفية . فالثقافة لا تنفصل عن الإطار التاريخي الذي يعيشه المجتمع بكل أبعاده . ولا يمكن قبول فرض أن هذه الأبعاد تتكرر بالكامل أو أنه يمكن إعادة تركيبها بعزل عما جاءت به حركة البشرية من تطورات غيرت كلا من الواقع المادى للحياة وأنساق القيم والعلاقات الاجتماعية للبشر . وإحياء التراث تستر وراءه أحيانا رغبة في انتزاع القيادة في الوطن العربي من مصر وإحالتها إلى الجزيرة العربية ، إستغلالا للعلاقة الوثيقة بين الإسلام والعروبة ، ومحاولة لاختفاء الوجه الحالى لحالة التبعية التي تضيق الخناق على أبناء الجزيرة العربية ، وراء ذلك الوجه الذى كان لها وقت أن أنطلقت منها الدعوة الى ختم الرسالات السماوية . إن إحياء التراث لا يعنى محاولة استرجاع ثقافة السلف بغض النظر عن فارق الزمان ، بل هو العمل على تفهم الكيفية التي استجاب بها السلف إلى الواقع المحيط بهم في فترات الازدهار ، ليس على سبيل الإسترجاع ، بل من أجل اكتساب الدروس وأخذ الموعظة .

• ومن القضايا التي يبرز من التحليل السابق وجوب حسمها قضية المواجهة بين « النخبوية والجماعية » في الثقافة . فالنخبة أو الصفوة القادرة بصفتها المتميزة على العطاء والابتداع يمكن ان تضيف الكثير إلى ما يجعل الثقافة خاصية مميزة لمجتمعها . غير ان هذا يتطلب شرطين هما في الواقع وجهان لعملة واحدة : الأول هو ألا تنحاز النخبة إلى الإنسلاخ من مجتمعها والإنقياد إلى تيار

التغريب ؛ والثاني أن تكون هذه النخبة مؤهلة لقيادة ثورة ثقافية لصالح جماهير المجتمع . من جهة أخرى فإن الجماهيرية لا تعنى نشر نوع سطحي من الثقافة أو التلذذ بمحدودية قدرة العامة على الإستيعاب لفتح الباب أمام الإبتدال الذى رزجت له عناصر الردة فى سعيها لمحاربة قوى الثورة وإخماد جذوتها فى نفوس الشعب . والأخطر من هذا أن العناصر السلفية تسعى إلى فرض نوع من التمييز بين النخبة التى تحتكر لنفسها الإفتاء فى أمور الدنيا باسم الدين ، وفرض الرأى على الجماهير الذين تضمهم صفوف الأتباع . إن هذا يفرض واجبا على كل مؤمن بالفكر الناصري بأن يناضل من أجل أمرين لا غنى عنهما : أن تبني النخبة قضايا الجماهير ، وأن تحصل الجماهير على حظ وافر ومتزايد من الثقافة الموجهة إلى مجتمع الكفاءة والكفاية والعدل . وعلينا أن ندرك أن الإرتقاء بالثقافة الجماهيرية هو اللبنة الأولى فى بناء صرح الديمقراطية الحقة ، وأنه رغم محاولات الثورة رعاية هذا الجانب ، فإن سرعة نجاح قوى الردة فى التسلل إلى مراكز السلطة تشهد على وجود ثغرات فى البناء المقام ونقص فى حصيلة الجماهير أسهم فيها نوع من الإحصار أصاب النخبة التى كان لها بالضرورة دور هام فى بناء ثقافة ثورية متكاملة ، تبلور نسق مناسب للقيم يودى إلى تماسك المجتمع الجديد وتحليه عن رواسب الثقافة التى صاغت قوى الرجعية والإقطاع .

● ويتسق مع ما تقدم الفصل فى قضية أخرى هى التآرجح بين نزعتى « التجريد والواقعية » ، والتى تأخذ أحيانا شكل المقارنة بين « الفن للفن والفن للحياة » . مما لاشك فيه أن الإبداع والتخيل يتطلب قدرا من الإنسلاخ عن الواقع حتى تتحقق القدرة على الإنطلاق نحو الحلم والتخيل . غير أن كلا من الحلم والتخيل يفقد مغزاه إذا لم يكن الحلم يدور حول غد (واقع) أفضل ، وإذا لم يكن التخيل يسعى إلى تصور كيفية الوصول إلى هذا الغد الأفضل . إن هذا الالتحام بين الثقافة وواقع المجتمع وكيفية تطويره هو الذى يكسب الثقافة مغزاه ويجعلها قادرة على أن ترسم أمام أبناء المجتمع طريقا للتنمية المستقلة المنشودة . إن الصعوبة فى هذا المنهج للتنمية هى أنه يفرض طريقا غير تقليدى وغير مطروق ، مما يقتضى قدرة على التصور والإبداع لا تتوفر إلا للمجتمع يعلو فيه شأن الثقافة .

● وفى ضوء ما تقدم أيضا يمكن معالجة قضية أخرى هى قضية « المركزية مقابل اللامركزية » . فإذا كنا نسلم بضرورة تفاعل الثقافة مع الواقع وتوليها قيادة النهضة على مستوى الدولة بل وعلى مستوى الوطن العربى المتطلع إلى الوحدة الكاملة ، وبأهمية حماية المجتمع من عوامل التفتت وقوى الغزو المهددة لوجوده ، فإن هذا يفرض قدرا عاليا من المركزية القادرة على حشد القوى وتوفير المتطلبات وتحقيق التجانس . من جهة أخرى فإن الصفة الجماهيرية التى تمكن الثقافة من الوصول إلى كل ركن وإلى كل موقع ومن استنهاض نزعات الإبداع فى كافة الأرجاء وتحقيق التلاحم بين الخصوصيات التى تميز أقاليم الدولة الواحدة وأقطار الوطن الواحد ، تتطلب قدرا غير صغير من اللامركزية ، شريطة أن تكون قواعد الحركة فى الأجزاء منضبطة فى الحدود التى يرى المركز ضرورة الإلتزام بها لتأمين تقارب عناصر المجتمع وضممان وحدته . ويلعب المركز دورا هاما فى الإمداد بالموارد حيث تقل القدرة على توفيرها ،

كما أنه يسأل عن تحقيق الصلة بين الأجزاء وتعميم الإنجازات الجديدة بالإعتبار .

● يتطلب النهوض بفروع الثقافة المختلفة إقامة نسق مؤسسى متكامل ترعاه الدولة وتنسق حركته على نحو يراعى الإعتبارات السابقة جميعا ، ويأتى فى المقدمة المؤسسات التى تتولى التدريب ، وتلك التى تتمى البرامج الناشئة والتي تعمل على إيصال النتائج الثقافى إلى الجماهير كافة . وعلى الدولة أيضا ان ترعى توفير أدوات توصيل الثقافة ونشرها على نحو يجعلها فى متناول الجميع ، وبخلصها من عناصر المتاجرة والإستغلال . أن هذا يتطلب عناية خاصة بالكتاب والمكتبة لكافة المستويات والجميع الأعمار ، وبالمادة الإذاعية مسموعة كانت أم مرئية . كذلك فإن على الدولة أن تحمى الملكية الأدبية وتضرب بيد من حديد على محاولات الإبتذال التى أضرت بقم المجتمع وأسلمته إلى تبعية فكرية قتلت فيه روح المبادرة وإرادة الكفاح . وعلى الدولة أيضا ان تؤمن للمبدعين حياة كريمة حتى لا ينقادوا إلى تيارات الإنتهازية أو يعانون شظف العيش . وعليها أيضا أن تبادر إلى أداء واجبها نحو محور الأمية إذ لا يعقل ان تنصور ثقافة يسمى اليها أمى جاهل .

٦/٦/٣ — وإذا كان التعليم والثقافة هما أداتان لصنع عقل الإنسان ، فإن الرعاية الصحية هى الطريق الى صيانة كيانه وحفظ بدنه باعتباره الرعاء الذى يعمل فيه ذلك العقل ، فالعقل السليم فى الجسم السليم . وقد أدرك الدستور هذه الحقيقة حيث نص (مادة ١٦) عى أن « تكفل الدولة الخدمات ... الصحية وتعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية فى يسر وانتظام ، رفعا لمستواها » . إن هذا المبدأ الدستورى يشير إلى قاعدتين جوهريتين :

● الأولى مسؤولية الدولة عن « كفاءة » الخدمات الصحية لجميع المواطنين .

● الثانية أن تصل هذه الخدمات الى جميع التجمعات السكانية أيا كانت كثافتها السكانية .

فالقاعدة الأولى تؤكد ضرورة ألا يقف دخل الفرد أو مستواه الاجتماعى عائقا دون حصوله على حقه من الرعاية الصحية . فالمرض لا يفرق بين غنى وفقير ، فإن فعل فهو ينحاز ضد الفقير ، الذى يزداد تعرضه له بسبب عدم ملاءمة ظروفه المعيشية ، من سكن ومأكل وملبس وانتظام الدخل وسلامة ظروف العمل ونقاء البيئة . وإذا كانت الحكمة تقضى بأن « الوقاية خير من العلاج » ، فإن أساليب الوقاية يجب أن تغطى باهتمام خاص . وهى لا تقف عند أساليب الطب الوقائى التقليدية ، بل يجب أن تشمل جوانب متعددة :

● اتباع السياسات الكفيلة بتحسين القائمة الغذائية للفرد وجعل بنودها فى متناول الجميع ، بحيث تتناسب القوائم الصحية مع مستويات الدخل المختلفة . وتعتبر الدولة مسؤولة مباشرة وكاملة عن تزويد كل فرد بالحد الأدنى من السرعات الحرارية بأقل كلفة ممكنة .

● إخضاع المأكولات للرقابة الصحية الصارمة ، سواء في أماكن الانتاج أو محال البيع والتوزيع ، أو عند الإستيراد . ويجب وقف المهازل التي ظهرت في عهد الانفتاح والتي جعلت من مصر مصبا لنفايات العالم ، إفساحا لما يسمى بالحافظ إلى الإجادة والإبداع وهو حافظ الريح ، ولو من دماء وحياة بنى الانسان .

● العمل على توفير السكن الملائم الذى يوفر مساحة مقبولة للفرد ويهدد بمتطلبات الحياة الأساسية وفي مقدمتها المياه النقية والأضائة التى تحافظ على نعمة الإبصار ، ونقاء البيئة من الملوثات سواء من حيث سلامة التهوية أو كفاءة الصرف الصحى أو الحماية من الأتربة وعوامل التلوث التى تزايدت معدلاتها لتقارب أو تتجاوز حدود الخطر فى جهات عديدة .

● تقديم خدمات التحصين ضد الأمراض والوقاية من الأمراض المعدية والأوبئة ومحاربة الحيوانات والحشرات الناقلة أو المسببة للأمراض . ويتضمن هذا رعاية حيوانات الأكل والتأكد من خلوها من الأمراض التى تؤثر على صحة الانسان ، ومن عدم تعريضها لأساليب تربية تستهدف الريح السريع عن طريق تناولها مواد لها آثار ضارة على البشر .

● حماية العاملين فى الحقل والمصنع من أمراض المهنة ومخاطرها ، وتوعيتهم بالقواعد الصحية للأداء ولتلافى المخاطر .

● تنشيط عمليات تنظيم الأسرة ، ليس فقط بالتحكم فى الإنجاب ، بل وأيضا بحماية الأحداث من الإستغلال ، ونشر التعليم الإلزامى ومحو الأمية .

● نشر الوعي بين الأمهات وربات البيوت بمتطلبات سلامة تنشئة الأطفال وتوفير متطلبات السلامة الصحية لجميع أفراد الأسرة .

● التشديد على جعل المدرسة مكانا للتنشئة الصحية السليمة والتنوعية المستمرة . إن الإستثمار المادى فى إقامة عدد كاف من المدارس والفصول يمنع اكتظاظ الفصول ويستبقى التلميذ يوما دراسيا كاملا ينال فيه ما يلزمه من دراسة ورياضة ومن وجبات صحية أساسية ورعاية صحية ، قد لا يكون له عائد مباشر . غير أن عائده غير المباشر من حيث رفع الإنتاجية وسلامة الذهن والبدن وتوفير نفقات أخرى على الوقاية والعلاج يفوق ما ينفق عليه .

على الجانب الآخر فإن الطب العلاجى تحول شيئا فشيئا لكى يكون قصرا على من يدفع الثمن ، والثمن الباهظ . لقد أختفى الطب المجانى أو كاد حيث جرى استغلال حاجة المريض لتفرض عليه شروط توفير مستلزمات العلاج وإلا فلاحظ له منه . وشيئا فشيئا تحول العلاج إلى مشروعات استثمارية مضمونة الرخمة العالية تحت إسم المستشفيات التخصصية التى أفقدت المهنة سموها وفتحت أفاقا للإستغلال ، ليس فقط لمن يوقعهم سوء الحظ بين براثنها ، بل وأيضا من الشباب من الأطباء الذين

يكلّفون بأعمال شاقة مقابل قروش لا تكاد تكفى أبسط متطلبات الحياة . وبدعوى توفير معدات طبية متقدمة جرى فتح هذا المجال الطبي أمام المستثمرين ، مصريين وأجانب ، وأساء تقدير هياكل التمويل ، وتعرضت إدارات بعض هذه المستشفيات إلى انحرافات ترتب عليها خسائر تفوق ما يجرى التشدد به من خسائر القطاع العام . وساعد هذا على فتح الباب أمام جماعات انتهزت فرصة تراخي الدولة عن واجبها وقيام المستشفيات التخصصية بامتصاص دماء المرضى ، لتقدم علاجا أقل كلفة مقابل بث دعاوى تضرر سلامة المجتمع ووحدة أبنائه . ثم استغلت الدولة الصراع حول دعم الخبز لتمر ما هو أشد خطرا من ارتفاع كلفة لقمة العيش . إن الارتفاع الرهيب في أسعار الدواء وتحوله إلى مشروعات استثمارية موجهة تقوم على أنقاض الصناعة التي أقامت الثورة فكانت أحد مفاخر الشعب المصري ، بل والأمة العربية ، ثم إجهاض الصناعة الدوائية كلية بفتح الباب أمام الشركات عابرة الجنسية ، ليس فقط لتجنّي أرباحا من دماء المواطنين ، بل وأيضا لتحويلهم إلى حقول تجارب تختبر فيهم أدوية لم تثبت صلاحيتها وتروج بينهم أدوية أخرى حرّمت في مواطن إنتاجها ، يمثل نموذجا من أخطر نماذج الإنفتاح التبعي . لقد وصل الطب العلاجي ، مهنة ودواء ، حدا لا يجوز السكوت عليه ، ولابد من موقف حازم تجاهه :

- قيام الدولة بتوفير العلاج المجاني الكافي لعامة الشعب ، وتزويده بكافة الإمكانيات التي تكفل جعله مجانيا بالفعل .
- توزيع المستشفيات العامة والوحدات العلاجية المحلية توزيعا عادلا على أنحاء الدولة .
- تنظيم عمليات التأمين الصحي وجعله في متناول جميع الفئات وإلزام القطاعات الإنتاجية بتوفير الوقاية والعلاج من الأمراض المهنية .
- التصدي لمحاولات جعل الدواء سلعة موجهة ومشروعا استثماريا للأجانب قبل الوطني ، وإعادة صناعة الدواء إلى وضعها الطبيعي من خلال القطاع العام المستند إلى أجهزة بحثية قوية . إن تنمية صناعة الأدوية يعتبر من أهم مجالات كسر احتكار التكنولوجيا والإسهام في تنشيط فروع صناعية أخرى مغذية لها .
- إجراء البحوث حول الطب الطبيعي وتنمية زراعات الأعشاب الطبية ، خاصة في شبه جزيرة سيناء .
- توفير المعاهد والمعدات المتطورة لتأهيل المعوقين والمصابين ومنهم ما يلزم لكي يصبحوا أفرادا منتجين .

٧/٦/٣ — ومن حصيلة ما تقدم تتجمع عناصر لوضع برامج لرعاية الطفولة والشباب . ويتضمن هذا تعديلا جوهريا للنظرة إلى هذه الفئة التي تشكل أكثر من نصف السكان ، من اعتبارهم زبادات عديدة غير مرغوب فيها ، إلى معاملتهم كمستقبل المجتمع وأعر أدوات تحقيق التنمية . مما لا شك فيه أن الزيادة

السريعة في عدد السكان تلقي اعباء على الدولة وعلى المجتمع . غير ان الوقوف عند ذلك القول دون التفكير في جعل هذه الزيادة أداة للنهوض بشؤون المجتمع هو مظهر من مظاهر القصور في استيعاب مضمون الاعتماد على النفس . إن التجارب حولنا تشير إلى أن النقص في عدد السكان نسبة إلى الموارد أو إلى متطلبات توفير مقومات مجتمع متكامل قد يكون أخطر من كبر حجم السكان . ومع ذلك فإن حسن تنظيم وتوزيع التجمعات السكانية مكن كيانا مفتعلا غير متجانس مثل إسرائيل من تحويل هذا النقص إلى مصدر لإزعاج الوطن العربي بأكمله ، وساعد على تفرغ المناطق العربية المجاورة من سكانها ، بل وتشريدهم . وإذا كان لمصر والوطن العربي أن يكسبا صراع الوجود الذي فرض عليهم فإن نقطة البدء تكون بحسن اعداد الأجيال المقبلة . ويتطلب هذا ، إلى جانب الخدمات التعليمية والثقافية والصحية وضع برامج للنهوض بشؤون الأطفال والشباب تشمل :

- قيام الخليات بتوفير المراكز الثقافية والرياضية الموجهة إلى الشباب لتثقيفهم وبث القيم الاجتماعية السليمة في نفوسهم .
- إنشاء مراكز للهوايات تدعمها الدولة وتبرعات المواطنين ، وتزويدها بما يفتح اذهان الأطفال والشباب على التطورات العلمية الحديثة وينمي فيهم القدرة على التعامل الواعي معها وعلى تطويرها .
- غرس القدرة على التفكير المستقل وعلى اتخاذ القرار باعتبار أن هذا هو أول الخطوات على درب الديمقراطية . فلا معنى لحديث عن الديمقراطية في مجتمع يركز القرار بيد الأكبر سنا ولا يترك للأصغر مجالا للمشاركة أو للانتقاد إلا من خلال التمرد .
- إعداد الكبار لكي يكونوا قدوة حسنة للصغار ، حتى يكون احترام هؤلاء لهم نابعاً من شعور بقدرة الكبار على العطاء .
- تحويل الخدمة الاجتماعية والخدمة العسكرية من مجرد سنوات إبعاد عن سوق العمل إلى تمهيد الشباب في فرق تدريب على تثقيف التجمعات السكانية المختلفة من أجل النهوض بمستوياتهم ، لكي يشعر الشباب بقيمة عملهم ويسهموا في تحويل تلك التجمعات إلى مواطن جذب لا مناطق طرد .
- مراعاة الخطة القومية لدور الشباب باعتباره هو المسؤول مستقبلاً عن إدارة ما تنشئه من مشروعات والمستفيد من نتائجها .
- معالجة القضايا الجوهرية التي تواجه الشباب في مستقبل حياتهم العملية والتي تبدأ من البطالة الظاهرة والمقنعة ، وتتصاعد بالعجز عن توفير السكن المستقبل الملائم ، أو تحمل الأعباء المتفاقمة للمعيشة .
- الوقوف بحزم أمام جرائم الاغتراف وفي وجه العصابات التي تستغل حداثه الشباب لتنشر بينهم السموم وتبث في نفوسهم روح الجريمة .

٨ / ٦ / ٣ — ولعل قضية الإسكان تأتي على رأس قائمة المشاكل التي يعاني منها الشعب عامة والشباب خاصة . لقد واجهت الثورة في مستهل عهدها مشكلة إسكان ضخمة ، ترتبت على تراكم أزمة سببها قصور الموارد خلال فترة الحرب العالمية والتحولات الاجتماعية الضخمة التي نشأت عن نزوح أعداد كبيرة من أبناء الريف إلى المدن للعمل في معسكرات جيوش الحلفاء ، مع ظهور ما أطلق عليه اغتياض الحرب ، الذين وجدوا طريقا سهلا لاستغلال فرص الغراء السريع التي أتاحها أزمات نشأت عن نقص كثير من الاحتياجات بسبب ظروف الحرب ، وما ترتب على ذلك من ارتفاعات في أسعار كثير من المواد ، فكان الإسكان أحد ضحاياهم . وبعد أن كان الإسكان مجالا طبيعيا تتوجه إليه مدخرات الفئات محدودة الدخل بأمل أن يضيف عائده الى دخولهم ، اختفت مدخراتهم وأصبحوا يواجهون تجارة إستفلاية رفعت الإيجارات إلى حدود غير معقولة . وكان الحل العاجل هو قوانين الإيجارات ، أما الحل الحاسم والأطول أجلا فكان تولى الدولة مشروعات الإسكان الشعبي . ومع مضى الزمن أدى النمو المتسارع للسكان ومحدودية الموارد عن الوفاء بمتطلبات إنشاء القاعدة الإنتاجية وتطوير الخدمات في آن واحد مع مواجهة أعباء الحروب المتعاقبة إلى تراكم مشكلة الإسكان حتى جاء حل السبعينات منحازا إلى من يملك ومن يديه المال ، فظهر التمييز مركزا على الإسكان الفاخر كوسيلة لامتصاص فقة مستغلة لمدخرات من تحملوا أعباء الهجرة إلى بلاد البترول . بل إن الجمعيات التعاونية التي نشأت في ذلك العهد انجذبت إلى إقامة بيوت اصطياف بدلا من بيوت الإقامة الدائمة ، مضيقة بذلك وحدات تستنفد الكثير من الموارد والمرافق ، عاملة على رفع أسعارها ورفع كلفة البناء بوجه عام وإنشاء تجارات غير مشروعة فيها ، دون أن تسهم في حل المشكلة ذات الأولوية الملحة . وفي هذا الواقع المضطرب اختلت العلاقة بين المالك والمستأجر إلى حد وصل في بعض الأحيان إلى جرائم اغتصاب وقتل . ونشأت مفارقات عجيبة جعلت من تزايد دخلهم بعضى العمر يدفعون مبالغ زهيدة ، خاصة في ظل التضخم الذى أطلق بدون ضوابط ، لا تكاد تكفى متطلبات الصيانة أو تحقيق دخل عادل للمالك أيا كان (دولة أو قطاع خاص) بينما الشاب مطالب بدفع مبالغ تفوق ما يجمعه على مدى سنوات حياته العملية ، أو البقاء عالة على أسرته معرضا لانتهيار أسرة يسعى إلى تكوينها .

إن هذه الأوضاع المتردية تستلزم مواجهة تأخذ في اعتبارها كل المتغيرات المستجدة • وتقضى على الحلول العرجاء التي توضع لتسكين جانب من المشكلة لتخلق جوانب أخرى أكثر خطورة :

• عودة الدولة إلى تحمل مسؤولياتها تجاه الإسكان الشعبي بأسلوب يعالج ما اعترضه في السابق من مشاكل .

• وضع برامج طويلة الأجل يعاد فيها تخطيط المدن بحيث تتحدد مستويات للإسكان وللإيجار سلفا ووضع ضوابط صارمة للالتزام بها ، حتى تتوقف عمليات الإستغلال والمضاربة .

• يراعى في هذه البرامج انشاء عدد كاف من المساكن صغيرة الحجم التى تناسب الشاب فى مسنبل حياته والشيوخ بعد أن يفرق ابناءؤه ، وتوفير عدد كاف من الإسكان الأكبر حجما ، حتى يتحقق انسياب الحركة والانتقال ، فلا يعمد القادرون إلى تزويد أبنائهم بمساكن أكبر حجماً من احتياجهم خوفاً من ألا يجدوا مستقبلا سيلا إلى الانتقال إلى سكن مناسب .

• إن منطق تحديد الإيجارات يقوم على اعتبارين : الأول هو تناسب الإيجار مع الدخل النقدي ، والثاني هو حصول المالك على دخل نقدي معقول يشجعه على صيانة مبنائه وإطالة عمره ويترك له دخلا صافيا يشجع على عملية البناء وتوفير مزيد من المساكن بإيجار معقول ينفي الحاجة إلى اللجوء للتملك والتخليك .

• ويترتب على ذلك أن ثبات الإيجارات النقدية في ظل التضخم المستمر هو في حقيقته تخفيض متسارع للإيجار الحقيقي ، ينشأ نوعا من التفاوت غير المرغوب بين فئات المجتمع ويشجع على المضى في الطوق الموح . ولذا يجب تعديل مفهوم تثبيت الأسعار عند مستويات نقدية معينة إلى تثبيتها عند نسب مقبولة من مستويات الدخل النقدي . ووفقا لهذا ينظر في أمر تحريك الإيجارات القديمة في حدود تبنى على دراسات تكرر كل خمس سنوات بحيث يسمح للمالك بطلب رفع الإيجارات الأدنى من المستوى ، على أن يكون ذلك بحدود قصوى سنوية ، لا تتجاوز ١٠ ٪ في السنة الواحدة .

• غير أن هذا يتطلب المبادرة بتنفيذ البرامج المشار إليها اعلاه بحيث يكون للمستأجر القدرة على الإختيار بين دفع الزيادة أو الانتقال إلى سكن آخر أنسب إلى احتياجاته .

• وتنفيذ البرامج المحققة لانسياب الحركة سوف يسهم بسرعة حل المشكلة ، حتى لا يشعر المالك أن المستأجر مفروض عليه على نحو يجبره على إغلاق ما يبنيه لاستخدامات مستقبلية لأسرته ، وكأنه بذلك يطالب بحل مشاكل الآخرين بينما لا يستطيع حل مشكلته التى يثيرها تقاعس الدولة والمجتمع .

إن استقرار الأمور على هذا النحو يمكن أن يعيد سوق الإسكان إلى وضعه الطبيعي ، الذى يمثل واحدا من قنوات إستثمار المدخرات الصغيرة التى لا تجد حاليا منفذا مناسبا لما فتتلمس العائد السريع من خلال قنوات غير سليمة أصبحت الدولة تعج بها نتيجة عزوفها عن مسؤولياتها الأساسية .

سابعا - الخدمات الانتاجية :-

١/٧/٣ - تلعب قطاعات البنية التحتية الإنتاجية دورا مهما بالنسبة لمستقبل التنمية رغم أنها لا تسهم مباشرة في الإنتاج . ولذلك فهى تأتى على رأس الإلتزامات العامة التى تسأل عنها الدولة والتى

يشارك المجتمع بجميع فئاته في تدبير التحويل اللازم لها ، كل حسب قدرته . كما أن المجتمع يحدد احتياجاته من كل منها وفقا لمتطلبات التنمية التي يتطلبها والتي يسهم في اختيار توجهاتها . وقد تعرضت المرافق العامة في مصر إلى عدد من الاختناقات والتشوهات لأسباب متعددة :

- فخلال فترات الحروب المتتالية التي تعاقبت منذ الحرب العالمية الثانية استقطب المجهود الحربي موارد الدولة وأعطيت الأولوية للمرافق التي تلزم للإحتياجات الدفاعية ، مما أدى إلى تراكم المشاكل وتفاقمها بعد بدء التحول من الإقتصاد الحربي إلى الإقتصاد المدني .

- وأدت سرعة نمو السكان إلى قصور المرافق العامة عن ملاحقة الإحتياجات ، وإلى تجاوز معظمها عمره الافتراضي خاصة وأن محدودية الموارد أدت إلى نقص المخصص لأغراض الصيانة .

- وقد تضخم حجم المشكلة في الحضر ، خاصة المدن الكبرى ، نظرا لنموها بأسرع من المعدل العام نمو السكان . ولم يقتصر الأمر على الحضر ، إذ أن الريف بدوره بدأ يشكو من قصور في مرافقه الإنتاجية والإستهلاكية معا ، مع ما يصحب ذلك من مشاكل صحية وأخرى تنعكس في شكل اختلال متطلبات الأرقاء بمستويات المعيشة ، فضلا عما يصيب النشاط الإنتاجي .

- وفي مواجهة نقص الموارد المالية وقصور الإنتاج المحلي ، خاصة في ظل سياسة الانفتاح التجاري الإستهلاكي ، حدثت محاولة للتوسع في الإنتاج دون توفير البنية الأساسية اللازمة ، مما أحدث اختلالات انعكست على كفاءة الإنتاج .

- كذلك سنت قوانين تهدف إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي والعربي حاولت أن تجتنب التحويل الخارجى باعفاءات ضريبية حرمت الميزانية العامة من الموارد اللازمة لإقامة المرافق التي لابد منها لكي تقوم تلك الاستثمارات بالدور المرجو لها .

- ومع مضي الوقت واستمرار حالة التضخم نتيجة الخلل الاقتصادي الداخلي إضافة إلى المستورد من التضخم العالمي ، تضاعفت تكلفة المشاريع التي يجب إقامتها لتوفير الحد الأدنى لسلامة الإقتصاد المحلي ، بينما تراجعت نتيجة لذلك القدرة الإيداعية ، وأصبح تنفيذ تلك المشروعات يتوقف على الحصول على قروض لا تسهم تلك المشروعات مباشرة في إمكانية تسديدها ، خاصة وأن التزامات القروض تستحق بالعملات الصعبة . وأوجد ذلك مجالا للجهات المقرضة ، وعلى رأسها البنك الدولي ، لدفع الدولة إلى تحديد أسعار لخدمات بعض هذه المرافق (كالمياه والنقل) توازي المستويات العالمية المتضاعفة بسبب تراجع سعر الصرف ، في الوقت الذي لا تمثل الأجور المحلية إلا نسبة ضئيلة من الأجور العالمية . وكان معنى هذا أن تتحمل قوى الشعب العاملة ثلاثة آثار سلبية لهذه السياسة : أولها خفض أجرها الحقيقي ، والثاني تحمل عبء سداد القروض ، والثالث تعطل نمو الجهاز الإنتاجي القادر على خلق فرص عمل لهم .

● ورغم الدعاوى المتكررة بضرورة الإمتداد الأفقى خارج الودى والتوسع الأفقى فى الزراعة ، فإنه لم توضع برامج طويلة الأجل لتحقيق ذلك وتدبير ما يلزم لها من مرافق وتجهيزاتها من مصادر حقيقية تتفادى ما يمكن أن يترتب عليها من ضغوط تضخمية خلال فترة إنشائها وقبل وصول الجهات التى يتجه الإمتداد إليها إلى مرحلة الإضافة إلى القدرات الإنتاجية .

● كذلك أدى تراجع دور التخطيط إلى اختلال العلاقة بين الهياكل الإنتاجية والبنية الإرتكازية اللازمة لها على المستويات الإقليمية حيث حظيت المناطق الأكبر حجما على نصيب أكبر نسبيا وإن ظلت تعاني من النمو غير المخطط وغير المراقب من أجهزة الدولة التى تراخت فى تطبيق القوانين والقواعد المعمول بها مما أضعف كفاءة المتاح من مرافق .

هذه الاعتبارات كلها لابد من وضع برنامج متكامل طويل الأجل لاستكمال البنية الأساسية يراعى متطلبات التنمية طويلة الأجل والتوازن الإقليمى ، كما يراعى فى نفس الوقت سلامة متطلباته التمويلية . وعلى الصعيد العرعى فإنه لابد من تعاون إقليمي جاد من أجل رفع مستويات البنية الإرتكازية فى الدول العربية الأقل نموا ، خاصة بالنسبة إلى ما يتعلق منها بالبرامج ذات الأولوية فى قائمة الأهداف القومية . إن ما يتردد مثلا عن امكان تحول السودان الى سلة غذاء عربية لا يمكن تحقيقه إلا بتخصيص موارد ضخمة للنهوض بالبنية الإرتكازية فى المناطق الزراعية الواعدة ، وهو ما يفوق القدرات الذاتية للسودان نفسه . ونفس الأمر ينطبق على تنمية القدرة على استغلال الموارد الطبيعية الأخرى التى يتم اكتشافها ، كالبتروىل فى السودان وفى اليمن ، أو الغروات السمكية فى كثير من الدول العربية ومنها الصومال وموريتانيا ، وعلى رفع كفاءة القطاعات التصديرية التى تواجه مشاق جمة فى الوصول إلى موانئ التصدير وفى التخزين مما يضيع على الدول المعنية جانبا هاما من إيرادات تضيع عليها فى تصدير حاصلاتها الرئيسية . بالمثل فإن كثيرا من الدول العربية تعاني من تباعد حاد فى توزيع ما لديها من قدر محدود من بنية ارتكازية ، يستأثر به عدد محدود من المدن والموانئ التى تحدد الاقتصاد المرتبط باحتياجات المستعمر السابق دون أن تنال منها غالبية الشعب شيئا . لقد ساعد ذلك على تفكك الروابط بين أجزاء الدولة الواحدة وبين الدول العربية وبعضها البعض ، الأمر الذى يحتاج إلى إعادة تصحيح حتى يكون للحديث عن إعتاد جماعى على النفس أي معنى .

٢/٧/٣ — وتتوقف القدرة على النهوض بالبنية الإرتكازية والهياكل الإنتاجية على كفاءة قطاع الإنشاء والتشييد . وقد استمر هذا القطاع فترة طويلة يعمل بأساليب تقليدية وبوفر فى الوقت نفسه فرص عمل تخفف من حدة البطالة الموسمية التى يتعرض لها العمال الزراعيون ، وإن تم ذلك على حساب خفض الأجور مما جعل العاملين فى هذا القطاع فى أدنى السلم الاجتماعى . ومع تزايد الاختناقات منذ الحرب العالمية الثانية أصبح القطاع يضم الكثرين ممن يسعون للثراء السريع دون أن تتوفر لديهم خبرة بالعمل فيه . وأدت الرغبة فى الكسب بأي طريق إلى ممارسة أساليب تنسم بالغش وتعرض أرواح البشر

للهلاك . من جهة أخرى فإن اعتماد القطاع على أصول سريعة الاستهلاك أدى إلى تهرب كثير من الموالين مما يستحق عليهم من ضرائب والتحايل للظهور بمظهر الخاسر مخفيين أرباحهم الكبيرة ، مما جعل القطاع نموذجاً صارخاً للإستغلال . وكان قرار الثورة بتأميم الوحدات الكبرى في هذا القطاع وتعيين حدود دنيا للأحور من أهم مقومات ضمان توجيهه لخدمة التنمية بعيداً عن الإستغلال . وكان أروع دليل على صواب هذا القرار هو ما قام به القطاع من أعمال مجيدة خلال حرب الإستنزاف . غير أن التحول الذي شهدته الدولة في السبعينات أدى الى استثناء ظاهرة مقاولي الباطن الذين نجحوا في التحالف مع عدد من العاملين في القطاع العام للاثراء من العمل من خلاله وهو ما شجع بعض هؤلاء لترك عملهم السابق وإنشاء أعمالهم الخاصة معتمدين على معرفتهم بأساليب اتخاذ القرار في وحدات القطاع العام لتعظيم فرص الكسب من هذه الأعمال . وكان من أهم عوامل تقويض القواعد التي بنتها الثورة تولى أحد كبار العاملين في القطاع منصب ادارته ليحيله إلى صورة تتفق ورويته الشخصية حول ضرورة تقليص دور القطاع العام وفتح النشاط أمام القوى الإجتماعية الجديدة التي تستند اليها ثورة الردة . ولعل أخطر القرارات التي أثرت على أداء القطاع ذلك الذي فتح المجال أمام ما يسمى « بالتكليف المباشر » الذي كان وسيلة لإعادة تشكيل الأجهزة العاملة في النشاط وتسهيل عملية الرفع المستمر للأسعار مع إطالة آجال التنفيذ لكي تم المحاسبة بالأسعار الأعلى . كذلك تحت دعوى اعطاء الأولوية للتعمير والأمن الغذائي جرت محاولة لتكوين إمبراطوريات داخل الدولة يشرف عليها كبار العاملين في النشاط بمعزل عن الأجهزة المركزية ، بما فيها التخطيط والمالية وجهاز المحاسبات . وترك للهجرة إلى الدول النفطية فتح فرص أمام العاملين بالشئيد ، وهي فرص تتعرض إلى التراجع بعد أن أخلفت عدداً من الآثار السلبية ، كان من أسوأها ظهور ندرات في كثير من المهن الحاكمة وارتباط الأجور المحلية بمستويات تسود في دول يختلف متوسط دخل الفرد فيها عن المتوسط المحلي . ثم اتخذ من تراكم الإختناقات مبرراً لفتح الباب أمام وحدات أجنبية وأمام استخدام أساليب تقلل الاعتماد على اليد العاملة الوطنية وعلى المواد المحلية ، ليتحول القطاع من دوره كمصحح هيكل الإقتصاد والعمالة إلى مستنزف للنقد الأجنبي ومكرس للتبعية . إن هذا يفرض برنامجاً يعيد الأمور إلى نصابها ، قوامه الآتي :

- إعادة تنظيم القطاع على النحو الذي يخلص كل من العامل والمستخدم لنتاج القطاع من الاستغلال ، وتحصين قطاعه العام من عوامل تخريب الذمم .
- تطوير القدرات المحلية على تزويد وحدات القطاع بالمعدات التكنولوجية الملائمة للظروف المحلية وهو ما يحافظ على قدرة القطاع على توفير فرص عمل مناسبة ويمكنه من تقليص اعتماده على التكنولوجيات المستوردة .
- تنظيم أوضاع المكاتب الإستشارية التي استلججت للعمل في خدمة الشركات الأجنبية ، تجمع لها المعلومات دون أن تشارك في تحليلها ، وتدافع عن مصالحها مقابل أجور زهيدة لا تعادل ما تجنيه

تلك الشركات من ورائها من أرباح . إن تقويم مسيرة هذه المكاتب يجعل منها عنصرا فعالا في خدمة التنمية ، لا في مصر وحدها بل وفي الوطن العربي بأكمله .

● إيلاء اهتمام خاص بعمليات الصيانة التي أدت تركها لوحداث غير منظمة إلى اتسام هذا النشاط بنقص كبير في كفاءة الأداء وإهدار للموارد التي يساء استخدامها ، وارتفاع في التكلفة يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ونفقات المعيشة ، وتعرب العاملون في هذا القطاع من الضرائب رغم كبر الدخول التي يحصلون عليها بالقياس إلى زملائهم من العاملين الدافعين للضرائب . ولابد من تنظيم وحدات عملية تعمل في مختلف مجالات الصيانة وضمان ناتج العمل الذي تؤديه ، وتدريب العاملين فيها بما يكفل رفع كفاءة الأداء وحسن استخدام الموارد وتناسب أجور العاملين مع تسديد الضرائب المستحقة بما يحقق المساواة بين المواطنين .

● تعزيز دور العاملين في إدارة شؤونهم وفرض الرقابة على أدائهم وحمايتهم من دواعي الإهمال . وقد يكون من المناسب في هذا النشاط بالذات أن تعزز الأساليب العادية للمشاركة في الإدارة بتقديم حوار للعاملين في شكل مساهمات في رأس المال تتيح لهم دورا أكبر في الرقابة على الإدارة .

● قيام الصناعة المحلية بواجبها إزاء توفير الاحتياجات من مواد البناء بالكميات وبالأسمار المناسبة . ويستتبع هذا التركيز على النشاط البحثي المتعلق بتطوير مواد وأساليب البناء وتلاقيها مع ظروف البيئة لاسيما في مناطق الإحتداد العمراني الجديدة التي تختلف ظروفها الحياتية عن ظروف الحياة داخل الودى . ويجب تركيز البحوث أيضا على توفير البديل المناسب للطوب الأحمر حتى يمكن القضاء تماما على ظاهرة التجفيف .

● زيادة قدرة الوحدات العاملة في هذا القطاع على إقامة المنشآت الحديثة في الأنشطة الانتاجية المختلفة تحقيقا لمبدأ الإعتماد على النفس وتقليص الحاجة إلى وحدات أجنبية تفرض التكنولوجيات التي لا تتفق بالضرورة مع الظروف المحلية ومع متطلبات معالجة المعجز في ميزان المدفوعات . لقد حققت دولة كالهند قدرة أعلى في الإعتماد على النفس برفعها شعار عدم استيراد التكنولوجيا إلا مرة واحدة يتم فيها استيعاب الوحدات المحلية لدقائقها لتتولى بعد ذلك إقامتها بالخبرة الذاتية . ويلعب قطاع التشييد دورا مهما في هذا المجال ، وهو ما تشهد به التجربة المصرية في بناء السد العالي الذي لم تقل الإسهامات المصرية فيه أهمية عما قدمه الإتحاد السوفيتي .

● ويرتبط هذا ارتباطا وثيقا بمجالات التكامل الإقتصادي العربي ، حيث أن معظم الدول العربية توقفت عند حد شراء التكنولوجيا من الخارج ، ولم تبذل جهدا لاستيعاب الخبرة المستوردة حيث أخذت في الغالب بما يسمى أسلوب « تسليم المفتاح » . وعلى وحدات قطاع التشييد المصري أن تدخل في شركات مشتركة مع نظيراتها العربية تحقيقا لتبادل الخبرة وتكاملها .

٣/٧/٣ - ويأتى قطاع النقل والمواصلات وما يرتبط به من منشآت كالطرق والموانئ والمطارات ووسائل الإتصال وطاقت التخزين في مقدمة القطاعات التي يجب أن تشغل موقعا رئيسيا بين قطاعات البنية الإقتصادية والخدمات الإنتاجية . فكفاءة هذا القطاع تنعكس مباشرة على فعالية الجهاز الإنتاجي وعلى أسعار المنتجات ومستلزمات الانتاج ، وعلى امكان الإستفادة من موارد الدولة حيثما وجدت ، وبالتالي تحقيق توازن إقليمي وهو ما يقتضى توجيه عناية خاصة للمناطق الأقل نمواً وتلك ذات الأهمية الإستراتيجية مثل شبه جزيرة سيناء . ومن جهة أخرى فإن من أهم معوقات التكامل الإقتصادى العربى أن هيكل شبكة النقل والإتصال متخلفة من ناحية ، وعاملة على ربط الوطن العربى بالأسواق العالمية بدلا من ربطه ببعضه البعض من ناحية أخرى . كذلك فإن قدرة الأفراد على المساهمة فى الإنتاج والإستمتاع بالإستهلاك تتوقف على مدى توافق متطلبات النقل والإتصال مع احتياجاتهم المعيشية . وقد أصبح لهذا الأمر أهمية مضاعفة فى عصرنا الحالى الذى يتميز بأنه عصر ثورة الإتصالات ، حيث لا تكون العبوة فقط بما يستطيع الفرد أن يناله من أدوات الاتصال ، بل وقدرة المجتمع على حماية حضارته الناتية من الغزو الثقافى الذى يلاحقه من مصادر خارجية تسعى إلى سلبه إرادته وشخصيته . لكل ذلك فإن تخطيط قطاع النقل والمواصلات يجب أن يقوم على عدد من المحاور التى تضعه فى موقعه الصحيح من الاقتصاد القومى .

● التخطيط المسبق للقطاع فى ضوء المنظور طويل الأجل للتنمية ، وإنهاء سياسة إطفاء الحرائق التى تترب على ترك المشاكل تستفحل ثم محاولة تداركها بوسائل مبتورة تؤثر على كفاءة أجهزة الانتاج وعلى القدرة على تحقيق أهداف التنمية .

● تراعى خطة القطاع التطور المستهدف فى هيكل الإنتاج ومواقعه ومتطلبات الإمتداد العمرانى خارج الوادى ، وتيسير حركة انتقال البضائع والأشخاص فى داخل الدولة وبين الداخل والخارج ، والتناسب بين وسائل النقل وفق الإقتصاديات المستقبلية لكل منها ، وتوفير مستلزماتها لا سيما من الطاقة مع اتخاذ ما يلزم لتفادى التلوث الذى يضر بصحة المواطنين ويهدد خصوبة جانب من الأراضي الزراعية .

● وإذا كانت بعض أنشطة النقل تجتذب القطاع الخاص ، فإن هذا لا يجب ان يقود لترك القطاع بالكامل لقوى العرض والطلب التى يمكن ان ينتج عنها ارتفاع تكلفته مما يؤثر على اقتصاديات الإنتاج وعلى أعباء المعيشة . ولذلك فإن مسؤولية الدولة تكون مزدوجة ، من حيث قيامها مباشرة بتوفير خدمات النقل العام بالأسعار المناسبة ، ومن حيث العمل على خفض تكلفة ما يحتاجه القطاع من مستلزمات وعلى رفع كفاءة التشغيل . ويعنى هذا ألا ينظر إلى القطاع على أنه بالضرورة قطاع خاسر ، أو أن تكون ربحيته متوقفة على مجرد رفع أسعار خدماته ، وترك القطاع الخاص يقود معركة رفع الأسعار مستغلا تراجع الدولة عن تخصيص ما يلزم للنهوض بالقطاع ، وعدم مرونة الطلب على خدماته .

● كذلك لابد من توجيه أجهزة التكامل والتحويل العربية من أجل وضع وتنفيذ برامج لربط أجزاء الوطن العربى ببعضها البعض . وعلى الخطة المصرية أن تراعى في هذا الشأن الموقع المتميز لمصر من حيث توسطها هذا الوطن وانها المفصل الذى يربط بين كل من المشرق والمغرب والذى يسمى الكيان الصهيونى لكسره كجزء من المخطط الإستعماري الصهيونى لتفتيت وحدة الوطن العربى وإضعاف روابطه .

● ويعتبر هذا القطاع من أهم مجالات المشروعات المشتركة العربية ، خاصة فيما يتعلق بأدوات الاتصال والنقل الخارجى ، سواء فى ذلك شركات الملاحة والطيران والأنايب ، أو الطرق الدولية السريعة وشبكات السكك الحديدية ، أو الشركات الإنشائية فى كل من هذه المجالات .

● وعلى الخطة المصرية أن تراعى التنسيق التام بين خطة هذا القطاع وخطة التصنيع ، سواء من حيث توفير متطلبات تطوير الصناعة ، أو قيام الصناعة بإمداد القطاع بمآجه من المعدات لاسيما فى مجالات الإتصالات الحديثة وذلك فى إطار تعاون عربى فعال يقلل من الاعتماد المتزايد على عابرات الجنسيات التى تسعى إلى احتكار هذه المجالات والتحكم من خلال ذلك فى البنية اللازمة لتعزيز التكامل الإقتصادى العربى .

● ونظرا لكثافة احتياجات هذا القطاع من رؤوس الأموال وبطء العائد من كثير من مشروعاته ، فإنه لابد من أن يدخل تخطيطه كمنصر أساسى فى تخطيط عربى مشترك وأن تبني أجهزة التمويل العربى المشترك إمداده بالموارد اللازمة بالشروط المناسبة ، من حيث المدد وأسعار الفائدة ، مع إعطاء الدول الأقل نموا أولوية متقدمة .

٣/٧/٤ — أدت سياسة الانفتاح التى اتبعت خلال السبعينات إلى تحول النشاط الإقتصادى الخاص إلى الأثرء من وراء التجارة ، مستغلا ما صاحب ذلك من تراجع فى الإنتاج المحلى ومن تباين فى توزيع الدخل نتيجة المضاربات العقارية التى غلظها محاولات استغلال مدخرات العاملين فى الخارج . وكان هذا كله جزءا من المخطط الذى استهدف إعادة تشكيل المجتمع المصرى على النحو الذى يعزز قوى الردة ويعينها على استكمال التحول الرأسمالى الذى يتم من خلاله الإجهاز على منجزات الثورة . وهكذا تحول قطاع التجارة من دوره كخادم للجهاز الإنتاجى إلى هادم له . ومن خلال القنوات العديدة التى فتحت ، سواء بفتح باب الإستيراد ، أم الإستيراد بدون تحويل عملة ، أم بإنشاء منطقة حرة بهورسعيد بدعى أن تكون منطقة إنتاجية فاذا بها تتحول إلى منفذ آخر للإستيراد يغرى بالانخراط فى عمليات تهريب ، من خلال هذه القنوات بدأ استدرء أعداد متزايدة من الفئات العاملة إلى التحول إلى بورجوازية تجارية ، بما فى ذلك عدد من الفلاحين العاملين فى شرق الدلتا . وتحت ستار ما يسمى بنشاط « المضاربة » الإسلامية نفذت شركات توظيف الأموال باغراء الربح التجارى المرتفع لتستقطب مدخرات

المواطنين الذين يطحنهم الغلاء ، وتجندهم في خدمتها ليفقدوا الثقة في جدوى الأجر الذى يحصلون عليه بالعمل الشريف وليروا المنفذ في ربح يأتى من مصادر لا يعلمون حقيقتها طالما أن هناك من يؤكد أنه « ربح حلال » . ويخطئ من يظن أن جهاز الحكم تراخى في إيقافها تقصيرا منه ، بل لقد وجد فيها سندا قويا لتغيير قيم المجتمع تجاه الأجور والأرباح كجزء من حلقات حملة هدم أسس المجتمع الإشتراكي الذى بنته الثورة . وانضمت إلى موكب الردة فئات رأسمالية أمسكت بطرق الإنتاج والإستيراد لكى توقف عن طريق الأول فرصة إقامة مشروعات جديدة في فروع معينة ، ثم تحد من نشاطها الإنتاجي ليرتفع السعر وتجنح من ورائه أرباحا طائلة ببيع صفقات مستوردة بدعوى سد نقص المعروض في السوق ، ويكفى لأن تضرب مثلين مما يحسه المواطن العادى : هما مواد البناء ، وبخاصة الاسمنت ، وما يتبع ذلك من ارتفاع تكاليف البناء وتأكل قيمة المدخرات الموجهة إلى الاستثمار ؛ وعلف الدجاج الذى ترتب على تصاعد كلفته إفلاس عدد من المداجن الصغيرة لتترك الساحة خالية أمام المحتكرين الكبار . إن هذه الأساليب المتعوية تصب كلها في إضعاف جهاز الإنتاج وتفاقم المديونية لإفساح المجال أمام صندوق النقد الدولى لكى يستكمل مهمة التحول الرأسمالى الذى تتظاهر الدولة بأنها مضطرة إلى قبوله للخروج من الأزمة . إن الفكر الناصري يؤكد ضرورة الوقوف بحزم أمام هذه المحاولات المستميتة لاستغلال القطاع التجارى في تخريب الاقتصاد الوطنى ، ويؤكد ضرورة سيطرة الدولة عليه ، شريطة أن يكون جهازها ممثلا حقيقيا لقوى الشعب العاملة التى أصبحت الضحية الأولى ، بل والوحيدة ، لهذا التحول الذى اضر بالمجتمع من الوجهتين المادية والخلقية .

٥/٧/٣ — وكما تعرضت أسس قطاع التجارة للانهيار ، كذلك تعرضت مقومات قطاع المال للتقويض . ومن عجب أن يحدث هذا في ظل تحول يستهدف إحلال نظام رأسمالى محل النظام الإشتراكي . ففي النظام الرأسمالى يصبح قطاع المال هو النراع اليمنى للدولة في توجيه النشاط الإقتصادى إذ ينوب عن التخطيط المركزى في تحريك القطاعات الإنتاجية وفقا لتخطيط « تأشبرى » يتم من خلاله تنظيم الأوضاع الاقتصادية وتوجيه جهود التنمية الوجهة التى ترتضيها دولة تتحمل مسؤوليتها عن تحقيق التنمية . ويتولى قطاع المال وظيفتين رئيسيتين بالنسبة للاقتصاد الوطنى : الأولى هى تدبير التمويل اللازم للعمليات الانتاجية والتجارية خلال فترة الإنفاق من بدء دورة الإنتاج أو التبادل ، ولحين انتهاء الدورة والحصول على الإيراد . ونتيجة لتفاوت توقيتات الإنفاق والإيراد للوحدات المختلفة تستطيع البنوك التجارية أن تتيح ما يودع لديها من إيرادات وحدات معينة إلى وحدات أخرى تحتاج إليها للإنفاق على حاجتها من المستزيمات والأجور وهو اتفاق يتحول إلى إيرادات لآخرين . وهكذا يصبح في مقدور كل وحدة أن تحصل على عائد على إيراداتها دون الإضطرار إلى تجميدها وتعطيل استخدام باقى الإقتصاد لها إلى حين ظهور حاجة لديها لها . وواضح أن هذا الأموال هى أموال « قصيرة الأجل » أى أنها ليست من قبيل « المدخرات » التى يقرر أصحابها تمحيها جانبا دون أن يكون في النية استرجاعها لنفس

دورة الإنفاق في وقت قهري . وهنا تأتي الوظيفة الثانية لقطاع المال حيث يتولى تجميع المدخرات واستغلالها في الإستثمار بمعنى الإنفاق على أصول تسهم في عمليات انتاجية جديدة لتزهد من الطاقات الانتاجية للمجتمع وتحقق دخلا جديدا يذهب جانب منه إلى أصحاب المدخرات ، وهو ما سعى إليه أصلا من عملية الادخار . ولذلك تعتبر هذه الأموال « طويلة الأجل » ، بمعنى أن أصحابها لا يرغبون في استعادتها مباشرة لأغراض الإنفاق الجارى ، بل يسعون للحصول على عائد من استثمارها يدخلوه في عمليات الإنفاق (وربما ادخروا جانباً منه أيضا) . ومن خلال قدرة قطاع المال على توجيه الأموال لنوعى الإنفاق ، الجارى والإستثمارى ، يستطيع توجيه النشاط الاقتصادى فى الدولة ، وهو ما يتطلب من الدولة أن تستخدم أدوات مناسبة لضمان اتفاق توجيهات قطاع المال مع أهداف الخطة . والخلط بين هاتين الوظيفتين تترتب عليه عواقب تضر بحركة الاقتصاد . فخلال الثلاثينات عمد بنك مصر إلى توجيه الأموال قصيرة الأجل إلى استثمارات طويلة الأجل مما عرضه إلى مصاعب مالية أنقذه منها جزئيا نشوب الحرب وما صحبها من تغير فى حركة التجارة الخارجية ، ولكنها أخضعتة فى النهاية لقوى رأسمالية أجنبية افقدته السيطرة على استثماراته . وخلال معركة السد العالى وقناة السويس رفضت البنوك الأجنبية السيطرة على الاقتصاد المصرى تمهيداً لمحصل القطن فكانت معركة أخرى هى معركة تمصير قطاع المال . ورغم ذلك فإن ما استهدفته ثورة الردة من اخضاع الاقتصاد المصرى إلى الرأسمالية العلمية جعلها تتنوع بدعوى رفع كفاءة القطاع عن طريق المنافسة وجعله أداة جذب لمصادر تمويل خارجية ، لتبهر إعادة فتح نشاط المال على مصراعيه أمام الأجانب ، فإذا به يتحول إلى أداة لتحويل المدخرات المصرية إلى الخارج فى وقت ارتفعت فيه مديونية الدولة إلى حدود لم تبلغها من قبل . والأخطر من ذلك أنه مع تنامي مدخرات العاملين فى الخارج وقفت منها الدولة موقف المتفرج واعتبرت مجرد مصدر للعملة الأجنبية تسعى إلى احتجابه دون أن تتمكن من اداء وظيفته الأساسية وهى تمويل الاستثمارات . وهكذا نشأت أجهزة مالية غير مشروعة ، بعضها عمل فى تجارة العملة مغذياً روح المضاربة على الانخفاض المستمر فى سعر الصرف الذى جاء كنتيجة حتمية لقصور السياسات المالية والتفدية المتبعة . وعمل البعض الآخر فيما يسمى بتوظيف الأموال مستترا وراء دعاوى تجريم ما يسير عليه القطاع من قواعد بحجة أنها حرام وتبهر ما استحدثته من ممارسات لكونها جلال . ولم يقتصر خطر هذه الشركات فقط على أنها أنشأت ازدواجية فى قطاع المال أو على قيامها باستبقاء غالبية ما حصلت عليه من أموال فى الخارج لتصرف الدولة منها ولتعرضها مخاطر المضاربة فى الأسواق المالية العالمية ، بل إنه همل كذلك قيامها « بإسالة المدخرات » ، بمعنى تحويلها من صفتها الإدخالية طويلة الأجل إلى استخدامات قصيرة الأجل . ثم عمدت إلى ممارسة أساليب احتكارية لتحقيق منها ارباحا مرتفعة تتخلها وسيلة لاصطياد المزد من المدخرات ، مراهنه بذلك على أمرين يضران بالاقتصاد الوطنى ، هما تدهور سعر الصرف وتصادد الأسعار . فاذا إتجهت الى الاستثمار فانها تستغل ما يترتب على العاملين سابقى الذكر من مصاعب لوحدات إنتاجية قائمة لكى تشتريها وهو ما يعنى نقل الأموال من يد إلى أخرى دون زيادة فعلية فى

الطاقات الإنتاجية . وبعبارة أخرى فإن هذه الشركات كيان شاذ أدى وجوده إلى إضعاف قدرة قطاع المال على القيام بدوره في التنمية ، خاصة وأنها سعت إلى التلصص من القواعد المنظمة لنشاطه .

٦/٧/٣ — من كل ما تقدم يتضح أن قطاع المال أصبح بحاجة إلى إعادة نظر شاملة في تنظيمه لكي يؤدي وظيفته التنموية بالكفاءة الواجبة . وأياً كان النظام الإقتصادي المتبع فإن هذه الوظيفة حيوية لإنها تتطلب منه العمل وفق السياسة التنموية التي تتبعها الدولة . ولذلك فإن الأمر يتطلب :

- إعادة تنظيم القطاع وتحليله مما علق به من شوائب أضرت به كما أضرت بالاقتصاد الوطنى . ومعنى هذا التخلي عن سياسة ترك عناصر دخيلة تعبت به ثم محاولة تقنين ما تقوم به مثلما حدث من تقنين للسوق التجارية للعملة الأجنبية ومن تقنين للبنوك الأجنبية ولشركات توظيف الأموال وما هو وراء ذلك من استهداف إقامة نظم رأسمالى تابع .

- التميز بين وظيفتى التمويل قصير الأجل والاستثمار طويل الأجل وما يتبع ذلك من ضرورة التمييز بين الأجهزة التي تقوم بكل من الوظيفتين .

- تحقيق السيطرة الكاملة للأجهزة الأشرافية ، لاسيما البنك المركزى ، لكي تقوم بواجباتها في السيطرة على تدفق الأموال في وجهاتها المحددة في خطة التنمية . ومن المعلوم أن البنك المركزى يتحمل مسؤولية رئيسية في الدول الرأسمالية ، كما أنه في النظم الاشتراكية يكون توأماً لجهاز التخطيط المركزى . وما تراجع دور هذا البنك إلا مظهر آخر من مظاهر تخلى الدولة عن مسؤولياتها وحالة اللانظام التي يعيشها الإقتصاد المصرى .

- إتباع سياسات نقدية سليمة تكفل استقرار قيمة العملة الوطنية والتخلي عن سياسة التعميم الحالية لأن النتيجة المؤكدة الوحيدة لها في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية السائدة هي استمرار تدهور سعر الصرف وما يترتب على ذلك من استمرار التضخم وتآكل قيم الأجور النقدية والمضاربة على انخفاض قيمة الجنيه مما يؤدي إلى حلقة مفرغة لا مخرج منها .

- قيام جهاز التخطيط بوضع ميزانية نقدية سليمة وتقدير ما يلزم لتنفيذها من اجراءات . إن ترك ما يسمى بقرى العرض والطلب تتحكم في حركة النقد الاجنبي بينا هذه العوامل تخرج عن إرادة المخطط ، لن يؤدي إلا إلى تبديد الموارد المحدودة من النقد الأجنبي في تلبية طلب الفئات القادرة على حساب الحاجات الأساسية لعامة الشعب ومتطلبات إنتاجها .

- تصحيح سياسة أسعار الفائدة والقضاء على الممارسات التي تدفع باتجاه رفعها ، والتي تبرر أحياناً بكونها ضرورية لاجتذاب المدخرات ولترشيد استخدام رأس المال وبالتالي تشجيع الأساليب المعتمدة على استخدام الأيدي العاملة . إن رفع أسعار الفائدة لا يؤدي لتقليص الإعتماد على التمويل بالنسبة

للوحدات الإنتاجية القائمة ، بل يسهم في رفع تكاليف الإنتاج والأسعار . وهو لا يؤدي بالضرورة إلى اجتذاب مزيد من المدخرات لأن الارتفاع المستمر في الأسعار يؤدي إلى عدم الثقة في الأصول المالية التي تفقد قيمتها باستمرار ، بينما تسعى المدخرات التي تتم في الخارج إلى البقاء في الخارج تجنباً لفقد جانب من قيمتها بسبب تدهور سعر الصرف واستمرار ارتفاع الأسعار . إن المطلوب هو تخطيط عقلاني للالتئام يقوم على أساس تخطيط علمي شامل يراعى في الوقت نفسه تحقيق استقرار في الأسعار بما في ذلك سعر الصرف .

- خلق أوعية إدخارية ملائمة تكون قادرة على تجميع مدخرات المواطنين ، وعلى استثمارها في بناء وتعزيز القاعدة الإنتاجية التي توفر لهم فرص عمل كافية والتي توفر حاجاتهم الأساسية .
- معاملة رأس المال العربي معاملة رأس المال الوطني وهو ما لا يتم إلا بتدعيم الإقتصاد الوطني بمدخرات أبنائه أولاً . لقد تسربت الأموال العربية إلى أسواق خارجية ليس لأنها تعطى مزايا خاصة بل لشعورها بالاطمئنان إلى قوة الاقتصادات التي تستضيفها . وليس أدل على صحة ذلك من عزوف المال العربي عن الإستثمار في داخل الوطن العربي رغم الإتفاقيات التي عقدت بشأنه . ويشهد التاريخ بأن قوة الإقتصاد البريطاني فيما مضى كانت هي التي جعلت من لندن المركز الرئيس للعمال في العالم ، وأن التراجع النسبي للدور بريطانيا سلب ذلك المركز جزءاً كبيراً من أهميته .
- وإذا كانت التنمية المستقلة بالإعتماد الجماعي على النفس تعني مزيداً من الترابط بين أجهزة الانتاج العربية ومن التبادل التجاري بينها ، فإن هذا يتطلب تنظيم العلاقات بين قطاعات المال العربية من أجل تنظيم حركة التحويل التجاري والأعمال فيما بين الدول العربية . وقد آن الأوان لإنهاء تدخل الأسواق المالية الأجنبية في حركة الأموال بين هذه الدول مضيئة أعباء تلعب حصيلتها إلى أيد أجنبية وتنتقص من استفادة العرب بما لديهم من موارد مالية . وعلى مصر بعد أن عادت إلى عضوية صندوق النقد العربي أن تعمل على دفعه إلى هذه الوجهة .

٣/٧/٧ — وإذا كان ما يميز المرحلة الحالية من تطور البشرية هو الثورة التكنولوجية التي أدت إلى تزايد الحوة بين الدول المتقدمة وغيرها من الدول خاصة الدول الساعية إلى النمو ، فإن نشاط البحث العلمي أصبح من أهم الأنشطة التي تقود عملية التنمية . ويتميز هذا النشاط حالياً بعدد من الخصائص التي يجب مراعاتها في تخطيطه :

- الإرتباط الوثيق بينه وبين العلوم الأساسية ، وهو ما يفرض الإهتمام بهذه العلوم في تخطيط التعليم لا سيما التعليم العالي ، على نحو ما ذكرناه من قبل .
- تزايد دور الدولة ، حيث أن الجهود الرائدة في البحث العلمي الحديث تمت في مجالات تتولاها الدولة أيما كان اختلاف النظام الأساسي . من هذه المجالات التي اهتمت بها الدول الكبرى أبحاث الفضاء

وتطوير التسليح وبدائل الطاقة وغيرها من الأمور التي تعتبر ذات أهمية استراتيجية .

● كذلك تعمل الدول المعنية بتطوير البحث العلمي على تخصيص نسبة مرتفعة من الدخل القومي له ، وعلى تقديم دعم كبير للمؤسسات البحث العلمي .

● وفي الدول الغريبة تتولى الشركات الكبرى ، خاصة عابرات الجنسية ، أمر تطبيق نتائج البحث العلمي في المجالات المدنية . وقد مكنتها ذلك من احتكار التكنولوجيات المتطورة في فروع عديدة مما وضع الدول النامية الساعية للحصول على هذه التكنولوجيات المتطورة في موضع تبعية لها .

● وفي سعيها للسيطرة على إمكانيات البحث ، تقوم هذه الشركات باجتذاب العناصر البشرية المتميزة وتجنيدها فيما تقوم به من أبحاث . ويترتب على ذلك ظاهرة « نهف العقول » التي تسلب الدول النامية العدد المحدود من العناصر البشرية التي يتم تأهيلها في العلوم الحديثة .

● وتتميز هذه التطبيقات بتداخل العلوم وسرعة نقل التطبيقات من مجال لآخر ، مما أفسح الفرصة لتطوير مجالات كانت قد استقرت لفترة طويلة . ومن أهم هذه المجالات الكتلة الحيوية والهندسة الوراثية ، التي تبشر بتطورات هائلة في مجال الزراعة والغذاء وهو ما تحتاجه الدول النامية ، خاصة العربية ، بشدة . من جهة أخرى فإن هذا يفتح إمكانات لتطويرات جديدة ، وهو ما يعنى أن الفرص مازالت متاحة للدخول في مجالات جديدة تَمَكِّن من يسيطر عليها أن يقايض عليها للحصول على تكنولوجيات متاحة لدى الآخرين .

● وإذا كانت الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي قد تمكنت من إحراز تقدم كبير في مجالات القضاء والتسليح جعلها قادرة على إثبات عقم المضى في سباق التسليح ، فإنها في سبيل صيانة أسرارها التكنولوجية حجبت الكثير منها عن القطاعات المدنية . ويهدف الإصلاح الذي يحاول جورباتشيف تطبيقه الإسراع بتطوير هذه القطاعات ، وهو ما يتيح فرصة لم تكن متاحة من قبل للتعامل مع هذه الكتلة بعيدا عن ممارسات عابرات الجنسية الإحتكارية . بل إن ترحيب أوروبا الغربية بهذه التفورات لا يرجع فقط الى تخلصها من شبح التدمير في الصراع الدائر بين القوتين العظميين بل وأيضا الى امكان تحقيق منفعة متبادلة من زيادة التبادل بين جناحي أوروبا .

● ولا يقتصر التطوير على ابتداع أساليب انتاجية جديدة وابتكار ما يلزم لها من معدات رأسمالية ، بل إن العنصر الرئيسي الذي يميز الاختراعات الحديثة هو قدرتها على تركيب مواد أولية تخليقية تحمل محل الخامات الطبيعية ، وهو ما يترتب عليه إضعاف الوضع الاقتصادي للدول النامية التي فرض عليها التخصص في إنتاج هذه الخامات . ولعل تطوير بدائل الطاقة والألياف الصناعية والمواد عالية الصلابة والقادرة على توصيل الكهرباء بكفاءة عالية من أبرز الأمثلة التي تؤثر في المزايا النسبية التي كان يتمتع بها الكثير من الدول العربية .

● ولا يقتصر دور البحث العلمى على خلق ابتكارات جديدة ، إذ ان جانبها هاما منه يخصص لحل مشاكل العمليات الإنتاجية الجارية ، كما أن جانباً آخر منه يعنى بتطوير المنتجات ذاتها ، خاصة المنتجات الإستهلاكية التى هى بحكم الثقل السريع فى أذواق المستهلكين تكون بحاجة إلى تطوير مستمر . ويؤدى الاعتماد على مصادر خارجية فى الحصول على معدات رأسمالية من أجل إنشاء الوحدات الإنتاجية إلى استمرار الحاجة إلى الاعتماد على نفس هذه المصادر من أجل حل تلك المشاكل ، وهو ما يعتبر العنصر الجوهري فى آليات التنمية الجديدة . والواقع أن عبقرية القطاع العام المصرى فى الستينات كانت فى مواجهته التحدى الذى فرضته الرأسمالية العالمية على مصر بمحاصرها اقتصاديا ، بأن قام بالتعاون مع دول الكتلة الشرقية بإيجاد حلول للمشاكل الإنتاجية رغم اختلاف المناهج التكنولوجية التى اتبعها عن تلك التى توهمت القوى الرأسمالية أنها تستطيع تعجيزه بأن تحجبا عنه . ولذلك كان الخيار الوحيد الباقى لتلك القوى هو الخيار العسكرى الذى تحقق فى ١٩٦٧ . ويشير هذا الى أن استخدام الرأسمالية العالمية لأدوات الضغط الاقتصادى كمنهج جديد للاستعمار لا يعنى إسقاطها. الخيار العسكرى الذى كان هو أداة الاستعمار القديم ، كل ما هنالك أنها تؤجر من يقوم بالعمل بالوكالة . ومن هذا المنظور نستطيع أن نفهم دفع العراق (وإيران ذاتها) إلى حرب الخليج ، وإلقاء الجزائر بحرب الصحراء بل وتفتيت لبنان حتى لا تستمر فى القيام بدور المركز المالى للوطن العربى ، وهو الدور الذى تحمل به إسرائيل التى لا تستطيع العيش بدون موارد خارجية . وكما ظهرت فى مصر أصوات تنادى بإعادة بناء اقتصادها بفتح الباب أمام الرأسمالية العالمية وتكنولوجياها ، فسوف تملأ أصوات فى العراق ودول عربية أخرى بأعادة التعمير بنفس المنهج ، وهذا يشكل أخطر التحديات التى تواجه الوطن العربى فى المرحلة المقبلة .

٨/٧/٣ — إن الخصائص سابقة الذكر تشير إلى أهمية رعاية البحث العلمى واتباع قواعد مناسبة لتخطيطه :

● تخصيص نسب متزايدة من الدخل القومى لأغراض البحث العلمى ، إذ أن ما تخصصه الدول العربية حاليا لهذه الأغراض يمثل نسبة متواضعة من دخل محدود ، وهو ما لا يكفى لإقامة نشاط بحثى مستمر فى أى من الدول العربية منفردة .

● ونظرا لانتشار البحث العلمى على جبهة عريضة تكاد تشمل كل جوانب الحياة فإنه يصعب على أى دولة بمفردها أن تغطى كل جوانب البحث فى آن واحد . ولذلك لابد من وضع أولويات لما يتم التركيز عليه ، أخلا فى الاعتبار إمكان التوسع فى مجالات أخرى مستقبلا . وهنا تجب الموازنة بين مجالات رائدة تتوفر مقوماتها مباشرة وتتيح فرصة للتوسع فى مجالات أخرى تتصل بها ، ومجالات ذات أولوية ملحة لأغراض الإنتاج القائم .

● ولذلك فإنه مع الرفع التدريجي لمخصصات البحث العلمي ، توجد حاجة إلى تقسيم عمل بين الدول العربية ، قوامه التخصص بينها وتبادل نتائج البحث . ويتطلب هذا تنسيقاً أشمل للتنمية على المدى الطويل والإتفاق على أسس التبادل وضمان الإلتزام بها ، كما انه يتطلب تنسيقاً لسياسات دعم وتشجيع البحث العلمي ، وللسياسات التعليمية وتوفير المناخ الملائم لإعداد وتشغيل وانتقال الخبرات العلمية العربية ، ولاسترداد العقول العربية المهاجرة .

● ومن أهم عناصر مناخ البحث العلمي شيوع الإيمان بقيمته وتقبل النظم الإجتماعية والإدارية لضرورة اعتماده كقاعدة للتطوير والتنمية . إن فشل العديد من محاولات استرداد العقول المهاجرة يرجع إلى عدم إدراك أن هذه العقول لا تعمل في فراغ ، وأنها حينما نجحت في الخارج فإنما لكونها قد وجدت النظم التي تتيح لها فرصة الإبداع والتي تتكلف ناتج عملها لتدخله مباشرة حيز التطبيق .

● وحتى يمكن تطوير نشاط البحث وتنميته بصورة مستمرة ، لابد من الربط بين خطتي البحث العلمي والتعليم من ناحية ، وبين خطتي البحث والتنمية من ناحية أخرى .

● ونظراً لأن نتائج البحث العلمي ينطوي على عنصر مخاطرة مرتفع فإن تحقيق الاستفادة منه يتطلب وجود قنوات للتوصيل إلى القطاعات الإنتاجية ، كما يتطلب نوعاً من التأمين للوحدات التي تأخذ به حتى لا تتعرض لخسائر تضر بها ، مما ينشئ تحوفاً من تطبيق نتائج البحث ويضيع على المجتمع فرصة الاستفادة منها .

● كذلك فإن من المهم تنظيم براءات الاختراع وحفظ حقوق الباحثين فيما يتوصلون إليه من مبتكرات ، حفظاً لحقوقهم وصيانة للجهود التي تبذلها الدولة من أجلها .

● وبحكم الواجبات العديدة التي يتعين على الدولة توليها ، وبسبب الحاجة إلى تخصيص موارد تفوق في حجمها ما يمكن لأي وحدة إنتاجية أن توفره ، فإن تنمية نشاط البحث العلمي تفرض مسؤولية خاصة على الدولة ، لاسيما وأن هذا يرتبط بمتطلبات التنسيق بين الدول العربية . فهذا النشاط لا يمكن تركه لقوى السوق لأن ناتجه لا يعطى عائداً مباشراً يغطي كلفته ، كما أن عنصر الربح المباشر ليس هو المعيار الذي يوجه البحث إلى أولويات المجتمع ، كما أنه ليس هو المؤشر الذي يحدد أسس تقسيم العمل فيه بين الدول العربية .

٩/٧/٣ — هناك قطاع خدمي آخر تعقد عليه كثير من الآمال باعتباره قطاعاً تصديرها يمكن أن يسهم في حل مشكلة عجز ميزان المدفوعات ، ونقصد به قطاع السياحة . إن هذا القطاع ، كما سبق أن ذكرنا هو أحد القطاعات التي تزايد الاعتماد عليها مؤخراً مضافة قطاعاً خارجياً آخر إلى القطاعات التي يعتمد عليها الاقتصاد من خارجه دون حدوث تطور في القطاعات الداخلية التي ظلت بعيدة عن التوازن الذي يجعلها قادرة على الإعتماد على نفسها . ويثور حالياً جدل حول ضرورة الإسراع بتطوير

السياحة ، وجدل آخر حول مدى مساهمة القطاع الخاص في هذا النشاط . ويفتضى الأمر التأمل في حقيقة دور السياحة في التنمية قبل إقرار الأسس التي يتم بموجبها تخطيطها . وأول الأمور التي يجب أخذها في الاعتبار طبيعة النشاط ومستلزمات إنتاجه . إن ناتج النشاط يعتبر « خدمة تصديرية » بمعنى أن ما يحصل عليه السائح ليس سلعة تصدر عبر الحدود يحصل عليها وهو في موقعه في الخارج ، بل هو استمتاع بخدمات تؤدي له وهو في داخلها . غير أن تواجد السائح داخل حدود الدولة يعنى أنه « يقيم » لفترة معينة ويحتاج بالضرورة إلى كل متطلبات الإقامة من مسكن ومأكل وانتقال . ومعظم هذه الأشياء لا تصلح بالضرورة للتصدير بشكل مباشر : فخدمة السكن لا يمكن عرضها للبيع في الأسواق العالمية ، وكذلك الأمر بالنسبة لخدمات النقل الداخلي . بالمثل فإن الطعام الذى يستهلكه السائح ليس جميعه من أنواع قابلة للتصدير ، بل إن جانباً معيناً منه يرتبط بنمط الاستهلاك المحلى الذى لا يمثل سلعة قابلة للتصدير ، كما أن جانباً منه قد يلزم استيراده أو إعدادده بصورة معينة ليتقبله السائح . بعبارة أخرى فإن نسبة كبيرة من خدمة السياحة هى في حقيقتها استهلاك نهائى لسلع وخدمات محلية . وحتى يكون لتصدير هذه السلع والخدمات من خلال السياحة مرور فانه لابد من توفر طاقات انتاجية محلية لإنتاجها وتحقيق فائض منها يمكن توجيهه لأغراض السياحة . وهنا يكمن الخطأ الأول في النظرة إلى السياحة في مصر لأن القطاعات المنتجة لهذه الإحتياجات الإستهلاكية هى أصلاً في قصور شديد بالنسبة للإستهلاك المحلى . ولسنا في حاجة إلى التذكير بمشاكل الغذاء واختناقات الإسكان والنقل والاتصال التى تعاني منها مصر لنذكر ما يمكن أن يتعرض له كل من المواطن العادى والسائح من منغصات بسبب التنافس على القدر المحدود المتاح منها . الجانب الآخر الذى يمثل طلباً إضافياً لا يتعارض مع الاستهلاك المحلى يتوقف على نوع السياحة . فالسياحة الثقافية يمكن أن تضيف إلى ما يمكن أن ينفق لمشاهدة الآثار والمتاحف والمعالم الحضارية الأخرى كدور الأوبرا والمسارح والمكتبات الخ .. أما السياحة الترفيهية فيمكن أن تتركز على مقومات طبيعية كالمنامخ المعتدل والشواطئ والغابات والحدائق العامة والمتنزهات ومناطق التزلج على الجليد ، وهذه يمكن أن تتداخل مع الطلب المحلى وإن كان في الإمكان تلبية احتياجات السياح منها دون تعارض كبير مع الطلب المحلى عليها ، شريطة أن تتميز عما يمكن أن يجدها السائح في مناطق أخرى تتوفر فيها سهولة الإقامة . وبأى جانب من هذه السياحة من دول عربية بحثاً عن المناخ المعتدل مع ملاءمة البيئة الإجتماعية ، وهو ما تعمل تونس مثلاً على اجتذابه . هذا النوع هو أقرب إلى الاستيطان ويكون لسهولة الإقامة مكان هام فيه . ويرتبط بهذا النوع سياحة اللهو التى تجتذب نوعاً معيناً من السياح بما في ذلك أولئك الذين يقصدون الإقامة الترفيهية ، وقد اصططحت في كثير من الأحوال بمحاولات اصطيد أموال السياح بأساليب رخيصة تخصصت فيها فئات طفيلية . هناك أيضاً السياحة العلاجية التى تقتضى وجود خدمات طبية ذات مستوى رفيع بالقياس ، على الأقل ، إلى ما يمكن ان يجده السائح في بلده . بالمثل فإن السياحة التعليمية تتطلب شروطاً مماثلة ، وفي الحالتين فإن الميزة التى يمكن أن تحققها مصر تكون في الغالب بالنسبة إلى السياحة من دول عربية أو من دول

متخلفة ، لاسيما الدول الأفريقية . ويرتبط استمرار هذين النوعين بمدى التميز الذى يمكن ان تحققه الخدمات الطبية والتعليمية مستقبلا بالنسبة إلى ما يعم في تلك الدول ، خاصة الدول العربية الغنية . والخلاصة أن أهم أنواع السياحة التى يمكن أن تضيف شيئا ذا بال هى السياحة الثقافية والتى لها جمهور معين ، وهى بطبيعتها تكون تحت إشراف الدولة ويمكن أن توفر لها شروط إقامة مناسبة ولو عن طريق الإستيراد طالما يثبت أن لها عائدا صافيا من العملات الأجنبية يتمثل في الإنفاق على الجانب الثقافى . غير ان الجانب الآخر الذى يجب أخذه في الاعتبار بالنسبة إلى السياحة فهو أنها نشاط خدمى يفرس فيها معونة لدى القائمين به ، وهى قيم غالبا ما تكون مدمرة ، خاصة إذا ما تزايد جانب اللهو فيها . وقد اثبتت دراسات ميدانية عديدة أن الآثار الاجتماعية للسياحة يمكن أن تكون وبالا على المجتمع وأنها قد تفوق أى مكاسب اقتصادية منها .

١٠ / ٧ / ٣ — على أن المكاسب الاقتصادية تظل بحاجة إلى مزيد من التأمل ، نظرا لما يشوب حسابها من قصور . فالمشروعات السياحية التى تبدو محققة لإيراد صاف من العملات الأجنبية ، لا تكون كذلك اذا ما قيس في إطار الاقتصاد الوطنى . فالحساب العادى يقف عند حد المقارنة بين الإيراد وبين ما تقوم هذه المشروعات باستيراده مباشرة . والواقع أننا اذا تتبعنا حركة ما يعم الحصول عليه من السوق المحلية لوجدناه يفضى في النهاية إلى استيراد . فالطعام الذى يستهلكه السياح إما هو أصلا مستورد ، أو انه يقطع من الاستخدامات المحلية فيلزم استيراد مقابله ، أو هو يعنى نقصا في بنود كان يمكن تصديرها . فإذا تعمز التعويض عنه بالاستيراد فإن النتيجة تكون ارتفاعا في الأسعار ، وهو ما ظهر بشكل واضح في خدمات النقل والاسكان . ومعنى هذا خفض في الدخل الحقيقى يتبعه ضغوط على ميزان المدفوعات وتراجع في سعر الصرف ينقص الدخل الفعلى من السياحة . والكسب الوحيد الذى يمكن تحقيقه هو في الإيرادات الإضافية التى تترتب على النشاط من الإنفاق على بنود تقبل زيادة في الطلب دون حاجة إلى استثمارات جديدة ودون منافسة للطلب المحلى ، وكذلك ما يقوم أصحاب الدخول المتحققة من العمل في نشاط السياحة بادخاره من هذه الدخول . وهنا تظهر ميزة السياحة الثقافية لأن ما ينفق خلالها على النواحي الثقافية يمثل طلبا لا يؤدى الى استيراد ، كما ان هذا الانفاق يذهب عادة الى مؤسسات عامة ليست مستهلكة بطبيعتها . على الجانب الآخر فان فروع السياحة التى يتراد فيها مكون الإقامة الدائمة يكون لها نفس أثر زيادة الاستهلاك النهائى ، أى أنها تؤثر بكامل قيمتها سلبا على ميزان المدفوعات . وما يتحقق من دخول في بنود اللهو يذهب عادة الى فئات تميل بطبيعتها الى البذخ ، وهو ما يؤثر تأثيرا سلبيا أيضا . فإذا نظرنا الى مضمون السياحة كخدمة ، فإن التركيز عليها يعنى قرارا بتحويل الإقتصاد إلى اقتصاد خدمى لا اقتصاد إنتاجى . والدول التى اعطت السياحة أولوية وضعت الضوابط لضمان استبقاء أكبر قدر صاف من الحصيلة بالعملات الأجنبية وتوجيه هذا الفائض إلى صناعات إنتاجية قادرة على المنافسة . ويتطلب هذا ضبط حركة الأسعار المحلية

بما يعنى توسيع طاقة القطاعات المنتجة لمتطلبات الإقامة ، وهى قطاعات استهلاكية بالضرورة . وبعبارة أخرى فإن التركيز على السياحة يؤدي إلى فرض اختيارات قطاعية معينة معظمها خدمة استهلاكية . وتوقف القدرة على التوجه إلى صناعات إنتاجية على مدى نجاح الدولة في امتصاص أكبر قدر من فائض هذا النشاط واستثماره فيها . ومن هنا فإن قدرة السياحة على إحداث دفعة للتنمية لا تتحقق إلا من خلال تخطيط شامل يراعى الآتى :

- حصر السياحة في الفروع التى تنشئ أقل قدر من التنافس مع الطلب المحلى خاصة في أساسيات الحياة محدودة الطاقة الإنتاجية ، وأقل قدر من الآثار الاجتماعية الضارة ، والمنشئة لإيرادات إضافية من طاقات عملية قائمة دون حاجة إلى استثمارات إضافية كبيرة ، والتى تذهب نسبة عالية من دخول العاملين فيها إلى مدخرات يمكن توجيهها إلى الاستثمار وفق ما تقرره خطة التنمية .

- عدم الوقوف عند حد اعتبار السياحة مجرد مصدر للعمالات الأجنبية وتبرير ذلك بحسابات جزئية قاصرة ، إذ لابد من أخذ الآثار غير المباشرة في الحسبان ، حيث أن كثيرا من الفروع الشائعة للسياحة ذات أثر كلى محدود بل وربما سالب .

- إن ما تنشئه السياحة من دوافع في الإقتصاد الوطنى لا يقف عند حد كونها قطاعات تصديريا يعزز موارد العملة الأجنبية ، بل إنها تفرض توسعات في القطاعات الانتاجية للقطاعات المغذية . ويعنى هذا أن النمو السريع لنشاط السياحة لا يكون متفقا مع أى استراتيجية للتنمية ، بل هى أساسا تفرز استراتيجية تقوم على تنمية النشاطات الخدمية والاستهلاكية .

- وحتى تستقيم السياحة مع استراتيجية تسعى إلى بناء قاعدة إنتاجية محلية قوية لابد من التأكد من توجيه المدخرات المتولدة عنها للإستثمار في بناء تلك القاعدة ، وهو ما يفرض سيطرة الدولة عليها .

- ونظرا لأن السياحة التى يرتفع فيها مكوّن الإقامة تزيد من الإختناقات التى تشكو منها الدولة في قطاعات الإستهلاك النهائى الأساسى ، كما أنها تقترب عادة بأنماط سلوكية ذات آثار ضارة اجتماعيا واقتصاديا ، فإنه لابد من تقليص هذا النوع إلى أضيق الحدود . كذلك يجب حظر انتشار هذا النوع في المناطق التى تعاني من الإكتظاظ بالسكان ، خاصة العاصمة .

- غير أنه نظرا لاقبال الأخوة العرب على هذا النوع الذى يمكن تسميته « بالسياحة الإستيطانية » ، فإن الأمر يقضى بتخصيص مناطق معينة لتوفير متطلبات الإقامة المريحة لهم دون أن يخلف ذلك آثارا عكسية على مرافق المناطق ذات الأهمية الاقتصادية والسكانية المحلية . من جهة أخرى فإنه بسبب الموسمية التى تتميز بها السياحة ، ويسبب قرب المواقع التى يمكن أن تتوافر لها المقومات المناسبة من القاهرة والدلتا وهى التى تشكو من تكدس السكان ، فإنه إلى جانب ما يلزم للسياحة من أنشطة ، يجب أن تعزز تلك المواقع بأنشطة مكاملة تساعد على استبقاء العاملين بالسياحة فيها في الأوقات

خارج الموسم ، حتى لا يضطروا إلى الهجرة منها إلى مناطق قريبة واعتبار النشاط السياحي عملا مكملًا يمدون إليه بصورة موسمية .

● ورغم طول العهد بالخدمات الفندقية التي تمثل عنصرا هاما من عناصر السياحة ، فإن هذه الخدمة لا تزال تعتبر مجالا خصبًا لعابرات الجنسية تتحكم فيه أساسا بدعوى ما لديها من خبرة إدارية وما تسيطر عليه من تسهيلات بالنسبة لتنظيم الأفواج السياحية وعمليات الحجز والسفر وإعداد الكوادر العاملة وتوفير مقومات الإقامة المناسبة للجنسيات المختلفة . ومن خلال الترويج لهذه الشركات ، ضمن حملة ترسيخ التبعية حتى في هذا القطاع الخدمي الذي لا يتطوى على أسرار تكنولوجية متطورة ، تتصاعد دعوى تطالب ببيع وحدات الخدمات السياحية للقطاع الخاص . إن هذه الدعاوى يجب أن توقف لأنها تبطن رغبة في تكريس دور عابرات الجنسية وفي إفلات الموارد السياحية وما يمكن أن تؤدي إليه من مداخلات من قبضة الدولة على طريق التحول الرأسمالي الذي يراد استكماله .

● ولا يقتصر الانقياد إلى عابرات الجنسيات على مصر ، بل إنه ينتشر أيضا في الدول العربية ، حتى في تلك الحالات التي تكون الفنادق فيها ملكا للقطاع العام ، كما هو الحال في الدول الخليجية الراغبة في تشجيع القطاع الخاص . ومن الممكن أن تقوم هذه الدول بإنشاء مشروعات فندقية مشتركة وإقامة ما يلزمها من مؤسسات مكملة في مجالات تأثيث الفنادق وصيانتها ، وإعداد الكوادر العاملة ، وتنظيم انتقال السياح وعمليات الحجز ، وتنمية المكون الثقافي في السياحة العربية على نحو يعمق معرفة العرب بوطنهم الكبير ، وينزل عن السياحة العربية ما علق بها من شوائب وما صاحبها من تبذير في الإنفاق يغنى قيما متدنية لدى جميع الأطراف .

● وقد انتشرت مؤخرا ظاهرة السياحة الخارجية بين المصريين ، خاصة العاملين في الخارج ، وتعرض الكثير منهم لإغراءات امتلاك مباني في الخارج ، مما سلب الدولة جانبًا من مداخلهم . من جهة أخرى ظهر اتجاه نحو اجتذاب جانب من مداخلات هؤلاء العاملين في مباني اصطناعية ترتفع تكاليفها وتقتصر جانبًا من الموارد التي يحتاجها قطاع الإسكان المعيشي مما رفع كلفته . ولابد من وضع برنامج للحد من هذه الظواهر وإقامة منشآت سياحية منخفضة التكلفة وملئمة للبيئة حتى تنمو السياحة المحلية وتكون في متناول الجميع دون تمييز بين من يملكون العملات الأجنبية وأولئك الذين رضوا بالبقاء للعمل في الوطن . وعلى هذا البرنامج أن يراعى تنمية المكون الثقافي لهذه السياحة وأن يوفر لها الامتاط الترفيهية السليمة .

الفصل الرابع

الجوانب التنظيمية والمؤسسية

أولا — جهاز الدولة :

١ / ١ / ٤ — يتألف جهاز الدولة من شريحتين أساسيتين : إحداهما سياسية والأخرى إدارية . والشرحة الأولى تشغل القيادات العليا التى يفترض ان تستمد وجودها من التنظيم السياسى للدولة ، وأن تكون ممثلة بالتالى للقوى التى ينص الدستور على أن يقوم نظام الحكم على رعاية مصالحها . وينظم الدستور الكيفية التى يتم بها وصول هذه القيادات إلى السلطة . ووفقا لدستور ١٩٧١ يكون لرئيس الدولة الدور الرئيسى فى النظام . فالمادة (٧٣) تنص على أن « رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ، ويسهر على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية ويرعى الحدود بين السلطات لضمان تأدية دورها فى العمل الوطنى » . وفيما عدا تنظيم انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الإستفتاء بناء على ترشيح مجلس الشعب (مادة ٧٦) فإن الشروط الوحيدة التى يلتزم بها فىمن يصل إلى هذا المنصب هى الجنسية (المصرية) والعمر (اربعين سنة) والأهلية (التمتع بالحقوق المدنية والسياسية) . بالمقابل فإن هيمنة رئيس الدولة على جهاز الحكم شبه مطلقة : فله ان يعين نائبا له أو أكثر ، وهو الذى يحدد اختصاصاتهم ، ويعفيهم من مناصبهم (مادة ١٣٩) . وهو الذى يعين رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ويعفيهم من مناصبهم (مادة ١٤١) وأن يحضر ويرأس اجتماعات مجلس الوزراء وله حق طلب تقاير من الوزراء (مادة ١٤٣) ؛ وهو الذى يعين الموظفين المدنيين والمسكرين ، والممثلين السياسيين ويعزهم على الوجه المبين فى القانون (مادة ١٤٣) . وعلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء إلقاء بيان امام مجلس الشعب عند افتتاح دور انعقاده العادى ، الأول عن السياسة العامة للدولة (مادة ١٣٢) والثانى عن برنامج الوزارة ، وكذلك بعد تأليفها (مادة ١٣٣) ويناقش مجلس الشعب هذه البيانات . ويتجنا يقتصر أمر إعفاء رئيس الجمهورية من

منصبه على إدانته بالخيانة العظمى أو بارتكاب جريمة جنائية بشرط صدور قرار اتهام من مجلس الشعب بأغلبية ثلثي أعضائه (مادة ٨٥) فإن الوزراء يتعرضون للعزل أو إلى الإحالة للمحاكمة من قبل رئيس الجمهورية أو مجلس الشعب (المادتان ١٣٨ ، ١٥٩) . من جهة أخرى فإن « وضع السياسة العامة للدولة » هو من اختصاص رئيس الجمهورية ، يعاونه في ذلك مجلس الوزراء (مادة ١/١٥٦) وهو الذي يلقي ببيانها أمام مجلس الشعب (مادة ١٣٢) ، بينما يكون الوزير مسؤولاً عن رسم سياسة وزارته في حدود السياسة العامة للدولة (مادة ١٥٧) ، ويكون الوزراء مسؤولين أمام مجلس الشعب عن السياسة العامة للدولة ، وكل وزير مسؤول عن أعمال وزارته (مادة ١٣٦) ، أي أن الوزراء يتحملون عن رئيس الجمهورية المسؤولية عن السياسة العامة التي أشرف هو على وضعها ، دون أن يكون لمجلس الشعب أكثر من مناقشته فيها ، على الجانب الآخر يكون مجلس الوزراء مسؤولاً عن أعداد مشروع الخطة العامة للدولة (مادة ١٥٦/و) ، ويقصد بها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي ينظم بموجبها الاقتصاد القومي (مادة ٢٣) والتي يحدد القانون طريقة إعدادها وعرضها على مجلس الشعب لإقرارها (مادة ١١٤) . وحتى يستقيم الأمر مع الأسس والمبادئ التي ينص عليها الدستور وتستمد منها مواد التفصيلية ، فإن هناك عدداً من الشروط العامة الواجب تحققها :

- لابد من وضوح الصلة بين السياسة العامة للدولة والخطة . وقد أوضحنا من قبل ضرورة هذا الربط من خلال استراتيجية شاملة ومستقرة ، ومن خلال الترابط بين الخطط طويلة الأجل والمتوسطة والقصيرة . ورغم أن السياسة العامة وفق روح الدستور يجب أن تكون مستقرة ، إلا أن المناقشة السنوية لها أمام مجلس الشعب تخرج عن حدود المتابعة لسياسة عامة مستقرة ، وتفتح الباب لتغيير مستمر بالخطة بين السياسات طويلة الأجل وقصيره .

- أن يكون لكل من مجلس الوزراء ومجلس الشعب دور أكثر تحديداً بالنسبة لرسم السياسة العامة وإقرارها والمساءلة عنها . وإذا كان كل وزير يسأل على حدة عن سياسة وزارته ، فإن هذا يجب أن يتم في إطار ما يقرر كسياسة عامة ووفق مسؤولية تضامنية للوزراء جميعاً ، حيث لا يجوز النظر إلى الوزير بمعزل عن المجلس الذي يضمه وكأنه ينفرد بسياسته الخاصة يتحمل وحده تبعاتها .

- وقد انعكس هذا بشكل واضح على ما يسمى بالمجموعة الاقتصادية ، حيث ظهر من التجربة أن كل عضو من أعضاء هذه المجموعة يحاول تطبيق السياسات التي يعتقد في صوابها وفقاً للعالم النظرية التي درسها ، ووفق رؤيته الخاصة لمشاكل المجتمع وأساليب علاجها . وحتى في وجود قيادة هذه المجموعة ، سواء كانت قيادة منفردة تتجمع فيها عبقريه فذة ، أو مصحوبة بعدد من الوزراء الذين يتشاورون تحت إشرافها ، فإن التخطيط في السياسات الاقتصادية كان هو القاعدة ، رغم ثبات الفلسفة العامة التي استمدت منها تلك السياسات ، وهي فلسفة الردة التي غرست جذورها في

السبعينات . وهكذا أصبح اسلوب القوى الجديدة هو رفع راية سلامة هذه الفلسفة ، وعلى الوزير الذى يعلن العصيان أن يتحمل تبعه العصيان . أما إذا ثارت ضجة حول السياسات المثبقة من تلك الفلسفة فليس أسهل على تلك الجماعات من التباكى على سلامتها والتضحية بالوزير رغم مايكون قد قدمه اليها من خدمات ، ليكون هذا رادعا لمن يخلفه .

● ويجرى العمل فى مجلس الوزراء من خلال عدة لجان وزارية ، أهمها اللجنة العليا للسياسات والشؤون الاقتصادية (كخليفة للجنة الخطة) التى تتولى مناقشة الخطة فى مراحل إعدادها المتتالية ، وما يقترح إدخاله عليها من تعديلات ، وتقارير المتابعة ، بينما لاتعرض هذه اللجنة إلى السياسة العامة رغم عدم جواز الفصل بين الأمرين . ويقتضى الأمر ان تتفرغ اللجنة الوزارية لمناقشة ورسم السياسة العامة بمكوناتها السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية بما فى ذلك متطلبات التنمية ، وترك التفاصيل الفنية للخطة إلى مستوى أدنى من المستوى الوزارى ، يتولاه وكلاء الوزارات بما ينشئ بينهم مسؤولية مشتركة عن تخطيط التنمية ويساعد على قيامهم بترجيح أجهزتهم نحو حسن تنفيذ الخطة بما فى ذلك التنسيق بين مايلزم اتباعه من سياسات ، يجرى عرضها على اللجنة الوزارية لتقوم باقرارها بعد ان تطمئن إلى دراستها من كل الجوانب ، والتزام جميع الأجهزة بها .

● وحتى تتحقق المساءلة الجماعية لابد من وضوح القاعدة التى يجرى وفقا لها اختيار الوزراء . إن ما يحدث حاليا لا يخرج من كونه نوع من الاختيار أو الترقية إلى مناصب إدارية (وليس سياسية) أعل ، ثم التخلي عن هذا الاختيار بحجة خطأ فردى فى تطبيق سياسة ، وكأن السياسة دائما على صواب والخطأ هو مسؤولية شخص يستبعد وتكالم له اتهامات تظهر بين يوم وليلة ، ويتحول الوزير من صاحب سلطة إلى طريد للمجتمع ، ولا يجد من يحميه ، لأن وصوله إلى السلطة لم يكن بناء على إسهام سياسى متميز أو على إيمان بفلسفة حزب حصل على أغلبية لدى الشعب (إذا تركنا جانبا مدى صدق الانتخابات فى تمثيل الإرادة الحقيقية للشعب) .

● إن غياب الماضى السياسى للوزراء يجعلهم إلى فئتين يغيب عنهم البعد السياسى المجتمعى ، كما أنه ينشئ فجوة بين التنظيم السياسى والبرامج التى تنتخب الأحزاب على أساسها . بالمثل فإن عزلم يتركهم معلقين غير مرتبطين بعمل سياسى لم يكونوا أصلا مؤهلين اليه . وقد شاهدنا حالات اضطر فيها البعض إلى البحث عن فرص عمل لدى مؤسسات تهدف إلى عكس ما هو معن كسياسة عامة للدولة أو الحزب الحاكم ، الأمر الذى قد يدفع كل من يشعر أنه لن يحصل على مساندة بعد تركه الوزارة إلى إبقاء جسور مفتوحة أمام مؤسسات يمكن ان تفتح له أبوابها عند تركه موقعه . لذلك فإن الأداء السياسى لمن يختاروا كوزراء يجب أن يقلب على التخصيص الفنى الذى يظل شرطا أساسيا يجب توفره فى وكلاء الوزارات ومن هم دونهم .

● فإذا تحقق هذا ، وطبق ماسبق ذكره بشأن الترابط بين السياسة العامة والخطة ، أمكن النظر إلى الخطة كميثاق له احترامه السياسى ، ومعاملة طريقة إعداده على أنها عمل سياسى تتوفر له مقومات المشاركة الشعبية الواجبة . ومن خلال هذا يرتقى العمل التخطيطى من النظر اليه كجزء فى يهم به وزير التخطيط ووزارته إلى واجب جماعى على مجلس الوزراء فى مجموعة يتولى الدفاع عنه وتنفيذه .

● هناك جانب آخر لم يلق حتى الآن الإهتمام الواجب ونقصد به متطلبات تحقيق التكامل الاقتصادى العربى . فمازال ينظر الى الشؤون العربية على انها جزء من العلاقات الخارجية أو من مهام التعاون الدولى ، دون إدراجها بصورة منتظمة وشاملة فى العمل التخطيطى . ويتطلب الأمر أن يوضع هذا الأمر باستمرار على جدول أعمال اللجنة الوزارية العليا للسياسات والشؤون الاقتصادية ، بحكم مسؤوليتها عن السياسة العامة ، وأن يخصص له فصل من فصول الخطة تتولى إعداده ومتابعتها لجنة الركلاء الفنية للتخطيط .

٢ / ١ / ٤ _ فإذا انتقلنا إلى الجزء الآخر من جهاز الدولة وهو الجهاز الإدارى ، وجدنا أن الحديث يتردد دائما عن عيوب تلصق به :

● تهرل الجهاز الادارى ، بمعنى كبر حجمه وتجاوزه الحدود التى تسمح بإدارة شؤونه بالكفاءة الواجبة .
● العمالة الزائدة وتدنى ساعات العمل الفعلية .

● انخفاض الأجور الحقيقية للعاملين بسبب علم ملاحقة أجورهم النقدية للإرتفاعات المستمرة فى الأسعار ، وتعرض كفاءتهم الانتاجية للإخفاض بسبب ما يترتب على وطأة أعباء الحياة من مشاكل .

● ظهور حالات للرشوة والفساد فى بعض الأجهزة ذات الاتصال بالجماهر ، وفى بعض المعاملات مع الشركات عابرة الجنسية التى تعتمد إلى أساليب ملتوية بدعا من استضافة بعض المسؤولين بمحولات فى الخارج إلى تقديم عمولات من أجل إتمام صفقات لصالحها دون نظر إلى المصلحة الوطنية العامة .

● نفشى مايسمى بالبهورقراطية والروتين ، وما لذلك من أثر سلبى على تنفيذ السياسات التى تهدف إلى تنشيط قطاع الأعمال .

● وباختصار زوال هبة الجهاز الادارى ومحاولة تصويره كما لو كان كيانا غريبا عن المجتمع فى حالة صراع مستمر معه وتناقض مع مصالحه . وتقوى هذه الدعاوى فى إطار محاولة تكريس قواعد نظام ليبرالى عبثى ينفى عن جهاز الدولة حتى ذلك الدور الذى حددته له أعنى النظم الرأسمالية .

ومن محصلة هذه الدعاوى بدأت سطوة الدولة فى التراجع ، حتى باتت مصر مهددة بأن تفقد الخاصية التى ميزتها منذ أن وحدها مينا ، وعبر جميع العصور سواء تلك التى قامت فيها دولة مستقلة

قوة أو التي خضعت فيها لاستعمار خارجي ايا كان مصدره ، وهى قوة الدولة المركزية ورعايتها لمصالح المجتمع الذى ربط الودى الضيق جميع جزئياته . ويقتضى الامر تحديد معالم الجهاز الإدارى والضوابط التى تحكم وظائفه . فمصطلح « بيروقراطية » الذى يساق كما لو كان شيئا كرهها هو تعبير عن تنظيم عمل مكثى متعدد الأوجه على نحو دقيق يحدد الوظائف التى تتولاها الأجهزة المختلفة وعلاقات كل منها بالباقيين ، وحدود السلطة والمسؤولية . وبدون البيروقراطية يتحول العمل الإدارى الى غابة من التناقضات التى تضيق فيها المسؤوليات وتنوء المعرفة بمجهاات الاختصاص وتصبح القرارات والإجراءات محكومة بالإجتهادات والتفسيرات الشخصية ، وهو مايعنى اضطراب شؤون المتعاملين مع الجهاز الإدارى . من جهة أخرى فإن المعنى المباشر لمصطلح روتين هو استقرار دورة العمل فى قضية معينة ، بحيث تتضح الخطوات المتتالية ويترك كل صاحب شأن طبيعة هذه الخطوات وتسلسلها ، وبعد نفسه مسبقا للسير بمقتضاها دون أن يترك الأمور دون ضابط . ويساعد انتظام كل من البيروقراطية والروتين على تحديد متطلبات تدريب وإعداد الكوادر المختلفة وتنظيم عملية اكتساب الخبرة وتطويرها ، كما أنه يوضح نوع المعلومات المطلوبة فى كل مرحلة وأسلوب اتخاذ القرار وفقا لها . ومعنى هذا أن مايمكن اتقاده ليس هو وجود البيروقراطية أو الروتين ، بل هو انعدام وجودهما ، أو تعرض أى منهما للتجاوز . هذا التجاوز يحدث غالبا فى اتجاهين : الأول هو التعقيد المصحوب بالغموض ؛ والثانى هو إعطاء ميزة غير مشروعة لحالات تنتقى بأسلوب شخصى بغرض اختصار مراحل معينة أو تجاهل ما تشير اليه بعض هذه المراحل من أجل صدور قرارات فى وقت مختصر أو دون استيفاء الشروط التى استقر الرأى على ضرورة توفرها . أى ان الخطأ هو فى كسر الروتين وتخطى البيروقراطية بوجه غير مشروع ، تحقيقا لمصالح شخصية للمستفيدين ، وهو مايفتح الباب واسعا أمام مخالفات تترجم إلى فوائد غير مشروعة للمسؤولين عنها . فإذا حدث هذا فإن المجتمع يتعرض لمجموعتين من الأضرار : الأولى اجتماعية حيث تسود سلوكيات مشوبة بالانحراف ، يفرضها قصور أجور العاملين عن مواجهة أعباء المعيشة مع زيادة التعرض لمخاطر انحراف الاستهلاك التى تمارسها الفئات المشجعة على الانحراف ، وانعدام العدالة بين المتعاملين وشعور المحافظين على النظم المقررة بالغبن إزاء منتهكيه ؛ والثانية إقتصادية حيث تؤدى التجاوزات إلى ارتفاع درجات عدم التأكد واختلال الأولويات وتزايد التكلفة مما يؤثر على سلامة تنفيذ الخطة ويشجع على عدم الالتزام بها . ولذلك تعتبر التنمية الادارية من أهم أركان التنمية الشاملة . هذه التنمية تشمل مايلى :

- تبسيط النظم والوائح مع مراعاة سلامة العمليات وتلاى الثغرات .
- توفير المعرفة للمتعاملين بهذه النظم والتعليمات ، حتى لايتخذ تعميم المعلومات سبيلا للانحراف أو تعطيل مصالح الجمهور ، ولتجنب العاملين جهودا مضيئة لتبني المتعاملين إلى هذه النظم .
- تدريب الكوادر العاملة على هذه التعليمات وإمدادهم بكتيبات تنظم خطوات العمل حتى يسهل تنفيذها وأجراء المتابعة والرقابة بمقتضاها .

● الإهتمام بالقيادات الوسطى وبالصلاحيات التى تعطى لها باعتبارها عناصر السلسلة التى تصل بين حلقات السلم الإدارى ، والتى تكون مسؤولة عن تدريب وتوجيه الخريجين حديثى الإنحاق بالعمل ، كما أنها تشكل نواة للقيادات العليا المستقبلية .

● وفى ضوء النقص الواضح فى بعض الأجهزة والذى يترتب عليه اشتداد ضغط العمل على العاملين فيها ، فإن المشكلة الأهم ليست هى مايسمى بالعمالة الزائدة بل هى إعادة توزيع العمالة لتحقيق التناسب بين عدد العاملين وبين الأعباء فى الأجهزة المختلفة ، مع إجراء إعادة تدريب مناسبة .

● ونظرا لتزايد الواجبات الملقة على عاتق الجهاز الإدارى تجاه قطاع الأعمال ، وحاجة هذا القطاع إلى معلومات من أجل رفع معدلات أدائه وتنفيذ مايوكل اليه فى الخطة ، فإن هذا يستلزم تطوير إمكانيات البحث لدى الأجهزة المسؤولة عن توفير هذه المعلومات وعن تجميع وتحليل مايم جمعه من بيانات لمتابعة نشاط الأعمال ، لاسيما عن القطاع الخاص .

● مواكبة التطورات العلمية فيما يتعلق بنظم المعلومات وأساليب اتخاذ القرارات ، وعدم النظر الى الحاسبات الآلية كمجرد بديل للعمل البشرى إذ أنها فى حقيقتها تضيق قدرات هائلة على التعامل مع كم ضخم ومتجدد من المعلومات وتفتح آفاقا لعمليات التحليل والربط بين العديد من الظواهر التى لايتطرق إليها العمل المقتصر على الإعتماد على الجهود البشرية بمفردها .

● تعديل النظرة إلى مايسمى ترشيد الانفاق الجارى من مجرد محاولة ضغط البايين الأول والثانى (الأجور والمستلزمات) إلى محاولة رفع كفاءة الأداء وتحسين معدلاته . لقد ترتب على المحاولات التى بنيت على الأسلوب الأول ان مطالبات الترشيح تتكرر سنة بعد الأخرى مما ينهض دليلا على عدم إمكان تحقيق تقدم يذكر ، اللهم فى ضغط الأجور وتدهور مستوى معيشة العاملين ، وعلى المدى الطويل انخفاض كفاءة الخدمات الإدارية مما ينعكس على الاقتصاد الوطنى ويؤثر بالتالى على موارد الدولة التى تمول تلك الخدمات . إن المطلوب هو إجراء دراسات تفصيلية حول المعدلات المثلث لتشكيل وحدات الجهاز الإدارى واحتياجاتها من المستلزمات ، وربط ذلك بتطوير أساليب أداء ما هو منوط بها من خدمات ، وإدخال تعديلات على هذه المعدلات مع تطور أساليب العمل ووفق التغيرات فى اسعار المستلزمات .

● استخدام هذه المعدلات فى صياغة الموازنات على أساس « موازنات برامج » تربط التخصيصات بأهداف خدمية محددة ، بدلا من الأسلوب التقليدى القائم على ربط الإنفاق بينود ترتبط بالقواعد العامة التى تحكم العلاقة بين أبواب الموازنة العامة أكثر من تناسب العلاقة بينها وفق مايقضيه صالح أداء الخدمات والأهداف التى تنصب عليها البرامج .

● ومن المعلوم أن مصر كان لها فضل كبير فى إنشاء وتطوير النظم والأجهزة الإدارية فى العديد من الدول

العربية التي سمعت ، بعد استقلالها ، إلى إقامة نظم إدارية وطنية وما يلزم لذلك من كوادر لم يكن لها وجود تقريباً من قبل . ورغم تطور هذه النظم تظل هناك حاجة لتعزير بعضها خاصة في الدول الأصغر حجماً والأقل سكاناً . من جهة أخرى ، فإن الوظائف الادارية تجذب نسبة كبيرة من الخريجين في كثير من الدول العربية ، وذلك على حساب قطاع الأعمال . ولابد من تعاون عربى من أجل رفع كفاءة الأجهزة الادارية وتبادل الخبرات في المجالات المتناظرة ، والعمل على زيادة جاذبية الوظائف في قطاع الأعمال ، حتى لا تنحول الأجهزة الادارية إلى عبء على عملية التنمية . كما ان على مصر ان تقود تعاوناً من أجل دعم أجهزة التكامل العربى بالخبرات اللازمة .

٣/١/٤ — وضعت الثورة سنة أخذت بها كثير من الدول العربية ، وهى مركزية التخطيط ولا مركزية التفويض . فقد نص الميثاق على ان التخطيط مطالب « بإيجاد تنظيم ذى كفاية عالية وقدرة تستطيع تعبئة القوى المنتجة ورفع كفاءتها مادياً وفكرياً وربطها بعملية الإنتاج ... إن هذا التنظيم لابد له أن يعتمد على مركزية التخطيط وعلى لامركزية في التنفيذ ، تكفل وضع برامج الخطة في يد كل جموع الشعب وأفراده » . وتعتبر قضية اللامركزية من القضايا الهامة التى تحتاج إلى معالجة واعية ، خاصة في مجال التنمية الذى يمثل واحداً من أهم وظائف الجهاز الادارى . إن مركزية التخطيط لاتعنى انفراد جهاز مركزى بالعمل التخطيطى ، فهذا ضد مبدأ المشاركة الشعبية الذى أكدنا أهميته لضمان ان تأتى التنمية محققة لآمال الجماهير ، ومعبئة لجهدهم من أجل تحقيقها . إن المقصود هو مركزية القرار التخطيطى ، وهو القرار الخاص بالخطة العامة للدولة . ولاتقف لامركزية التنفيذ عند حد قيام الوحدات بتنفيذ خطط يضعها لها الجهاز المركزى ، وإلا كان معنى ذلك أمران كلاهما غير مرغوب : تركيز السلطة في يد واحدة بما يسلب وحدات المجتمع وأفراده فرصة الإبداع والإسهام في تنمية مقدرات المجتمع ؛ وتسليط الجهاز الإدارى على كل أجهزة الإنتاج والخدمات في الدولة ، مما يجعل هذه الأجهزة تفقد مقوماتها وحرية في العمل وفقاً للنظم الملائمة لطبيعتها ، وتخضعها لأساليب العمل في الأجهزة الادارية التى تختلف اختلافاً يتيماً عن تلك النظم . ويعنى هذا أن الخطة العامة للدولة لاتحدد تفاصيل خطط الوحدات ، بل تحدد لها أهدافاً تستمد من الاهداف العامة للخطة وتحقق الإتساق الواجب بين هذه الأهداف وفقاً للموازنات التخطيطية المناسبة . ومع ذلك فان درجة إلزام الخطة تختلف بحسب مدى السلطة المباشرة التى للدولة على الوحدات المختلفة . فالأجهزة الخدمية تكون عادة جزءاً من الجهاز الادارى ولذلك فهى تخضع للقرارات التخطيطية بوسائل متعددة تتجاوز تفاصيل خططها لتشمل القواعد المنظمة للعمل بها والموازنات التى تقرر لها والتي هى جزء من الموازنة العامة للدولة . ومن هنا يأتى الإرتباط بين الخطة والموازنة ، حيث تعتبر الموازنة ، بشقيها الجارى والإستثمارى ، ترجمة للخطة ، لاسيما الخطة السنوية . ومع ذلك فإن اختلاف طبيعة كل من الموازنة والخطة قد يؤدي إلى حدوث نوع من الانفصام بين الجانبين ، إذ أن درجة الزامية الموازنة أعلى من درجة إلزامية الخطة ، بحكم أن الأولى تتضمن التعامل في أموال عامة ، وهو ما يخضع لقواعد محددة ومشددة حرصاً على تلك الاموال ، بينما الإلتزام في الخطة هو التزام

بأهداف ، يسهل دائما التوصل منها بدعاوى عدم تناسب الإنشكائيات التي تنبئها الموازنة أو التقيد بالوائح والقوانين من أجل ضمان « ابراء الذمة » فيما يعهد به الى الأجهزة المعنية من أموال عامة . والحكمة في لامركزية التنفيذ هي في الواقع إعطاء المرونة الكافية للأجهزة لكي تتبرع من الأساليب واتراه مناسبة لتحقيق الاهداف ، حتى لاتنجا. فمرة للتوصل من هذه الاهداف ، متدبرة بالتقيد بما فرض عليها من أساليب عمل ومطالبة باحلال مسؤوليتها لجرد التزامها بتنفيذ تلك الأساليب بدقة . من هنا فانه في ظل العمل بمنهج تنطيطي علمي يتراجع دور قاعدة ابراء الذمة لتحل غاها قاعدة اخرى هي « المشاركة في المسؤولية عن تحقيق اهداف المجتمع » كما تقررها الخطة . وينسكس هذا على جانبين من جوانب العمل في الأجهزة الادارية : الأول هو اسلوب إعداد الموازنة ، حيث لايصبح المعيار هو العامل المالي الذي يقف عند الالتزام بالإعتادات المقررة وقواعد الإنفاق منها ، بل هو تناسب مصالبات الأداء مع الأهداف المقررة . ولذلك فإن مقولة ترشيد الإنفاق لايجب ان تترجم الى تقليص بنود إنفاق يرى البعض أنها تحتمل شبهة الإسراف ، بل يجب أن تصاغ على شكل أساليب ومعدلات أداء ومدى تناسبها والأهداف المحددة ، وهو مايتطلب بداية أن يكون هناك تأكيد بأن هذه الأهداف ضرورة لمبلغ الأهداف العامة التي ترمى اليها الدولة . فالقول مثلا أن ضغط الانفاق العام يقضى بتقليص بعثات دبلوماسية معينة أو بخفض بعض بنود الإنفاق على التمثيل الدبلوماسي بوجه عام لايجوز الإعتداد به إلا اذا كان مصحوبا بأمور ثلاثة : الأول ان يثبت ان هناك جواب اخرى لها أولوية مطلقة حرمت من موارد جرى تخصيصها لتلك البنود ؛ والثاني ان العائد من هذه التخصيصات لايتناسب معها ؛ والثالث أن الأسلوب الذي يمحى بموجبه التخصيص لايكفل تحقيق الغرض منه بأقل كلفة ممكنة . أما إصدار حكم شخصي بأهمية إنفاق معين أو عدم أهميته فمجاله في مناقشة الأهداف ، ولايجوز أن يأتي في معرض تقليص أو ترشيد الانفاق انعام بمعدل عن حسابات الكلفة والعائد . أما بالنسبة لوححدات الانتاج فاننا نشاهد ميلا الى تكبير وحدات القطاع العام بقلر كبير من القيود بحكم وجود مجال أوسع لتضمين قدر أكبر من التفصيل عن عطلتها ضمن الخطة العامة ، بينما يحدث العكس بالنسبة الى وحدات القطاع الخاص حيث لايمكن تحديد أهداف لكل وحدة ، فيكتفى عادة بتسجيل أهداف عامة للأنشطة المختلفة دون بيان الوسائل التي تكفل قيام تلك الوحدات بتحقيقها . ويحدث شيء مماثل بالنسبة لجانب هام من المتغيرات التي تشملها الخطة ، كالإستهلاك النهائي الذي تكون القرارات بشأنه بيد الأفراد ، والنصدير الذي يشارك في تعيين حجمه الأطراف المستوردة وهي غير خاضعة لسيطرة المخطط . ويعتمد في توجيه القطاع الخاص والأفراد وأنشدة الاستهلاك والتصدير على أساليب غير مباشرة ، تتراوح بين التحكم عن طريق فرض قيود ادارية كمعميات إصدار التراخيص والقيود الكمية على التجارة الخارجية والائتمان والتعامل بالنقد الأجنبي ، وبين استخدام السياسات التي تؤثر في سلوك الافراد مثل سياسات الأسعار والأجور وأسعار الفائدة وسعر الصرف الى آخر ذلك من الأدوات المعروفة . والمشاها. أن هذا الجانب لايم تحديد بشكل محكم في الخطة رغم أنه من المسلم به أن أى خطة لابد ان تتضمن السياسات والاجراءات التي تكفل تحقيق أهدافها ، لاسيما المخطط السنوية التفصيلية . ويترتب على ما تقدم عدم تناسب في أسلوب

معاملة القطاعات المختلفة حيث يتعرض القطاع العام إلى عدد من القيود التي يمكن أن تؤثر في كفاءة الأداء فيه ويتم بعد ذلك بأنه قطاع خاسر يفقد روح المبادرة التي تنسب إلى القطاع الخاص . اما القطاع الخاص فإنه قد فلت من هذه القيود التي تفرضها الخطة ليقع في قيود أخرى تنشأ من خلو الخطة من المؤشرات الكافية التي تلتزم بها الأجهزة المسيطرة على أدوات السياسة الاقتصادية وعلى القيود المباشرة ، مما ينقل واقعا جانبا من الوظيفة المركزية للتخطيط الى الأجهزة التنفيذية بالتعارض مع قاعدة مركزية التخطيط ، ويؤدي إلى ما هو مشاهد من تخطيط السياسات وعدم اتفاقها مع أهداف الخطة . بل إن الخطة لا تؤدي وظيفة هامة تعتبر مسؤولة عنها تجاه الأفراد والقطاع الخاص وهي وظيفة توفير المعلومات التي يمكنهم الاسترشاد بها في توجيه نشاطهم ، ومن قواعد بناء المؤشرات التي يرجعون اليها والتي تصبح في الوقت نفسه أداة لمناهضة نشاطهم والتعرف على مدى اتفاقها مع أهداف الخطة وعلى وسائل تصحيح أي الحرفات عنها . إن القول أن التخطيط للقطاع الخاص ليس الزايم بل هو « تأشيري » يفرض في الواقع منهجا من التفصيل لأي تخطيط سليم . فكون التخطيط الإلزامي قادر على تعيين أهداف معينة للوحدات الخاضعة للالتزام مرجعه أن هذا التعيين يساعد المخطط على اختبار اتساق هذه الأهداف مع باقي أهداف الخطة . أما غياب مثل هذه القدرة على تعيين أهداف تفصيلية للوحدات الخاصة فإنه يتطلب اختبار القيود والسياسات التي تتخذ تجاه تأثيرها على جميع أهداف الخطة . فما يلزم مناقشته بالنسبة لتلك الأدوات لا يتوقف عند حد التأكد من تحقيق أهداف الانتاج ، بل لابد أيضا من مراعاة تحقيق أهداف العمالة والأجور والأسعار والتصدير ، وباختصار مجمل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة . لذلك يتوجب على المخطط أن يزود الأجهزة الإدارية المسؤولة عن توجيه النشاطين الخاص والفردى بمعايير انتخاب أدوات التوجيه بما يتفق وأهداف الخطة ، وهو ما يجعل التخطيط هذه الأنشطة أكثر تفصيلا من التخطيط الإلزامي وليس أقل تفصيلا منه . وتنسحب هذه الصفة أيضا على العلاقة بين المستويات المختلفة في الأجهزة التنفيذية تحقيقا لمبدأ اللامركزية الذي ينفي عن هذه الأجهزة صفة الإفراط في المركزية والتعقيد في النظم البيروقراطية . فمن غير المقبول أن تسلب الوحدات والمستويات الأدنى حرية التصرف وتلزم بالرجوع إلى المستويات الأعلى في كل قرار مهما صغر شأنه . والسبيل إلى تفادي ذلك يتحقق عن طريق تعيين أهداف واضحة للمستويات الأدنى ووضع برامج لاساليب التصرف على نحو يتفق وتلك الأهداف ، وهو مايم بما سبقت الإشارة اليه من وضع ادلة عمل لكل من المستويات الادارية المختلفة .

٤ / ١ / ٤ — ويرتبط بمبدأ اللامركزية جانب آخر هو **العهد الاقليمي** . فكما أشرنا من قبل ، تعان عملية التنمية في مصر وفي كثير من الدول العربية من اختلال التنااسب الاقليمي ، وهو مايفرض دورا هاما للإدارة المحلية التي ينص الدستور على « دورها في إعداد وتنفيذ خطة التنمية وفي الرقابة على أوجه النشاط المختلفة » . (مادة ١٦٣) . وإلى جانب الوحدات الإدارية (مادة ١٦١) هناك مايسمى

و بالأقاليم التخطيطية « التي يتصف كل منها بقدر من التجانس بين وحداته (الإدارية) من حيث الخصائص الاقتصادية والإنتاجية ، يجعل من الممكن إخضاع كل منها لقواعد تخطيطية متشابهة . ورغم وجاعة هذه الفكرة إلا أن تجانس العالم الاقتصادية والإنتاجية بين معظم الجهات ، لاسيما في الوادي القديم يجعل جدوى هذه الأقاليم قاصرا على جهات محدودة مثل شبه جزيرة سيناء ومناطق الإمداد العمراني خارج الوادي . ولذلك فإن التركيز الرئيسي في البعد الإقليمي يظل قائما على التقسيمات الإدارية للمحليات . والمطلوب هنا أمران : الأول هو أن تدرج الخطة القومية البعد الإقليمي كأحد الأبعاد الرئيسية إلى جانب البعد القطاعي . فإضافة إلى الجدوى الاقتصادية لمشروعات الخطة والتوازنات القائمة على سلامة التشابهات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، فإنه على الخطة أن تأخذ في الاعتبار ما يترتب على اختيار وتوطين المشاريع والنشاطات في المواقع المختلفة من آثار مباشرة وغير مباشرة على الأقاليم المختلفة ، وبوجه خاص الأقاليم الأقل نموا . كذلك على الخطة أن تعيد توزيع الموارد من أجل توفير أسس أكثر عدالة لتنمية الأقاليم المختلفة على نحو يحقق درجة أكبر من التقارب بينها . ويراعى في تطبيق هذه القواعد إمكان بلوغ المناطق الأقل تقدما مستويات أعلى في أجل منظور يجعلها قادرة على الإستمرار في النمو بقدر أقل من إعادة التوزيع لصالحها من باقي الدولة . ويضيف هذا مرورا آخر للتخطيط بعيد المدى نظرا لأن هذه التحولات لا تظهر آثارها كاملة إلا في الأجل الطويل . ويشير هذا أيضا إلى انه مالم تتضح جدوى التحولات لصالح مناطق معينة على المدى البعيد فإنه يلزم إعادة النظر في أمرها والسعي إلى إعادة توزيع سكان تلك المناطق على مناطق أخرى ، لتلا تحول عملية النبوض بها إلى نزيف مستمر . والإستثناء الوحيد من هذه القاعدة هو ما تفرضه اعتبارات الأمن القومي من أهميات خاصة لبعض المناطق الفقيرة ذات الأهمية الاستراتيجية ، أو من متطلبات المحافظة على سلامة مواقع غنية بمواردها إذا كانت هذه تحمل الدولة أعباء تفوق العائد الاقتصادي (أو حتى الاجتماعي) منها . على أن هذه الإعتبارات يجب ان تكون موضع مراجعة مستمرة في ضوء التغيرات التي تطرأ على مفهوم الأمن ، سواء من حيث العوامل المهددة له أو من حيث أدوات المحافظة عليه . وبوجه عام فإن اعتبارات الأمن القومي يجب ان تراعى في اختيار وتوطين النشاطات المختلفة . فقد تفرض الإعتبارات الاقتصادية البحتة إختيارات ومواقع معينة ، ولكن متطلبات الأمن قد تفوق تلك الإعتبارات ، وهو ما يدعو إلى تغيير حسابات الكلفة والعائد . ومن هنا كانت المطالبة أن يكون التخطيط شاملا حتى يتاح إخضاع حسابات الخطة للإعتبارات السياسية والعسكرية بدلا من ترك تلك الإعتبارات لما يسمى بالسياسة العامة التي قد تضطر إلى تجاوز الخطة بحجة المصلحة العليا غير المحسوبة في صلب الخطة . الأمر الثاني الذي يعنيه البعد الإقليمي هو الدور الذي يعهد به إلى المستويات المحلية في التنمية وفي التخطيط لها . إن مركزية التخطيط لاتعني أن يتولى المركز العملية التخطيطية منفردا وأن يتطرق في الخطة إلى كافة التفاصيل مهما كانت أهميتها على المستوى القومي . ولذلك فإن الأجهزة المحلية عليها واجبين بالنسبة لعملية التنمية : الأول هو المشاركة مع الجهاز المركزي للتخطيط في وضع الخطة واقتراح السياسات .

والإجراءات التنفيذية ، ومناقشة ما تنوصل إليه الخطوة بالنسبة لما يحس البعد المحلى بصورة مباشرة . والثانى هو وضع البرامج ذات الطبيعة المحلية وما يلزم لها من استقطاب موارد محلية وتوجيهها إلى أنشطة إضافية تتكامل مع تلك التى تلحظها الخطوة العامة . كذلك فإن الأجهزة المحلية تتولى الاشراف على حسن تنفيذ الخطوة وعلى توعية الجماهير بشأن حقوقها وواجباتها والقيام بالعمليات الرقابية التى تقع فى حدود اختصاصها . ولا تقتصر أهمية تطوير البعد الإقليمى على ما يتعلق بتحقيق التقارب بين أجزاء الوطن الواحد ، بل إنه يعتبر مختبراً يتم فيه تجربة الأساليب التى يمكن استخدامها فى تطوير أساليب التكامل الاقتصادى على المستوى القومى سراً على درب الوحدة الاقتصادية والسياسية . والملاحظ أن بعض الدول العربية كالعراق والسودان تتميز باختلافات إقليمية واضحة تبرر لاهتمام خاص للبعد الإقليمى ، كما أن دولاً عربية عديدة أخرى تعاني من تفاوتات إقليمية حادة رغم عدم وجود اختلافات طبيعية بنفس القدر . غير أن الكبر النسبى لحجم مصر وطول عهدها بالتقسيمات الإدارية التقليدية مع بدء توجهها إلى امتدادات إقليمية جديدة ، يجعل لتجربتها الإقليمية أهمية قومية خاصة من زاويتين : الأولى ارساء أسس أفضل للمعالجة الإقليمية داخل الدولة الواحدة ، والثانية تطوير أساليب التنسيق بين خطط التنمية على المستوى القومى ، والذي يعتبر المنهج الأفضل للتكامل الاقتصادى العربى ، والذي مازال بحاجة إلى مزيد من الدراسة العلمية والتجربة العملية . ومن هنا فإن الأمر يتطلب قدراً أكبر من التعمق فى التجربة المصرية والتجارب العربية الأخرى (خاصة الإمارات العربية المتحدة) لتعزيز مسيرة الوحدة الاقتصادية العربية .

٥ / ١ / ٤ — الجانب الآخر لآى تنظيم ادارى هو الرقابة على الأداء . ولا يقتصر أمرها على رقابة المستويات الاشرافية على الوحدات التابعة لها ، بل ان الأهم هو مايوكل إلى الأجهزة الإدارية من رقابة على قطاع الأعمال . ومع تعدد الأجهزة نتيجة تباين وظائفها ، ومع تعدد المستويات ، بين ماهو قومى وماهو قطاعى وماهو محلى ، تتعرض الأجهزة الخدمية والإنتاجية إلى تدخلات من قبل عدد كبير من العمليات الرقابية تفرض عليها أعباء من حيث توفير المعلومات التى تطلبها الأجهزة الرقابية المختلفة ومن احتمالات تعارض الملاحظات التى تقدمها هذه الأجهزة ، مما يؤدى فى بعض الأحيان إلى عرقلة أعمال الوحدات الخاضعة للرقابة . ويرجع جانب من هذه الأعباء إلى عدم صلاحية اساليب اتخاذ القرارات لدى الوحدات ، لأنه اذا كان للمعلومات المطلوبة أهمية فعلية لأغراض الرقابة على المستويات الأعلى فإنها غالباً ماتكون لازمة على مستوى الوحدة ذاتها وربما بتفصيل أكبر . من جهة أخرى فإن بعض الأجهزة الرقابية تطلب معلومات بصيغ بعيدة عن المفاهيم المعمول بها على المستويات الأدنى ، وتطلب معالجات خاصة للمعلومات الأولية دون بيان لأسلوب المعالجة الواجب اتباعه ، مما يفرض على العاملين فى الوحدات الإجتهد فى إعدادها دون وجود مايساعد على الثبوت من مدى سلامتها . غير أن أسوأ ماتعانى منه الوحدات ، لاسيما فى القطاع العام هو ميل الأجهزة الرقابية إلى استخدام مآلدنيا من سلطة فى طلب قدر كبير من المعلومات دون ان يتضح مدى لزومها ومايمت عليها من تحليل يؤدى لنتائج ذات مغزى

لاغراض الرقابة . من جهة اخرى فان وحدات القطاع الخاص تميل الى التهرب من أجهزة الرقابة وإلى الشكوى من أن تدخل هذه الأجهزة يحد من نشاطها ويحرمها من استخدام ماتدعى أنها تتميز به من روح المبادرة . لذلك فإن تنظيم الوظائف الرقابية له أهمية كبيرة من وجهتين : الأولى أنها وظائف ضرورية ولابد منها لتحقيق ماينص عليه الدستور من سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج (مادة ٢٤) ، ومن نصيب العاملين في إدارة المشروعات (مادة ٢٦) ، ومن حق المتفعين في المشاركة في إدارة مشروعات الخدمات ذات النفع العام والرقابة عليها (مادة ٢٧) ، ومن إخضاع الملكية بصورها الثلاث ، وهي العامة والتعاونية والخاصة ، لرقابة الشعب (مادة ٢٩) ، ومن ممارسة مجلس الشعب للرقابة على أعمال السلطة التنفيذية (مادة ٨٦) بما يتضمنه هذا من وجوب عرض الحساب الختامي لميزانية الدولة والتقارير السنوى للجهاز المركزى للمحاسبات وملاحظاته على مجلس الشعب الذى يكون له ان يطلب من الجهاز أية بيانات أو تقارير اخرى (مادة ١١٨) ، ومن قيام المجالس الشعبية المحلية بالرقابة على اوجه النشاط المختلفة (مادة ١٦٣) . الوجهة الثانية هى أنها تمثل مرحلة هامة من مراحل العملية الإدارية والعملية التخطيطية ، تتجاوز مجرد التأكد من سلامة الأداء وتجنب الإنحرافات إلى العمل على رفع مستوى الأداء وتحسين العملية التخطيطية ذاتها . فالموازنات والخطط تمثل فى حقيقة الأمر نوعا من الرقابة المسبقة على الأداء ، بينما المحاسبة والمتابعة هى رقابة لاحقة مبنية على ماتم إقراره من برامج وخطط ، وما هو متبع من نظام وقواعد . غير أنه لابد من موازنة حكيمة بين الرقابة المحكومة بالنظم والقواعد بغض النظر عن مدى تحقق الأهداف ، ومن تلك التى تضع نصب عينها ليس فقط الأهداف الجزئية بل والأهداف القومية التى تتضمنها الخطة العامة للدولة ، ولذلك تقرر فى ١٩٦٣ تحويل الجهاز الرقائى الأعلى من صورته التقليدية كديوان للمحاسبة يتولى الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة ، حينما كانت هذه الموازنة هى التعبير الوحيد عن برنامج عمل الجهاز الإدارى للدولة ، إلى جهاز مركزى للمحاسبات يقوم إلى جانب ذلك بمتابعة تنفيذ الخطة وتقييم الأداء بعد ان اخذت الدولة بمنهج التخطيط . بل إن هذا التحول كان مضجوبا بإنشاء إدارة فيه للبحوث والعمليات تقوم باجراء الدراسات التى تستهدف تحسين معدلات الأداء وتفادى الأخطاء أو الإنحرافات . ويتضح من كل ماتقدم ان تنظيم العملية الرقابية يتطلب :

● وضوح الأهداف العامة الجزئية ، ومدى الصلة بينهما .

● التركيز فى الرقابة على مدى القدرة على تحقيق الأهداف دون إخلال بأى من القواعد الاساسية المنظمة للأداء ، بدلا من الوقوف عند النصوص الحرفية للوائح والنظم ولو على حساب الأهداف . أى أن الدعوة التى اطلقت بما يسمى « الإدارة بالأهداف » يجب أن تصحح الى « الرقابة بالأهداف » . فالإدارة يحكم أنها تشمل تخطيط العمل يجب أن تتضمن تحديدا للأهداف ، كما أنها يجب أن تضبط العمل من خلال وضع النظم التى تكفل تحقيق تلك الأهداف ، أى انها يجب ان تكون مسؤولة عن الاثنين معا . اما الرقابة ، وهى جزء من الوظائف الادارية فيجب ان تركز على

الأهداف . وإن تمتم بالأجراءات من حيث السعى الى تطويرها لتسهيل بلوغ الكفاءة في تحقيق الأهداف . وساعد على ذلك اتباع اسلوب موازنة لبرامج التي اشرنا اليها سابقا .

● توفير الأجهزة والأجهزة التي تمكن الشعب وتنظيماته المختلفة من القيام بالأنواع المختلفة من الرقابة التي كفلها الدستور .

● لرساء الأسس السليمة التي تكفل توافق الأساليب الرقابية مع المستويات التي تجري لصالحها العملية الرقابية . فما هو مطلوب على المستويات الأدنى يكون أضيق نطاقا ولكنه أكثر تفصيلا مما يلزم للمستويات الأعلى ، فالرقابة تكون بالضرورة بالقدر الذي يتناسب مع طبيعة القرار الذي تتخذه الجهة التي تتولاها . ولذلك فكلما ارتفع المستوى الرقابي كلما اتسع النطاق الذي يراقبه وكلما لزم التركيز على الأمور ذات الطبيعة العامة . ومع ذلك يمكن للمستوى الأعلى أن يتعرض إلى مزيد من التفصيل إذا أوضحت له نتائج الرقابة الحاجة إلى التدقيق في حالات بعينها . ولذلك نجد مثلا ان لمجلس الشعب الحق في طلب تقارير محددة إلى جانب التقرير السنوي العام الذي يركز على القضايا الرئيسية والعامة .

● هناك ايضا حاجة الى ان تفهم الأجهزة الرقابية طبيعة المعلومات التي تتوفر لدى الوحدات وفقا لنظام العمل فيها ، وأن تحاول صياغة طلباتها من المعلومات بصيغ يسهل استخلاصها من تلك المعلومات ، على أن تتولى بنفسها إعادة تركيبها وفقا للمفاهيم التي تلزم المستوى الرقابي . وقد ظهرت أهمية ذلك عندما أدى إدخال المصطلحات التخطيطية المستخدمة على المستوى القومي في عمليات التخطيط والمتابعة ، حيث ووجهت الوحدات بطلبات معلومات لاستخدام بالصورة المطلوبة في العمل اليومي لها .

● كذلك هناك حاجة إلى أن تفاهم الأجهزة الرقابية ذات الطبيعة المتقاربة على شكل ودورية وتوقيت المعلومات المطلوبة ، وتنسق فيما بينها ، لكي تجنب الوحدات تكاليف إعداد المعلومات الرقابية .

● وحتى تشعر الوحدات بمجولى العملية الرقابية يجب توضيح المعدلات التي تستخدم في الرقابة كنتيجة لتحليل البيانات الرقابية وإمكانية ربطها بالمؤشرات التي تهتم بها إدارات الوحدات ذاتها . كما يجب نشر وتعميم الدروس المستفادة من الرقابة بغرض تطوير الأداء ورفع مستوى العملية الإدارية .

● ويلعب الجهاز المركزي للإحصاء دورا مهما وإن كان غير مباشر في الرقابة على أداء الاقتصاد الوطني وقطاعاته من خلال ما يجمعه وينشره من بيانات ولذلك يجب تعزيزه وتمكينه من الأسراع بنشر ما يجمعه من بيانات .

إن تأكيد أهمية الرقابة والتدقيق في تنظيمها يمكن أن يجنب الشعب مخاطر هو في غنى عنها . ولو أن الظواهر العديدة التي أتت بها حركة الردة قوبلت برقابة حازمة من قبل قوى الشعب العاملة ، لما

استفحل أمرها ولما فرضت نفسها كأمر واقع يؤدي التعرض له إلى الإضرار بمصالح آنية للكاكحين .
نجحت قوى الردة في تجسيمها رغم مايرتب عليها من آثار سلبية على مصالحها في الاجل الطويل .
فظواهر تجارة العملة وتوظيف الأموال والتضخم المستمر ماكان لها أن تستمر لو أن الدولة احكمت الرقابة
على أمور هي من صلب اختصاصها ، ولو ان الرقابة تمت فعلا لمصالح قوى الشعب العاملة وفقا لما ينص
عليه الدستور . ويؤكد هذا مرة أخرى أهمية اقامة نظام ديمقراطي سليم يكفل تمثيلا حقيقيا لرأى الشعب
يجعل من المجالس الشعبية على المستويين القومى والمحلى أدوات حقيقية لممارسة السلطة الشعبية ، ويجعل
من أجهزة الاعلام ، وفى مقدمتها الصحافة ، قنوات لإعلاء صوت الشعب ومقاومة السلوكيات التى
تضر بالمجتمع . وحتى يتحقق هذا لابد من استيعاب جميع الأطراف لمفهوم العمل التخطيطى ومتطلباته ،
ومن مشاركة فعلية فى اتخاذ القرارات حتى تكون الرقابة نابعة من ايمان بالقرارات واستيعاب لمضمونها ،
وفى هذا يكون لنظام الإدارة المحلية دور حاسم لايزال بحاجة الى تعزيز .

ثانيا - قطاع الاعمال :

١ / ٣ / ٤ — يتميز قطاع الاعمال عن الجهاز الادارى بأنه يتحدد بصفتين . فإلى جانب صفة الإدارة
التي يشترك مع فيها ، وإن اختلفت في طبيعتها ، هناك صفة الملكية التي تترتب على ضرورة إسهام رأس
المال فى نشاطه ، ومن ثم ظهور دور مؤثر للمالكى رأس المال فى توجيهه . والدستور موقفه صريح من هذا
الأمر : فهو ينص على أن « يسيطر الشعب على كل أدوات الانتاج » (مادة ٢٤) ، وعلى أن « تخضع
الملكية لرقابة الشعب وتحميها الدولة ، وهى ثلاثة أنواع ، الملكية العامة ، والملكية التعاونية ، والملكية
الخاصة » . (مادة ٢٩) . وقد حدد الدستور مقومات كل نوع من أنواع الملكية . ف « الملكية العامة
هى ملكية الشعب ، وتؤكد بالدعم المستمر للقطاع العام . ويقود القطاع العام التقدم فى جميع المجالات
ويتحمل المسؤولية الرئيسية فى خطة التنمية » . (مادة ٣٠) ، و « الملكية التعاونية هى ملكية الجمعيات
التعاونية » . (مادة ٣١) ، و « الملكية الخاصة تتمثل فى رأس المال غير المستغل وينظم القانون أداء
وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى وفى إطار خطة التنمية دون انحراف أو استغلال
ولا يجوز أن تعارض فى طرق استخدامها مع الخير العام للشعب » . (مادة ٣٢) . ونظرا لأن الملكية
الزراعية تدخل فى عداد الملكية الخاصة ، فقد أفردت لها مادة تنص على أن « يعين القانون الحد الأقصى
للملكية الزراعية بما يضمن حماية الفلاح والعامل الزراعى من الإستغلال وبما يؤكد سلطة تحالف قوى
الشعب العاملة على مستوى القرية » . (مادة ٣٧) . كذلك تناول الدستور العلاقة بين الملكية
والإدارة . فالشعب ، إلى جانب سيطرته على كل أدوات الانتاج ، يسيطر أيضا « على توجيه فائضها
وفقا لخطة التنمية التى تضعها الدولة » . (مادة ٢٤) ، و « للعاملين نصيب فى إدارة المشروعات وفى
أرباحها » (مادة ٢٦) ، كما « يشترك المتفعون فى إدارة مشروعات الخدمات ذات النفع العام » (مادة

٢٧) . وقد استمد الدستور هذه النصوص من الميثاق الذى استلهم الأسس التى أرساها من بيان استحالة تحقيق تنمية في دولة متخلفة تواجه الإحتكارات الرأسمالية الكبرى في البلدان المتقدمة بحكاكة النهج الرأسمالى الذى انتهجته تلك الدول ، نظرا لاختلاف الظروف التاريخية ، وتباين الأنساق القيمية ، وعدم صلاحية الأساليب العنصرية لتكثيف الجهود نحو تضيق الفجوة الهائلة بين مستويات التطور الاقتصادى . وتوصل الميثاق إلى ضرورة العمل على تجميع المدخرات الوطنية ، وهو ما أقره الدستور بالنص على أن « الادخار واجب وطنى تحميه الدولة وتشجعه وتنظمه . » (مادة ٣٩) . وحتى توظف هذه المدخرات في عملية التنمية أكد الميثاق على ضرورة وضع كل خبرات العلم الحديث في خدمة استثمار هذه المدخرات ، وتميعها لأغراض الإنتاج من خلال تخطيط شامل له . ويفرض هذا الأخذ بالحل الاشتراكى الذى يقوم على أساس سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج وعلى توجيه فائض هذه الادوات طبقا لخطة محددة ، باعتباره المخرج الوحيد إلى التقدم الإقتصادى والإجتماعى ، وهو طريق الديمقراطية بكل أشكاله السياسية والإجتماعية . ويؤكد الميثاق على « ان سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج لا تستلزم تأميم بكل وسائل الإنتاج ولا تلغى الملكية الخاصة ولا تمس حق الإرث الشرعى المترتب عليها . وإنما يمكن الوصول إليها بطريقتين : أولهما - خلق قطاع عام قوى وقادر يقود التقدم في جميع المجالات وتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية . وثانيهما - وجود قطاع خاص يشارك في التنمية في إطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال . على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين ، سيطرة عليهما معا ... إن الجزء الأكبر من الخطة ... يجب أن يقع على كاهل القطاع العام الذى يملكه الشعب مجموعه ... على أن الأهمية الكبرى المعلقة على دور القطاع العام لا يمكن أن تلغى وجود القطاع الخاص . إن القطاع الخاص له دوره الفعال في خطة التنمية من أجل التقدم ، ولابد من الحماية التى تكفل له اداء دوره . » إن هذه المبادئ التى وضعها الميثاق وأقرها الدستور تهبو سليمة ومتفقة مع الأسس النظرية والتجارب العملية . غير ان الأحداث التى واجهت ثورة يوليو منذ صياغة الميثاق تشير الى عدة محاذير تحتاج إلى استجلاء مسبباتها وتبيان أساليب التعامل معها ، بما يحمى المكاسب الاشتراكية لقوى الشعب العاملة ويبعد اليها السيطرة على « كل أدوات الانتاج » ، منتزعة إياها من القوى الجديدة التى سيطرت على أدوات الانتاج ومنها على الحياة السياسية .

٤ / ٢ / ٢ - بالرغم من صدور قوانين يوليو ١٩٦١ الاشتراكية التى وضعت حدودا عليا للملكية الرأسمالية ، حيث اعتمد معيار الحجم كمؤشر للاستغلال ، فان رأس المال الخاص خيب الآمال في امكان الاعتماد عليه كرافد التنمية ضمن الحدود التى تقسمها له خطة التنمية . فمن ناحية ثبت انه لا يقبل العمل في تلك الحدود ، ولولا أن الخطة كانت قد خصصت النصيب الأكبر للقطاع العام بحكم تركيزها على بناء القاعدة الإنتاجية والقطاعات الأساسية ، لما أمكن لها أن تحقق معدلا للنمو يقترب من ذلك الذى كان لازما لمضاعفة الدخل في عشر سنوات ، ولما أمكن بعد ذلك أن تصمد

الدولة في حرب الإستنزاف وأن تصنع نصر أكتوبر . ومن ناحية أخرى ثبت ان القطاع الخاص القائم ، رغم تحجيمه ، لم يترك فرصة لاستغلال القوى العاملة إلا وانتزها . لذلك كانت هناك ضرورة تعزيز القوانين الإشتراكية في ١٩٦٤ ، وهو ما أثار حفيظة الرأسمالية العالمية ، فكان الموقف المشهور من قبل ألمانيا والولايات المتحدة من المعونات ، ثم قرار الولايات المتحدة بتصفية النظام الثوري المصرى حتى لا تنتشر عدواه في دول العالم الثالث التى حصلت حديثا على استقلالها في حروب تحرر كان للثورة المصرية بقيادة عبد الناصر دور حاسم في تأجيجها ونجاحها وفي توضيح طريق العمل الوطنى أمامها ، فكانت حرب ١٩٦٧ التى اثبتت بما لا يدع مجالا للشك تحالف الصهيونية مع الإستعمار . ورغم الصمود الذى حققه الشعب المصرى وإلى جواره امته العربية ، التى أدركت حقيقة المؤامرة وضرورة انتزاع النصر ، فإن قوى الردة تواطأت مع الاستعمار لكى تفرغ انتصار ١٩٧٣ من مضمونه ، وتحطم المقومات التى صنعتها ، سواء كانت قلعة الانتاج التى بناها القطاع العام رغم محدودية الموارد المتاحة للاستخدامات المدنية ، أو وضوح أطماع الرأسمالية العالمية وتصميمها على ضرب النموذج الذى قدمته ثورة يوليو عن التنمية المستقلة ، أو تحجى قوة التضامن العربى الذى أعاد للعرب جانبا كبيرا من حقوقهم ، من حارب منهم ومن وقف وراء المحاربين ، فاذا بها تعيد تحت راية النصر ما تعرضت له مصر بعد معركة ناغازين ومعاهدة لندن سنة ١٨٤٠ التى تلتها ، والتى كان من أهم ما فرضته على مصر « فتح حدودها للبضائع الأوروبية » ، فإذا الإنفتاح يصبح مطلباً للقيادة التى منيت بها مصر ، وإذا الإعتماد على النفس يتحول إلى ترحيب بل إلحاح بدعوة رأس المال الأجنبى بوجه عام ، والأمريكى بوجه خاص ، ليتولى عن ابناء مصر بناء وطنهم ، فإذا به يمد يده الى من سموا رجال الأعمال ، ليحل تحالف رجال الاعمال المصريين والأمريكىين محل تحالف قوى الشعب العاملة في إدارة شؤون الاقتصاد المصرى ، يقودونه إلى الأنشطة الطفيلية والفساد والمديونية في فترة لم تشهد مصر مثيلا لها من حيث دخلها من النقد الأجنبى . وتحت دعاوى ما يسمى بإزالة عوامل الحقد أعيدت للقوى المعادية للثورة مصادر السيطرة التى استخدمتها من قبل في استغلال قوى الشعب العاملة ، سواء كانت إقتصادية أو سياسية . وبدلا من الالتزام بما نص عليه الدستور الذى صيغ في مطلع عهد الردة يجعل القطاع العام قائما للتنمية ، تحول الأمر إلى دعوة علنية بتصفيته ، لياقئ من يمين على الشعب بضرورة بقاءه « لأن له دورا في التنمية ، وان هذا الدور هو بالأساس اجتماعى » . ثم تأتى الخطوة الأخيرة لتعطى القطاع الخاص نصيب الأسد من الاستثمار ، لاسيما في القطاع الصناعى ، وتعيد الدولة جانبا من الخيرات المتاحة لتعمل في خدمة القطاع الخاص ، ترعى له سوق رأس المال وتدرس له مشروعات لا يقبل عليها ، لأنه يبحث عن الكسب السريع ولو على حساب خراب الإقتصاد الوطنى . والأدهى من ذلك أن تقاعس الدولة عن رعاية المدخرات الوطنية ، وهو ما يفرضه الدستور ، جعل صغار المدخرين الذين ينتمى معظمهم إلى الفئات العاملة يقعون فريسة الرأسمالية الطفيلية ، بحيث بدأ التحول الرأسمالى الذى صنعتته قوى الردة يأخذ منعطفا جديدا وخطيرا ، وهو القضاء على صغار المدخرين والمستثمرين ، استبقاء لعتاة الرأسماليين المتحالفين مع الرأسمالية

العالمية . وكما حدث في أواخر عهد محمد على أصبح من حق الأجانب ان يملكو الأراضي ، وهو ما كان منفسا لتعاضد حقوق الأجانب وترسيخ إقدام الإمتيازات الأجنبية وظهور المحاكم المختلطة واستخدام ذلك ذريعة للإحتلال السافر . إن المرحلة التي انقضت كانت بمثابة مرحلة انتقال وجس لنفض الشعب المصرى من قبل القوى التهرصة به ، ويدعو ان هذه القوى قد قررت انهاء فترة الانتقال هذه وبدء مرحلة استكمال التحول الرأسمالى ، مستغلة ما صنعتها من انهاك للاقتصاد المصرى ، واغراق له فى المديونية ، وتحكم صندوقي النقد الدولى ومن وراءه الرأسمالية العالمية فى السياسات الاقتصادية تحكما تحرب به وتسمى اليه قوى الردة ، وإن أظهرت تمنا وادعت استقلالية فى القرار لا تملكها إلا ازاء الشعب وقواه العاملة . إن هذا يجعل المرحلة المقبلة مرحلة حاسمة فى مصير النظام الإقتصادى المصرى ، وعلى قوى الشعب العاملة ان تنظم صفوفها وتندبر أمورها لصالح مستقبلها هى والأجيال التى تأتى من بعدها ، بل ولصالح الأمة العربية جمعاء . وعليها أن تبحث فى هدوء وروية فى أمر الملكية ، وتحديد الموقع الصحيح للقطاع العام من عملية التنمية ، وحقيقة ما يسمى بالرأسمالية الوطنية .

٣/٢/٤ — هناك جلد من الحقائق الموضوعية التى لابد من الإتفاق عليها وهى :

- أن للقطاع العام دور هام وضرورى فى بداية طريق التنمية فى أى دولة ، وأنه لا يقتصر على ما يسمى بالنور الإجتماعى ، بل إنه دور تمليه بالدرجة الأولى الإعتبارات الإقتصادية البحتة .
- أنه ما من دولة نامية تستطيع أن تجعل الملكية العامة هى النوع الوحيد للملكية . فهناك دور للملكية الخاصة ، شريطة تمسها مع اختيارات الشعب التى تترجم فى الخطة التى يضعها والتى تمكنه من السيطرة على كل أدوات الإنتاج .
- أن بعض القطاعات كالزراعة والصناعات الحرفية يمكن السماح بالملكية الخاصة فيها فى ظل التنظيم التعاونى ، شريطة أن تخضع تلك الملكية لمعيار الحجم . غير أن قطاعات أخرى تظل بحاجة إلى تنظيم يناسب طبيعة قوى الإنتاج فيها . ولما كان رأس المال من القوى التى لا يمكن تجاهلها فى الصناعة الحديثة ، فإن الأمر يقتضى تحديد علاقات الإنتاج فيها على نحو يوفق بين الجانبين دون مساس بالحقوق الأساسية لقوى الشعب العاملة .
- أن كلا من الميثاق والدستور قد حددا معيارا واضحا للملكية الخاصة ، وهو أن تكون ملكية غير مستغلة . وعلى ذلك فإنه اذا كان قد ثبت أن معيار الحجم لم يكن كافيا لمنع الإستغلال ، فعلىنا ان نبحث عن معيار أكثر مصداقية منه .

ولنبدا بمناقشة القضية الأخيرة وهى قضية الإستغلال . إن الإستغلال يظهر من خلال التعامل مع آخرين ، ومن تمكن أحد أطراف التعامل من ممارسة القدرة على الاحتكار إزاءهم . والمنهج يقوم

بنوعين من التعامل : الشراء والبيع . فهو يشتري احتياجاته من المواد الأولية من منتجين آخرين ، كما يشتري خدمات العاملين . وهو يبيع منتجاته إما إلى منتجين آخرين أو إلى جمهور المستهلكين . ويختلف موقفه من هذه المعاملات وفق كون الطرف الآخر للتعامل وطنيا أو أجنبيا ، وهو ما يضيف مفارقات من نوع آخر إلى هذا الموقف . فالدول النامية تتخصص بحكم تقسيم العمل الدولي الذى تفرضه الرأسمالية العالمية فى إنتاج وتصدير المواد الخام ، وهى تفعل ذلك من موقع عدم التكافؤ ، ولذلك فإنها ومنتجها يخضعون لاستغلال تفرضه القوى الصناعية التى تتحكم فى الطلب ، وتسعى دائما إلى إيجاد البديل المصنع للخامات حتى تستبقى أسعارها عند أدنى حد ممكن ، خاصة مع ضعف قدرة الدول النامية على المساومة ، أى أن الدول الصناعية تمارس القدرة على احتكار الشراء بينا تتنافس الدول النامية فى البيع . من جهة أخرى فإن الدول النامية تظل بحاجة إلى استيراد المواد المصنعة التى تتميز بأسواقها الإحتكارية ، بما فى ذلك المواد الوسيطة التى تشتد الحاجة إليها بسبب ضعف الهيكل الإنتاجى المحلى حيث يركز عادة على تصنيع المواد الاستهلاكية للسوق المحلى . وهكذا يخضع الاقتصاد النامى إلى الاستغلال من خلال تبعيته للنظام الرأسمالى العالمى القائم على الاحتكار . ويعمل هذا النظام على تشجيع المنتجين من القطاع الخاص على العمل كوسيط مخلص له بالانقياد إلى ما يرسمه من قواعد للإختراط فى التبعة . أما فى الداخل فإن مظاهر الإستغلال تتعدد . ففي ظل انخفاض الدخل القومى وتحتل الجهاز الإنتاجى وانتشار البطالة باشكالها المختلفة ، يصبح من المقولات المسلم بها دعوى رخص الأيدى العاملة ، الذى يعتبر ميزة تجذب الاستثمارات ، خاصة الأجنبية . ويستخدم رأس المال الخاص هذه الحقيقة فى استغلال العمال وخفض أجورهم الى أقصى حد ممكن ، بحكم قصور الطلب على العمالة بالقياس إلى المعروض منها مما يضع الطلب فى موقف احتكارى . من جهة أخرى ، يروج رأس المال الخاص لدعوة رأس المال الأجنبى ليحقق أرباحا على حساب انخفاض الأجور . وحرصا على إبقاء الأجور منخفضة يطالب القطاع الخاص بحجة كاملة إزاء العاملين ، يعين ويفصل كيف شاء ، بل ويطالب بالحق فى جلب عمالة أجنبية بدعوى تميزها بكفاءات غير موجودة محليا . بل إن هذه الظاهرة تعتبر من أهم المشاكل التى تعترض سبيل التكامل العرئى ، حيث يميل القطاع الخاص فى الدول النفطية محدودة السكان إلى تفضيل العمالة غير العربية (خاصة الآسيوية) لانخفاض أجورها عن العمالة العربية رغم ما يتضمنه ذلك من اثار اقتصادية واجتماعية سلبية على المجتمع ، بل وعلى القطاع الخاص ذاته . أما فى جانب المبيعات فإن هناك مقولة أخرى تنادى بحماية الصناعة المحلية ، وبقتضاها يطالب القطاع الخاص باغلاق السوق المحلية على منتجاته تأمينا له من المنافسة الأجنبية ، خاصة وإن حجم السوق لا يساعده على خفض التكلفة بسبب عدم تناسبه مع الحجم الاقتصادى لمشروعاته ، كما أن اكتساب الخبرة يحتاج إلى وقت ، مما يقتضى توفير الحماية ، على الأقل للفترة اللازمة لاكتساب هذه الخبرة . وبعبارة أخرى فإن القطاع الخاص يسعى إلى خلق وتعزيز قدرته الإحتكارية . كذلك فإنه يطالب ، إلى جانب هذه الحماية ، بخفض تكاليفه عن طريق إزالة الرسوم الجمركية على مستلزماته المستوردة ، ودعم

المستلزمات المحلية ، لاسيما الطاقة والمرافق التي على المجتمع أن يوفرها من حصيلة الضرائب ، التي يطالب القطاع الخاص والأجنبي بالأعفاء منها تاركا عبأها يقع على أولئك الذين لا يملكون التحلل منها ، وهم القوى العاملة . وبعبارة أخرى فإن القطاع الخاص يحاول تهيئة الظروف المؤدية لخلق الميزة الاحتكارية لما يستخدمه من مستلزمات والتي تحقق تخفيض أسعارها . ونظرا لأن هذا القطاع لا يقبل على الصناعات الأساسية ذات الحجم الكبير ، والأجل الطويل للإكتمال ، والريحية الاقتصادية المحدودة ، فإن اختياراته تركز على السلع الاستهلاكية والصناعات الخفيفة بغض النظر عن متطلبات توازن الخطة للأجلين القصير والطويل . ويترب على هذا أمران كلاهما له تأثيره على الوفاء بالاحتياجات الأساسية للجماهير الكادحة . فالنشاطات التي تنتج سلعا ذات سوق واسع هي في الغالب من قبيل الصناعات العاملة في مجال إنتاج ما يلزم لتلبية هذه الحاجات ، وبالتالي فإن خضوع هذه النشاطات للإحتكارات التي يسعى اليها القطاع الخاص يعنى استغلالا على نطاق واسع للجماهير . من جهة أخرى ، فإنه نتيجة لسوء توزيع الدخل الذي يترب على تسلط القطاع الخاص ، ينشأ طلب على أنواع من اسلع الكمالية ، وإن كان حجمه محدود نسبيا لكل سلعة على حدة ، وهو ما يغري القطاع الخاص بإعطاء هذه السلع جانبا من اهتمامه ، مستغنيا بذلك جزءا من موارد الدولة في استثمارات أضعف في أولوياتها من تلك التي توجه للحاجات الأساسية . وفي نفس الوقت فإن إنتاج هذه السلع محليا يولد ضغوطا استهلاكية عملية نتيجة ما يحيط به من دعاية وإعلان تحت ستار تشجيع الإنتاج المحلي ، وهو ما يؤدي إلى اغراق الإستهلاك ويؤدي إلى ضغوط إضافية على ميزان المدفوعات ، خاصة وأن معظم هذه السلع يرتفع فيها المكون الأجنبي ، وتفتح مجالات واسعة للمشاركة الأجنبية بحكم ما تحتاجه من معرفة تكنولوجية متطورة . والخلاصة أن ما يسمى حافز الربح الخاص لا يعمل دائما في اتجاه إفساح المجال أمام المبادرة الخلاقة ، نظرا لأن حالة التخلف التي يعاني منها الإقتصاد النامي تشوه العوامل التي تتحكم في السوق وفي تحديد الأسعار . بل انه يمكن القول أنه لا يوجد سوق بالمعنى الحقيقي الذي تصوره نظريات السوق ، حيث تتباين قوى المتعاملين فيه نتيجة لسوء توزيع الدخل وضعف البنية الأساسية وقصور المعرفة وأنظمة المعلومات اللازمة للتعامل السليم من جميع الأطراف . وبينما ينادى أصحاب مبدأ الإقتصاد القائم على قوى السوق باطلاق قواه ، يطالبون في الوقت نفسه بأقصى درجات التدخل من أجل رفع معدلات الريحية لقطاع خاص يعجز عن مواجهة قوى السوق دون حماية مزدوجة له تعزز قراراته الإحتكارية ويقهد له بذلك طريق الاستغلال .

٤/٢/٤ — يتضح مما تقدم أن أهم ما يعوق اتخاذ عوامل العرض والطلب التي هي السمة المميزة للعمل وفق قوى السوق ، أساسا لتنمية الإقتصادات المتخلفة هو تشوه هذه القوى بسبب ما يسودها من عوامل احتكارية يترتب عليها ، ومن ثم يعززها ، تباين توزيع الدخل . هذا التباين يرجع الى ما يسود في هذه الإقتصادات من بطالة تتخذ ذريعة لانخفاض الأجور ورفع معدلات العائدات على رأس المال

بحجة ان هذا يدعو للإقتصاد في استخدام الموارد الرأسمالية المحدودة . وبدلاً من العمل على تحقيق تقارب بين عائدات عناصر الإنتاج ، تغذى العوامل الإحتكارية تباعدها . فعلى الصعيد الدولى تعمل الاحتكارات الدولية على ابتزاز جانب هام من موارد الدول النامية ، مما يؤدى إلى استمرار انخفاض دخولها القومية ، وبالتالي مدخولاتها التى هى مصدر التراكم الرأسمالى الوطنى . ويفتح هذا الباب أمام دعاوى تشجيع اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية التى هى فى حقيقتها جزء مما تم ابتزازه من رؤوس الأموال المحلية . وتؤدى الإحتكارات الداخلية إلى انخفاض الإنتاج المحلى عما يمكن تحقيقه فى غيابها ، نظراً لأن الربح الإحتكارى ينشأ من تحجيم العرض بالقياس إلى الطلب الذى هو بدوره منخفض بحكم انخفاض الدخل القومى ، وهو يذهب إلى فئة محدودة مما يؤكد ظاهرة تباين توزيع الدخل . فمعدل الربح الإحتكارى اعل بالضرورة من معدل الربح العادى الذى يمكن ان يتحقق فى ظل المنافسة التامة . ومن الجدير بالذكر أن هذا الإرتفاع فى معدلات الأرباح لا يعنى بالضرورة ارتفاعاً فى مجمل الأرباح ، لأنه يتسبب كما ذكرنا فى انخفاض الدخل القومى . أى أن النتيجة هى انخفاض الدخل الكلى وارتفاع نصيب عائدات رأس المال منه ، وإن كانت جملتها اقل مما كان يمكن أن ينحقق لو سادت منافسة فعلية تنهذ الدخل القومى وتزيد من فرص العمل والأجور . ويساعد على استمرار هذه الأوضاع ما يشوب الهيكل الإقتصادى الوطنى من اختلال يجعله شديد الإعتماد على العالم الخارجى فى توفير الكثير من احتياجاته الإنتاجية والإستهلاكية ، وما يعانى من قصور فى المعلومات التى تلزم للمنتج والمستهلك معا . وتتصف عملية إعادة بناء الاقتصاد الوطنى على نحو يحقق مزيداً من الإعتماد على النفس بالحاجة إلى مؤثرات لا يوفرها السوق بأوضاعه القاصرة . ففى البداية لا تكون النشاطات الأساسية اللازمة لإنتاج السلع الإنتاجية بنفس القدر من الربحية التى تتسم به الأنشطة الاستهلاكية التى يجتذبها الدخل بتوزيعه المتباين . ولذلك فإن ما تحتاجه الدول النامية من أجل تصحيح هيكلها الاقتصادى هو قيام قطاع عام قوى يتولى تنفيذ خطة طويلة الأجل تراعى الآتى :

- إعطاء أولوية للصناعات الأساسية اللازمة لبناء قاعدة انتاجية ذاتية تسهم فى إمداد النشاطات المحلية باحتياجاتها وتجنبها الإعتماد المفرط على الخارج .

- إعطاء أولوية للأنشطة ذات الربحية الإجتماعية الأعلى . والمقصود بالربحية الإجتماعية مجمل المنافع التى تعود على المجتمع بصورة مباشرة وغير مباشرة ، وليس فقط على المشروع الواحد . ولما كان رفع معدلات التوظيف للأيدى العاملة يأتى فى مقدمة غايات المجتمع ، فإن النشاطات التى تحصل على أولوية متقدمة ليست هى بالضرورة تلك التى تعطى فرص عمل أكبر بصورة مباشرة ، بل هى التى تولّد حركة فى الاقتصاد تحسّن جدوى قيام مشروعات فى انشطة وثيقة الصلة بها تساعد على زيادة مجموع فرص العمل ورفع مستوى الإنتاج والإنتاجية . ومن هذا المنطلق فإن صناعات المواد الوسيطة التى تنشئ طلباً على مواد أولية يشجع التوسع فيها ، والتى تمد صناعات أخرى نهائية باحتياجاتها ، تعتبر من الصناعات المحورية التى تحقق تكاملاً اكبر فى الاقتصاد الوطنى ، وتقلل من درجة الإعتماد

على العالم الخارجى .

● وحتى تتحقق الفائدة القصوى من هذه النشاطات فإنه لابد من أن تستخدم فيها أساليب إنتاجية عالية الكفاءة ، حتى ولو ادى ذلك إلى الإعتماد على استخدام كثيف لرأس المال ، وذلك لكى تحقق مستوى عاليا من الكفاءة يجعلها قادرة على توفير إمكانية أكبر لتنمية الأنشطة المرتبطة بها . غير أنه يجب فى هذا مراعاة اختيار تلك الأساليب على نحو يتفق والمزايا النسبية للموارد المحلية ، وهو ما يتطلب النهوض بالبحث العلمى المحلى .

● وبالتالي فإن الدور الذى يؤديه القطاع العام تعظم اهميته بسبب قدرة هذا القطاع على توفير الامكانيات اللازمة لإجراء البحث العلمى وتطبيق نتائجه . فأيا كانت رغبة القطاع الخاص فى التطوير فإن قدرته الذاتية تظل محدودة ، وهو إن سعى اليه فإنه لا يملك القيام به بنفسه فيلجأ إلى مشاركة أجنبية غالبا ما تأتى بأساليب لا تلائم البيئة المحلية ، بل هى تزيد التبعية إلى النظام الرأسمالى العالمى وعابرات الجنسية .

● من جهة أخرى فإن دعوى توفر ميزة رخص الأيدى العاملة المحلية لا يجب ان تقاس بانخفاض معدل الأجر الزمنى مقارنا بالأجور الزمنية فى الخارج ، حيث المقارنة تتم بواسطة سعر صرف متدن . بل يجب ان تتم بالرجوع إلى معدلات الإنتاجية . ولذلك فإن رفع الإنتاجية يجب أن يكون هو الأساس الاول الذى تبنى عليه التنمية . ويتطلب هذا العناية بالتدريب اثناء العمل وهو ما يقوم به القطاع العام . بل إننا نجد أن القطاع الخاص يلجأ عادة إلى الاستفادة مما وفره القطاع العام من تدريب ، سواء للعاملين بأجر أو للكوادر الادارية العليا .

● وإذا كان الدستور قد كفل للعمال نصيبا فى الأرباح يعتبر بمثابة حافز لهم على زيادة الإنتاج ، فإن هذا النصيب لا يجب أن ينسب إلى ما يتحقق من أرباح كلية ، بل يجب أن يحدد وفق رفع معدلات الانتاجية . ففي بعض الأحوال تنخفض الأرباح نتيجة تحديد الأسعار (للمستلزمات والمنتجات) على نحو تخليه مصلحة المجتمع دون أن تكون الوحدات الإنتاجية مسؤولة بصورة مباشرة عن ذلك . ويتطلب هذا وضع أنماط للإنتاجية وتعيين اساليب قياسها والحاسبة بمقتضاها والعمل على رفعها .

● غير أن رفع الإنتاجية لا يعنى بالضرورة رفعا مباشرا للأجور بنفس النسبة ولا تقلصت الميزة النسبية بسرعة قبل ان يطرأ تقدم ملموس على الإقتصاد الوطنى . وينشئ هذا تناقضا لابد من معالجته ، حيث أنه يعنى استمرار انخفاض حصة الأجور من الدخل الوطنى . ولذلك فإن استقطاب فائض العملية الإنتاجية لصالح القوى العاملة وتوجيهه إلى تراكم رأس المال وزيادة الطاقة الإنتاجية وبالتالي زيادة التوظيف والأجور ، يعتبر هو المحرك الرئيسى للإسراع بمعدلات النمو . والقطاع العام هو القادر على إجراء هذا الإستقطاب ، لأن ذهاب الفائض إلى منتجى القطاع الخاص ، ما لم يكن مصحوبا بمعدلات ضريبية مرتفعة دون تهرب منها ، يؤدي إلى تباين حاد فى توزيع الدخل ينقص حجم الطلب

الكل ومن ثم يعوق تسارع معدلات النمو .

● من جهة أخرى فإن انخفاض الأجر النقدي لا يوجب بالضرورة انخفاض الأجر الحقيقي الذي يحدد مستوى معيشة العاملين . وحتى يتحقق هذا يجب توجيه النشاط الإنتاجي نحو توفير الحاجات الأساسية للجماهير بالقدر والسعر المناسبين ، وهو ما يناقض حافز القطاع الخاص القائم على رفع الربحية عن طريق التحكم في العرض بفرض رفع السعر . وعلى ذلك فإن قضية تسعير منتجات القطاع العام وما يقال بأن السعر فيه إجماعي لا إقتصادي تعتبر قضية مغلوطة . فالسعر الأساسي الذي يجب أن يعمل بموجبه القطاع العام هو في الأصل سعر إقتصادي يحقق وبما عاديا خاليا من عنصر الإحتكار . فإذا أظهرت الموازنات القومية أن هذا السعر يمثل عبئا لا تستطيع أن تتحمله الفئات الكادحة بالمعدلات السائدة للأجور ، يجب تعديل سعر البيع لفترة محدودة يتم فيها تصحيح الهيكل الإنتاجي على نحو يخفض من كلفة إنتاج السلع المعنية ويرفع في نفس الوقت الأجور النقدية لتصبح قادرة على تحمل الأسعار الاقتصادية . وخلال ذلك توازن الخطة بين ما يخصص لدعم الأجور وبين تخصيص هذه المبالغ للإستثمار بفرض رفع معدلات التوظيف والأجور .

● ونظرا لأن ترك أنشطة المال والتجارة للقطاع الخاص يعني أن يعمل كل منهما بمقتضى قوى السوق ، فإن هذا يؤدي لأن تفرض هذه الأنشطة أساليب عملها على مجمل الإقتصاد الوطني . وبمقتضى هذه الأساليب يتم توجيهها للعمل وفق متطلبات تنفيذ الخطة باستخدام أدوات السياسة الاقتصادية باعتبارها وسائل التوجيه غير المباشر التي تملكها الدولة إزاء القطاع الخاص . غير أن هذه الأدوات تصاغ عادة وفق أهداف معينة ، فإذا يأثراها تمتد لتعارض مع أهداف أخرى قد تكون أكبر وزنا وأخطر شأنًا بالنسبة لعملية التنمية . فتعديل أسعار الفائدة مثلا بفرض التأثير في حجم النشاط الاقتصادي يمكن ان يؤدي لتوجه التمويل إلى استخدامات عالية الربحية المباشرة رغم أنها ليست بالضرورة ذات أولوية متقدمة في الخطة . وفي ظل ضعف الهيكل الإنتاجي يميل سعر الصرف إلى الانخفاض ، وهو ما يغري الأجهزة المصرفية بالإستثمار في أصول أجنبية بدلا من الأصول المحلية ، على نحو ما حدث مؤخرا ، خاصة بعد فتح الباب أمام البنوك الأجنبية . من جهة أخرى فإن فرض قيود كمية على حركة الائتمان تلقى دائما معارضة شديدة بدعوى أنها تعنى التدخل في القوى المطلقة للسوق ، وغالبا ما يساء استخدامها . ولذلك فلا بد من سيطرة الدولة على قطاع المال واختصاص نشاطه للخطة من خلال تخطيط دقيق للائتمان ، دون أن يحجم ذلك سلب حرية القطاع المصرفي في الحركة وتحوله إلى مجرد خزانة تصرف ما تقرره الخطة دون تدقيق . وتتوقف كفاءة التخطيط المالي والنقدي على قدرة التخطيط على تحديد المؤشرات التي تمكن الجهاز المصرفي من الإشراف على تنفيذ الخطة مع مراعاة سلامة أوضاع الوحدات الإنتاجية ، ومتابعة تمشي نشاطها مع ما تحدده الخطة من أهداف ومع متطلبات كفاءة الأداء في الوقت نفسه . ومن هذا المنطلق فإن للبنك المركزي دورا هاما يجعله شريكا للجهاز المركزي للتخطيط .

● بالمثل فإن السيطرة على نشاط التجارة تصبح أمراً ضرورياً ، لاسيما في مجالات التجارة الخارجية وتجارة الجملة ، كما أنها تكون حيوية في تجارة التجزئة في الأمور التي تمس الحاجات الأساسية للجمهور والتي تتعرض لاحتكالات الاحتكار من قبل القطاع الخاص . وهنا أيضاً لابد من نظام مرن يحقق القدرة على استشعار حركة السوق ومحاولة تفادي ما قد تتعرض له من اختناقات ، ليس بمجرد تحديد الأسعار أو تقديم الدعم النقدي ، وإنما بالعمل على تصحيح الاختلالات بين جانبي العرض والطلب . فأى اعتماد عن السعر الإقتصادي الذي تحدده العلاقة بين هذين الجانبين له كلفة تؤثر تأثيرات غير مباشرة قد يكون مجملها أخطر مما يحسب كأثر مباشر لعدم توافق ذلك السعر مع الإعتبارات المجتمعية ، على نحو ما أوضحناه عند مناقشة قضية الإسكان . إن المعيار الأساسي الذي يسترشد به هو سلامة هيكل الأسعار واستقرارها ، والعمل على الإقتراب باستمرار من الأسعار الإقتصادية شريطة أن تكون هذه الأسعار متفقة مع الاهداف العامة للخطة .

ويشير كل هذا إلى مدى ما تنطوي عليه الدعاوى القائلة بأن للقطاع العام دور اجتماعي بالأساس ، تظهره تارة بمظهر القطاع الخيري الذي يتحمل عن المجتمع أعباء ولو أدى ذلك إلى خسائر ، وتظهره أخرى بأنه قطاع يعمل وفق القواعد التي تحكم المؤسسات غير الهادفة إلى الربح ، من مغالطات . إن هذه الدعاوى تخفي في طابعها حكماً بأن تزول ضرورة وجود القطاع العام إذا زالت حاجة المجتمع إلى الاعتبارات الإجتماعية المذكورة ، وهو ما يعنى أن القطاع الخاص يظل دائماً هو الأساس الذي يعمل وفق الاعتبارات الإقتصادية ويحقق ما يفترض فيها من كفاءة . إن هذه الدعاوى تخاف متطلبات التنمية بجانبها الإقتصادي والإجتماعي ، وعلى قوى الشعب العاملة أن تواجه هذه الإدعاءات المضللة ، وأن تنذو عن القطاع العام باعتباره هو القادر على إحداث تنمية حقيقية ، وعلى تعبئة الفائض الاقتصادي وتوجيهه نحو تحقيق أهداف الخطة ، وأن تدفع عنه الإنهزامات بأنه قطاع خاسر بالضرورة ، وأنه يفتقد روح المبادرة . وحتى يقوم القطاع العام بالمهام المرجوة منه يجب ان تعطى إدارته الحرية الكافية في حدود الاهداف التي تحددها له الخطة .

٤/٢/٥ — وبناء على ذلك فإن دور القطاع الخاص يجب أن يتحدد وفق عدد من المعايير ، أهمها ما يلي :

- تجنب الدخول في المجالات ، أو السماح باتباع السياسات ، التي من شأنها إيجاد فرص لممارسة هذا القطاع نزعة إلى الاحتكار ، واتخاذ ما يلزم لذلك من ضوابط على نحو ما سنبينه فيما بعد .
- تفادي التداخلات بين القطاعين العام والخاص التي يمكن أن تؤدي إلى انحرافات في سلوك القائمين على شؤون القطاع العام . إن التجربة تشير إلى أن القطاع الخاص ، حينما يدخل مجالات يتولاها القطاع العام بدعوى فتح الباب أمام المنافسة ، يشجع بعض المسؤولين في هذا الأخير على التواطؤ

معه من أجل تحقيق ربحية أعلى له على حساب العاملين في القطاع العام ، ومن ثم الضغط من أجل تحويل وحدات القطاع العام إليه بدعوى أنه أقدر منه على تحقيق أرباح .

● ويستتبع هذا وجوب إيقاف المناقشات حول إمكانية بيع وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص ، لأن هذا يشجع المسؤولين عن بعض هذه الوحدات على التهاون في إدارتها حتى يتخذ من تعرضها للخسائر مبررا للمطالبة باتخاذ قرار بيعها فيتقدموا للإستيلاء عليها .

● كذلك يجب الحذر من دخول القطاع الخاص منفردا في المجالات المغذية للقطاع العام حتى لا يجد من هذا منفذا للإستيلاء على فائضه ، متبعا في سبيل ذلك وسائل ملتوية في معظم الأحيان . إن نقشي ظاهرة مقاولي الباطن مثلا قد أدى إلى سلب قطاع المقاولات العام جانبا هاما من فائضه ، وساعد في الوقت نفسه على رفع كلفة التشييد ، وهو ما أضعف قدرة المدخرات على تحقيق الإستثمارات التي توجه إلى تمويلها .

● من جهة أخرى فإن القول بأن بعض الأنشطة لا يجب أن يدخل فيها القطاع العام لأنه يتعرض فيها لخسائر بينما يستطيع القطاع الخاص أن يجعلها مربحة لا يجب أن يطلق على عواهنه . فما يتردد من أن القطاع العام لا يصبح أن يعمل في « بيع الفول والطعمية » لأن هذا يعرضه الى تحقيق خسائر ، إنما يعنى ترك مجال غذاء الشعب مرتعا للقطاع الخاص يحقق منه أرباحا تعبر عن جشعه وعن احتكاره واحدا من الحاجات الأساسية للجماعير . ولذلك فإن السماح بدخول القطاع الخاص الى جانب العام في مثل هذه المجالات التي تتصف عادة بصغر حجم الوحدة الانتاجية ، يجب ان تصحبه رقابة محكمة على الاسواق ، وخطة متكاملة لإزالة الإختناقات المؤدية للاحتكار .

● والقول بان القطاع العام يتركز دوره في القيام بالمشروعات الأساسية اللازمة والمشروعات التي تغطي بأهمية اجتماعية بغض النظر عن الربحية ، يعنى تجهيد هذا القطاع من فرص الربحية العالية وقصرها على القطاع الخاص ، وبالتالي تمكين هذا الأخير من الإستيلاء على الفائض الإقتصادي وإضعاف سيطرة الشعب على ما يترتب على هذا الفائض من أدوات الانتاج ، وهو ما يناقض الدستور . ولذلك فان النطاق الذي يسمح فيه بدخول القطاع الخاص يجب أن يكون محكوما بعدم تمكنه من إلغاء أو تقليص قدرة الشعب على ممارسة حقه الدستوري في السيطرة على الفائض وتوجيهه وفقا لخطة التنمية .

● وعلى الخطة أن تحدد للقطاع الخاص المجالات التي يسمح له بالدخول فيها وتزوده بالمؤشرات والمعلومات الكافية لتوجيه نموه ، وأن تتضمن من السياسات والإجراءات التي تضمن قيامه بالدور المحدد له . غير أنه نظرا لأن أدوات التوجيه غير المباشر لا توفر شروط الإلتزام بالخطة فإنه لا يوجد ما يؤكد قيام القطاع الخاص بدوره فيها ، الامر الذي قد يعرض توازنات الخطة للإختلال ويؤثر على

مسار التنمية وعلى أداء القطاع العام نفسه . لذلك يجب أن يكون القطاع العام دائما على استعداد للتدخل لسد أى ثغرات تتعرض لها الخطة نتيجة لتقاعس القطاع الخاص .

● وعلى اجهزة الدولة المسؤولة عن الترخيص للقطاع الخاص ومتابعة نشاطه ان تتأكد من سلامة هياكل التكلفة والقبول ، ومن كفاءة الإدارة التى يتولى شؤونه . إن معظم المشاكل التى تتعرض لها وحدات الإنتاج مرجعها ضعف القيادات الإدارية وخطئ الهيكل القبولي . ولا يكفى فى هذا الصدد القول بان القطاع الخاص مسؤول عن نجاح ما يقوم به من مشروعات وأنه إذا أثبتت عوامل السوق فشله فعليه أن يعلن إفلاسه الذى تقع عليه تبعته . فإذا كان اشهار الإفلاس يؤدي إلى التخلص من الوحدات الخاسرة التى يحدث التمسك ببقائها نهباً مستمرا لموارد المجتمع ، فان الإفلاس ذاته معناه السماح بتخصيص جزء من هذه الموارد لأنشطة خاسرة ثم فقدتها نتيجة لذلك ، فتجنبها لا تقع فقط على المسؤولين عنها ، بل هى تقع فى النهاية على المجتمع بأكمله . ولذلك فإن على الدولة أن تشدد فى تطبيق قواعد ممارسة المهنة وفى جدية رجال الاعمال ، وأن توفر ما يلزم لرفع كفاءة القائمين على شؤون القطاع الخاص . كما أن على الجهاز المصرفي أن يضع الضوابط المناسبة لسلامة الأداء فى وحدات القطاع الخاص ، وهو ما يؤكد ضرورة خضوع هذا الجهاز لسيطرة الدولة حتى لا تتكرر الظواهر التى تفشت مؤخراً والتى أثبتت قصورا فى الأساليب التى تطبقها الوحدات المصرفية الخاصة بالسماح بتمويل غير سليم كانت نتيجته تعرضها لمآزق تعرض موارد الدولة النقدية للخطر .

وحتى يؤمن المجتمع من التعرض للإستغلال من خلال ما يسعى القطاع الخاص إليه من أساليب تسهل له ممارسة الاحتكار يجب اتخاذ الإجراءات التى تحمى المجتمع من هذه الأساليب ، وهو ما يتطلب أن :

● يراعى الحرس فى دعاوى حماية الصناعات الناشئة ، وفى منح الحوافز عن طريق الإعفاء من الضرائب وحظر الواردات المنافسة ودعم مستلزمات الإنتاج حتى لا تتحول هذه المزايا إلى امتصاص مستمر لموارد المجتمع وإلى دافع للتحويل من أجل إطالة آجالها دون إضافة حقيقية إلى قدرات الاقتصاد الوطنى . وأى مزايا من هذا النوع يجب أن تمنح أولاً لرأس المال الوطنى بدءا بالقطاع العام .

● وحتى لا تتحول حوافز الإستثمار إلى فرص للإحتكار يجب التوقف عن النظر إليها كعامل الجذب المدخرات بمجرد افتعال ربحية عالية فى ظل الحماية تتحول إلى خسائر بزوالها . إن منح أى مزايا من هذا النوع يجب أن يكون مصحوبا بحق للدولة فى استرداد ما تنازلت عنه من ضرائب إذا انقضت مدة الإعفاء دون الوصول بالإنتاجية إلى الحد الذى يحقق الربحية تحت ظروف المنافسة فى نهاية الفترة الممنوحة للإعفاء .

● وعلى الخطة أن تختار الفروع التى تمنح فيها المزايا للاستثمارات على أساس مجمل آثارها على الاقتصاد الوطنى ، بمعنى تقدير ما يترتب عليها من زيادات فى الدخول وفرص العمل وفى الموارد الضريبية من

النشاطات التي تتوسع نتيجة تأثرها بتحقيق تلك الاستثمارات ، والتأكد من أن هذه الزيادات توازي ما يمنح للاستثمارات من مزايا ، أو أن زيادة هذه الأخيرة عن الأولى تقل عن كلفة تحقيقها بأسلوب بديل .

● وعلى القطاع العام أن يسيطر على مجالات الإنتاج ذات السوق الواسع والتي تتميز في الوقت نفسه بانخفاض مرونة الطلب ، أي التي يضطر المستهلكون لمنتجاتها إلى تحمل أي ارتفاع في السعر ، حتى ولو لم يكن مبرراً ، بسبب ضرورة المنتجات وعدم القدرة على إيجاد بديل مناسب لها . وتم هذه السيطرة أما بالدخول في الإنتاج بفرض زيادة المعروض وتعديل السعر ، أو بإنتاج مواد بديلة تمكن المستهلكين من التحرر من قبضة المستغلين ، أو بمحظر دخول القطاع الخاص كلية إذا ثبت أن التدخل الجزئي غير كاف .

● عدم السماح بانفراد القطاع الخاص بمحقات مترابطة في مراحل الإنتاج والتسويق ، حتى يمكن تجنب عمليات التواطؤ التي تتم بين المسؤولين عن الإنتاج وأولئك المسؤولين عن التسويق بفرض هبة عوامل احتكارية تساعد الطرفين على رفع الأسعار ، وحتى يمكن تجنب الوحدات الإنتاجية تحكم التجار المحتكرين في تحديد أسعار متدنية لمنتجاتهم والقيام في الوقت نفسه بفرض أسعار مرتفعة للبيع إلى المستهلكين ، ملتجئين إلى أساليب تضر بالمجتمع وتلفى جهود المنتجين من أجل رفع الإنتاجية ، كما هو مشاهد في قطاع الزراعة بوجه خاص . ويقضى هذا بمحظر دخول القطاع الخاص في تجارة الأستيراد ، حيث يؤدي هذا إلى التحكم في المعروض من المستورد لرفع السعر بما يعهد لرفع أسعار المنتجات المحلية وتحقيق أرباح عن طريق الاحتكار دون الإحتداد في خفض التكلفة . كما يقضى بمحظر دخوله في تجارة الجملة ، لاسيما في السلع الضرورية حتى لا يكون فيها منفذ له لإنشاء ظروف احتكارية تضر بمصالح المستهلكين .

● ومن المهم تنظيم قواعد الملكية والإدارة في القطاع الخاص على نحو يكفل سلامة الهيكل التمويل وبحول دون الإستغلال والإحتكار . ففي جانب التمويل تنشأ الحاجة إلى إتاحة فرص الإستثمار أمام الافراد الذين يقومون بالإدخار باعتباره واجبا وطنيا ، لاسيما صغار المدخرين بما فيهم العاملين بأجر . وحتى تكون هذه الفرص مأمونة يجب حمايتها من سيطرة كبار الممولين وذلك بفرض حدود عليا على مساهمات الفرد الواحد في أي وحدة إنتاجية ، أو في أي فرع من فروع الانتاج .

● وحتى يؤمن العاملون التعرض للإستغلال في تعاملهم مع القطاع الخاص يجب تأكيد نصيبهم في إدارة المشروعات ، وتتميز ذلك بتحويل جزء من حقوقهم في الأرباح إلى مساهمات في رأس المال ، تمكنهم من تحسين دخولهم ، ومن المشاركة في الجمعيات العمومية التي تراقب الإدارة في المشروعات التي تعمل وفق قواعد الشركات المساهمة .

• وحتى لا تتحول دعوى إتاحة الفرصة أمام مدخرات الأفراد إلى دعوى لتغليب قوى السوق واستخدام مؤشر ارتفاع السعر كموجه للإستثمار الخاص ، ومؤشر انخفاضه وما يترتب عليه من خسائر كتذير بفرض عقوبة على من يخطئ الاختيار ، وما يتحملة المجتمع نتيجة لذلك من آثار ضارة ، يجب أن تتحكم الدولة في هيكل الأسعار على نحو يجمع بين الرشد الإقتصادى والنفع الإجتماعى .

ثالثا - النظام السعري :-

٤/ ٣/ ١ — تشير التجارب العملية إلى أهمية النظام السعري في تحريك قوى الإقتصاد القومى وضبط العلاقات بين قوى الإنتاج ، وكذلك بين المجتمع وباقي العالم سواء كان الإقتصاد يعمل وفق تخطيط مركزي شامل أو يكتفى بما يسمى بتخطيط تأشيري تلعب فيه السياسات الإقتصادية دور الموجه غير المباشر للنشاط الإقتصادى . فبوجه عام يمكن التمييز بين تيارين رئيسيين يسودان الفكر الإقتصادى العالمى . التيار الأول يسلم تسليميا شبه مطلق بالقوى الغيبية للسوق ، انطلاقا من أن أى تدخل من جانب البشر يمكن ان يغلب اختياراتهم على تلك التى تمثل اختيارات أطراف التعامل التى تتجمع في قوى للعرض وأخرى للطلب . مثل هذا التدخل مرفوض لانه يمكن ان يخفى عدم تناسب بينهما وبالتالي يعطل اتخاذ قرارات لإزالة عدم التناسب هذا . كذلك فإن هذا الفكر يهتم التدخل العمدى بتحديد الأسعار بأنه يسيء إلى تخصيص الموارد ، بمعنى أن المنتجات ذات الأولوية الإجتماعية تتعرض في الغالب إلى تخفيض في أسعارها مما ينقص من ربحيتها وهو ما قد يؤدي إلى تقليل توجه الإستثمار إليها ، وبالتالي يقود في النهاية إلى التعارض مع الأولوية المعطاة لها . من جهة أخرى ، تهتم هذه المدرسة التدخل في أسعار عوامل الإنتاج بأنه يسيء إلى اقتصاديات استخدامها لأنه ينحاز عادة إلى الأجور ، فيجعل العمل أكثر كلفة ويقلل بذلك من فرص توظيفه ، رغم أنه هو العنصر الأكثر وفرة في الدول النامية ولذا يجب تشجيع استخدامه عن طريق تخفيض أجره . بالمقابل يجب رفع معدل العائد على رأس المال ليكون هذا حافزا لجذب المدخرات وترشيد استخدامها في الإستثمار . وبموجب هذا النمط الفكرى فإن سعر الصرف إذا ترك لقوى السوق فإنه سوف يميل إلى الانخفاض نظرا لارتفاع الميل للاستيراد وضعف القدرة على التصدير مما يقلل المعروض من العملات الأجنبية ويزيد الطلب عليها . فإذا ترتب على ذلك ارتفاع سعر العملة الأجنبية ، أى انخفاض سعر الصرف ، فإن هذا يؤدي إلى الحد من الاستيراد بجعل كلفته أعلى وإلى تشجيع التصدير بما يساعد على تقليص فجوة ميزان المدفوعات . بالمقابل فإن التيار الفكرى الثانى يرفض ترك السعر كمعونة في يد القوى الغيبية لأن هذه القوى تنحرف بهيكل الأسعار بعيدا عن العوامل الحقيقية المنشئة للقيمة ، وهى ما بذله المجتمع من عمل في سبيل إنتاجها ، سواء بصورة مباشرة أو بطريق غير مباشر من خلال عمل سابق تحول إلى تراكم رأسمالى عن طريق الفائض الذى أسهم العمل

في خلقه ، فإذا به يتسرب إلى أيدي أصحاب رأس المال نتيجة تمكنهم من استغلال العمال بفعل قوى السوق التي تدفع أجورهم إلى أدنى حد ممكن . وإذا كان أنصار المدرسة الأولى لا ينكرون أن سيطرة قوى السوق تؤدي إلى الإساءة إلى توزيع الدخل وبالتالي يمكن أن تؤدي إلى نقص الإنفاق الكلي ومن ثم معدل النمو مما يدعو الدولة إلى التدخل في مرحلة لاحقة عن طريق ما يسمى « بإعادة توزيع الدخل » بواسطة ما تقدمه من خدمات عامة وإعانات وما تفرضه من ضرائب ، فإن أصحاب المدرسة الثانية يرفضون الفصل بين المرحلتين ، لأنهم يرفضون الحجة القائلة بأن إطلاق قوى السوق في المرحلة الأولى هو السبيل إلى ضمان الكفاءة الاقتصادية التي يجب أن تأخذ مداها كاملا حرصا على سلامة حركة الاقتصاد الوطني ، بينما تركز المرحلة الثانية على ما يسمى بالعدل الاجتماعي الذي يحسب في إطار تنشيط الحركة الاقتصادية نفسها . ووفقا لما يراه أصحاب المدرسة الثانية فإن اعتبارات الكفاءة الاقتصادية لا تتحقق من خلال تغليب قوى مشوهة على السوق تقوم على الإستغلال والإحتكار ، بل لابد من قوى بديلة ترجع حقيقة اختيارات المجتمع بغض النظر عما أفرزته التطورات السابقة من محدودية القوى الاقتصادية التي تكون بيد الفئات العاملة المنتجة . ولذلك فإن الحل يكون بالقضاء بشكل جذري على الإستغلال ، وتكثيف الفئات العاملة من امتلاك فائض عملها المحول إلى تراكم رأسمالي حيث تنوب عنهم الدولة الممثلة لهم في ذلك وتحل محل قوى السوق بتطبيق نظام تخطيط مركزي ، يتولى في عملية متكاملة الجمع بين المرحلتين ، أي بين التوزيع (الذي تحدده عملية الإنتاج وعلاقات الإنتاج) وإعادة التوزيع وما يتربط عليها من تخصيص للناتج الوطني بين الاستخدامات المختلفة وهي الإستهلاك النهائي والتراكم الرأسمالي ، حيث تجري الموازنة بين الاستهلاك الحالي وبين زيادة الاستهلاك المقبل من خلال رفع معدلات تراكم رأس المال .

٤ / ٣ / ٢ - ومن الواضح ان اتباع النمط الرأسمالي الذي تروج له المدرسة الأولى ينطوي على الكثير من المخاطر التي يتعاطف شأنها في ظروف التخلف التي تسود في المراحل المبكرة للنمو ، والتي من أهمها تخلف الأسواق ذاتها . فكما رأينا فان القوى الرأسمالية تسعى الى ترسيخ عوامل الاحتكار ، وهي تنجح في ذلك بسبب محدودية القاعدة الانتاجية وتقوى البطالة وعدم توفر اليات السوق بما في ذلك المعرفة التامة لدى البائعين والمشتريين . وفي ظل تدنى مستوى الدخل فان نسبة عالية منه توجه الى الانفاق على الضروريات التي تعتبر مجالا خصبا لممارسة الاحتكار من قبل المنتجين . وبالتالي فإن القول بأن اطلاق قوى السوق يعلى من شأن اعتبارات الكفاءة الاقتصادية هو قول مغلوط . والنتيجة الأساسية له هي ما ذكرناه من إبقاء الأجور متدنية ورفع نصيب العوامل الأخرى ، التي تستولي بذلك على نسبة مرتفعة من الدخل الوطني وتتحكم بالتالي في استخداماته وتسيطر على الحياة السياسية مما يجعلها تدير عملية إعادة التوزيع لصالحها . ولذلك نجد أن السياسة المالية التي هي الأداة الرئيسية لإعادة التوزيع تتجهز إلى الضرائب غير المباشرة التي تصيب فئات الدخل الدنيا ، وتقبل إلى التهاون في الضرائب المباشرة بل وإلى

الاعفاء منها ، متعلقة تارة بأن التخلف مسؤول عن ضعف الأجهزة الضريبية ، وأخرى بأن الإعفاءات ضرورية لتشجيع الإستثمار وحفز النمو . وعلى المستوى الدولى يتضح مدى عقم الدعوى بأن السوق يعكس حقيقة الأوضاع الاقتصادية العالمية . فالمفروض أن السوق العالية تتيح أقصى درجات المنافسة ، حيث تدخل جميع الدول مشترية وبائعة . كذلك فإن اتساع نطاق السوق يفترض أنه يجعلها أكثر استقراراً من غيرها من الأسواق المحدودة . إلا أن المشاهدات تؤكد غير ذلك . فالتقلبات العنيفة تصيب الأسعار ، لاسيما بالنسبة للمواد الأولية التى تمثل النسبة العالية من صادرات الدول النامية ، وتنعكس بالتالى على دخولها ، دون أن تكون هناك أسباب واضحة تبرر ذلك إقتصادياً ، اللهم إلا تحكم الدول المتقدمة فى الأسواق . وعلى الأمد الطويل تفقد المواد الأولية موقعها النسبى تجاه السلع المصنعة ، نتيجة السيطرة الاحتكارية لعابرات الجنسية . ومنذ أوائل السبعينات أصبح التضخم هو العاصفة التى تحتاج العالم دون توقف . وقد يكون التضخم مفهوماً لو أنه كان مصحوباً بتوسع كبير فى الطلب يفوق العرض الذى لا يستجيب بسرعة للطلب (وفق قواعد السوق) بسبب بلوغ حالة العمالة الكاملة التى تعوق التوسع فى الإنتاج . أما أن يكون مصحوباً بركود ، بل وبركود مستمر ، تتزايد فيه البطالة ولا تنقص ، فإن هذا يشير إلى أمرين : الأول أن ما يسمى بقوة السوق لا تعمل دائماً على النحو الذى تدعيه نظريات السوق ، والثانى أن الدول الصناعية استطاعت أن تسكت أصوات المتعطلين فيها بأن حولت لهم موارد لم تكن من إنتاج دولهم التى أصابها الركود ، وهو ما يدل على أنها موارد اختلستها من الدول النامية . وهذان الأمران يؤكدان الحقيقة التى ذكرناها من أن قوى السوق تنحاز إلى أصحاب الفئات الداخلية الأعلى التى هى فى هذه الحالة الدول الأغنى والأكثر تقدماً . وفى غياب سلطة على المستوى العالمى تقوم بإعادة توزيع الدخل لصالح الدول الأفقر ، بل ورفض الدول الصناعية الغنية تقديم معونات مناسبة إلى الدول النامية ، تستمر عملية إفقار الدول النامية وبالتالى إفقار العالم فى مجموعه ، وإن كان معظم العبء يقع على الدول النامية ، حيث تعتمد الدول الصناعية الى التنسيق فيما بينها للتخلص من هذه الآثار العكسية . فمن الصفات المعروفة عن التضخم أنه يعيد توزيع الدخل لصالح الفئات الأغنى والأقصر على التحكم فى قوى السوق ، وهو ما حدث على المسرح العالمى ثم انتقل منه إلى الأسواق الداخلية للدول النامية فى أكبر عملية تحول رأسمالى شهدتها العالم تغزو بها الدول الصناعية إقتصادات العالم الثالث . وتستخدم تلك الدول ما لها من سيطرة على المؤسسات المالية الدولية ، خاصة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، من أجل فرض هذا التحول وتثبيتته ، ثم تأتى ظاهرة من أكثر الظواهر تعقيداً هى ظاهرة سيادة عملات الدول الصناعية على الإقتصاد العالمى بدعوى أنها عملات احتياط ، أى عملات تدخل فى احتياطيات جميع دول العالم لأنها مقبولة فى التعامل الدولى ، سواء كان فى التجارة الدولية أو فى انتقال رؤوس الأموال . وقد أدى تعويم عملات هذه الدول إلى تقلبات عنيفة فى أسعارها ومن ثم إلى خسائر كبيرة تحمّلها الدول الأخرى التى تحتفظ بهذه العملات . والأدهى من ذلك أن تقلبات هذه العملات لا تمشى مع التغيرات فى الأوضاع الاقتصادية لدولها ، نظراً لظهور

كميات هائلة من رؤوس الأموال قصيرة الأجل التى تتحرك فى الأسواق المالية العالمية وتحدد أسعار هذه العملات فى التعامل النقدى ، بعيدا عن حركة النشاط الإقتصادى حيث انفصل عنه انفصالا شبه كامل . فنجد الدولار يرتفع فى مطلع الثمانينات بصورة لم يسبق لها مثيل ورغم ذلك يرتفع العجز الأمريكى إلى حدود غير مسبوقة ولا نجد صندوق النقد الدولى يطالب الولايات المتحدة بالعمل على تحقيق « سعر واقعى » للدولار وفقا للنغمة التى تردد حاليا بالنسبة للجنبة المصرى . وكانت النتيجة أنه عندما انعكس اتجاه حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل حدث تراجع حاد فى سعر الدولار أحدث أثارا سيئة على تلك الأموال ، لتنتقل منها إلى أسواق رأس المال طويل الأجل (فيما يسمى بالاثنين الأسود) ، بينما ارتضت الولايات المتحدة ما ترتب على ذلك من زيادة القدرة التنافسية لصادراتها . ان هذه التطورات تؤكد بما لا يدع مجالا للشك سقوط الهالة التى يحاول البعض اضافها على صدق قوى السوق فى التعبير عن الاتجاهات الاقتصادية السليمة ، لاسيما فى الاقتصادات التى لا تملك الكثير ازاء الأسواق الداخلية والخارجية .

٤ / ٣ / ٣ — أما فى التجارب الاشتراكية حيث حل التخطيط المركزى محل آلية السوق ، فإن الاهمال الكلى لقوى السوق لم يؤد إلى القضاء عليها ، بل إلى عدم وضوح اتجاهاتها . وكان من الممكن ان يستمر العمل بهذا الأسلوب طيلة الفترة التى كان فيها الاستهلاك النهائى محدودا بالأساسيات بينما الإنتاج يركز على بناء القاعدة الإنتاجية حيث يمكن الإعتماد على المعاملات الفنية التى توفرها الدراسات التخطيطية . غير أن هذا الأسلوب سهل الدخول فى تخطيط تفصيلى مكن الجهاز الإدارى من السيطرة القوية على جهاز الإنتاج ، وهو ما كان له عدة آثار على المدى الطويل . فمن ناحية أدى إلى تمسك جهاز التخطيط بالمعاملات الفنية المعروفة والعزوف عن المغامرة بادخال تطوير فيها على النحو الذى كان يمكن ان يفرضه قطاع الاعمال العام لو أتيت له حرية الحركة . لذا لم يكن من الغريب أن يحدث تقدم هائل فى المجالات التى سمح فيها التخطيط بتخصيص قدر مناسب من الموارد مع ترك حرية حركة للمسؤولين عن الإنتاج ، وهو ما حدث فى أبحاث الفضاء وفى النواحي العسكرية التى تمكنت من تحقيق تقدم واضح على ما أحرزه المعسكر الرأسمالى . غير أن هذا كان معناه تفاوت مستويات النمو بين تلك القطاعات والقطاعات المدنية ، التى عانت من تخلف نسبى لم يمكنها من الإستفادة من التقدم التكنولوجى الهائل الذى أحرزته القطاعات سابقة الذكر ، لتحقيق قدرة على المنافسة على المستوى الدولى . من ناحية ثانية ، ساعد أسلوب التخطيط المركزى على إمكانية إجراء تنسيق بين خطط دول المعسكر الاشتراكى وتحقيق تقسيم اشتراكى للعمل بين هذه الدول ، مكنتها من تغطية القيود التى سعت القوى الرأسمالية إلى فرضها عليها ومن التخلص مما واجهتها به من حصار اقتصادى . على الجانب الآخر ظلت قضية الإنتاج الزراعى مستعصية ، نظرا للدور الهام للمنتج الفردى ، وهو ما يقتضى التمييز الواضح بين مرحلتى التوزيع وإعادة التوزيع . ومع تزايد وزن السلع الإستهلاكية المستحدثة ، خاصة تلك التى

تتطوى على محتوى تكنولوجى متطور ، أصبح من الضروري لإجراء تمييز مماثل بين المرحلتين من أجل التصرف على تفضيلات المستهلك من ناحية ، وعلى ما يتطلبه تطوير أساليب الإنتاج من تغيير للمعاملات الفنية إلى أن تستقر وفق المزايا النسبية المتغيرة ، وبما تعكسه الخبرة المكتسبة والتي لا تتوفر عنها خلفية سابقة . ومن هنا كانت ضرورة الإصلاح الاقتصادى الذى حمل لواءه الزعيم السوفيتى جورباتشوف . هذا الإصلاح لا يعنى فى حقيقته نكوصا عن النهج الاشتراكى الذى اختارته الدولة لنفسها ، وأرست به معالم أول تجربة اشتراكية فى العصر الحديث ، بل هو فى بساطة محاولة للوصول إلى أسس أكثر تعمقا ومقدرة على معالجة قضية النظام البديل لنظام السوق وجعله يحيط بطرق المعادلة التى كانت تعالج فى الماضى من طرف واحد . غير أن المشكلة الأساسية التى ظلت تواجه المجموعة الاشتراكية كانت هى عدم القدرة على تطبيق القواعد المستخدمة فى توجيه النشاط الاقتصادى الداخلى على التعامل فى السوق العالمية . ففى ظل تداخل التوزيع وإعادة التوزيع عند تحديد الأسعار الداخلية ، تصعب مقارنة هذه الأسعار بالأسعار الخارجية ، حتى فيما بين دول المجموعة الاشتراكية ذاتها . وبصحيح هذا يمكننا فقط فى حالة خضوع جميع هذه الدول لتخطيط مركزى موحد ، وهو ما لا تسعى إليه ، حاليا على الأقل . ولذلك تجاهبه هذه الدول مشاكل فى تحديد أسعار صرف عملاتها تجاه بعضها البعض وتجاه باقى العالم . وطالما يميل النظام الدولى لاتباع القواعد التى أرسنها الرأسمالية العالمية ، فإن على الدول المخططة مركزيا أن تبني حساباتها فى علاقاتها الخارجية على أساس تفاعل قوى السوق العالمية ، مع مراعاة تجنب العوامل الاحتكارية وآثارها ، بقدر الإمكان ، لاسيما فى تعاملاتها مع دول العالم الثالث . ولاشك ان هذه الأبعاد لتجربة البلدان الاشتراكية تشير إلى أنه ليس من المحم أن تمر جميع الدول التى ترتضى لنفسها نهجا اشتراكيا بخطة التجربة من بدايتها ، خاصة مع اختلاف ظروف الدول النامية وما يحيط بها من متغيرات عالمية مستجدة تختلف عن الظروف التى أحاطت ب تلك التجربة التى سعت إلى الإجتهد فى ترجمة النظرية إلى حيز التطبيق . لذا فإن أهم ما يمكن استخلاصه منها هو أنه من الخطر القفز فوق قوى السوق بمجرد تجاهلها ، وإحلال نظام للتوجيه الاقتصادى يقوم على إدماج مرحلتى التوزيع وإعادة التوزيع ، خاصة فى المجتمعات التى لم تحرز تطورا فى البناء الرأسمالى ، ليس باعتبار ان هذا البناء هو السبيل الى بلورة التناقض الذى يعم حله من خلال صراع طبقي وفقا للمنظور الجدلى التاريخى ، بل لأن غيابها يجرم جهاز التخطيط المركزى من المعرفة الكافية بطبيعة التطور فى القوى والعلاقات الإنتاجية على نحو يساعده على تقدير نتائج كل من مرحلتى التوزيع وإعادة التوزيع ، والتوصل بذلك إلى نظام سعرى يعكس متطلبات علاج كل منهما على حدة ، ويتيح فى نفس الوقت قدرة على التعامل الدولى دون توفر ميزة الحجم الكبير التى كان يتميز بها الاتحاد السوفيتى ثم انتقلت إلى المنظومة الاشتراكية مجتمعة .

٤ / ٣ / ٤ — إزاء ما تقدم فإن على الدول النامية ، خاصة تلك التى تؤمن بالنهج الاشتراكى ، ان تواجه مشكلة النظام السعرى وفقا لمعطيات محددة :

● أن ترك الأمور لقوى السوق بصورة مطلقة ، حتى بدعوى إمكان تصحيح ما قد يترتب عليها من استقطاب للدوات والدخول في مرحلة لاحقة عن طريق تدخل الدولة لإعادة التوزيع ، هو أقصر الطرق لإغلاق الأبواب أمام تنمية حقبة تعيد تشكيل كل من الهيكل الإقتصادي والبنان الإجتماعي ، وهو أكثر السبل تمكينا لترسيخ آليات التبعية للرأسمالية العالمية .

● أن إحلال نظام مركزي للأسعار لا تتضح فيه أبعاد تكلفة وعائد كل من مرحلتى التوزيع وإعادة التوزيع ، في ظل التخلف الذى لم تتخلص منه أجهزتها الإدارية وضرورة وجود قطاع خاص يعمل بعيدا عن قواعد التوجيه المركزى المباشر ، مع افتقاد التجربة التاريخية خاصة في مجال الصناعة الحديثة ، يمكن أن يعرض الاقتصاد إلى الجمود وأن يخفى عناصر إهدار وارتفاع في التكاليف يشكل عبئا على التنمية وعائقا لها .

● أن التحول من سيطرة واحة على الأسعار إلى ترك الحبل على الغارب لها يترتب عليه التعرض المفاجئ، إلى ضغوط تضخمية ، وبالتالي إلى الإحتراف بالنشاطات الإقتصادية إلى مضاربات وعمليات طفيلية ، ولا يكشف - كما يدعى - عن مؤشرات للكفاءة الاقتصادية . ويؤدى هذا إلى تهديد المكاسب الإشتراكية لقوى الشعب العاملة ، بالمخالفة للدستور الذى ينص على حمايتها .

● أن محاولة السيطرة على الأسعار من خلال جهاز لتخطيط الأسعار قائم بذاته سرعان ما تتحول بهذا الجهاز إلى سلطة للتسعير بدلا من التخطيط ، تقوم بتسعير منتجات القطاع العام على أساس تحديد هامش للربح يضاف إلى التكلفة دون معالجتها ضمن نظرة شاملة تساعد على التحقق من سلامتها ، ووضع أسس لتسعير منتجات القطاع الخاص تتجاهل طبيعة العوامل التى يعمل بموجبها هذا القطاع .

بناء عليه فإن معالجة النظام السعري يجب ان تتم وفقا للقواعد الآتية :

● ينظر إلى التخطيط السعري نظرة شاملة ، لا تقتصر على أسعار السلع والخدمات بل تشمل أسعار عناصر الإنتاج أى الأجور والعائدات على رأس المال وكذلك سعر الصرف .

● يعتبر التخطيط السعري جزءا لا يتجزأ من العمل التخطيطي ، وبالتالي فهو من وظائف الجهاز المركزى للتخطيط ، الذى يكون مسؤولا عن وضع الخطة السعرية كجزء من الخطة القومية ، ولا يجب أن يناط الأمر بجهاز خاص يتولى تخطيط الأسعار كعملية منفصلة ، حتى لا يتحول إلى جهاز للتسعير . ويعتبر التسعير عملية تنفيذية تتولاها الأجهزة القطاعية تنفيذا للخطة السعرية ويقوم الجهاز المركزى للتخطيط بمتابعتها .

● يتم التخطيط السعري على مرحلتين : في المرحلة الأولى تستخلص الأسعار الاقتصادية أى تلك التى تعكس التدرجات النسبية للعناصر المختلفة وما تعنيه بالنسبة لتوجهات الوحدات الإنتاجية وتوزيع

الدخل وما يترتب عليه من فائض ومدى القدرة على السيطرة على هذا الفائض . أما في المرحلة الثانية فتجرى تعديلات على تلك الأسعار (بمعناها الواسع) بما يحقق بمجموع أهداف الخطة القومية . وتعتبر الفروق بين الأسعار المعدلة والأسعار الاقتصادية بمثابة تحويلات تعامل كأعانات أو ضرائب ، ويقدر حساب كلفة وعائد لها على أساس الفروق بين القيم التوازنية التي تم عند التعامل بكل من السعرين .

● وفقا لهذه الحسابات يمكن توضيح الموقف الحقيقي لوحدة القطاع العام وإرجاع كل من الربح أو الخسارة إلى عوامله الحقيقية . فإذا اتضح أن التوازن الاقتصادي البحث ينطوي على خسارة فعلية ، تجرى دراسات تهدف إلى تعديل هيكل تكاليفها . فإذا ثبت بعد تطبيق الأسعار الاجتماعية على التكاليف المعدلة أن العبء الكلي يمكن تهيئه ككلفة في سبيل تحقيق أهداف المجتمع نقل عن أى كلفة بديلة لتحقيق هذه الأهداف ، استمر عمل هذه الوحدات ، وإلا جرى النظر في إحلال وحدات أخرى عليها تطبيق أساليب انتاجية أكثر كفاءة .

● عند مناقشة الأسعار الاقتصادية يجب الأخذ في الاعتبار إمكانية استخدام الأسعار التمييزية بمعنى معاملة فئات المستهلكين بموجب معدلات مختلفة للأسعار ، وفق اختيارات إجتماعية دون أن يعنى ذلك بالضرورة أن هذه الأسعار هي أسعار إجتماعية ، طالما أن مجمل العائدات تغطي التكلفة الكلية وتحقق ربحا عاديا . فمن الأمور الشائعة في قطاع الكهرباء مثلا معاملة المستهلك النهائي بأسعار تفوق الأسعار التي تعامل بها الصناعة بل ويجرى أحيانا التمييز بين استخدامات صناعية مختلفة وفقا لأهمية كل منها في الخطة القومية . ومع ذلك فإنه من المهم تقدير الميزة التي تمنح للقطاعات المختلفة حتى يمكن التحكم في أنماط الاستهلاك وتفادى ما قد يترتب على المزايا التي تحصل عليها بعض الاستخدامات من إسراف في الاستهلاك . وبناء عليه فإن ضغط المؤسسات الدولية من أجل قيام قطاعات الطاقة بفرض أسعار موحدة على جميع القطاعات دون تمييز لا يمكن تفسيره إلا انه محاولة لقتل بعض القطاعات الحيوية (كالصناعات الكيماوية بما في ذلك الأسمدة) التي تسعى للإستفادة من توفر أنواع من الطاقة الرخيصة وإظهارها بمظهر الصناعات الخاسرة ، وذلك كجزء من مخطط ترسيخ التبعية .

● وتنشأ مشكلة مماثلة عندما يكون التصدير أحد الاستخدامات البديلة ، حيث تضغط المؤسسات الدولية من أجل معاملة الاستخدامات المحلية على أساس السعر العالمي ، وكأن السعر العالمي شيء مقدس ، رغم ما اتضح من تعرضه لضغوط القوى الرأسمالية الإحتكارية . فالقول مثلا بأن على المستهلك المحلي ان يدفع سعرا لمنتجات البترول يغطي العائد من تصدير البترول إلى السوق العالمية ينفي الميزة النسبية التي تتمتع بها الدولة وهي رخص البترول المحلي ، الذي يحقق ربحا غير عادى من التصدير نتيجة أوضاع مؤقتة في السوق العالمية . إن اعتبار التصدير بديلا يضحى به لا يعنى

بالضرورة أن ما يستخدم محليا كان يمكن دائما تصديره بالسعر المرتفع . فمن المعلوم أن التصدير إذا تجاوز سقفا معينا أدى إلى نقص العائد منه ، نتيجة تسببه في زيادة حجم المعروض في السوق العالمية . ولتستقيم الأمور يجب النظر في الأسعار المحلية في ضوء ما يترتب عليها من آثار على الإقتصاد الوطنى مقارنة بالعائد المالى من التصدير أخذاً في الاعتبار ما قد ينجم عن الزيادة في حجم التصدير من آثار على اجمالي عائداته .

● ويرتبط بما تقدم الدعاوى التى تتكرر بالأخذ بالأسعار العالمية كأساس لتقييم عدد من المشروعات ذات الطبيعة المحلية البحتة التى تمولها مؤسسات دولية كالبنك الدولى . إن هذه الدعاوى تتجاهل طبيعة مثل هذه المشروعات ، وتنطوى على تناقض من نوع غريب . فالقول مثلا بأن مشروعا لمياه الشرب أو للنقل الداخلى لا يكون مجديا إلا إذا تحدت أسعار ما يقدمه من خدمات وفق الأسعار السائدة فى الدول التى تزوده بمعداته الرأسمالية ، ينفى القاعدة التى يبرر بها وهى تحكيم قوى السوق ، إذ أنه حتى يصحح يجب إعادة تشكيل قوى الطلب وفقا لما هو سائد فى تلك الدول ، مما يعنى مثلا حصول العمال على أجور عمال الدول الصناعية . والواقع أنه لا يوجد فى علم الاقتصاد ما يلغى خصوصية الأسواق الوطنية بل وحتى المحلية داخل الدولة الواحدة ، وإلا لما كان هناك مغزى للحديث عن مزايا نسبية تتحرك وفقا لها المعاملات بين الدول .

● من جهة أخرى فإن الأسعار الإجتماعية لا تعنى بالضرورة أنها دون الأسعار الإقتصادية . فكما ان بعض المنتجات تحتاج إلى خفض فى أسعارها لتكون فى متناول مستهلكها وفقا لمستويات الدخل السائدة ، فإن هناك منتجات تسعر بأعلى من أسعارها الإقتصادية حتى يمكن الحد من استهلاكها ، اذا قضت مصلحة الاقتصاد بذلك . ولذلك فإن القول بأن المجالات التى يسمح فيها بدخول القطاع العام هى تلك التى تتطلب العمل وفق أسعار اجتماعية حيث يقصد بذلك الأسعار التى هى دون الأسعار الاقتصادية ، إنما يعنى ضمنا أن المجالات التى يمكن العمل فيها حسب أسعار تفوق الأسعار الاقتصادية يجب تركها للقطاع الخاص ، وهو أمر يتنافى حتى مع الفكر القائل بسيادة قوى السوق .

● وكما ان الأسعار الاقتصادية تمثل مجموعة تتحدد فى ظل عوامل معينة ، فإن الأسعار الاجتماعية هى الاخرى تمثل مجموعة متناسقة أخرى من الأسعار ، وهى لذلك يجب أن تعالج مجتمعة ولا ينظر إلى كل منها منفردا . ويستوجب هذا الإستناد إلى قاعدة عامة هى تضيق الفجوة بين مجموعتى الأسعار ، بمراجعة الأبعاد الاقتصادية فى النظرة الإجتماعية حيث أن الكفاءة الاقتصادية هى فى النهاية من أهم الاعتبارات الإجتماعية . هذه القاعدة تلتخص فى ضرورة توفير استقرار الأسعار . ولا يقصد باستقرار الأسعار ثباتها عند مستويات محددة نقديا ، بغض النظر عما يحدث فى باقى الإقتصاد ؛ بل المقصود هو تجنب الأسعار التقلبات العنيفة التى يمكن ان تفضى إليها حركة السوق ، والعمل على

تفادى الاتجاهات العامة التى تفرّض مستوى الأسعار العام إلى التغير على نحو يضر بالأوضاع الاقتصادية للمجتمع . فما تعرض له الأسعار من تقلبات لا يقتصر أثره على الجانب الاجتماعى الذى يتمثل فى عدم استقرار الأحوال المعيشية للمستهلكين ، بل انه يؤدى أيضا لزيادة المخاطر التى يواجهها المنتجون مما يعرضهم لخسائر تضر بنشاط الإنتاج . والأسعار لا تعتمد فى فراغ وإنما بالقياس إلى العوامل المؤثرة فى قوى السوق ، أى معدلات الدخل النقدية لا سيما الأجور ، وعناصر التكلفة ، بما فى ذلك أسعار الفائدة ومعدلات الأرباح وأسعار المستلزمات المستوردة التى تتأثر بسعر الصرف . ولذلك فإن المقصود باستقرار الأسعار هو حدوث تناسب فيما بينها ، وبينها وبين الأجور وأسعار الفائدة وسعر الصرف .

● والمشاهد أن دعوى استقرار الأسعار تهاجم باعتبارها يتدخل فى بئس الأسعار فترتب عليه فقد الصلة بين الأسعار ومحدداتها مما ينطوى على تعريض اعتبارات الكفاءة الاقتصادية للخلل . ومن هذا المنطلق يهاجم مبدأ الدعم ، الذى قد يصل إلى حد تحمّل كامل السعر كما هو الحال فى الخدمات العامة . وبينما تعامل هذه الخدمات من منظور شامل يربط بين تكاليف أداء الخدمات والموارد التى يخصصها المجتمع لتمويلها ، يحدث عند مناقشة الدعم خلط بينه وبين أمر آخر هو ما إذا كان السعر يجب تركه للسوق يتحرك صعودا وهبوطا مع تغيرات العلاقة بين العرض والطلب ، أو أن يثبت السعر عند مستوى يجنب المستهلكين تقلبات السوق . ومن القواعد الشائعة عند تحديد الأسعار الاقتصادية العمل على تحقيق هذا الاستقرار ، مع السماح بالتغير صعودا وهبوطا وفقا للاتجاهات طويلة الأجل . والمعروف أن الدعم يمنح فى حالتين . الأولى هى التى يقرر فيها تخفيض السعر عن مستواه الاقتصادى لفئات معينة من المستهلكين لأسباب خاصة ، مثل مراعاة التناسب مع مستويات الدخل والأجور فى حالة دعم سلع الإستهلاك النهائى ، أو تشجيع بعض النشاطات الاقتصادية فى حالة دعم المنتجين . وقد يتضمن الدعم تثبيتا للسعر ، أو قد يعطى ميزة تفاضلية على الأسعار السائدة . والواقع أنه عندما ارتفعت فجأة أسعار القمح العالمية فى سنة ١٩٧٣ كان أمام جهاز التخطيط أحد سبيلين : الأول هو رفع الدخل النقدية لتتحمل دفع الأسعار المرتفعة التى تحددها السوق ، والثانى هو تثبيت السعر وتحمل الدولة فرقه عن أسعار السوق . ومال القرار لاختيار السبيل الثانى على أساس أن ما أصاب أسعار السوق هو طارئ ينتظر زواله فى وقت قصير ، فإذا رفعت الأجور فسوف تظل عند مستواها المرتفع حتى بعد عودة الأسعار إلى طبيعتها مما يحمل الدولة عبئا مستمرا . غير أن ما حدث عمليا هو أن الأسعار ظلت ترتفع وعندما اتجهت إلى الانخفاض لم ترجع إلى مستوياتها الأصلية . ويعنى بقاء الأسعار المثبتة عند مستواها الأصلى استمرار انقطاع جزء من موارد الدولة من استخدامات أخرى (مثل الخدمات والاستثمار ، وهو ما رجحت به قوى الودة وأيدها فيه صندوق النقد الدولى) دون العمل على زيادة مواردها من مصادر أخرى . والقضية هنا ليست ، كما يقال ، أن هذا يؤدى إلى إسراف فى الاستهلاك ، حيث أن القمح من السلع الضرورية

غير المنة ، بل إن هيكل الأسعار تعرض للخلل حيث لم تتخذ الدولة ، على مدى خمسة عشر عاما اجراءات لتصحيح الأوضاع ، بل تركت المستوى العام للأسعار يتصاعد على نحو جعل الحديث عن سعر الخبز أو غيره من المواد الغذائية المدعومة من نافذة القول . فمبلغ ما يذهب إلى الدعم لا يعادل نسبة مشغلة من الإرتفاع الرهيب الذى أصاب تكاليف المعيشة ، والذي تتسرب حصيلته إلى أغنياء العهد الجديد . إن هذا يشير الى أمرين يجب على الدولة أن تراعيهما عند اتباع سياسة تثبيت الأسعار وتقديم ما يلزم لها من دعم : الأول أن يتم ذلك فى إطار نظرة شاملة تضم كل مفردات المعيشة حتى لا تضيق ثمارها ويحول الأمر إلى معركة الإبقاء على دعم جزئى تذهب أضعاف قيمته إلى فئات انتهازية ؛ والثانى أن تتبع من السياسات ما يؤدى على المدى الطويل لتقريب الأسعار الاقتصادية من المستويات الاجتماعية . إن الحاجة إلى إبقاء الدعم تعنى فى الحقيقة الفشل فى إزالة الأسباب التى أدت إلى ظهوره ليتحول بذلك ، فى حالتنا هذه ، إلى دعم يقدمه المجتمع المصرى إلى الفلاح الأمريكى . ويؤكد هذا ضرورة ما أشرنا اليه من اعتبار تخطيط الأسعار جزءا لا يتجزأ من التخطيط القومى ، على أن يكون هذا الأخير جادا .

● ولما ان الأسعار الاجتماعية ليست كلها بالضرورة دون الأسعار الاقتصادية فإنه يجب معالجة مجمل الفروق بينهما فى إطار صندوق لاستقرار الأسعار . ويصب فى هذا الصندوق الإيرادات المتحققة من السلع التى تفوق أسعارها الاجتماعية المستوى الاقتصادى ، لينفق منها على الحالات التى تحتاج إلى دعم . وقد ينتهى الأمر برصيد هذا الصندوق إلى ان يكون فى حالة فائض أو عجز ، غير أنه يجب أن يتوازن على المدى الطويل ، بحيث تغطى الفائض المؤقتة فترات العجز . فإذا ثبت انه سوف يظل معرضا للعجز لفترة طويلة ، وجب البحث عن موارد إضافية تراعى فيها العدالة فى تحمل الأعباء دون تعريض توازن الاقتصاد الوطنى للإختلال . أما اذا انجم رصيده لتزكيم فائض فان هذا الفائض يجب توجيهه لزيادة تراكم رأس المال ، وخاصة فى المجالات التى تصحح من أوضاع المنتجات المحتاجة إلى دعم مستمر .

● ويتطلب استقرار الأسعار المحلية ، المحافظة على استقرار الأسعار الخارجية أى أسعار التصدير والاستيراد . والصعوبة هنا تنشأ من تداخل عاملين فى وقت واحد : أحدهما تقلبات الأسعار العالمية ، والثانى هو سعر الصرف الذى يترجم الأسعار بالعملة الأجنبية إلى العملة المحلية . ووفق الفكر المحدث لتغليب قوى السوق يطالب البعض ، ومن خلفهم صندوق النقد الدولى باعتبار النقد الأجنبى سلعة لها سعر خاص بها ، يجب أن يرتفع عندما يقل المتاح منها عن الطلب عليها ، حتى يؤدى ذلك إلى زيادة المعروض منها (بزيادة التصدير) وإنقاص الطلب عليها (بالحد من الاستيراد) . والمشكلة أنه من الحقائق الثابتة علميا أن تخفيض سعر الصرف يؤدى إلى التضخم ، أى إلى ارتفاع الأسعار المحلية ، حيث ترتفع أسعار السلع الإستهلاكية والإنتاجية المحم استيرادها نظرا لأن إنتاج بديل محلى لها يحتاج إلى استثمارات جديدة ، وهذه الاستثمارات تتطلب استيراد معدات

رأسمالية بأسعار مرتفعة نتيجة تخفيض سعر الصرف . من جهة أخرى فإن الطلب الخارجي على الصادرات لا يتأثر بتخفيض العملة المحلية لأن أسعار الصادرات تحدد في الأسواق العالمية بعملات أجنبية ، وليس كما هو الحال بالنسبة الى صادرات الدول الصناعية التي تحدد أسعارها بعملات هذه الدول . وحتى إذا قيل ان ارتفاع قيمة الصادرات يشجع المنتجين على زيادة التصدير فإن هذا يتطلب وجود طاقات إنتاجية يمكن تشغيلها لزيادة إنتاج السلع التصديرية ، وهو ما لا يتحقق إلا بإضافة طاقات إنتاجية جديدة ، الأمر الذى يستغرق بعض الوقت أيضا . والمحصلة هي ارتفاع الأسعار المحلية مما يعنى زوال الميزة التى يرمى تحقيقها من خفض سعر الصرف ، وتبدأ دورة جديدة من التخفيض وارتفاع الأسعار ، على نحو ما شهدناه من ارتفاع سعر الدولار من ٤٠ قرشا إلى ٢٥٠ فى سنوات قلائل ، دون الاقتراب من حالة التوازن التى قيل انها سوف تتحقق بمجرد سيادة « سعر واقعى للصرف » . وأمامنا مثل من حالة السودان حيث قفز سعر الدولار من ٤٠ قرشا الى ٧ جنيهات ثم الى ١٤ والبقية تأتى . إن المشكلة فى هذه السياسة أنها تلغى نفسها بنفسها ، وأن نجحها ، إذا تحقق ، يكون على حساب خفض مستويات الإستهلاك والإنتاج ، وهو ما يتم على حساب الفئات الكادحة ، إذ أن القادرين يجدون السبيل إلى الحصول على النقد الأجنبى بأى سعر لأنهم ينجحون ، من خلال التضخم فى الإستحواذ على نسبة أعلى من الدخل الوطنى .

● إن المشكلة الرئيسية فى قضية سعر الصرف أنه سعر للعملة الأجنبية إزاء العملة المحلية فهو يمثل السعر الخارجى لها . غير أن العملة المحلية لها سعر داخلى يتمثل فى قوتها الشرائية الداخلية . والذى يحدث عادة أنه نتيجة لعوامل عديدة (منها انخفاض معدلات الدخل النقدي ومحدودية الطلب المحلى نتيجة لذلك) تكون القوة الشرائية للعملة المحلية فى الداخل أعلى منها فى الخارج وفقا لسعر الصرف السائد . وبعبارة أخرى فإن العملة المحلية تكون مقومة من خلال سعر الصرف بأقل من قيمتها المحسوبة على أساس مستوى الأسعار المحلية . ومع ذلك فإن ضعف القاعدة الإنتاجية المحلية وطبيعة تقسيم العمل الدولى السائد تؤدي الى زيادة عجز ميزان المدفوعات ومزيد من خفض سعر الصرف ، ليس لأن الطلب المحلى كبير بل لأن الإنتاج المحلى محدود . وتعمد المشكلة نتيجة سوء توزيع الدخل الذى يغذى طلبا على أنواع غير ضرورية من الواردات تزيد من عجز ميزان المدفوعات . وبالتالي فإن تخفيض سعر الصرف يزيد من التباين بين السعيرين الداخلى والخارجى للعملة الوطنية ولا يقرب بينهما . فاذا اقترن ذلك بمحاولة تغليب قوى السوق ، فإن معنى ذلك تدهور مستمر فى سعر الصرف وارتفاع مزدوج فى الأسعار المحلية لتلحق بالأسعار الخارجية . ويأتى الازدواج من أن السعر المحلى للعملة الوطنية يجب ان ينخفض (أى ترتفع الأسعار المحلية للسلع والخدمات) حتى يتعادل مع سعر الصرف السابق ، ثم ينخفض مرة أخرى مع تدهور سعر الصرف . فإذا تم ذلك فى فترة تضخم عالمى ، كان معنى ذلك حدوث تضخم محلى ثلاثى الأطراف : إثنان نتيجة العاملين المزدوجين للفروق بين سعري العملة ، والثالث نتيجة التضخم العالمى . إن هذا هو ما تعرض له

الاقتصاد المصرى نتيجة ما اتبعته الدولة من سياسات اقتصادية انفتاحية . لذلك لابد من السيطرة على النقد الأجنبى وترشيد استخدامه ، ليس عن طريق خفض سعر الصرف ، وإنما بوضع ميزانية نقد أجنبى دقيقة ، واتباع سياسات أخرى للحد من الإستيراد غير الضرورى ، والإسراع برفع الانتاجية وزيادة الإنتاج ، وهو ما يقضى برفع معدلات الإذخار وتسريع الإستثمار .

● ومن الواضح أن استقرار الأسعار يعنى تناسب المتاح من السلع والخدمات مع الدخل النقدى ، وهو ما يتطلب امتصاص الدخول العليا التى تتسبب فى الانحراف بالإستهلاك إلى الكماليات التى ترتفع أسعارها ومن ثم جاذبيتها للاستثمارات الخاصة والاستيراد مما ينتهى إلى محدودية المتاح من مواد الإستهلاك الضرورية وإلى تخفيض مستمر فى سعر الصرف ، ومن ثم الإرتفاع المستمر فى الأسعار وتناقص القوة الشرائية للأجور وانخفاض مستوى معيشة العاملين وذوى الدخول الثابتة . وفى هذه الحالة يصبح رفع الأجور بدعوى ملاحقة الأسعار مدعاة لتفخيم التضخم لا إيقافه . وعلى الدولة أن تعدل سياساتها الضريبية من الإعتماد على الضرائب غير المباشرة إلى الضرائب المباشرة على الدخول العليا ، ومن الضرائب غير المباشرة على السلع غير المرنة بحجة زيادة الموارد المالية العامة إلى فرض ضرائب غير مباشرة على الكماليات للحد من التهامها موارد الدولة سواء فى الإنتاج أو الإستيراد . كما أن عليها أن تتوقف عن الخضوع للضغوط الداعية إلى تخفيض سعر الصرف الذى انتضح أنه يزيد ارتفاع الأسعار اشتعالا . إضافة لذلك فإن استقرار الأسعار على هذا النحو يفتح الباب أمام رفع مستوى معيشة الفئات الكادحة بزيادة الإنتاج والإنتاجية ، بحيث تتحرك الأجور صعودا بالتماشى مع ارتفاع الانتاجية (على نحو ما فرضه الدستور) وليس فى سباق خاسر مع الأسعار . إن اعتبار الأجور المحلية رخيصة عند مقارنتها بمستويات الأجور فى الخارج باستخدام سعر صرف منخفض هو نوع من تأكيد انعدام الكفاءة الاقتصادية وتزييفها من خلال ما يترتب عليها من تدهور سعر الصرف ، ومن خلال القرار بأن يكون مستوى معيشة العامل المصرى أقل من مستوى نظيره فى الخارج الذى يتساوى معه فى الإنتاجية . إن السبيل إلى رفع الفئتين عن هذا العامل هو رفع انتاجيته ، ومن ثم اجرة ، فى ظل استقرار للأسعار المحلية وتناسب سليم بينها وبين الأسعار الخارجية .

● أما القول بضرورة رفع سعر الفائدة والعائد على رأس المال بوجه عام فهو الوجه الآخر للدعوة إلى اساءة توزيع الدخل وإلى تفخيم التضخم . فمن الأمور المستقرة فى علم الاقتصاد أنه عند ثبات الأسعار يكون الدخل السنوى المتولد عن استثمار معين (ويشمل الأجور وعائدات حقوق التملك) محدود ٢٠٪ أو ٢٥٪ من ذلك الاستثمار . فإذا كانت الأجور تمثل حوالى نصف الدخل ، فإن معنى هذا ان عائدات حقوق التملك (الفوائد والأرباح والريع) تمثل النصف الآخر ، مما يجعل الفوائد لا تكاد تبلغ ١٠٪ من رأس المال فى ظل استقرار الأسعار . فإذا تجاوز معدلها نسبة ١٥٪ أو ٢٠٪ (أو ربما ٢٥٪) كما حدث فى ظل شركات توظيف الأموال) ، فإن هذا لا يمثل وضعاً طبيعياً يستمر على الأجل الطويل . ومن المبررات التى تساق فى هذا الصدد أن هذا الإرتفاع ضرورى حتى يكون العائد

على الاستثمار موجبا أى يتجاوز معدل التضخم ، وهو ما يتجاهل أن ارتفاع سعر الفائدة يعنى ارتفاع التكاليف وتقلية التضخم . وهكذا تتحول قيم المجتمع من المحافظة على القيمة الحقيقية للأجور إلى التضحية بها في سبيل المحافظة على رأس المال . إن قبول هذا المنطق يعنى مزيدا من التضخم والركود على نحو ما شهدته أسواق المال العالمية مؤخرا . والإدعاء بأن رفع سعر الفائدة يعمل على جذب المدخرات ، لاسيما مدخرات العاملين بالخارج معناه وضع هذا السعر في موقف منافسة مع أسعار الفائدة العالمية على العملات الأجنبية ، وهنا أيضا يحدث أثر عكسي مزدوج . فحتى تقبل المدخرات على أدوات الاستثمار المحلية بالعملة الوطنية ، فإن على سعر الفائدة ألا يغطي فقط السعر العالمى المرتفع (نتيجة اختلال النظام النقدي العالمى) بل وأيضا مقابل تدهور سعر الصرف ، الذى يسهم فيه ما ينجم عن ذلك من ارتفاع في سعر الفائدة . وحتى يقبل المنتجون على التوسع في الإنتاج ، لابد أن يتجاوز معدل الربح هذا السعر المرتفع ، وهه ما يؤدى بالضرورة إلى تضالؤ وحيمة مشروعات القطاع العام ، خاصة المشروعات الأساسية ذات الربحية المحدودة ، والمشروعات التى تحدد لها أسعار تقل عن المستوى الإقتصادى . أى ان هذه الدعوى تأتى كاستكمال لأدوات الإجهاز على القطاع العام . وبوجه عام فإن هذه السياسة تنحرف باستخدامات المدخرات إلى المجالات ذات العائد السريع المرتفع ، وهى ليست بمجالات الإستثمار الإنتاجى بل تلك التى يزيد فيها عنصر المضاربة . ونمؤذج شركات توظيف الأموال غنى عن البيان .

● بما تقدم يتضح أن المطلوب هو سياسة متكاملة الأركان :

- معالجة جميع الأسعار من منظور شامل .
- العمل على تحقيق أقصى درجات الاستقرار في هيكل الأسعار .
- الحد من تحكم قوى السوق ، داخلية كانت أم خارجية ، في هذا الهيكل ، لاسيما في هذا الوقت الذى يتسم بتدهور الوضع الإقتصادى الداخلى ويخلل في النظام الإقتصادى العالمى .
- تطوير التخطيط ليكون شاملا حقا ، بمعنى أن يتناول بجانب التخطيط العيى التقليدى تخطيطا سعريا وموازنة نقد اجنبى وموازنة نقدية تعمل على ترشيد استخدامات الموارد الشحيحة من الأموال المحلية ومن النقد الاجنبى ، في ضوء هيكل سليم للأسعار يحافظ على مستوى معيشة مناسب لقوى الشعب العاملة وفق معدلات أجرية تتمشى مع الإنتاجية .
- على أن يكون ذلك مصحوبا بسياسة ضريبية سليمة تراعى فيها اعتبارات الكفاءة الاقتصادية ومتطلبات العدالة الاجتماعية .
- تصحيح الهياكل التمويلية لوحداث الإنتاج والإبتعاد بالأموال المتاحة عن الإستخدامات المشوهة قصيرة الأجل إلى الإستثمارات طويلة الأجل .
- تحقيق سيطرة القوى العاملة على الفائض الإقتصادى عن طريق قطاع عام قوى يمتد إلى القطاع المالى الذى عليه أن يقوم بتعبئة المدخرات .

رابعاً - التنظيمات الشعبية :-

٤ / ٤ / ١ - إن التنظيمات الإدارية والإنتاجية ، وما يتعلق بهذه الأخيرة من نظام للأسعار ، ليست هى الوحيدة التى تتحدد معالم النظام الإقتصادى وعناصر الأداء لوحده ، إذ أن التنظيمات الأهلية التى تضم الأفراد الذين يتمتعون لشرائح معينة تقوم بوظائف محددة فى هذا النظام . فإذا كانت أهم الشرائح هى المنتجون والعاملون ، فإن الأمر يقتضى تحديد هياكل ووظائف التجمعات التى تضم أعضاء كل من الشريحتين على نحو يعزز البناء الإقتصادى الذى يحقق أهداف المجتمع ، ويصون النسيج السياسى الإجتاعى الذى يحمى المكاسب الإشتراكية لقوى الشعب العاملة . فبالنسبة للمنتجين الذين يحققون شروط العمل فى القطاع الخاص ، يجب التمييز بين التنظيمات التى ترمى شؤون الانتاج دون محاولة إنشاء تشكيلات احتكارية أو السيطرة على الحياة السياسية والتأثير على القرارات الإقتصادية لتحقيق مكاسب خاصة على حساب القوى العاملة . ومن هذا المنطلق يجوز السماح بتكوين الأجهزة الأهلية التى تقوم بخدمات للنشاطات الانتاجية الخاصة بما يساعد على رفع قدراتها الإنتاجية والتعريف باحتياجاتها ، دون محاولة لفرض السيطرة على مراكز السلطة ، أو إحداث تحالف مع القوى الرأسمالية الأجنبية . وبناء عليه فإن من الممكن لمنتجى القطاع الخاص إنشاء غرف تجارية وصناعية تكون وظائفها هى :

- توفير المعلومات اللازمة للمنتجين عن التطورات فى أسواق المواد الأولية وتأثيراتها المحتملة على النشاطات الإنتاجية .
- دراسة اتجاهات أسواق المنتجات ، بما فى ذلك الأسواق الخارجية ، وجمع ونشر ما يتعلق بها من معلومات .
- تحليل خطة التنمية ومساعدة القطاع الخاص على التعرف على الدور المخصص له فيها ، والاشتراك فى المناقشة العامة لمشروع الخطة .
- التعريف بالتطورات فى أساليب الانتاج وإمكانيات الاستفادة منها .
- تقديم المشورة بشأن سلامة الهيكل التمويل وأساليب تعديله لمساعدة المنتجين على الخروج من المشاكل التى باتت تعهد الكثير من وحداته .
- دراسة القوانين والتشريعات المنظمة للإجراءات والسياسات المتعلقة بنشاط القطاع الخاص وابداء الرأى فيها إلى أجهزة الدولة المختصة .
- تقديم الإقتراحات التى من شأنها مقاومة الاحتكار وتوفير أمس المنافسة الشريفة بين وحدات القطاع الخاص .

- مراقبة قواعد التعامل مع القطاع العام بما ينشئ علاقات صحية بين القطاعين .
- الإسهام في اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية بما يعزز خطى التكامل الاقتصادي العربى ، ويضع القطاع الخاص العربى في موضعه الصحيح من التنمية العربية المستقلة ، ويوجهه إلى المشاركة في تحقيق الاعتماد الجماعى على النفس .

٤/ ٢ - التنظيم الآخر للمنتجين هو **التظيم التعاونى** الذى رأينا أنه هو القادر على تجميع وحدات الإنتاج الخاصة في القطاع الزراعى وفي قطاع الصناعات الحرفية ، بما يحقق الجمع بين صغر وحدة الملكية ومزايا الإنتاج الكبير . ولذلك فإن على الدولة أن تعزز هذا التنظيم وتطوره وأن تمده بما يجعله قوة فاعلة في تدعيم النشاط الإقتصادى وفي تقوية الروابط الإجتماعية التى تصون المنتجين في هذه القطاعات من التعرض لضغوط القوى الرأسمالية . وكما اتضح عند مناقشة متطلبات النهوض بالقطاع الزراعى فإن للجسميات التعاونية دورا هاما في تطوير الإنتاج وتوفير مستلزماته بما في ذلك التمويل ورعاية شؤون التسويق . غير أن الأمر يتطلب أيضا مزيدا من العناية بالتعاونيات في الصناعات الحرفية والصغرى ، التى توفر فرص عمل لعدد كبير من العاملين ، ومن خلالها تساعد في رفع مهاراتهم وتحسين أجورهم ، وتقوم أيضا بتقريب النشاط الإنتاجى من الظروف البيئية المحلية سواء من حيث التعامل مع المواد الأولية المتوفرة محليا أو من حيث تلاؤم المنتجات مع الأذواق المحلية ، بعيدا عن الإنسياق وراء الأنماط التى تعمل الرأسمالية العالمية على غرسها من أجل القضاء على الصناعات المحلية لتخلى الأسواق أمام منتجاتها هى . ويتقضى الأمر إحداث موازنة دقيقة بين متطلبات تنمية هذه الصناعات ، بما في ذلك الصناعات الريفية التى تضيف إلى التدخل في الريف وتساعد في استقراره ، وبين الصناعات الكبيرة التى تسعى بعض الوحدات الخاصة الرأسمالية لإقامتها اعتمادا على انتزاع السوق منها ، معتمدة على أساليب الإنتاج المتطورة التى تعتمد فى الغالب على مشاركات أو تكنولوجيات أجنبية . ويؤكد هذا أهمية قاعدة عدم السماح للقطاع الخاص بالعمل في المجالات التى تؤدى إلى الاحتكار . ولعل صناعة الأثاث تعتبر من أهم الصناعات التى تتعرض حاليا لهذا النوع من التحول الذى يمكن أن يقضى على صناعة من أهم الصناعات التى تستخدم قطاعات عريضة من المنتجين والمستهلكين . ويفرض هذا على المخطط أن يحدد مجالات نشاط القطاع الخاص أخذا في الاعتبار التوازن بين الأبعاد الاجتماعية والأبعاد الاقتصادية ، بما يحقق أهداف الخطة بالنسبة لنهضة الإنتاج وتوفير فرص العمل وتلبية الحاجات الأساسية للجماهير . وإذا كانت اعتبارات الكفاءة الاقتصادية تتطلب تطوير أساليب الإنتاج ، فإن هذا التطوير لا يجب أن ينظر إليه بصورة مطلقة ، بل يجب أن يراعى فيه تطبيق أكفأ الأساليب في حدود تناسب استخدامات الموارد المحلية المتاحة ، ودون الإخلال بالأسس التى يقوم عليها الإقتصاد القومى . ومعنى هذا أن المقارنة يجب أن تتم بين إمكان تحقيق ناتج معين بوحدات إنتاجية صغرى توفر لها إمكانية تطوير أساليب إنتاجها لتحقيق وفرا في التكاليف وجودة في الإنتاج مع تشغيل أكبر قدر ممكن من الموارد المحلية بما فيها اليد

العاملة ، وبين الإلتجاء إلى عدد محدود من الوحدات الإنتاجية الكبيرة ، تعتمد بدرجة كبيرة على تقنيات ومستلزمات مستوردة وتقل فيها فرص التوظيف ، دون أن يترتب على ذلك فرق في جودة الانتاج أو تخفيض في سعره ، بل قد ينطوى على تبعية الفرصة لقيام احتكارات تضر بصالح المستهلكين . ففي مثل هذه الظروف إذا لم يتمكن كبار المنتجين من طرد الصغار فسوف يضطرون للعمل بأقل من طاقاتهم الإنتاجية الكاملة ، مما يعنى تعطيل جانب من الموارد الإستثنائية التى غالبا ما تكون مستوردة . بناء عليه فإنه فى مثل هذه الحالات ينبغي تشجيع ورعاية الوحدات الإنتاجية الصغيرة ، وتنظيمها فى اطار تعاونى يوفر لها متطلبات كفاءة الاداء وخفض التكاليف والأسعار وتنظيم عمليات التمويل والتسويق . وبعبارة أخرى فإنه ينبغي إعطاء أولوية للقطاع التعاونى فى الحالات التى يمكن أن يعمل فيها القطاع الخاص بكفاءة عالية ضمن وحدات صغيرة ، بعيدا عن شبه الإحتكار والإستغلال . ويتطلب هذا أن تكون التعاونيات آمنة على الرقابة على أسعار منتجات أعضائها ومراعاة صالح المستهلك عن طريق خفض التكلفة ، ومن ثم خفض الأسعار للمستهلكين من خلال منافسة عادلة بينها .

٤ / ٤ / ٣ — هناك تنظيمات أخرى لها أهمية خاصة بالنسبة للعاملين ، ونقصد بها النقابات ، سواء كانت نقابات العمال أو نقابات المهنيين . وللمشاهد أن هذه النقابات أصبحت حاليا موضع صراع بين السلطة وحزبها الحاكم وبين القوى العينية التى يتحالف بعضها مع الحزب الحاكم ويناهضه البعض الآخر ، نتيجة التدخلات السافرة من الحزب الحاكم من أجل السيطرة على هذه التنظيمات التى يفترض فيها أن تمثل مصالح الفئات العاملة . وتزداد قدرة الجماعات العينية المعارضة نتيجة للجهود التى تبذلها السلطة من أجل استبعاد التيارات التقدمية من التشكيلات النقابية ، حيث يبدو أن السلطة تفضل أن تقسح للتيارات العينية المعارضة فرصة تنبئ لها مستقبلا مشاركة فعلية فى الحكم حتى تقود الحركة العمالية لتأييد توجهاتها الرأسمالية ، والمهادنة فيما يتعلق بتبديد المكاسب الإشتراكية لقوى الشعب العاملة . إن النقابات هى المكان الطبيعى للعاملين لكى يفصحوا فيه عن مطالبهم ويدافعوا فيه عن حقوقهم ، وعلى السلطة أن تتوقف عن التدخل فى اختيار مجالس إدارتها ، بالتحيز إليها اذا كانت ممالة لها ، والتصدى لها إذا كانت معبرة عن مصالحها الحقيقية . لقد تكررت مؤعرا ، لاسيما فى النقابات المهنية ، ظاهرة تفضيل الرئاسات التى لها دالة على السلطة ، تورما بأن هذا يعطى فرصة أكبر لتحقيق مكاسب عاجلة ولو على حساب المصالح فى الأجل الطويل . كذلك تكررت الحالات التى سعت فيها العناصر العينية المعارضة إلى التحالف مع الرئاسات التى تفرضها السلطة لكى تعاونها فى التصدى للتيارات المتمسكة بحقوق العاملين والمثلة حقيقة لمصالحهم ، فى شبه اتفاق غير مقدس على سد المنافذ أمام احتمالات إعادة توجيه المسيرة إلى الطريق الذى عملت قوى الردة على إغلاقه . لذلك فإن على قوى الشعب العاملة أن تصدى لهذا المخطط الذى سوف ينتهى بالاطاحة بحقوقها ، كما أن على إدارات النقابات العمل على حماية هذه الحقوق . وإذا كانت الوظائف التقليدية للنقابات هى وظائف اجتماعية ، يقصد منها توفير حياة كريمة للعاملين وتأمين حياتهم المستقبلية ، فإن مفهوم النقابات يجب أن يتسع إلى أن حل

مشاكل الحياة اليومية لأعضائها لا يكون بالتقرب الى السلطة من أجل انتزاع مكاسب ذاتية لكل منها ، ولو على حساب باقي الشعب بما في ذلك النقابات الأخرى ، بل هو بالعمل على التصدي لما يحاك من تدابير لسلب العمال جميعا مكاسبهم الاشتراكية ، تمكينا لقوى الردة من استكمال ثورتها المضادة . ويفرض هذا وجبا له أولويته المطلقة على ما عده بالنسبة للاتحاد العام للعمال الذي يراد تحويله إلى جهاز إداري تابع للسلطة . وبالنظر إلى ما تتطلبه عملية التنمية من تطوير مستمر في أنماط وفروع الإنتاج ، وفي ظل تواتر معدلات التطور التكنولوجي ، فإن على النقابات واجب أساسي للنهوض بمستوى أعضائها لكي يلاحقوا هذه التطورات السريعة ، ويعد تأهيلهم بما يحافظ لهم على مصادر رزقهم . وعليها بوجه خاص أن تهنيء لهم فرص التعليم المستمر الذي أشرنا من قبل إلى أنه أصبح ضرورة لاستمرار العامل منتجا في عهد التطور التكنولوجي السريع . ويعنى هذا أنه يجب توقف الأخذ بمفهوم أن الحرفى هو كل من يعمل بوسائل بدائية أو يقوم بعمل ترتفع فيه نسبة الاسهام البشرى بغض النظر عن قواعد هذا الاسهام ، وهو ما يفرض التدقيق في تحديد وتطبيق قواعد الانتاء إلى الحرفة أو المهنة ، ووضع نظم فعالة لاكتساب الخبرة والمهارة وتطويرهما تكون شرطا للممارسة . من جهة أخرى ، فإن عدم تنظيم أسواق الأعمال المهنية والحرفية أدى ، في ظل فوضى الجهاز السعري ، الى افتقاد الضوابط السعرية لهذه الأعمال ، وأنشأت نوعا من الانقسام داخل صفوف فئات قوى الشعب العاملة ، تغذية الفئات المعادية لها بترويج الدعاوى التي ترجع مشاكل الشعب المترتبة على فساد السياسات الاقتصادية ، إلى ما يسمى انتهازية المهنيين والحرفيين . ولذلك فإن على النقابات أن تقوم ، بالتعاون مع الأجهزة الرسمية والشعبية الأخرى ، خاصة التعاونيات ، بوضع ضوابط سعرية مناسبة تحقق العدالة بين هذه الفئات والمستهلكين ، وتوقف بذلك روح التطاحن التي ولدها أساليب الردة والتي تدفع كل فئة إلى السعى لحل مشاكلها على حساب باقى أفراد الشعب ، رغم وحلة المشاكل بالنسبة لها جميعا .

خامسا - العلاقات الخارجية :-

١/٥/٤ - يؤدي صغر حجم اقتصادات الدول النامية وضعف بنيانها الإقتصادي إلى ثقل وزن المعاملات الاقتصادية الخارجية وعظم تأثيرها ، نظرا لأن هذه الإقتصادات تعتمد اعتمادا كبيرا على إيراداتها من الصادرات لتمويل ما تحتاج إلى استيراده وتستمر في ذلك ليتنبى بها الأمر الى مديونية تفقدها القدرة على الإستمرار في الإستيراد أو حتى المزيد من الإستئذنة . فبحكم تقسيم العمل الذى تفرضه الرأسمالية العالمية تتخصص الدول النامية في إنتاج وتصدير المواد الأولية ، وبالتالي فهي تحتاج إلى استيراد حاجاتها من السلع الإستهلاكية والإنتاجية ، والأهم من ذلك السلع الرأسمالية اللازمة لبناء جهازها الإنتاجي . هذه الحاجات تسعى الدول الصناعية إلى احتكاكها ، وهو ما يساعد عليها التطوير التكنولوجي المستمر الذى تحكم فيه وتجعل من الحصول عليه أداة للضغط على باقى العالم . ولذلك تسود هذه العلاقات ظاهرتان مترابطتان هما : ضعف العلاقات بين الدول النامية وبعضها البعض ، وقوتها

بينها والدول الصناعية ؛ ومن خلال طبيعة هذه العلاقات ، وتباين درجة أهميتها لكل من مجموعتي الدول ، تسودها قواعد عدم التكافؤ وهو ما يترجم إلى تعدد أوجه تبعية دول العالم الثالث إلى العالم الأول . ومن البديهي أن درجة هذه التبعية تتوقف على مدى الجهد الذى تبذله الدول النامية لتحقيق تنمية مستقلة بالإعتماد على النفس . ومع ذلك فإن نجاح بعض النماذج التابعة في تحقيق معدلات نمو إقتصادى مرتفعة بالتعاون مع عابرات الجنسية أصبح مصدر ضغوط من أجل تزيين فرص الخروج من المآزق الاقتصادية التى تعانى منها معظم الدول النامية بالافتداء بتلك النماذج التابعة ، بحيث تحول الكثير منها إلى تيرر التبعية وإلى إضمار منهج الإعتماد على النفس بأنه تعبير عن « انفلاق » لا يورث الا البوار . وبدلا من ان تبذل الدول الصناعية الضغوط من أجل فرض التبعية ، أصبحت أدوات هذه التبعية مطلبا تنادى به الفئات الإجتماعية الجديدة التى تنجح الإستعمار الحديث في غرسها وتمييتها على أنقاض الأنظمة الوطنية التى خاضت حروب التحرر والإستقلال . ويجيء هذا تعبيراً عن فشل كثير من أنظمة الحكم من دول العالم الثالث ، وعجزها عن تحقيق آمال شعوبها . بل إن الدول النامية قنعت بأصوات محدودة في المنظمات الدولية التى أصبحت أداة طيعة في يد الرأسمالية العالمية بفرض من خلالها شروطا تستكمل بها عمليات التحول الرأسمالى ، وقلى سياسات تسمى تصحيحية رغم وضوح مجافاتها لأبسط مبادئ التحليل الإقتصادى السليم . وبدلا من أن تسعى الدول النامية إلى تنسيق مواقفها في المنظمات الدولية ، ظلت تصارع فيما بينها إلى حد أن أصبح أمل الساعين إلى إصلاح النظام الإقتصادى العالمى ليس هو نجاح الحوار بين الشمال والجنوب ، بل هو قيام حوار بين الجنوب والجنوب . ولعل من سخيفة القدر أن المنظمات الدولية نجحت في إغراء عدد من أبناء العالم الثالث بوظائف مجزية لديها ، ليصبحوا ملكيين أكثر من الملك ، ويتلذذوا بأنهم بلغوا موقعا يفرضون منه على دولهم سياسات تملأها تلك المنظمات مرضين غرورهم بأن موقعهم هذا يمكنهم من التسلط على دولهم على نحو لم يكونوا بالغة لو ظلوا عاملين فيها . من جهة أخرى فإن المحاولات التى بذلتها دول نامية من أجل تحقيق تكامل اقتصادى فيما بينها ، باء معظمها بالفشل لأنه سعى إلى اقتباس النموذج الأوروبى الغربى ، رغم الاختلاف الشديد في الظروف والمعطيات . وحتى هذه المحاولات تعرضت إلى الإختراق من جانب عابرات الجنسية لتنفذ من خلال عضو أو أكثر من أعضاء المجموعة التكاملية إلى الأقليم التكاملى في مجموعته . على أن هناك جانبا آخر لا يجوز إغفال أهميته في المرحلة المقبلة ، وهو ما يجرى حاليا في الإتحاد السوفيتى من جهود اصلاحية ، سواء نجح جورباتشوف في الوصول بالبيروسترويكيا إلى بر الامان أم عصفت به الإقذار . لقد أصبح هناك في الكتلة الشرقية كلها شعور متزايد بضرورة تطوير قطاعاتها المدنية ، وبإمكان الإستفادة من التقدم التكنولوجى الكبير الذى تحقق في مجالات الفضاء والتسليح في هذا التطوير . إن نجاح هذا التحول يمكن أن يفتح مجالات واسعة لمهدد من التعامل بين هذه الكتلة والعالم الثالث ، يساعد الطرفين على تجنب تسلط الرأسمالية العالمية . بل إن أوروبا الغربية تترقب هذا التحول لتكسر به الهيمنة الأمريكية .

٤/٥/٢ — إن القاعدة الرئيسية في إعادة بناء هيكل العلاقات الدولية وفي إصلاح النظام الاقتصادي العالمي هي تحقيق التكافؤ في هذه العلاقات ، بحيث تتم المعاملات الدولية بعيدا عن هيمنة الدول الأكثر تقدما ، ومخلصة من عوامل الاستغلال التي تبرز بها تلك الدول حصيلة النمو في العالم الثالث سواء كانت ثمار الإنتاج أو الفائض الاقتصادي أو القدر المحدود من العقول البشرية التي يبذل هذا العالم كل ما يملك في سبيل بنائها . وإذا كانت المعاملات الاقتصادية الدولية تتم من خلال ما يسمى بالأسواق العالمية ، وهي في حقيقة الأمر أسواق من صنع الدول الرأسمالية ذاتها ، فإن معنى هذا أن القاعدة المسلم بها في النظام الرأسمالي من أن يترك لقوى السوق أمر تعيين التدفقات الاقتصادية ، لتتدخل بعد ذلك سلطة مركزية لمعالجة ما ينشأ عن ذلك من تناقضات تؤدي لإفقار المجتمع بسبب عوامل استقطاب القوة التي تتصف بها القوى المطلقة للسوق ، وذلك من خلال عملية إعادة التوزيع القائمة على السياسة الضريبية وعلى التدخلات في ضوابط العمل بالأسواق . هذه القاعدة لا يمكن أن تتحقق على المستوى الدولي بوضعه الراهن ، وذلك لسببين : الأول هو عدم وجود سلطة عالمية مسؤولة عن مرحلة إعادة التوزيع على المستوى الدولي ؛ والثاني هو أن ما اصطلح عليه المجتمع الدولي من آليات تقوم بجانب من وظائف إعادة التوزيع جاء قاصرا ، بل وتحول إلى أدوات هيمنة بيد الدول الرأسمالية ذاتها . فالمؤسسات الاقتصادية الدولية تخضع لتوجيهاتها ، بحكم هيكل إنشاء تلك المؤسسات ونظم التصويت واتخاذ القرارات فيها . بل إن المؤسسات الدولية التي تجاسرت بإفراح المجال للتعبير عن وجهات نظر العالم الثالث ، أصبحت مهددة بالإفناء نتيجة لاستخدام الدول المتقدمة سلاح إيقاف مساهماتها التمويلية فيها . من جهة أخرى فإن المعونات التي أثبتت الدراسات الموضوعية ضرورة تقديمها إلى الدول النامية ، ليس فقط من أجل استمرار البقاء — ولا نقول النمو — فيها ، بل وأيضا لصالح الدول الصناعية ذاتها حيث هي ضرورية لتعزيز قدرة الدول النامية على تمويل احتياجاتها من هذه الدول ، لم تلق الترحيب الكافي منها ، وتحولت إلى أدوات لفرض مزيد من السيطرة . وبدلا من المعونات أو المساعدات الميسرة الشروط ، تصاعدت مؤخرا شروط المساعدات ، الاقتصادية والسياسية على حد سواء ، واستخدم التضخم العالمي أداة لمزيد من تحويل القوة من الجنوب إلى الشمال ، ولتغيير التعسف في الشروط حيث رفعت أسعار الفائدة باعتبار أن هذا الإرتفاع لازم لكبح جماح التضخم . والنتيجة هي أزمة المديونية التي بلغت حدودا لم يسبق لها مثيل ، خاصة في الدول المترزمة لدعاوى الإنفتاح بأنواعه ، كالبرازيل والمكسيك ومصر . وهكذا فإن النظام الاقتصادي العالمي ، الذي يخضع للنظرية ، الاقتصادية الرأسمالية يفتقد ما يجزه هذه النظرية ذاتها على الصعيد القطري ، من ضرورة وجود آلية لإعادة التوزيع التي بدونها تتعثر خطواته ويتهرب إلى دورات اقتصادية متتالية كما كان الحال عليه في عصفوان الرأسمالية حينما لم يكن لعملية إعادة التوزيع دور بارز ، أو إلى الإفناء الذي أصبح مهددا به في الوقت الحالي بسبب الإستقطاب لصالح الأغنياء والمحتكرين ، وهو ما يعم على حساب الدول النامية كأسلوب جديد لعملية استنزاف ثرواتها التي رعاها الإستعمار القديم وينوب عنه الآن الإستعمار الحديث . وبعبارة أخرى فحتى لو افترضنا توفر

حسن النية لدى الدول الرأسمالية ، فإن طبيعة النظام الإقتصادي العالمى السائد لا توفر متطلبات استمرار العمل به ، حتى من وجهة التحليل الرأسمالى ذاته . فإذا أضفنا إلى ذلك غياب حسن النية هذا ، أصبحت قضية تعديل النظام الإقتصادي العالمى ضرورة اقتصادية قبل أن تكون دعوى أيديولوجية قائمة على رفض منطلقات الفكر الرأسمالى .

٣/٥/٤ — ولا يقتصر فساد النظام الإقتصادي العالمى على الجانب الإقتصادي فقط بل إن له أبعاده التكنولوجية والإجتماعية والحضارية التى قد تكون أخطر شأنًا من الأبعاد الاقتصادية . فمن الوجهة التكنولوجية تتزايد الفجوة بين العالمين الأول والثالث بسرعة رهيبية ، بينما يجاهد العالمى الثانى من أجل اللحاق بالأول . وعبر هذه الفجوة تشتد قبضة الدول الصناعية على الدول النامية من خلال قنوات متعددة . القناة الأولى هى احتكار المعرفة التى تتجمع خيوطها لدى عابرات الجنسية . وفى سبيل التكاليف على الحصول على هذه المعرفة ، تزايد التوجه إلى مقايضة المعرفة بالإستقلال ، لتكون بذلك أقصر الطرق إلى التبعية بكل أبعادها ، دون تحصيل قدرة ذاتية على اكتساب المعرفة لتصبح مقايضة عطاء دون أخذ . القناة الثانية هى تطوير نظم للمعلومات وأدوات الإتصالات بحيث أصبح العالم كله تحت أنظار الدول الصناعية وتحول إلى جهاز كبير للإستقبال ، تبث فيه ما تشاء من معلومات وأفكار تمسخ بها شخصية الشعوب الأخرى وتسلبها قيمها الأصيلة ، وتزين لها ما اختارته لها من تبعية . القناة الثالثة والأخطر هى توظيف التكنولوجيا فى استنباط بدائل للمنتجات التى كان نظام التقسيم الدولى للعمل يرفض على العالم الثالث التخصص فى إنتاجها . وهكذا تحولت عملية الإستغلال إلى عملية أشد وطأة وهى الإستغناء ، بمعنى أن الدول الصناعية أصبحت أكثر قدرة على توفير احتياجاتها من مواردها الذاتية وليس بنفس الدرجة السابقة من الاعتماد على العالم الثالث ، بينما تتزايد حاجة هذا الأخير إلى استيراد ما تنتجه الدول المصنعة ، ليس فقط من المواد تامة الصنع ، بل وحتى من المواد الأولية البديلة نتيجة نقل التكنولوجيا التى وجهتها تلك الدول إلى ما يساعدها على الإستغناء عن العالم الثالث . وهكذا أصبحت محاولات نقل التكنولوجيا هى إسهام آخر من هذا العالم فى الإستغناء عنه . ويعنى هذا أن مديونية دول العالم الثالث أصبحت عملية هيكلية حيث تتزايد حاجتها إلى الإستيراد من الدول الصناعية (مهينة لها بذلك أسواقا) بينما تتراجع قدرتها على التصدير . ويكفى أن نشير فى هذا الصدد إلى ما أصبحت الدول النفطية مهددة به من إحلال بدائل الطاقة والحد من صادراتها إلى الدول الصناعية منه ؛ بل لقد امتد ذلك إلى محاربة المواد المصنعة من النفط وليس فقط بما يتولد عنه من طاقة ، وهو ما ينذر بتغيرات بعيدة الأثر فى الوطن العربى . القناة الرابعة هى تعدد وتعقد سلع الاستهلاك النهائى التى يزداد إغراقها بسبب وسائل الاعلان التى تغلبها ثورة الاتصالات ، لتشبع فى العالم الثالث أنماط الاستهلاك الوفير الذى يلتهم دحوقها المحدودة ويضعف قدراتها على تركيز رأس المال وزيادة الإنتاج . ومن خلال هذا الاغراء نجحت الدول الصناعية فى التهام جزء كبير من دخول الدول النفطية الغنية ، ومنها انتقلت العلوى إلى الدول الأفقر نتيجة هجرة قواها العاملة إليها وهو ما أضر بالإقتصادات العربية وزاد من مديونيتها ،

وفى مقدمتها مصر . القناة الخامسة ، والأشد خطرا ، هى تجارة الحروب والسلاح . فبعد أن كانت الحروب الأساسية التى تشغل دول العالم الثالث هو حروب التحرير ، إذا بها تساق إلى حروب فيما بينها ، بل وإلى حروب أهلية ، تنشئ سوقا رائجة لانتاج الدول الصناعية من السلاح ، الذى يجلب وراءه الحاجة إلى التدريب عليه وما يصحب التدريب من تأثير فى المعتقدات والمفاهيم ، كما يحدث انهارا بقدرات الدول المنتجة للسلاح وتقويعها التكنولوجى . بل لقد تحول الأمر ببعض الدول أن أصبحت تطلب الدول الإستعمارية المحركة للحروب بأن تقوم بحمايتها ، أو بأن تقيم فى أراضيها قواعد دائمة أو مؤقتة ، وتخصص لكل ذلك قدرا كبيرا من مواردها المحدودة بدلا من توجيهه لعملية التنمية . وهكذا تجمعت خيوط التكنولوجيا الجديدة لتسقط مقولة « الاعتماد المتبادل » التى استخدمتها الدول الصناعية لتبرير ما فرضته من تقسيم للعمل الدولى وتحولت إلى تزايد اعتماد العالم الثالث على العالم الأول . ويستدعى هذا إعادة النظر فى قضية التكنولوجيا على نحو يوقف هذا الإنحياز المستمر نحو تعميق تبعية العالم الثالث للدول الصناعية ، ويعيد التوازن إلى هيكل العلاقات الدولية .

٤/٥/٤ — وعلى الصعيد الاجتماعى نجد أن العوامل سابقة الذكر تستخدم من أجل تعميق تحالف الفئات الرأسمالية المحلية مع الرأسمالية الدولية ، التى تمارس ضغوطها من أجل تمكين تلك الفئات من السيطرة على مقاليد الحكم فى دولها ، وتوجيه اقتصاداتها لتصبح ملحقة بالإقتصادات الصناعية . وهنا أيضا تتعدد الأدوات والقنوات . فتمت ستار تيسير استيراد ما تملكه الدول الصناعية من معرفة تكنولوجية ، تسعى تلك الفئات الى توثيق العلاقات بالدول الصناعية ، ولو على حساب باقى دول العالم ، وهو ما يعنى الخروج من إطار عدم الإنحياز إلى الإنحياز الكامل . ويدعوى الحاجة إلى المعرفة والمال معا تطالب تلك الفئات بفتح الأبواب للمشاركة الأجنبية وإعطاء الشريك الأجنبى كل الاعفاءات والضمانات اللازمة لاجتنابه واستبقائه ، وهو ما يؤدى الى تغيير البنيان الاجتماعى الداخلى لصالح رأس المال على حساب قوى الشعب العاملة . ومن خلال المشاركة فى رأس المال وتقديم القروض إلى المشروعات ودخول البنوك الأجنبية فى مجال العمل المصرفى ، تحصل المجالات التى تلقى تفضيلا لدى القوى الرأسمالية الأجنبية على أولوية فى الخطة على غيرها من المجالات بحجة توفير التمويل الأجنبى لها . وشيئا فشيئا يبتعد البنيان الاقتصادى عن الوفاء بالإحتياجات الأساسية للجماهير ومتطلبات تحقيق الإعتماد على الذات ، ويتحول إلى تلبية إحتياجات الفئات الجديدة التى يتزايد ارتباطها بالرأسمالية العالمية أكثر من ارتباطها بالقوى العاملة الوطنية . وقد تجلّى هذا الارتباط فى تصاعد دور جمعية رجال الأعمال المصرية الأمريكية ، وارتباط عدد من المسؤولين فى الدولة بها ، وقيامهم بالعمل على تنفيذ قراراتها بدقة ، دون التفات لمصالح الفئات العاملة . وتكتمل الحلقة بالضغط التى يمارسها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى من أجل تنفيذ سياسات تنحاز الى الفئات الرأسمالية . وتعيد توزيع الدخل لصالحها . فكما رأينا من قبل فإن هذه السياسات تقوم على فلسفة لإرجاع مشاكل الاقتصاد الوطنى إلى الإفراط فى الطلب الإستهلاكى ، سواء الإستهلاك العائلى أو الإستهلاك الحكومى الموجه للخدمات العامة ، وتوصى باتخاذ

ما يلزم للحد منه ، بما في ذلك رفع أسعار الضروريات والإبقاء على انخفاض الأجور ورفع عائدات رأس المال . وباختصار فهي تفرض إجراء ما يسمى بالتصحيح على حساب الطبقة العاملة ، التي يكون عليها أن تقبل انخفاضاً كبيراً في مستوى معيشتها ، وأن تضعف قدرتها على السيطرة على الفائض الاقتصادي ، وعلى توجيه هذا الفائض لزيادة حجم الإنتاج ومن ثم فرص العمل نظراً لعدم اعتبار أن مشكلة الدولة النامية هي نقص القدرة الانتاجية بقدر ما هي زيادة الطلب الاستهلاكي ، وتجاهل حقيقة أن الزيادة في الطلب هي من صنع الفئات التي يتم التحويل لصالحها . وهكذا تؤدي السياسات المتبعة لزيادة سيطرة هذه الفئات على الدخل وفائض العملية الانتاجية واشتداد قبضتها على الحياة السياسية ، وهو ما يعنى زيادة قدرتها على الاستهلاك أى زيادة الطلب الذى يراد تقليصه ، ومن ثم استفحال المشكلة التي يدعى أن هذه السياسات مصممة لكي تعالجها . وهكذا فإن الهدف الحقيقي للسياسات ليس هو كما يدعى الإصلاح الاقتصادي ، بل إنه في الواقع أحداث تحويل إجتماعي لصالح الفئات الراغبة في التعاون مع الرأسمالية العالمية من أجل ترسيخ ما تسعى اليه من تبعية ومن إضعاف قوى الشعب العاملة صاحبة المصلحة في التنمية المستقلة وفي الإنسلاخ من إ مسار التبعية للرأسمالية العالمية .

٤/٥/٥ — على أن أخطر ما تتعرض له الدول النامية نتيجة تطور الأوضاع الاقتصادية والتكنولوجية العالمية هو الآثار الحضارية السلبية . إن طبيعة التطورات الحالية تختلف عما سبقها من حيث أنها لا تقف عند حد إضافة منتجات جديدة إلى نفس النمط المعيشي الذي أفرزته الثورتان الصناعيتان السابقتان ، بل هي تؤدي إلى أحداث تغيرات عميقة في هذا النمط ذاته . فمن خلال ثورة الاتصالات ودخول الأتمتة إلى الحياة اليومية للمستهلكين ، أصبح في وسع المستهلك العادي أن يتعامل مع كم هائل من المعدات الآلية أيما كانت درجة ثقافته ، شريطة أن يتلقى تربية تعوديه الإعتماد على النفس منذ الصغر ، وإلا فشل في تحقيق أقصى إشباع ممكن من هذه المعدات وعجز عن صيانتها والحفاظة عليها . إن هذا الإعتماد على النفس هو الذى يولد القدرة على استيعاب المعلومات واتخاذ القرارات ، وهو ما أكسب الديمقراطية في الممارسات الغربية صيغتها المميزة . وفي ظل التخلف وضعف مستوى ومحتوى النظام التعليمي في الدول المتخلفة يفتقد الفرد وكذا الجماعة هذه الصفات ، ليحل محلها إما الإنقياد إلى حالة من الإغتراب أو الإستسلام إلى شعور بالضيق ، وهو ما تسبب فيما نشاهده حالياً من حركات غير صحيحة في مصر وفي كثير من الدول العربية . ويترتب على التطورات الحالية أيضاً تغيرات في قوى الإنتاج ، حيث أصبح جانب الصرف أهم بكثير من جانب الاستيعاب ، بمعنى أن تنمية الإنتاج لم تعد تتطلب فقط تقسيم العمل إلى وحدات ومراحل يسهل على كل مشارك استيعاب دوره فيها ، بل أصبحت مرتبطة بتعامل الإنسان بقدر عال من الذكاء مع ما يبيده من أدوات الإنتاج ، مصحوب بتفهم كبير لقدراهما ، وهو ما أشرنا اليه من عظم الحاجة الى رفع مستويات المعرفة خلال التعليم ، خاصة بالعلوم الأساسية . ويستتبع ذلك تغير كبير في علاقات الانتاج حيث يتراجع التقسيم التقليدي لعناصر

الإنتاج وما يترتب عليه من صراع ، لتتقدم المعرفة على ما عداها ويفسح هذا المجال أمام فئة التكنوقراط لأن تلعب الدور الأساسي في العملية الانتاجية وكذا في عملية التطوير اللازمة للتنمية . ورغم انشاء هذه الفئة أساسا للعاملين بأجر ، إلا أنها تميل الى التهيؤ من شأن أنواع العمل الأخرى ، وتتقرب بدرجة أكبر إلى الطبقة الرأسمالية . والمشكلة تكمن في أن هذه الفئة يغيب عنها عادة البعد الإجتاعى بحكم تقديرها للإنجاز الفكرى والمادى ، وبالتالي فإنها تنحاز في النهاية بالكامل إلى القوى الرأسمالية ، خاصة الكبرى منها ، باعتبارها القادرة على إتاحة فرص أكبر لها لكى تبدع . ويكفى أن نذكر أن أشد الناس تحمسا للسياسات الاقتصادية التى تتبناها القوى الرأسمالية هى فئة التكنوقراط من الاقتصاديين الذين يرون في علم الاقتصاد مجموعة من المعادلات والعلاقات التى تحرك المتغيرات الإقتصادية بعيدا عن المحتوى الإجتاعى والمضمون السياسى لها . إن نمو هذه الفئة خلال عملية التحديث التى تتساق إليها الدول النامية يفرغ هذه العملية من مضمونها الإجتاعى . فنتيجة للإعتقاد بأن العلم لا وطن له وأنه بالتالى عنصر محايد يجمع بين البشر ، يشعر التكنوقراط باتناء أكبر الى الشريحة التى تضمهم في جميع أرجاء العالم ، بحيث لا يرون في تبادل المعرفة سوى الجانب العلمى المجرد عن الأهواء السياسية والإجتاعية . وقد يقودهم ذلك إلى التطوع بتوفير المعلومات عن مجتمعاتهم إذا رأوا أنها لازمة لتقدم البحث العلمى ، غير مدركين ما يمكن أن تستخدم فيه هذه المعلومات عندما تتعرض إلى التحليل من منظور استعمارى في الخارج . وأحد قنوات الحصول على المعلومات هو الإعانات التى تختار مجالها بعناية ، بحيث تكشف عن الأهداف بعيدة المدى للوطن ، وتهدف مستخدما تعيين وسائل التعامل معها وفقا لمصالحهم هم ، وهى غالبا تتعارض ، أو على الأقل لا تتوافق ، مع المصلحة الوطنية . ولذلك فإن أساليب التعامل مع التكنوقراط ، باعتبارهم الشريحة التى سوف تلعب الدور المحورى في التنمية ، تتعدد . وأول اتصال لهم بالعالم الخارجى يأتى في مرحلة الدراسة ، سواء بإيفادهم للدراسة في الخارج فيتشبعوا بمظاهر الحضارة الجديدة التى يتعرضون لها ، أو من خلال الإطلاع الذى تعددت أدواته واتسع نطاقه من خلال ثورة الإتصالات الحديثة . فإذا نبغ منهم أحد استدرج للعمل في الخارج إرضاء لفرشته العلمية واعتادا على ما غرس في نفسه من انبهار بالحضارة الخارجية . وفى الداخل يدفعون إلى جمع المعلومات وتوفيرها لأجهزة خارجية من خلال اشتراط أن يتم التعامل مع هذه الأجهزة عن طريق « مكاتب استشارية » أو ما يسمى أحيانا « بيوت خبرة » وطنية . وهم يقومون بدور آخر عندما يلتحقون بالأجهزة الادارية المسؤولة عن أجزاء التفاوض مع الجهات الأجنبية . وتلعب المؤسسات الدولية دورا آخر في دفع عملية تجهيز المعلومات بما يخدم هذه الجهات من خلال سعيها إلى تجميع البيانات وتحسين تجميعها وفق أطر تفصيلية يساعدون الأجهزة الوطنية على توفير ما يلزم لبنائها . كذلك تقوم هذه المؤسسات بالترويج لاستخدام أدوات ومؤشرات تحليلية معينة ، يتجه بعضها إلى صياغة مقاييس القو على نحو معين ، ويسعى البعض الآخر لتطوير أساليب التخطيط وطرق تقييم المشروعات ، وما يتعلق بذلك من بيانات تفصيلية . إن الحضارة الجديدة القائمة على المعلومات تستهوى التكنوقراط بما تفرقه في من تفاصيل وأدوات تحليل ،

فلا يرون الجانب الآخر من عمليات التحليل التي تم في الخارج ولا يشعرون بالثألي بمدى خطورتها . ويكفي أن نتذكر أن معرفتنا بما تحويه أراضينا من ثروات يأتى الكثير منه مما تردونا به الدول التي نجحت في إرسال أقمار صناعية إلى الفضاء ، وهذا لا يشكل في الواقع سوى نسبة ضئيلة مما تجمعه ، ولا يمثل إلا ما ترهد أن تمدنا به في ضوء مصالحها التي جعلتها تتكبد النفقات الهائلة في إرسال تلك الأقمار إلى الفضاء . إن هذا يشير إلى خاصية معينة تميز هذه الحضارة الجديدة ، وهي اعتيادها الكبير على تجميع وتحليل المعلومات ، حتى ولو كان هذا يعنى التجسس على الآخرين ، أفرادا كانوا أو جماعات ، الأمر الذى أزال عن « التجسس » الصفة اللاخلاقية التي كانت تلاصقه . ومع استمرار التطورات التكنولوجية المتلاحقة تعرض القيم الحضارية للتغير المستمر . وهكذا أصبحت الحضارة الجديدة القائمة على التفوق التقنى أداة لتشثيت المجتمعات النامية . فالخاصة فيها يعيشون أحلاما بسهولة الإنتواء إليها ورغبة في الاسراع بتحقيق ذلك ، رغم أنهم يقفون منها موقف الطرف المتلقى للتوجيه دون أن يملكون المشاركة فيه ، والعامه يواجهون شعورا بالإنفصال بين تصوراتهم للتنمية وبين ما يفرض عليهم من اختيارات يعجزون عن التعامل معها إنتاجا واستهلاكاً دون أن يشعروا أنهم أصحاب هذه الحضارة المبهرة أو حتى شركاء فيها . ولذلك تتزايد المطالبة بالبحث عن مشروع حضارى خاص ، يحفظ للمجتمع خصوصيته ويحمله في الوقت نفسه مسهما في بناء حضارة بديلة . ويصور البعض هذا المشروع بأنه مشروع دينى كتوع من رفض للحضارة التي يخشون أن تفرض نفسها عليهم حيث تقصر أذهانهم عن تطويعها للبيئة التي يعيشون فيها . وبدلاً من أن يقودوا الناس الى ما جعله الله أساساً للحساب ، وهو القدرة على التمييز بين الخير والشر (فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره) ، يردوهم إلى ما لا قول للبشر فيه وهو التفريق بين الحلال والحرام . ومثل هذا التفريق لا يعتبر مشروعاً قائماً بذاته ، لأنه في حقيقته مبدأ دائم يجب انتباهه أياً كان المكان أو الزمان ، باعتباره عاصم للنفس البشرية من الإستغراق في مشاغل الدنيا ومن الإستسلام إلى حياة بلا هدف سوى النقل عن حضارة لا تتوفر لديها كل مقوماتها ، ولا تستقيم بعض هذه المقومات مع ما جيات عليه من قيم إجتماعية . ولذلك فإن المشروع الناصرى ، الذى أكد من البداية على البعد الحضارى العربى وعلى انتباه مبدأ عدم الانحياز كأساس للتعامل مع القوى المؤسسة للحضارة الجديدة ، وعلى بناء تنمية مستقلة من خلال تطبيق عربى للإشتراكية ، وعلى اعتبار الدين والعلم هما القاعدتان الصلبتان لبناء مجتمع قادر على مواجهة الغزو الحضارى ، يستمد قوته من نظريته إلى قوى الشعب العاملة ليس فقط على أنها صاحبة الحق في ثمار التنمية ، بل باعتبارها صانعة لها مثلما صنعت عبر تاريخ أمتنا العربية حضارات دان لها العالم أجمع ، وليس من اعتبار ان الانفتاح يوصف بأنه « انفتاح حضارى » يدعو لالغاء الشخصية العربية ويحيلها إلى مجرد تابع ، إن هذا المشروع هو مشروع متجدد بطبيعته ، وهو الكفيل بأن يرد للإنسان العربى اعتباره وللوطن العربى مقلده .

٤ / ٥ / ٦ — إن هذه النظرة إلى التنمية على أنها نهضة حضارية ، تنفى عنها ما يلصق بها من تصورات اقتصادية مجردة ، تنتهى إلى إعلاء شأن الاعتبارات المادية التى تعظم الحضارة الجديدة من شأنها ، تفرض علينا أن ننظر إلى العلاقات الدولية فى العصر الحديث باعتبارها التقاء بين حضارات ، قد يصل إلى حد الصراع بينها ، وأن ندرك أنه لا أمل لأى دولة مهما عظم شأنها فى أن تقيم هذه العلاقات على أسس من التكافؤ إلا من خلال تمايز حضارى . ومن هذا المنطلق يجب ألا ننقل من شأن ما يتردد من المخاطر التى تحملها الحضارة الغربية الجديدة ، من غزو حضارى وثقائى لشعوب العالم ، ومن تعدد أوجه ومظاهر التبعية لتكون التبعية الثقافية هى المفتاح لجميع الأوجه الأخرى للتبعية بما فى ذلك التبعية الاقتصادية نظرا لتعاظم العلاقة بين الثقافة والاقتصاد فى الموجة الحضارية الجديدة . ومن هنا يجب النظر إلى الكيان الصهيونى من هذا المنظور الحضارى . فاعتبار الصراع العربى معه « صراع وجود لا صراع حدود » هو تصوير دقيق لحقيقة الدور المزدوج الذى يؤديه هذا الكيان . فباعتباره طليعة للقوى الإستعمارية فى المنطقة العربية فإن وجوده يعنى استمرار توجيه الضربات إلى الوطن العربى بغرض استنزاف موارده بعيدا عن متطلبات التنمية وتفتيت وحدته ودفع دوله إلى الاعتماد على القوى الراعية للوجود الصهيونى تحت وهم قيامها بحمايته منه ، والسعى إلى إقامة علاقات خاصة معها كنوع من رد الفعل للعلاقة بين هذا الكيان وقوى الإستعمار . من جهة أخرى فإن الصهيونية العالمية هى ذاتها حركة عنصرية إستعمارية تسعى الى السيطرة على العالم ، كل العالم بدءا بالوطن العربى وأفريقيا . وهى تستر وراء ستار الدين الذى تصوره على أنه جزء من تراث العالم ، خاصة العالم المسيحى ، وتسعى فى الوقت نفسه إلى الإرتباط بحضارة الغرب الجديدة ، لإدراكها أن هذا أمر لا بد منه لكيلا تدخل فى عداد الدول التى تدخل حزام الإستغناء فى المستقبل . بل إن هذا الإرتباط بأخذ شكل السيطرة من خلال فرض الوجود الصهيونى على مراكز اتخاذ القرار بشأن تطوير هذه الحضارة ، سواء كانت أجهزة سياسية أو إدارية أو بحثية أو اقتصادية فى الدول الغربية ، أو كانت عابرات الجنسية التى تهيمن على اقتصادات تلك الدول . إن ادعاء الربط بين الحضارتين القديمة والجديدة يستخدم كسند للدعوى العنصرية إلى تفضيل قوم جديدين بالبقاء على الآخرين أهل للفناء . وبحكم الطبيعة الفقيرة للأرض الفلسطينية ، فإن بقاء الكيان الصهيونى لا يتوقف كما يصور أحيانا بأنه يقوم على الجمع بين العقل اليهودى والعضل العربى بل هو يسعى الى موارد العرب وأموالهم ، أما اليد العاملة فليست بمشكلة على الأجل الطويل ، بحكم عامل الهجرة والتكاثف ، وبحكم توجهات الحضارة الجديدة ذاتها ، والتى هى بسبيلها إلى الإستغناء عن العالم الثالث كأيدى عامنة رخيصة اكتفاء منه بالموارد والأسواق . ولعل هذا كان من العوامل التى دعتنا إلى تدمير الاقتصاد اللبنانى الذى كان مرشحا لأن يكون المركز المالى الأول للعرب . غير أن بقاء اسرائيل بمجموعها السكانى النسبى يجعلها تسعى دائما إلى عدم بلوغ القوة العربية حدا يهدد هذا البقاء . ومع ذلك فهى تسعى إلى المضى فى تعزيز مقولة تضافر العقل اليهودى والعمل العربى ، كأداة للسيطرة على الاقتصاد العربى ، وكوسيلة لتثبيت التحول الرأسمالى الذى تنادى به قوى الردة فى مصر . فمن غير المتوقع أن يدخل القطاع العام

المصري ، أيا كان النظام الحاكم ، في مشروعات مشتركة مع إسرائيل ، وإن كان هذا لا يمنع طبعاً من المشاركة مع عابرات الجنسية التي تسيطر عليها الصهيونية العالمية . ولذلك فإنها تحاول التسلل ، في ظل اتفاقية كامب ديفيد ، إلى مواطن حساسة من الإقتصاد المصري ، لتتسبب من خلالها نقاط إغراء بهذا التضافر . ولعل من أخطر نماذج هذه المحاولات ما تتعرض له الزراعة المصرية من قيام بعض المزارعين المصريين بتحقيق دخل مرتفع نتيجة تطبيق أساليب إنتاجية أتى بها إسرائيليون ، وما يترتب على ذلك من مطالبة جيورائهم بأن تتاح لهم نفس الفرصة ، وهو ما يعنى أن الأمر تجاوز مجرد عقد صلح بدعوى الرغبة في السلام لتكرس الجهود في التنمية ، إلى تبعية جو نفسى لدى القطاع الخاص المصرى يجعله يطالب « بالإعتماد » على المعرفة الإسرائيلية . وهكذا تلتقى المبادئ التي تسعى قوى الردة ، مؤيدة بالقوى الرأسمالية العالمية ، لغرسها في المجتمع المصرى ، إلى وضع لبنات في صرح التبعية الذى لا يمكنها البقاء إلا في إطاره . وهى تزين ذلك بالإدعاء بأن ما تحققه إسرائيل من « تفوق » هو نتيجة اندماجها في النظام الرأسمالى العالمى ، ليكون هذا مبرراً لأن تخلو مصر ، وسائر الدول العربية ، حذوها . إن هذه الحجة تتجاهل حقيقة الحركة الصهيونية ، ومدى سيطرتها على الرأسمالية العالمية ، وأن هناك فرقاً شاسعاً بين الإندماج من موقع السيطرة والإغتراف من موقع التبعية . ومن عجب أن ينادى بعض الإقتصاديين ذوى النزعة التكنوقراطية بأن هذا الأمر لا عيب فيه : فطالما أن لنا « الحرية » في التعامل الخارجى ، فلا يجب أن نفرق بين ما هو إسرائيلى وما هو غير ذلك ، فالعبرة بتغليب معيار الكفاءة الإقتصادية . إن هذه المقولة تقتضى سلفاً قبول التبعية ، ومن ثم فليس على التابع أن يختار سيده ، بل السيد هو الذى يحدد للتابع ما يفعله . إن هذا يوضح خطورة النظام الرأسمالى المشوه الذى يراود فرضه على شعب وعلى أمة بأسرها صنعت حضارات هى أم الحضارات في هذا العالم . فالخطر الصهيونى خطر مزدوج ، لأنه يأتى من موقع قمة الإستعمار الحديث ، ولكونه الحلقة الأولى من حلقات السيطرة الصهيونية على العالم . إن مواجهة هذا الخطر المزيج لا تكون فقط برفض وجوده ، وإنما بإقامة حضارة تضعنا في الموقع الذى نلدهد لأنفسنا من هذا العالم . وإذا كان المشروع الحضارى الناصرى قد أجهض في الماضى ، فإنما لانه أثبت القدرة على أن يضع بديلاً جديراً بالنظر اليه كمشروع حضارى ، ليس فقط لأنه يتفق من خصوصية المجتمع العربى ، بل لأنه كائى مشروع جدير بأن يوصف بأنه حضارى أرسى مثلاً يمكن أن يحتذى (لا أن ينقل ، فالتنقل يتناقى مع الفكرة ذاتها) في أماكن أخرى من العالم الثالث . إن هذا المشروع القائم على التنمية المستقلة لأبد من أحيائه وحمائمه ، ولأبد من تعزيزه من خلال العمل على امتداده إلى أرجاء الوطن العربى كافة ، وانتشاره في العالم الثالث كله ، ولا سيما أفريقيا .

٤/٥/٧ - إن تحقيق التكافؤ في العلاقات الدولية يقضى بأن تتعاون دول العالم الثالث على تصحيح النظام الاقتصادى العالمى ، وإقامة أسس جديدة للتعامل فيما بينها تخلصها من الإستغلال الذى تتعرض له من خلال استكانة كل منها لقواعد التبعية التي تفرضها عليها الرأسمالية العالمية . وحتى يتحقق هذا يجب العمل على تطوير العلاقات فيما بين هذه الدول على نحو يحقق الآتى :-

- وضع أسس لتقسيم العمل الدولى تمكن مجموعة الدول النامية من توسيع أنشطتها الاقتصادية والدخول فى المجالات التى تسعى الرأسمالية العالمية إلى احتكارها .
- مساندة هذا التقسيم للعمل بنظام كفاء للتبادل التجارى والمالى فيما بينها ، يشمل تطوير شبكات النقل والاتصال والقول والمعلومات ، بما يعترض الخطوط التى تربط كلا من دول العالم الثالث بدول المركز والتى استخدمت فى شد اقتصاداتها إليها .
- مواجهة الأنظمة التابعة للرأسمالية العالمية التى تسعى عابرات الجنسية من خلالها إلى النفاذ لأسواق العالم الثالث ، وإلى إقامة نماذج تروج للتبعية وتحد من فرص الإعتماد الجماعى على النفس بين الدول النامية .
- إقامة درجات أعلى من التعاون بين مجموعات من دول العالم الثالث من خلال نظم إقليمية للتكامل الاقتصادى ، تقوم على التكامل الإنتاجى وليس مجرد التكامل التجارى الذى أثبت قصوره عن إحداث تعديلات جوهرية فى الهياكل الاقتصادية المتخلفة .
- التعاون فى مجالات البحث العلمى لتفادى التكرار الذى لا تتحملة الموارد المحدودة التى يمكن أن تخصصها له دولة نامية منفردة أو حتى ضمن تجمع إقليمى محدود . ووضع نظم لتبادل الخبرات والمعرفة ، تحافظ على حقوق جميع الأطراف وتكتمل جميعا من التعامل الواعى مع التطور التكنولوجى الذى يتم فى الداخل وفى الخارج .
- إقامة هيئات دولية تضم الدول النامية ذات المصلحة فى تنسيق الأسواق العالمية للمنتجات ذات الأهمية الحيوية لها ، سواء فى البيع أو الشراء ، وإذا كان نموذج الأوبك قد ضرب مثلا لكيفية التعاون من أجل استرداد الدول المنتجة للمواد الأولية لحقوق سلبها الدول الصناعية ، فإن ما أصابه من تفكك مؤخرا يجب أن يكون نذيرا بضرورة المحافظة على سلامة هذه الهيئات وتقويتها فى مواجهة الإجراءات المضادة التى تتخذها الدول الصناعية .
- العمل على تصحيح أوضاع المنظمات الدولية ، وتحليلها من المحاولات التى تبذلها الدول الصناعية للسيطرة عليها وتحويلها إلى أداة لتكريس تبعية العالم الثالث لها . ويتطلب هذا قيام الدول النامية بإجراء تنسيق فعال فيما بينها ، من خلال المنظمات التى تضمها ، مثل منظمة دول عدم الإنحياز ، ومجموعة السبعة والسبعين ، والمؤتمر الإسلامى ، ومنظمة الوحدة الإفريقية .
- وباعتبار أن صندوق النقد الدولى هو من أخطر المؤسسات الاقتصادية ومن أهم الأدوات التى اتضحت خطورة سيطرة الرأسمالية العالمية عليها ، وما ترتب على ذلك من عجزه عن اتخاذ إجراءات فعالة لإقامة نظام نقدى عالمى سليم يحل محل النظام الذى انهار والذى استمر رغم ذلك يعمل على أساس إفقار العالم الثالث لصالح إنقاذ الدول الرأسمالية من الأزمة المستمرة التى تعيشها وتفرضها على

باقى العالم ، فإن الأمر يقتضى إعادة النظر فى اتفاقيته . فمن الأفضل إقامة شبكة من المؤسسات النقدية الإقليمية وجعل الصندوق الدولى بمثابة اتحاد لها يعمل فى الحدود التى ترسمها من أجل استقرار الأوضاع النقدية العالمية ، دون أن يتدخل فى السياسات الاقتصادية للدول باعتبار أن هذا من صلاحية المؤسسات الإقليمية التى تكون أقرب إلى تفهم أوضاع اعضائها . ولابد أيضا فى هذه الحالة من دخول الاتحاد السوفيتى وباقى الدول الاشتراكية فى هذه المنظومة الجديدة لتكون عنصر موازنة تجاه الكتلة الرأسمالية .

● بالمثل فإن البنك الدولى يجب ان يتحول إلى بنك لصناديق اقليمية للتنمية ، تقوم بتمويل برامج التنمية التى تخطط لها الأجهزة التكاملية الإقليمية ، بينما يقوم البنك الدولى بتجميع الموارد المالية اللازمة لتسيير هذه الصناديق ، والتى تنساب من خلالها معونات الدول الغنية بعيدا عن التسلط الذى تسعى لفرضه من خلالها .

● كذلك يجب تعزيز دور منظمة مؤتمر التجارة والتنمية (الانكتاد) التى جاء مولدها كأحد ثمار مؤتمر القاهرة الاقتصادى الذى عقدته دول عدم الانحياز فى سنة ١٩٦٢ واستكملته فى جنيف فى سنة ١٩٦٤ ، ليؤدى الدور الأصيل الذى أنشئ من أجله ، ويتحول إلى جهاز تنسيق بين أجهزة التكامل الإقليمية ، يعاونها فى جهودها التنموية وفى تنظيم الأسواق العالمية وفى تبادل الخبرات وتطوير أساليب التكامل والتنمية .

● على الجانب الآخر يجب العمل على إزالة أسباب الصراع الذى يسود الكثير من مناطق العالم الثالث ، وبوجه خاص ما تتعرض له دول الوطن العربى سواء فيما بينها أو بينها وبين دول الجوار ، وخاصة مع ايران وأثيوبيا وتشاد .

إن دور مصر فى هذه الأبعاد التى يمكن ان ترسى أسسا لنظام اقتصادى بديل ، يجب أن يكون قياديا ، بحكم الموقع الرهادى الذى تحتله من تجمعات دول العالم الثالث ، وإسهاماتها المتعددة فى إنشاء معظمها ، وقت أن كانت تعمل بالمنهج الذى اختطته ثورة يوليو تحت زعامة جمال عبد الناصر . وحتى يحدث هذا لابد من تعديل فلسفة النظام الإقتصادى الداخلى من التبعية إلى الإستقلال ، وهو ما يجب أن يسعى الفكر الناصرى إلى تحقيقه .

٤/٥/٨ — هناك ظاهرة تبدو من نوع كلمة حق يراد بها باطل ، هى الدعوة إلى إنشاء ما يسمى « المناطق الحرة » . هذه الدعوة تقوم على أساسا إيجاد حل للتناقض الذى يمكن أن يقوم بين محاولة حماية الاقتصاد المحلى وبين الرغبة فى توفير شروط اجتذاب استثمارات متطورة فى الوقت نفسه واعطائها حرية الحركة بعيدا عن القيود التى يلزم العمل بها محليا . فإقامة مثل هذه المناطق يعطى الإستثمارات الأجنبية مزايا الموقع ، بمعنى القدرة على الإنترفاع من موارد محلية متوفرة بأسعار رخيصة نسبيا ، من أهمها

الأيدى العاملة الرخيصة ، أو القرب من مواطن مواد أولية أو طاقة رخيصة ، وكذا القرب من الأسواق ، بما فى ذلك إمكان فتح أسواق جديدة . وهكذا يمكن عن طريق هذه المناطق إيجاد فرص لاستخدام الموارد المحلية المتوفرة دون الاضطرار إلى تحمل نفقات ومتطلبات استيراد العناصر الأخرى النادرة والتي لا يراد تعديل أوضاع الإقتصاد المحلى من أجل تسهيل استيرادها . وينظر إلى هذا الأسلوب أيضا على أنه يساعد المنتجين المحليين على الاحتكاك المباشر مع الأساليب الإنتاجية المتطورة التي يدخلها المستثمرون فى هذه المناطق وعلى الحصول على جانب من احتياجاتهم بكلفة منخفضة مما ينتج فيها . إن هذه الدعاوى التي تبدو منطقية تنطوى على عدد من المحاذير التي يجب التنبه إليها :

- ان هذه المناطق تفتح مجالا مغريا أمام عابرات الجنسية لتنفذ من خلاله إلى أسواق جديدة . وهذه الشركات تحظى عادة بفرصة كبيرة باعتبار انها تتحكم فى التكنولوجيا المتطورة ، وهى أقدر من غيرها على التوسع بحكم أنها دولية النشاط . ومعنى هذا أن أول المستفيدين من هذه المناطق هى الشركات التي تسعى إلى فرض هيمنتها على العالم الثالث ، وبذا تتحول المناطق إلى ممر لتأكيد التبعية على الدولة وجيرانها .

- هناك نوع آخر من المستثمرين يتصف بأنه يتعامل فى رأس المال المغامر الذى يجد فى هذه المناطق فرصة للعمل بعيدا عن الضوابط العادية التي تحكم النشاط الاقتصادى ، حيث يستفيد من التسهيلات التي تقدمها سواء فى شكل موارد رخيصة أو إعفاءات ضريبية ، ويبنى مكاسبه على أساس تقليد المماركات العالمية الشهيرة والإستفادة من عدم خضوع هذه المناطق عادة للرقابة التي تفرض على الصناعات النظامية . ومن المعلوم أن هذا النوع من الاستثمار استفاد من تسهيلات المناطق الحرة فى هونج كونج وسنغافورة لأقامة نشاطات انتهى الأمر إلى اتخاذ إجراءات قانونية ضدها ، وأغلقت بعد أن حقق أصحابها أرباحا طائلة .

- فإذا تركنا جانبا ما ينطوى عليه النوعان السابقان من مآخذ ، فإن إقامة هذه المناطق يعنى ترك اختيار الصناعات المتطورة لرأس المال الأجنبي الذى يعمل وفق اعتبارات ربحيته الخاصة وليس وفق أولويات خطة تنمية الإقتصاد المحلى . وبناء عليه فإن ما يكتسبه المنتجون والعمال المحليون من خبرات لا يعدهم بالضرورة لنقل هذه الخبرة إلى الداخل . وينتفى الأمر بهم إلى الانفصال عن الإقتصاد الوطنى .

- من جهة أخرى فإن ما تمنحه المنطقة الحرة من مزايا يمكنها من استقطاب العديد من النشاطات التي قد تحظى مستقبلا بأولوية متقدمة فى خطة تنمية الإقتصاد المحلى ، وتغرق أقامتها داخله نتيجة لعدم حصولها على مزايا مماثلة داخله . بالمقابل فإن ارتباط الإقتصاد الوطنى بهذه المناطق يجعله يواجه قدرا متزايدا من موارده لتزويدها باحتياجاتها . ويعنى هذا أن هذه المناطق تتجه شيئا فشيئا إلى التحكم فى مسار التنمية ، بللا من أن تكون مجرد رافد لها .

ولقد لعبت لبنان دور منطقة حرة كبيرة في المشرق العربي ، بما اتبعته من أساليب تجارية بسيطة ، وما انشأته من صناعات مرتبطة بال رأسمالية العالمية ، فأدت بذلك إلى ضغوط كبيرة على دول المشرق وخاصة مصر التي كانت معظم مواردها موجهة إلى المعركة . وترتب على هذا أن نشأت أنماط جديدة ، كان لها أعمق الأثر على المجتمع المصري . فقد جمعت لبنان إلى هذا النشاط نشاطا مدمرا آخر هو السياحة الترفيهية التي اجتذبت عددا من الفتيات اللاتي يقدمن المتعة الرخيصة من أجل المال ، إضافة إلى ما عرف باسم تجارة الشنطة التي رجحت بها الفئات الجديدة الساعية إلى الكسب السريع ، والتي كان أهم واجهاتها تجار شارع الشواري . وعندما أدى هذا النمط إلى نتيجته المحتومة وهي انهيار المجتمع اللبناني واستغراقه في حرب أهلية ، انتقل هذا النمط إلى منطقة بورسعيد . ومن المعلوم ان فكرة إقامة منطقة حرة في مدينة بورسعيد تعود إلى منتصف الستينات ، على أساس جعلها أداة لكسر الحصار الإقتصادي الذي أرادت الدول الرأسمالية فرضه على الإقتصاد المصري ، وفي وقت لم تكن أبعاد الإستعمار الحديث ومخاطر عابرات الجنسية قد تكشفت بالكامل . ومع ذلك فإن الفكرة حينما نفذت في عهد الردة تحولت بها إلى أردأ صور المناطق الحرة ، وهي المنطقة التجارية الحرة ، لتصبح نقطة جذب وتقوية للفئات الجديدة التي أريد لها ان تنمو لتصبح سندا للردة ، ولتشجيع في الشعب المصري التطلعات الإستهلاكية التي تجعل منه أداة استقبال جيدة لنمط التنمية الذي أريد له أن يعمل محل منهج التنمية المستقلة الذي انتهجته ثورة يوليو من قبل . وأصبحت هذه المنطقة صالة عرض للمنتجات الإستهلاكية الرديئة التي ترد من مناطق التصنيع التبعية في جنوب شرق آسيا ، تفتح لها السوق المصري وتشجع سلوكيات انحرافية تعمل في التهرب وفي تجارة العملة . وهكذا جرى من خلال هذه المنطقة استقطاب جانب كبير من موارد الإقتصاد الوطني ، المالية والبشرية ، وهو ما كان له أثره البالغ على العمالة الزراعية في شرق الدلتا كنموذج للآثار السلبية التي صبت في نمط التحول من الإنتاج إلى الأنشطة الطفيلية . وبدلا من استيعاب دروس التجربة والعمل على إعادة الإقتصاد الوطني إلى مساره الصحيح ، ظهرت مؤخرا دعوى من أخطر ما تفتقت عنه أذهان عملاء الردة وهي تحويل شبه جزيرة سيناء إلى منطقة حرة . إن هذه الدعوى تضيف إلى المحاذير سالفة الذكر مخاطر أمنية تتضائل أمامها مخاطر اتفاقية كامب ديفيد ، لأنها تكمل ما استهدفته الإتفاقية من تسليم الأرض التي بذل من أجلها الدم المصري ، والتي بررت باستردادها تلك الاتفاقية ، إلى أصحاب حلم إسرائيل الكبرى من الفرات إلى النيل . فمن غير المعقول أن يقدم رأس المال الأجنبي على الإستثمار في سيناء إذا كانت هناك شبهة أن تكون مسرحا لعمليات عسكرية مقبلة . ولذلك فسوف يسعى رأس المال هذا إلى تأمين وجوده بإشراك إسرائيل في المنطقة ، وإلى الحصول على تأكيدات صريحة وضمنية بأنها لن تتعرض من جانب مصر إلى عمليات عسكرية تهدد منشأتها بالتدمير . وإذا كانت الحجة التي تساق ضد المطالبة بالغاء اتفاقية كامب ديفيد أو استخدام أدوات لظهور مشاعر الشعب المصري لتأييد تحركات الشعب الفلسطيني لاسترداد حقوقه هي الإعتراف بأن استقلال مصر منقوص لأنها لا تملك حصة الدفاع عن سيناء ، فإن هذه الدعوى تأتي

كتأكيد لتخل مصر نهائيا عن إمكانية الدفاع عن أراضيها في وجه عدوان هو بالضرورة مقبل ، بما تظهره إسرائيل من أدلة على أنها غير راغبة في سلام من أى نوع كان . إن على قوى الشعب العاملة أن تغلق نهائيا ملف المناطق الحرة بوجه عام ، ومنطقة سيناء بوجه خاص .

سادسا - التكامل الاقتصادى العربى :-

١ / ٦ / ٤ — لعل واحدا من الأمور التى استقرت في نفس المواطن العربى أن أمله في تحقيق وحدة عربية يصعب أن يتحقق في قفزة واحدة إلى دولة وحدة كبرى تخفى به قدما في طريق التنمية والرفاهة ، وأن عليه لذلك ان يتقبل ما يسمى بالنهج الوظيفى الذى يأتى التكامل الاقتصادى في المقدمة منه . وقد تعددت الجهود العربية في سبيل إقامة هذا التكامل ، خلال الخمسينات والستينات ، لتشمل :

- عقد اتفاقيات عربية من أجل تحرير التبادل التجارى وانتقال الأموال .
- ربط التعاون الاقتصادى بالأمن وهو ما ترتب عليه انشاء المجلس الاقتصادى العربى في اطار معاهدة الدفاع المشترك .
- انشاء مجلس الوحدة الاقتصادية كجهاز يسعى إلى تحقيق وحدة اقتصادية عربية وفق برنامج زمنى محدد . وقد تصادف أن أعلن الزعيم جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس أثناء مناقشة مشروع اتفاقية ، مما عزز الآمال بقرب تحقيق الوحدة التى تستكمل تحرير الاقتصاد العربى وتحقيق دعوة الزعيم لأن يكون بتروى العرب للعرب . ومع ذلك سرعان ما تحركت القوى المضادة للوحدة العربية ، لتؤجل تصديق الدول العربية (المستقلة آنذاك ، وكان معظمها في المشرق العربى) على اتفاقية الوحدة ، لتقيم مصر (الجمهورية العربية المتحدة) على أرضها مجلسا مؤقتا للوحدة في ١٩٦٠ إلى ان دخلت الإتفاقية حيز التنفيذ في ١٩٦٤ ليبدأ المجلس عمله بقرار بإنشاء السوق العربية المشتركة ، التى تعرفت مسيرتها هي الأخرى نتيجة سعى قوى داخلية وخارجية للوقوف في وجهها .
- محاكاة نظام الأمم المتحدة في إنشاء العديد من المنظمات المتخصصة في مختلف المجالات القطاعية ، ثم التقاعس عن إمدادها بالإمكانات اللازمة للقيام بالوظائف التى استهدفت منها ، وظهور تضارب وتداخل بينها في أعمالها ، مما أثار قضية التنسيق فيما بينها .
- إنشاء صندوقين للنقد والإئتماء على غرار الصندوق والبنك الدوليين ، ثم الحد من نشاطيهما تغليباً لهذين الأخيرين ، ومنح مجال أوسع للحركة أمام صناديق التنمية القطرية التى يمكن من خلالها تغليب أساليب التعامل الثنائى على التعامل متعدد الأطراف .
- إنشاء عدد كبير من الإتحادات النوعية العربية التى كان يرجى لها ان تحقق تعاوناً قطاعياً بين وحدات

الانتاج القطرية ، ولكنها تركت مشلولة ماديا وفنيا .

● محاولة إنشاء عدد من المشروعات المشتركة التي ركزت في البداية على مجالات النقل والإتصال ، ثم أخذت فيما بعد شكل شركات قابضة مشتركة أى صناديق أخرى ، دون أن توضع أمامها خطة قومية تستطيع أن تختار بموجبها مشروعات مشتركة تمولها مما عهد إليها به من موارد .

● وقد تعرض هذا الإطار المؤسسي الضخم إلى الإنهيار نتيجة ما ترتب على توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد من تجميد عضوية مصر في التجمع العربى ، ونقل كثير من هذه المنظمات إلى مواقع جديدة مما أفقدها الكثير من الفاعلية التي كانت لها في مقرها الأصل في مصر .

● وقد حاول العرب تعويض هذا الموقف بتحويل مؤتمر قمة عمان في ١٩٨٠ إلى مؤتمر اقتصادى ، أقر إستراتيجية للعمل الاقتصادى المشترك ، وميثاقا للعمل الإقتصادى القومى ، وعقدا للتنمية العربية المشتركة ، واتفاقية لاستثمار رؤوس الأموال العربية ، كما صيغت إتفاقية جديدة لتيسير التبادل التجارى العربى ، ووضع مشروع خطة للعمل العربى المشترك . غير أن هذه الوثائق ظلت كلها بلا فاعلية نتيجة لتزايد عوامل الفرقة العربية .

● السعى إلى إغلاق الباب أمام تطوير النظام التكامل القومى بالتركيز على أنظمة تكاملية إقليمية ، فكان إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذى يمثل ناديا للأغنياء لا يضع في توجهاته العمل على إحداث تقارب بينهم وبناق الوطن العربى على الأجل الطويل .

● وقد تكررت محاولات دول المغرب العربى لإنشاء جهاز تكامل خاص بهم . غير أن تفجر الخلافات السياسية بينها ، وسعى كل منها منفردا أن يوثق علاقاته بالسوق الأوروبية المشتركة التي التحقت بها المملكة المغربية مؤخرا ، حال دون تحقيق أى من هذه المحاولات حتى الآن ، ولو ان هناك جهودا تجري حاليا لتجديد المحاولة ، وقد نجحت مؤخرا .

● وترك هذا مصر محصورة في وادى النيل ، لتكرر محاولات اقامة تكامل مع السودان دون إحراز تقدم يذكر ، خاصة في ظل ما يعانيه السودان من مشاكل نتيجة ما أصابه على يد النظام الفاسد الذى ساد في السبعينات كانعكاس للثورة المضادة في مصر . وقد دفع ذلك مصر إلى الانضمام إلى مجلس إقليمى آخر ، لتصبح المجالس الإقليمية البديل المتصاعد للتكامل العربى .

● ورغم ما صاحب الحقبة النفطية من انتقال كبير ليد العاملة بين الدول العربية ، فقد فشلت هذه الدول في تنفيذ أى من الاتفاقيات التي عقدتها بشأن تنظيم هذا الإنتقال . وهكذا ظل العنصر البشرى مهضوم الحق في عصر الوفرة المالية .

● ومع تسارع التكاثر المالى في السبعينات تدفقت الأموال العربية إلى خارج المنطقة العربية ، وتعرضت

إلى الكثير من المخاطر التي زاد من حدتها التضخم العالمي الذي استفاد جانبا كبيرا من قيمتها . ونحت دعوى استعادة الأموال العربية إلى وطنها ، تجرى محاولات مكثفة لتسيير انتقال الأموال على أنه أهم عناصر التكامل . ومن ثم بدأت المطالبة بإدخال تعديلات على النظم الاقتصادية العربية ، خاصة في الدول المطلقة لرأس المال لكي توفر ما يسمى بالمتناخ الاستثماري الممغن لأرأس المال العربي الخاص ليصبح هو المسيطر على إعادة هيكلة الاقتصاد العربي . ومع ذلك فرغم ما حاولته الدول ذات العجز لاجتذاب المال العربي ، فانه لا يزال يتبع النموذج الذي يخضع له دائما وهو الانتقال إلى الإقتصادات الأقوى دون اتفاقيات ، ولا يبدى استعدادا للمغامرة بالانتقال إلى الدول العربية التي تزايدت مديونياتها واضطربت أوضاعها الاقتصادية .

- وتتصاعد في الوقت نفسه الدعاوى التي تقول بأن فشل التكامل الإقتصادي العربي يرجع إلى أنه تم من خلال قنوات رسمية ، بينما الأجدر أن يعتمد على القطاع الخاص المتحرر من هذه القيود . وبدأت بعض الدول (الخليجية) تمتنع عن سداد حصصها في كثير من المنظمات العربية ، حتى أن الجامعة العربية ذاتها أصبحت مهددة بالشلل . ولذلك أصدر المجلس الإقتصادي والإجتماعي العربي قرارا بتشكيل لجنة برئاسة الدكتور سليم الحص (من لبنان) لإعادة النظر في الهيكل المؤسسي للمنظمات العربية . وتكمن وراء هذا القرار محاولة لتحجيم النظام التكامل القومي لصالح التجمعات الإقليمية التي تقوم على عمل رمي بضرورة الحال (حتى في مجلس التعاون الخليجي) .

إن جانبا هاما من الخلل الذي تعرضت له مسيرة التكامل الاقتصادي العربي يرجع إلى الإحتكام إلى مناهج نظرية معيبة ، كما يرجع جانب آخر إلى بعض المزايدات التي تتسم بها أنظمة عربية ترفع لواء الوحدة العربية وتعمل ضدها في الوقت نفسه ، لأنها تعمل ضد شعوبها صاحبة المصلحة في الوحدة . غير ان المسؤولية الكبرى تقع على مصر التي استسلمت للثورة المضادة التي هال أنصارها للقطعة العربية حتى تسهل مهمة التسيير إلى القوى الرأسمالية العالمية المؤيدة لها ، وعملوا على استثارة النعرة الفرعونية تمشيا مع نبرة نهويد فلسطين ، وذهب آخرون إلى رفع شعار الإسلامية بليعاز من قوى عربية تريد استمرار عزل مصر عن قيادة أمتها العربية إلى بر الامان . وكان القرار بعودة مصر إلى الخطوة العربية قرارا تفرضه هذه القوى ليكون استرجاعا من جانبها هي لا عملا إيجابيا من مصر ، ولتيم على دفعات ومعارضات مسرحية ، وتصور القضية كما لو كانت رجعة من أجل اسهام في فك الضائقة الاقتصادية التي خلقتها الردة ، ومشاركة في حل المشاكل الأمنية التي وقعت فيها دول أرادت ان تقصى مصر عن القيادة لتتولاه هي ، وكأن التكامل فيها قيادة وأتباع . ان هذا كله يفرض على الشعب العربي في مصر ، وعلى الأمة العربية جمعا ، أن يميذا مسيرة التكامل إلى طريقها الصحيح ، وأن يجعلها خطوة قوية على درب الوحدة الشاملة .

٤ / ٦ / ٢ - وإذا كانت التجربة السابقة التي امتدت على مدى أكثر من أربعين عاما قد تركت العرب أكثر تفرقا مما كانوا عليه من قبل ، فإن المرحلة المقبلة لا تحتمل مثل هذا التراخي ، وإلا أفلتت الفرصة من أيديهم إلى الأبد :

● فالعصر الحالي لا يعطى القوة إلا للكيانات الكبيرة ، شريطة أن تسعى هذه الكيانات إلى التطوير المستمر . وإذا كانت مصر كبيرة الحجم نسبة إلى باقي الدول العربية ، فإن حجمها لا يزال دون الحد المطلوب ، كما أنها تكتسب قوة مضاعفة إذا بنت حركتها ضمن إطار اقليمي واسع يشمل الوطن العربي كله .

● ونحن نواجه تحركا سريع الخطى في أوروبا الغربية نحو درجة أرقى من التكامل تقترب بها من الوحدة السياسية الكاملة . وسوف يحدث هذا عددا من التفورات في منظومة العلاقات الخارجية لجميع الدول العربية ، سواء تلك التي لها علاقات تقليدية وتاريخية بأوروبا ، أو تلك التي تزايدت أهمية الروابط الاقتصادية بينها وبين أوروبا نتيجة للنمط الذي اتبعته في تنمية اقتصاداتها . والملاحظ أنه حتى التجمعات الإقليمية داخل الوطن العربي تسعى إلى التفاوض منعزلة مع أوروبا الغربية مما يضعها دائما في موقف الطرف الأضعف . فالتجمع الخليجي يعاني الكثير من تعنت دول السوق المشتركة إزاء المنتجات الصناعية الجديدة التي صممت بمساعدات أوروبية بفرض التعامل مع تلك السوق . ودول المغرب العربي لها صلات اقتصادية وثيقة مع السوق المشتركة ، ولا تزال تواجه من أجل ضمان حقوق عمالها الذين هاجروا إلى جنوب أوروبا ليعملوا في أدنى الوظائف ومع ذلك يتعرضون اليوم للتعطيل والاستبعاد . إن هذه العلاقات العربية الأوروبية التي تبدو متباعدة ، هي جزء من ظاهرة واحدة ، هي تصاعد قوة المركز الرأسمالي . ولابد لمواجهة من تكامل عربي على المستوى القومي لا التشرذم الإقليمي .

● وفي مواجهة توجه العرب إلى الوحدة ، ابتدعت فكرة إنشاء جماعة لدول حوض البحر الأبيض المتوسط . وكانت دول جنوب أوروبا (باستثناء فرنسا ، وإلى حد ما إيطاليا) أقل نموا من دول الشمال . غير أن السوق الأوروبية نجحت مؤخرا في الإبتداع جنوبا إلى أسبانيا والبرتغال واليونان ، بل وتركيا . وهكذا أصبح الساحل الشمالي للبحر الأبيض جزءا من تجمع تكاملي متطور صناعيا ، وعلى دول الجنوب فيه أن تعالج المشاكل المشتركة التي تهم الدول المطلة عليه من خلال منظور تكاملي عربي حتى لا تشد واحدة بعد الأخرى لأن تكون ضمن حظيرة تابعة للسوق المشتركة .

● وإذا نجح جورباتشوف في سياساته الإصلاحية فسوف يشهد المستقبل القريب تطورات في اتجاهين : الأول هو تسارع معدلات نمو الإنتاج المادي المتطور في أوروبا الشرقية ، والثاني تزايد حجم المبادلات الاقتصادية بين كل من المجموعتين الأوروبيتين . ويفرض هذا على الدول العربية أن تعيد حساباتها بجمعة لكي توظف هذه التطورات لصالحها .

● علينا أن ندرك أن الإقليم التكاملي الناجح لابد أن يلحظ ضرورة توفر مقومات التقارب بين أعضائه ، جغرافيا وتاريخيا واجتماعيا واقتصاديا وكنا سياسيا . كذلك فإن امتداد حدود الإقليم أفقيا يتطلب منه أن يئذل جهدا من أجل إحداث عوامل تقارب بين مناطق الامتداد وبين ما حققه من خلال مسيرته التكاملية . ومن هنا فإن معيار العروة لا يستند فقط إلى الشعار القومي الذي يكسبه خاصية فريدة ينشر أن تشاهد في إقليم آخر (حتى في أوروبا) ، بل أنه يستمد أهميته من أنه يتطابق مع المقومات التي يجب توفرها كشرط لنجاح الإقليمي التكاملي .

● غير أن انفراد الاقليم العربي (وأى اقليم اخر يضم الدول العربية كجزء منه) بشدة التباين في الدخل ، حيث يضم دولا من أعلى دول العالم دخلا ، وأخرى من أقلها دخلا ، ورغم أنها تشترك جميعا في انها لا تزال في أولى مراحل النمو ، يتطلب النظر الى المسار التكاملي كسلسلة من المراحل التي تقلل من هذه الفروق قبل الأخذ بالأدوات التي تعامل جميع الأطراف كما لو كانوا فعلا متساوين . ومن هنا فإن التجمعات الإقليمية الأصغر من المستوى القومي يجب أن تعامل على أساس مرحلي وهو ما يتطلب منها جهودا توجه إلى التقارب القومي ، لا العزلة ، في أجل منظور .

● وإذا كان للتكامل المستهدف للوحدة أدواته الخاصة ، فإن هذا لا يجب أن يعتبر نافيا للتعاون على نطاقات أوسع ، بل إنه على العكس من ذلك يحث عليه ويكسب أعضاء التكامل قدرة أكبر عليه ، سواء في التعاون مع دول وتجمعات العالم الثالث الذي يعتبر واحدا من أركان التصحيح الواجب إدخاله على النظام الإقتصادي العالمي ، أو مع باقي دول العالم وفقا لقاعدة التكافؤ في التعامل الدولي . وتعظم القدرة على التعاون إذا انطلق من قاعدة تكاملية عربية ، إذ أن المشاهد أن المحاولات الفردية التي تقوم بها دول عربية تجعلها تتعرض إلى اتخاذ مواقف متضاربة وإلى العجز عن تعظيم جدوى ما تقدمه إلى الآخرين .

● وعلى هذا الأساس فإن توثيق التعاون مع دول القارة الأفريقية أمر حيوي لكل من العرب والأفارقة . غير أن القارة بغاوتاتها الضخمة لا تصلح لأن تكون اقليما تكامليا في الأجل المنظور . وعلى المجموعة العربية توجيه التعاون العربي الأفريقي إلى ما فيه مصلحة الطرفين . ومن أهم الاعتبارات التي يجب أن يقوم عليها هذا التعاون رفع قدرة دول القارة الأفريقية على التنمية المستقلة والخروج من حلقات الإستغلال التي تهدد الرأسمالية العالمية أن تفرضها عليها ، وعلى النجاة من أطماع الاستعمار الصهيوني الذي يعتبر التوسع في أفريقيا هو الخطوة التالية والمعززة للهيمنة التي يسعى لفرضها على العالم العربي .

● بالمثل فإن التعاون مع الدول الإسلامية أمر واجب من أجل مساعدة هذه المجموعة من الدول النامية للخروج من حلقات التخلف التي تحيط بها ، خاصة وأن هذه الدول تشكل أسواقا طبيعية للصناعات الناشئة في الوطن العربي . غير أن الرابطة التي تجمعها لا تجعل منها بالضرورة أساسا

صالحاً لإقامة إقليم تكاملي على نفس القدر من الصلاحية التي يقوم عليها تكامل دول الوطن العربي . ومن الملفت للنظر أن قيام التجمع الإسلامي أدى إلى إنشاء نسق مؤسسي يقارب في تعقيده النسق المؤسسي العربي ، ومع ذلك لم تحدث مراجعات له على النحو الذي يتعرض له هذا الأخير . بل إن بعض وحدات النسق العربي ، خاصة الصناديق القطرية تعمل في خدمة المنظومة الإسلامية ، لكنها لا تجري هذا العمل من منظور تكاملي عربي .

من كل هذه الاعتبارات يتضح أن التكامل العربي هو ضرورة موضوعية ، وأن المحاولات التي تبذل من أجل إضعافه ، سواء من قبل بعض الأنظمة العربية التي تسعى للحصول على موقع متميز بإضعاف العمل العربي القومي ، أو من جانب الرأسمالية العالمية التي يهيمنها إبقاء العالم العربي في حالة مستمرة من الضعف والخرق ، أو من التيارات المعادية للقومية العربية التي تهدد تلويب الدول العربية في تجمعات أكبر حتى تنوء قدراتها (خاصة المالية) بدخلاتها ، هذه المحاولات كلها يجب أن تقاوم ، وأن توضع علاقات الوطن العربي المتكامل مع المجموعات الأخرى للدول النامية في إطارها الصحيح وهو التعاون . ومن ثم لا بد من التمييز بين الأدوات والتنظيمات التي تصلح لكل من نوعي العلاقات .

٤/٦/٣ - إن مفهوم التكامل يقوم على أساس تجميع القوى الاقتصادية لجميع الدول المشاركة فيه على أساس التحول باقتصادها إلى الية للعمل تقترب به من العمل كالاقتصاد واحد ، تنتقل فيه عوامل الإنتاج والمنتجات دون قيد وترباط أنشطته الاقتصادية بصلات أفقية ورأسية ، وهو ما يتطلب قدرة على تصور وتنشئ أهداف تنمية مشتركة ، وعلى تحقيق توازن دقيق بين المغامم والمخاطر من التحولات الاقتصادية التي تطرأ على اقتصاد كل دولة عضو في هذا التكامل . هذا التوازن لا يعني التعادل وإلا كانت حصيلة التكامل صفراً . إن سلامة العمل التكاملي تقضي بأن يكون إجمالي العائدات أكبر من مجموع الأعباء ، والمطلوب هو جعل صافي العائد موزعاً على نحو عادل بين الجميع مع مراعاة ضرورة التقريب بين المستويات ، وهو ما يجعل للدول الأقل نمواً وضعاً خاصاً حتى تلحق بشقيقتها . وحتى يكون التكامل الإقتصادي العربي خطوة على طريق الوحدة العربية يجب أن تراعى فيه الإعتبارات التالية :

- مراجعة الخبرة السابقة والخبرات المقارنة والإستفادة من دروسها .
- التصدي للمحاولات التي تبذل من أجل تقليصه في تجمعات جزئية متنافرة تستهدف عزل مصر وبالتالي الفصل بين مشرق الوطن العربي ومغربيه ، وتلك التي تحاول تجميعه بتوسيع النطاق إلى تجمعات لا تفي بشروط التكامل .
- إعادة النظر في الإطار المؤسسي لاجهزة التكامل العربي ليس تحت ذريعة تخفيض النفقات ، وإنما من منطلق زيادة الفاعلية ، وهو ما يقتضي وضع برنامج زمني لاستكمال مراحل التكامل بقدر أكبر من الواقعية .

- تأكيد المشاركة الشعبية ، ليس بالسماح للأفراد كقطاع خاص يتولى زملة المؤسسات التكاملية ، وإنما من خلال إدخال عناصر التمثيل النيابى فى الإطار المؤسسى ، وهو ما يتطلب إيمان الأنظمة العربية جميعا بالأسلوب الديمقراطى فى الحكم .
- إن تعدد مؤسسات التكامل وأجهزة العمل المشترك لا يعنى ان تتضمن كل دولة عربية إلى جميع وحدات النسق التكاملى بمجرد حصولها على الإستقلال كما حدث فى الماضى ، بل لابد من أن تتدرج عضوية كل دولة وفق إمكانياتها ، وأن يسعى التجمع التكاملى إلى رفع هذه الإمكانيات لكى تستكمل عضوية مؤسساته فى الوقت المناسب .
- فإذا اقتضى الأمر البدء على نطاق دون المستوى القومى ، فان هذا لا يتم على أساس إقليمى جزئى ، وإنما بين دول استوفت الشروط للانضمام الكامل لتقوم بعدئذ بالعمل على استكمال متطلبات العضوية الكاملة للباقيين .
- وحتى لا تتحول مؤسسات التكامل الى جزر بيروقراطية منعزلة يجب وضعها ضمن نسق متكامل ، يعطى حرية الحركة لكل منها وفقا للتخصصات ، ويتيح فرصة للتخطيط على المستوى القومى لمسيرة التكامل . ويعنى هذا إعطاء دور أكبر للمجلس الإقتصادى والإجتماعى ومساندته بسلطة تنفيذية شعبية حتى يأتى رسم مراحل التكامل متفقا مع التطور الفعلى والأوضاع المستجدة عربيا ودوليا .
- تطوير مفهوم التكامل من مجرد تحقيق حريات الانتقال الى تخطيط لانتاج يزداد من روابط الاقتصادات العربية ويجعلها أقوى وأقدر على تحقيق أهداف التنمية العربية . ومن هذا المنطلق يجب تطوير مجلس الوحدة الإقتصادية ، الذى يتهده حاليا الالغاء ، ليكون إدارة للسوق المشتركة وفق المفهوم الإنتاجى المعزز بمرجات الانتقال ، وهو ما يعنى انشغاله بالتخطيط للتنمية العربية ، بينما يتولى المجلس الإقتصادى تخطيط العمل العربى المشترك فى ضوء متطلبات هذه التنمية .
- إيلاء إهتمام أكبر لتنظيم انتقال اليد العاملة العربية وفق متطلبات التنمية العربية وليس وفق قوى السوق التى أحالت الانسان إلى سلعة لا حقوق بشرية لها . ويعنى هذا ألا يفقد العمال حقوقهم القانونية أو يحرموا من حقوقهم السياسية والإجتماعية نتيجة الانتقال لخدمة اقتصادات عربية أخرى . وفرض هذا تطوير التنظيمات النقابية على المستوى القومى وإيجاد نظام قضائى قومى يسترد للعمال حقوقهم ويحفظهم من المناورات العنيفة التى ترتكبها أنظمة عربية لاستخدامهم كأداة ضغط سياسى ، ومن محاولات أخرى تستهدف تحويلهم إلى بورجوازية صغيرة تفرسها الرأسمالية الكبيرة .
- التخلى عن النظرة إلى المال العربى كما لو كان غنيمة يتسابق الجميع فى استلابها . إن المال يمكن أن يستخدم فى حل مشاكل التمويل حيث يفتقد ولكن هذا لا يعنى أن هذه هى وظيفته الأولى والأخيرة . إن المطلوب هو إنشاء قدرة ذاتية على التراكم الرأسمالى بالإسعانة بالمال العربى ، وليس مجرد

تيسر انتقاله ليستخدم في برامج الرأسمالي بمجرد تحويل استيراده من الخارج . وعلى التخطيط القومى أن يضع هذا بعينه .

● ومن المهم تطوير صندوق النقد العربى ليصبح قادرا على الوفاء بجميع الوظائف التكاملية التى حددتها له اتفاقيته ، من حيث مساعدة الدول ذات العجز وتسوية المدفوعات الجارية خارج إطار الهيمنة التى تمارسها الأجهزة النقدية الرأسمالية ، وتنشيط التبادل التجارى العربى وتنسيق السياسات النقدية والمالية وأسعار الصرف ، وأن يتحول تدريجيا إلى بنك مركزى للبنوك المركزية العربية ، حتى لا يكون صورة مشوهة لصندوق النقد الدولى ، وحتى لا يجمد نشاطه فى الحدود التى يسعى حاليا لفرضها عليه من التركيز على تمويل التجارة الخارجية لبعض الدول التى تعاني من مشاكل فى تسويق منتجات أعدت أصلا للتصدير للعالم الخارجى ، وتصادف صعوبات فى تحويل الصادرات إلى الوطن العربى بسبب المشاكل الإقتصادية التى تعانيها الدول التى تعتبر أسواقا واعدة لها .

● كذلك يجب إعطاء دور أكبر للصندوق العربى للإئتماء للدراسة المشروعات الأساسية التى تتضمنها خطة التنمية العربية ، وبوجه خاص تلك التى تلزم للنهوض بإقتصادات الدول العربية لتصبح أقدر على اللحاق بركب التكامل . وبناء عليه تتحول الصناديق القطرية إلى قنوات للمساهمة فى تمويل هذه المشروعات حتى لا تكون أداة تغرى أصحابها بممارسة الضغط من خلال شروط التعامل الثنائى .

● ويجب وضع المشروعات المشتركة فى إطارها الصحيح لأن التكامل لا يقوم فقط بمثل هذه المشروعات التى تفسر غالبا بأنها مشاركات فى رأسمال مشاريع حجمها أكبر من أن تتبناه دولة واحدة ، خاصة اذا كانت فقيرة . إن المشروعات الجدية بالاعتبار هى المشروعات التى تحقق أهدافا مشتركة حتى ولو كانت قطرية . وفى هذه الحالة تكون المشاركة بعناصر مختلفة للإنتاج وليس فقط بالمال ، وتحقيق المنتجات لأهداف ذات أهمية قومية ، سواء كانت إنتاجية أو استهلاكية . ومن هذا المنطلق فإن مشاريع الأمن الغذائى ، قطرية كانت أم قومية ، يجب أن تعطى أولوية متقدمة وأن توفر لها فرص النجاح وتعويض أى ربحية تنتقص بسبب اعتبارات الأمن القومى .

● اجراء تنسيق داخل كل دولة بين الأجهزة القطرية المعنية بأوجه معينة من أوجه التكامل . ويجب أن يتم هذا من خلال وحدة تلتحق برئاسة الوزراء حتى تكون فى موقع يملك اعطاء التوجيهات لمختلف الأجهزة ، وتكون هذه الوحدة على اتصال بأعمال المجلس الاقتصادى وما يتفرع عنه من أجهزة . كذلك تنشأ فى أجهزة التخطيط المركزية وحدات للتخطيط التكاملى حتى يمكن تحقيق الترابط المنشود بين الخطط العربية ، وتكون هذه الوحدات على اتصال بمجلس الوحدة الاقتصادية باعتباره المسؤول عن التخطيط على المستوى القومى للتنمية .

إن عودة مصر إلى مجالات العمل العربى المشترك تفرض عليها أن تعمل على تصحيح أوضاعه

والمضى به قدما نحو تعزيز خطى التكامل . ويتطلب هذا حدوث تغير جذري في مفهوم التنمية الذى تأخذ به ، حيث أن التكامل هو القاعدة الصلبة للإعتماد الجماعى على النفس ، وهو ما يجدد تمييزه في العزم على تحقيق التنمية المستقلة ، وما يقتضيه ذلك من إعادة النظر في هيكل وأسس العلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية . وعلى قوى الأمة العربية العاملة أن تناضل من أجل سيادة هذا المفهوم ، الذى يظهر مدى التلازم بين الأمرين : حقوق القوى العاملة المنتجة فى التنمية ، ووحدة الأمة العربية .

شركة الفجر للطباعة
العاشر من رمضان
ت : ٣٦٢٨٨١ - ١٥

رقسم الايداع / ٨٩/٨٥٢٩

الترقيم الدولى / ١٢٣ - ٤٤٢ - ٩٧٧

إن أول درس أتت به الثورة لحظة قيامها هو أنه يستحيل علي دولة أن تمضي في طريق التحرر السياس والاقتصادي مستقبلية التركيبة الطبقية التي أسهمت في الماضي في ربط مصيرها إلي الاستعمار وفي العمل علي تعزيز قبضته عليها .
لقد كانت هذه التركيبة تخضع لطبقات الإقطاع والرأسمالية المستغلة التي جمعت في قبضتها فائض النشاط الاقتصادي الذي تبنيه سواعد قوي الشعب العاملة تاركة لها
« الفقر والجوع والمرض »

محمود الإمام

Bibliotheca Alexandrina



0632980



دار المستقبل العربي